The Islamic University of Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Religion Basics

Master of the Hadith and its Sciences

الجـــامعـــــــة الإســـــلاميـــة بغـــزة

عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا

كـليـــــــــــة أصـــــول الدِّيـــــن

ماجستير في الحديث الشَّريف وعلومه

منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث

دراسة تطبيقية من خلال كتابه فتح القدير

Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Sayings: Applied Study in Light of his Book, Fath Al-Qadeer

إعداد الباحثة

براءه بنت نافذ بن عبد قطيفان

إشراف الدكتور

محمد بن ماهر بن محمد المظلوم

خطة بحث مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الحديث الشَّريف وعلومه بكلية أصول الدِّين في الجامعة الإسلامية بغزة

ربيع الأوَّل 1441هـ/ نوفمبر 2019م

إقــرار

أنا الموقِّع أدناه مقدِّم الرِّسالة التي تحمل العنوان:

منـهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث

دراسة تطبيقية من خلال كتابه فتح القدير

Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Sayings: Applied Study in Light of his Book, Fath Al-Qadeer

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرِّسالة إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرِّسالة ككلٍّ أو أي جزءٍ منها لم يقدَّم من قِبَل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليميَّة أو بحثيَّة أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب:	براءه بنت نافذ قطيفان	Student's name:
التوقيع:	براءه بنت نافذ قطيفان	Signature:
التاريخ:	20/ 11/ 2019م	Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2019/12/30م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **براءه نافذ عبد قطيفان** لنيل درجة الماجستير في كلية **أصول الدين**/ برنامج **الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث - دراسة تطبيقية من خلال كتابه فتح القدير

Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Sayings: Applied Study in Light of his Book, Fath Al-Qadeer

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاثنين 3 جمادي الأولى 1441**هـ الموافق **2019/12/30**م الساعة **الواحدة مساءً**، في **قاعة مؤتمرات مبنى اللحيدان** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. محمد ماهر المظلوم	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. زكريا صبحي زين الدين	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. وليد أحمد عويضة	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية أصول الدين/برنامج الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

مُلَخَّص الدِّراسَـة

عنوان البحث: مَنْهَج الإمَامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث، "دراسةٌ تطبيقيَّةٌ من خلالِ كتابِهِ: فتح القدير".

اعتمدتُ فِي هَذَا البَحْث عَلَى **المَنْهَجِ الاسْتِقْرائِي ثُمَّ الانتِقَائِي، وفيه:** تَتَبَّعْتُ أَقْوَال الإمَام الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث في كِتَابِه فتح القدير، وَانتقيتُ الأحاديثَ التي قام بتضعيفها، سواءً كان التَّضعيف للحديث من جهة الإسناد، أو المتن، أو كلاهما معًا، مع الاستفادة من المنهج الوَصْفِي في عَرْضِ المادَّة العلمِيَّة، والنَّقدي عند البيان والتَّرجيح.

وجعلتُ دراستي في هذا البَحْث مُكَوَّنَة من مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة فُصول، وخَاتمة، وفَهَارِس مُتَنَوِّعة، وَعَرَضْتُ فيها من خلال فصولها ومباحثها، التَّعريف بالإمام الشَّوكاني، وكتابه فتح القدير، وأبرزتُ مَنهَج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال أقواله التي ضعَّف فيها هذه الأحاديث، حيث إنَّ الفصل الأول اشتمل على منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظر في أسانيدها، والفصل الثَّاني اشتمل على منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظر في متونها، وأمَّا الفصل الثالث والأخير اشتمل على منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظر في اسانيدها ومتونها معًا.

ثُمَّ خَلُصْتُ إلى خاتمةِ البَحْث، وَضمَّنتُها أهمَّ النَّتائج والتَّوصِيات؛ ومن هذه النتائج:

1- الإمام الشَّوكاني رحمه الله كان من أبرز علماء زمانه في الحديث الشريف ونقده، وتنوع طرقه في نقد الحديث سندًا ومتنًا، ودقته في عزو الأحاديث الى مصادرها، وتقويته للأحاديث من خلال المتابعات والشَّواهد، وموافقته للسَّابقين في منهجه في نقد الأحاديث واستعمال مصطلحاتهم.
2- كان الإمام الشَّوكاني رحمه الله من المعتدلين في الحكم على الأحاديث بالضعف، وقد وافقته في كل أحكامه على الأحاديث إلا في سبعة أحاديث.

أمَّا التَّوصيات: أوصى بضرورة الاعتناء بكتب الإمام الشَّوكاني، دراسةً، وتحقيقًا، وشرحًا، والتَّعرف على منهجه في جميع العلوم التي برع فيها.

Abstract

Research Title: Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Sayings: Applied Study in Light of his Book, Fath Al-Qadeer.

In this research, I have relied on an inductive and a selective methods, where I followed Imam Al-Shoukani's statements on judging the weakened prophetic saying in his book Fath Al-Qadeer, I have selected the hadiths which he has weakened based on his study, whether the ones that he has weakened based on the actual content Al Matin or the ones he has done based on the narration chain Al Sanaad or both together. Taking to a consideration to use the descriptive approach in the presentation of scientific material, and the critical presentation when we state and approve.

My study in this research consists of an introduction, preface, three chapters, conclusion and a various indexes.

Through these chapters and topics I have covered an introductory summary of Imam Al-Shoukani and his book Fath Al-Qadeer. Also, I have highlighted Imam Al-Shoukani's methodolgy on how he classified the weakened hadith through his statements on his book, the first chapter included Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Saying through looking at narration chains Al Sanaad, the second chapter included Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Saying through looking at the actual conter Al Matin, the third chapter included Al-Imam Al-Shoukani's Approach on the Assessment of Weak Prophetic Saying through looking at narration chains Al Sanaad and the actual conter Al Matin.

Then I concluded my research and added the most important results and recommendations, and some of thesr results are:

1- Al-Imam Al-Shoukani was one of the famous scholars in prophetic saying, whether the onesthat he has weakened based on the actual content Al Matin or the ones he has done based on the narration chain AlSanaad, he was precise in ascribing prophetic saying to its resources, he empowered prophetic saying through followups and subsequent, and he approved people who preceded him in his approach in criticising prophetic saying and using their terms.
2- Al-Imam Al-Shoukani was moderate in judging the weakend prophetic saying, and I agreed with him in all his judgment to the prophetic saying except seven ones.

Regarding recommendations, I recommended for the necessity of the solicitude of Al-Imam Al-Shoukani books, whether in studying, investigating, explaining and identifying about his approach in all sciences who was proficient in it.

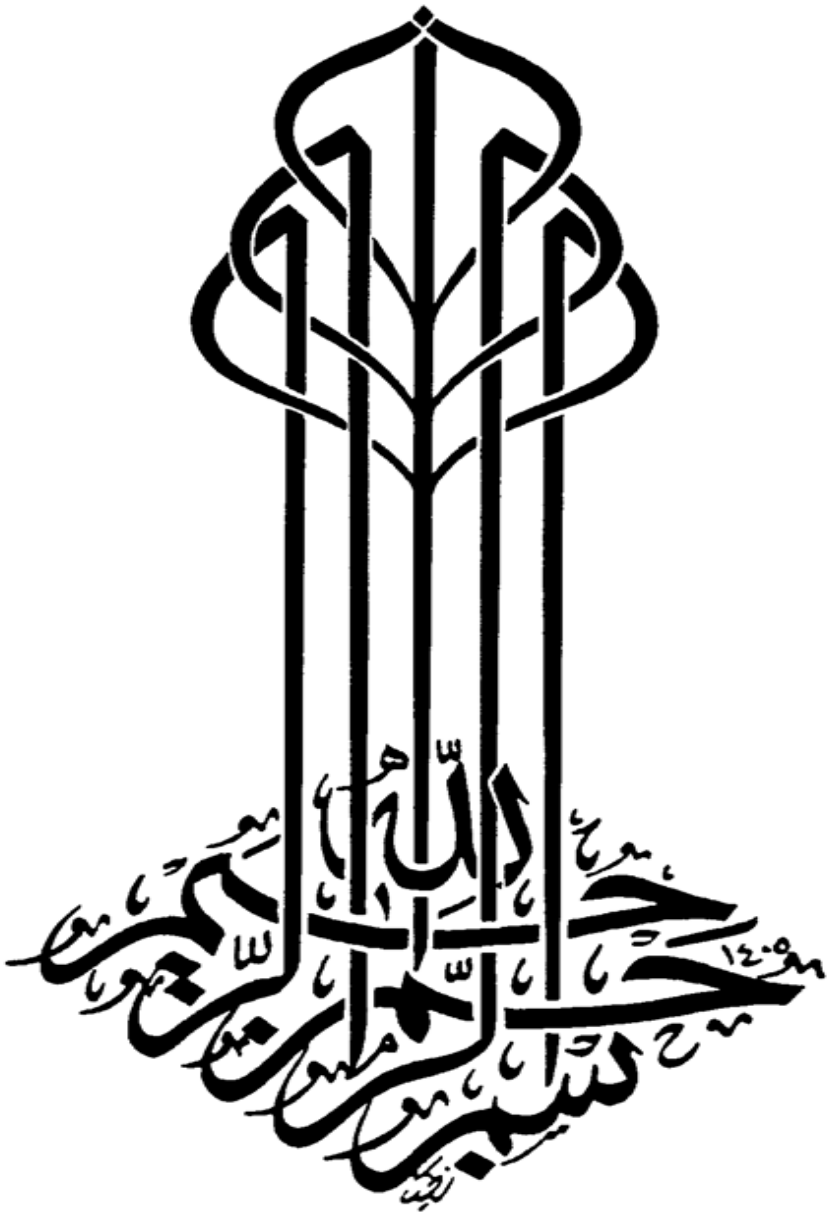

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

(سورة النَّمل: آية 19)

الإهـــــــداء

- إلى من كلَّله الله بالهيبة والوقار، إلى من علَّمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمدَّ في عمره ليرى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماته نورًا أهتدي به اليوم وفي الغد وإلى الأبد "والدي العزيز".
- إلى من كان دعاؤها سرَّ نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب "أمي العزيزة".
- إلى رفاق الدَّرب، وأشقَّاء الرُّوح والقلب، إخواني وأخواتي، أدامكم الله تعالى لي فخرًا، وعونًا، وسندًا، وبارك فيكم، ونفع بكم وبذرِّيَّاتكم.
- إلى من كان سندًا لطموحي وعونًا لنجاحي أخي الحبيب: "أبي أيوب محمَّد" الذي لطالما كان يشجعني لإكمال دراستي للماجستير، والذي له الفضل بعد الله تعالى في إتمام رسالتي هذه وإخراجها إلى النور، أدامك الله تاجًا فوق رأسي.
- إلى أصلي وفصلي، إلى حسبي ونسبي، إلى عمومتي وأبناء عمومتي، وذوي القربة منِّي.
- إلى الشُّهداء الذين سطَّروا بدمائهم المجد والعزَّ الأصيل ... ومهَّدوا الطَّريق إلى النَّصر والفتح القريب.
- إلى من كان له الفضلُ عليَّ بعد الله عز وجل في حُبِّ هذا العلم، والنُّصحِّ لأهله، الدُّكتور "أبي ماهر محمَّد بن ماهر بن محمَّد المظلوم"، رزقك الله حُسْنَ العمل وطول العُمْر.
- أخواتي في الله، وأخص بالذكر أخواتي في مسجد عبد الله عزام، وأخواتي في مسجد الكتيبة.
- إلى كلِّ من علَّمني علمًا ينفعني يوم القدوم على الله عز وجل.
- إلى طلبة العلم، ومحبي سنة النَّبي ﷺ.

إلى كل هؤلاء أهدي بحثي هذا.

الشُّكر والتَّقدير

انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]، وانطلاقًا من هدي النَّبيِّ ﷺ، وعملًا بما جاء في الحديث النَّبويِّ الشَّريف عن أبي هُريرة ﷺ قال: قال رسول اللهِ ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»[1]؛ فإنِّي أشكر الله تبارك وتعالى أوَّلاً وآخرًا، الَّذي وفقني، ويسَّر لي أمري، وأعانني على إتمام هذا العمل، وأسأله تعالى القَبُول، والهداية إلى ما فيه الخير والرَّشاد في الدُّنيا والآخرة.

كما أتقدَّم بخالص الشُّكر والتَّقدير لأستاذي وشيخي المشرف على هذه الرِّسالة، فضيلة الشَّيخ الدُّكتور: أبي ماهر محمَّد بن ماهر المظلوم حفظه الله تعالى ... فهذه الرِّسالة ما هي إلا ثمرة زرعك، ونبع عطائك، فأشهد الله أنَّك بذلت قُصارى جُهدِك، ووقتك، في نصحي وإرشادي وتوجيهي، وشحذ همَّتي، فجزاك الله عنِّي خير الجزاء، وأسأل الله أن ينفع بك وبعلمك الإسلام والمسلمين، وأن يرفع قدرك في الدنيا والآخرة، ويرزقك طول العمر وحسن العمل.

وأتقدَّم –أيضًا– بخالص الشُّكر لأستاذيَّ الفاضلَين عضوي لجنة المناقشة:

فضيلة الدُّكتور/ ..... مناقشًا داخليًا حفظه الله تعالى.

وفضيلة الدُّكتور/ ..... مناقشًا خارجيًا حفظه الله تعالى.

لِقَبُولِهِمَا مناقشة هذه الرِّسالة، وما سيتفضَّلان به من النُّصح والإرشاد، والتَّوجيه، للرُّقيِّ بهذا العمل، فجزاهما الله تعالى خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر هذه الجامعة الَّتي احتضنتني، وأخصُّ بالذِّكر كليَّة أصول الدِّين، والعاملين فيها، وقسم الحديث خاصَّة، فأسأل الله تعالى أن ينفع بهم، وأن يعينهم على أداء هذه الأمانة، والقيام بحقِّها.

وأُرَدِّدُ شُكري لوالدَيَّ الكريمين، وإخواني الأحبة، وأخص بالذكر أخي محمَّد على ما قدَّموه لى من دعم ماديٍّ، ومعنويٍّ، وانتظروا بفارغ الشَّوق هذا اليوم، فبارك الله تعالى فيهم، وجزاهم عنِّي خير الجزاء.

---

[1] أخرجه أبو داود السِّجستاني، والترمذي، في سننيهما بسند صحيح، واللفظ لأبي داود، سنن أبي داود، (7/ 188/ رقم 4811)، سنن الترمذي، (4/ 339/ رقم 1954)، وقال الترمذي: "هذا حديث صحيح".

قائمة المحتويات

إقـرار ..... أ
نتيجة الحكم ..... ب
ملخص الدِّراسة..... ت
Abstract ..... ث
اقتباس .....ج
الإهداء..... ح
الشَّكر والتَّقدير ..... خ
قائمة المحتويات .....د
المُقَدِّمَة 1
أولًا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره 2
ثانيًا: أهداف البحث 2
ثالثًا: الدِّراسات السَّابقة 3
رابعًا: منهج البحث وطبيعة عملي فيه 4
خامسًا: خطة البحث 5
التَّمهيد **9**
أولاً: التَّعريف بالإمام الشَّوكاني 10
ثانيًا: التَّعريف بكتابه فتح القدير ومنهجه العام فيه 23
ثالثًا: منهج علماء الحديث في نقد الأحاديث..... 28
الفصل الأوَّل: منهجُ الإمامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث من خلال النَّظرِ في أسانيدِها. 33
المبحثُ الأوَّل: تضعيفُ الحديثِ لضعفِ راويه..... 34
المطلب الأول: تضعيفُ الحديثِ لأن في إسنادِه راوٍ فيه مقال معروف..... 34
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديثِ لأن في إسنادِه من هو لين.....67
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديثِ لأن في إسنادِه من هو ضعيف 76
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث لأن في إسنادِه من هو مجهول 89
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لأن فيه من هو مُنْكَر الحديث 106
المطلب السادس: تضعيفُ الحديث لأن فيه من هو مَتْروك 117
المطلب السابع: تضعيفُ الحديث لأن فيه من هو منسوب إلى الكذبِ أو مُتَّهَمٌ به..... 138
المطلب الثامن: تضعيفُ الحديث لأن في إسنادِه من هو كذاب 144
المبحث الثاني: تضعيفُ الحديث لِسقطٍ في إسناده، أو لعلَّةٍ آخرى 167

المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لانقطاعٍ في إسناده 167
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لإرسالٍ في إسناده 175
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لاختلاف رواتِه بين الوصلِ والارسال 180
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث لاختلافِ رواته بين الرَّفعِ والوقف..... 195
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لاشتمالِ إسناده على أكثرِ من عِلة 206
المبحث الثالث: تضعيف الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظِ الدَّالةِ على ضَعْفِ إسناده..... 220
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث بقوله: في إسنادِه نَظَر 221
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث بقوله: في إسنادُه مقال 228
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث بقوله: إسنادُه ضعيفٌ..... 237
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث بقوله: إسنادُه واهٍ..... 248
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث بقوله: ينبغي الكشف عن إسناده 252
الفصل الثَّاني: منهجُ الامامِ الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظَر في متونِها 224
المبحث الأول: تضعيفُ الأحاديث لِعِلَةٍ في متونها.....265
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لمخالفته ظاهر القرآن..... 265
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لمخالفته للسُّنة الصَّحيحة..... 274
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لمخالفته للحقائق التَّاريخية..... 281
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث لمخالفته للعقل السَّليم..... 282
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لأنَّ متنه لا يُشبه ألفاظَ النَّبيِّ ﷺ..... 283
المطلب السادس: تضعيفُ الحديث لنكارةٍ في متْنِه..... 294
المطلب السابع: تضعيفُ الحديث لاضْطرابٍ في متْنِه..... 297
المبحث الثاني: تضعيف المروي بإطلاق لفظ من الألفاظ الدَّالة على ضَعْفِه.....300
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث بقوله: ينبغي النَّظر في صحته..... 300
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث، بقوله: حديث ضعيف، أو لم يصح عن رسول الله ﷺ.. 301
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث بقوله: لا تقوم به حُجَّة..... 309
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث بقوله: موضوع..... 312
الفصل الثالث: منهجُ الامامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث من خلالِ النَّظَرِ في أسانيدِها ومتونِها معاً 314
المبحث الأول: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعلة في متنه.....315
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، ومخالفته ظاهر القرآن الكريم..... 315
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وغرابة متنه أو نكارته..... 316

المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعدم ثبوت متنه..... 322
المبحث الثاني: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، وعلة في متنه.....328
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومخالفته للسُّنَّة الصَّحيحة..... 328
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ونكارة متنه..... 329
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومتنه ليس بمحفوظ 337
المبحث الثَّالث: الجدول التَّوضيحي لبيان منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث .. 341
الخاتمة 344
أولًا– أهم النَّتائج 344
ثانيًا– أهم التَّوصيات 346
قائمة المصادر والمراجع 347
الفهارس العِلْمِيَّة 396
أوَّلًا– فهرست الآيات القرآنية 397
ثانيًا– فهرست الأحاديث النَّبويَّة 400
ثالثًا– فهرست الرُّواة 426
رابعًا– فهرست الأنساب 442
خامسًا– فهرست غريب الألفاظ 445

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه، من بعثه الله رحمةً للعالمين؛ هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، بلَّغ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمَّة، فجزاه الله عنا خير ما جزى نبيًا من أنبيائه، صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه الطَّيبين الطَّاهرين. أما بعد:

فإنَّ علم الحديث من أعظم علوم الإسلام وأجلها، وإنَّ الحديث أَحَدُ مصادر التَّشريع الإسلامي الأساسية، لذلك فقد تكفل الله تعالى بحفظه، حيث قال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، والذِّكر يشمل الكتاب والسُّنَّة، فالله عز وجل تولى حفظ الوحيين بنفسه، فسخَّر للسُّنَّة النَّبوية رجالًا جهابذةً عالمين، اصطفاهم ليكونوا حملة شرعه، وحُمَاة دِينِه، حَمَلوا هَمَّ الدِّين، وبذلوا جَهْدَهُم في الذَّب عن سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقاموا بحفظ سُنَّته في الصُّدور، وتدوينها في السُّطور، واعتنوا بالحديث سنداً ومتناً على حَدٍ سواء، ووضعوا الضَّوابط والقواعد التي من خلالها ميَّزوا صحيح الحديث من سَقِيمِه.

يقول الخطيب البغدادي: "وقد جعل اللَّه تعالى أهل الحديث أركان الشَّريعة، وهَدَم بهم كلَّ بدعةٍ شَنِيعةٍ، فهم أُمَنَاءُ اللَّه من خَلِيقَتِه، والواسطة بين النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وأُمَّته، والمجتهدون في حفظ مِلَّته، أنوارهم زاهرةٌ وفضائلهم سائرةٌ، وآياتهم باهرةٌ، ومذاهبهم ظاهرةٌ، وحججهم قاهرةٌ، وكلُّ فئةٍ تتحيَّز إلى هوًى تَرجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكُف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإنَّ الكتاب عُدَّتهم، وَالسُّنَّة حُجَّتهم، والرَّسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبَل منهم ما رووا عن الرَّسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدِّين وخزنته، وأوعية العلم وحملتُه، إذا اختُلف في حديثٍ، كان إليهم الرُّجوع، فما حكموا به، فهو الْمَقْبُول المسموع"[1].

لذلك كان لزامًا علينا أن نُسَلِط الضَّوء على مناهج هؤلاء الأئمَّة، الَّذين قضوا حياتهم في الارتحال والأسفار، وجانبوا الرَّاحة والاستقرار، وقدَّموا الغالي والنَّفيس للحفاظ على السُّنَّة من عبث العابثين، وتحريف الوضَّاعين، ومن هؤلاء العلماء العظماء، الإمام الشَّوكاني (ت1250هـ)

([1]) شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي (ص8).

رحمه الله تعالى، فقد كان من كبار المُحدِّثين في عصره، وممَّن اعتنى عنايةً بالغةً بالحديث متناً وسنداً، درايةً وروايةً، وألَّف العديد من الكتب العظيمة في هذا العلم، ولأجل ذلك أحببت أن أبيِّن منهجه في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه "فتح القدير".

أولا: أهمِّية الموضوع وأسباب اختياره.

1- إنَّ علم نقد الأحاديث، والتَّعرف على رتبتها قَبُولاً وردًا هو الأساس لحفظ السُّنَّة النَّبوية، والذَّب عنها، وحمايتها من الطَّاعنين والوضاعين.

2- منزلة الإمام الشَّوكاني، ومكانته في نقد الأحاديث سندًا ومتنًا، ونهجه المتميز في الجمع والبحث والنَّقد.

3- قيمة كتاب فتح القدير العلمية؛ إذ فيه من العلم الغزير والفوائد الجمَّة، حيث إنَّه جمع بين التَّفسير والحديث رواية ودراية.

4- وممَّا رغَّبني بهذا الموضوع أهمِّية معرفة مناهج العلماء في تضعيف الأحاديث، ومعرفة طبقاتهم من حيث مدى التَّشدد والاعتدال والتَّساهل في الحكم على الأحاديث.

5- إنَّ الإمام الشَّوكاني مع شهرتِه وغزارةِ علمِه بالحديث روايةً ودرايةً، لم يُفرَد بدراسةٍ مُستقلةٍ وافيةٍ في جانب تضعيف الأحاديث -حسب علمي- وهذا ممَّا جعلني أختار هذا الموضوع.

6- ما وجدته من تشجيع شيخي، وأستاذي الدُّكتور "محمَّد بن ماهر المظلوم" زاده الله تعالى علماً ووقاراً، ونفع الله به الإسلام والمسلمين، للكتابة في هذا الموضوع.

ثانيا: أهداف البحث.

1- إظهار دور الإمام الشَّوكاني رحمه الله في علم نقد الأحاديث.

2- بيان منهجه في الأحاديث التي ضعفها في كتابه "فتحُ القديرِ".

3- معرفة أحكامه عليها، ومقارنتها بأحكام غيره من النُّقاد، وبيان الرَّاجح في ذلك سواء عنده أو عند غيره.

4- إبراز مرتبته من حيث التَّشدد أو التَّساهل أو التَّوسط بين النُّقاد في أحكامه على الأحاديث، وذلك من خلال مقارنتها بأحكام غيره من النُّقاد.

5- حصر مصطلحات الإمام الشَّوكاني التي أطلقها عند الحكم على الأحاديث، وفهمها بناء على استخدامه لها.

6- الرَّد العملي على الطَّاعنين والشَّانئين في حَقِّ المحدثين باتهامهم بأنهم اهتموا بالأسانيد ونقدها دون الاهتمام بنقد المتون.

ثالثا: الدِّراسات السَّابقة.

بعد البحث والتَّنقيب عن موضوع الدِّراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتَّخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أقف -حسب علمي- على أي دراسة خاصة بمنهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، ولكن هناك دراسات علمية حول الإمام الشَّوكاني في غير موضوعي، أذكر بعضًا منها على النَّحو التَّالي:

1- منهج الإمام الشَّوكاني في دفع التَّعارض بين الأدلة الشَّرعيّة من خلال -كتاب الحج- في كتابه نيل الأوطار، إعداد عامر بن عيسى اللهو المدرس في كليّة المعلمين في الدَّمام، سنة (1429هـ)، حيث تعرض إلى منهج الإمام الشَّوكاني في تعامله مع الأدلة الشَّرعية المتعارضة، سواء بالجمع بينها، أو بالعمل بالنَّاسخِ وترك المنسوخ، أو بالتَّرجيح بين الأحاديث سواء باعتبار السَّنَّد أو باعتبار المتن أو غيرهما.

2- الإمام الشَّوكاني ومنهجه في كتابه نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للباحث خالد أحمد الخطيب، إشراف الدكتور محمد حسن الغماري، جامعة أم القرى، كلية الدَّعوة وأصول الدِّين، رسالة ماجستير، كتبت عام (1411هـ/1990م)، وهي رسالة عامة ذكر فيها المنهج الحديثي للإمام الشَّوكاني، من حيث التَّخريج والجرح والتَّعديل ونقد الأحاديث وإعلالها (التَّصحيح والتَّضعيف)، والتَّوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التَّعارض، كما وذكر فيها منهجه الفقهي واللُّغوي.

3- جهود الإمام الشَّوكاني في خدمة الحديث النَّبوي، للباحث: خالد بن محمد مقبل نعمان المقطري، رسالة ماجستير، جامعة المعهد العالي للدِّراسات الإسلامية- مصر، فقد تحدث عن المكانة الحديثية للإمام الشَّوكاني، وجهوده في خدمة الحديث النبوي سندًا ومتنًا.

4- الإمام الشَّوكاني فقيهًا ومحدثًا من خلال كتابه نيل الأوطار، للدكتور: محمد الدسوقي، كلية الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، جامعة قطر، وهو بحث محكَّم نشر في مجلة مركز بحوث السُّنة والسيرة، العدد الثاني (1407هـ/ 1987م)، حيث تناول فيه المنهج الحديثي للإمام الشَّوكاني، من حيث تعرضه للحديث تخريجًا وجرحًا وتعديلًا ونقدًا لسنده ومتنه، كما وتناول فيه منهجه الفقهي.

وهناك رسائل وبحوث أخرى، أظهر فيها الباحثون جهود الإمام الشَّوكاني في العقيدة، والفقه، وأصوله، والتَّفسير، لست بحاجة لذكرها لعدم تعلقها بموضوعنا.

وممَّا سبق يمكن القول: أنَّه لا توجد دراسة تطبيقية تفصيلية منفردة تكشف عن "منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه فتح القدير"، والذي هو موضوع دراستي، والله تعالى الموفق والمُسَّدد.

رابعا: منهج البحث وطبيعة عملي فيه.

قام منهج البحث على الاستقراء التَّام لكتاب فتح القدير، وجمع الأحاديث التي ضعفها فيه –سواء تعريضًا أو تصريحًا– وانتقيت قدرًا كافيًا من الأحاديث التي حكم عليها للاستدلال بها على منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، وتمثلت خطوات العمل في الآتي:

1- **تقسيم البحث:** إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تشتمل على مباحث، ومطالب حسب الحاجة، ومتطلبات الدِّراسة، وخاتمةٍ، وفهارسَ.

2- **عزو الآيات القرآنية:** أذكر اسم السُّورة ورقم الآية بعد ذكر الآية مباشرة.

3- **تخريج الأحاديث النَّبوية والآثار من مصادرها الأصلية:**

أ- أتوسع في تخريج الحديث من كتب السُّنَّة على قدر الحاجة.

ب- أذكر الحديث، ثم أتبعه بذكر المتابعات في التَّخريج، وربما أخالف ذلك نادراً، لسبب ما، ثم أُحِيل على نُقطة الاشتراك، بقولي: "به".

ج- إذا كان إسناد الحديث ضعيفًا، أبحث له عن شواهد –إن وجد، دون الاستقصاء في تخريجها إلا للضَّرورة، أما إن كان في دائرة الْقَبُول –ولو في أدنى درجاته– فقد أكتفي بذلك، دون البحث عن شواهد له، وقد أذكرها مع الحكم على الحديث، وقد أذكرها في نهاية التَّخريج قبل الحكم.

د- أُقدم في التَّخريج من أخرج الحديث ممن هو أقدم وفاةً، ولا أخالف إلا للحاجة، كأن يكون لفظ المتأخر موافقًا للفظ الذي أورده الإمام الشَّوكاني.

هـ- أذكر نص الحديث كاملًا إذا اختلف عن النَّص الذي أورده الشَّوكاني؛ لبيان اختلاف الألفاظ، وأمَّا إذا كان بنفس اللفظ اكتفيت بذكر السَّند، وقولى في آخر السَّند: "الحديث".

4- **تراجم الرُّواة والأعلام:** أقوم بالتَّرجمة للرُّواة الوارد ذكرهم في البحث، على النَّحو التَّالي:

أ- أترجم للصَّحابة المختلف في ثبوت صحبتهم، وأستعين في ذلك بما قاله ابن حجر في الإصابة في تمييز الصَّحابة.

ب- الرُّواة الثِّقات لا أترجم لهم، والمتفق على ضعفهم أكتفي بالتَّرجمة الموجزة لهم من التَّقريب لابن حجر، وأمَّا المُخْتَلَف فيهم أفصِّل القول فيهم، سواء في الجرح أو التَّعديل، ثم أسجل النَّتيجة التي أتوصل إليها في كل راوٍ، ثم أُحِيل على المراجع الأصلية التي فيها أقوال العلماء.

ج- أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث غالباً من غير المصنفين، إلا من لم يُشتهر منهم لدى طلاب العلم فأترجم له.

5- الحكم على الحديث:

إذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما، لم أذكر رتبته، أما إذا كان الحديث خارج الصَّحيحين أذكر حكمه ورتبته، ثم أنقل ما تيسر لي من أحكام العلماء عليه، وأناقش بعضها أحياناً، خاصة إذا اختلف العلماء ما بين مصحح ومضعف للحديث؛ لأبين الصَّواب في ذلك.

6- التَّعريف بالأماكن والبلدان: أعرف بالأماكن والبلدان متى وجدت إذ لم تكن معروفة.

7- بيان غريب الألفاظ: وذلك من كُتب غريب الحديث والمعاجم اللُّغَوية والشُّروح.

8- التَّعريفات: أعرف ببعض المصطلحات الحديثية عند الحاجة.

9- الضَّبط: أضبط الأسماء والكلمات المُشْكِلَة التي يُتوهم في ضبطها.

10- الحاشية: أكتفي فيها بذكر اسم الكتاب، ومؤلفه، والجزء، والصَّفحة، ورقم الحديث أو التَّرجمة إن وجد في الحاشية، وسأذكر اسم المُحقق، ودار النَّشر، والطَّبعة، وسَنَة النَّشر للكتاب في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

11- الفهارس العلمية: ذيلت البحث بفهارس علمية متنوعة.

خامسا: خطة البحث.

يقعُ البحثُ في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمةٍ، وفهارسَ؛ وهي على النَّحو التَّالي:

المقدمـة

وتشتمل على: أهمِّية البحثِ وأسبابِ اختيارِه، وأهدافه، والدِّراسات السَّابقة، ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه، وخطة البحث.

التَّمـهيـــــد

ويشتمل على:

أولاً: التَّعريف بالإمام الشَّوكاني.

ثانيًا: التَّعريف بكتابه فتح القدير ومنهجه العام فيه.

ثالثًا: منهج علماء الحديث في نقد الأحاديث.

الفصل الأوَّل

منهجُ الإمامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث من خلال النَّظرِ في أسانيدِها

ويشتملُ على ثلاثةِ مباحث:

المبحث الأوَّل: تضعيفُ الحديثِ لضعفِ راويه.

ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه راوٍ فيه مقال معروف.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو لين.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو ضعيف.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسنادِه من هو مجهول.

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو مُنْكَر الحديث.

المطلب السَّادس: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو مَتْروك.

المطلب السَّابع: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو منسوب إلى الكذبِ أو مُتَّهَمٌ به.

المطلب الثَّامن: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسنادِه من هو كذَّاب.

المبحث الثَّاني: تضعيفُ الحديث لِسقطٍ في إسناده، أو علَّةٍ أخرى.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لانقطاعٍ في إسناده.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لإرسالٍ في إسناده.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لاختلاف رواتِه بين الوصلِ والارسال.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث لاختلافِ رواته بين الرَّفعِ والوقف.

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لاشتمالِ إسناده على أكثرِ من عِلة.

المبحث الثَّالث: تضعيف الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظِ الدَّالةِ على ضَعْفِ إسناده.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسنادِه نَظَر".

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسنادُه مقال".

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه ضعيفٌ".

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه واهٍ".

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث بقوله: "ينبغي الكشف عن إسناده".

الفصل الثَّاني

منهجُ الامامِ الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظَر في متونِها

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأوَّل: تضعيفُ الأحاديث لِعِلَةٍ في متونها.

ويشتمل على سبعة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لمخالفته ظاهر القرآن.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لمخالفته للسُّنة الصَّحيحة.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لمخالفته للحقائق التَّاريخية.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث لمخالفته للعقل السَّليم.

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لأنَّ متنه لا يُشبه ألفاظَ النَّبيِّ ﷺ.

المطلب السَّادس: تضعيفُ الحديث لنكارةٍ في متْنِه.

المطلب السَّابع: تضعيفُ الحديث لاضْطرابٍ في متْنِه.

المبحث الثَّاني: تضعيف المروي بإطلاق لفظ من الألفاظ الدَّالة على ضَعْفِه.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث بقوله: "ينبغي النَّظر في صحته".

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث، بقوله: "حديث ضعيف، أو لم يصح عن رسول الله ﷺ".

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث بقوله: "لا تقوم به حُجَّة".

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث بقوله: "موضوع".

الفصل الثَّالث

منهجُ الامامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث من خلالِ النَّظَرِ في أسانيدِها ومتونِها معاً

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعلة في متنه.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، ومخالفته ظاهر القرآن الكريم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وغرابة متنه أو نكارته.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعدم ثبوت متنه.

المبحث الثَّاني: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، وعلة في متنه.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومخالفته للسُّنَّة الصَّحيحة.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ونكارة متنه.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومتنه ليس بمحفوظ.

المبحث الثَّالث: الجدول التَّوضيحي لبيان منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث.

الخاتمة

وتشتمل على أهم النَّتائج والتَّوصيات.

الفهارس

وتشتمل على فهارس علمية متنوعة.

التَّمهيـــــــد

اشتمل هذا التَّمهيد على تعريف بالإمام الشَّوكاني، وكتابه فتح القدير ومنهجه العام فيه، وبيان لمنهج العلماء في نقد الأحاديث، وذلك على النَّحو التَّالي:

أولًا: التَّعريف بالإمام الشَّوكاني.

أشملته على أهمِّ ما يلزم القارئ للتَّعرف على الإمام، وذلك من خلال الأمور التَّالية:

❖ **اسمه، ونسبه.**

هو الإمام العَلَم المُجتهد، قاضى القضاة، وإمام الأئمة الهُدَاة، بَقِيَّة السَّلف، وذَخِيرة الخَلف، أبو عبد الله محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله بن الحسن بن محمَّد بن صلاح ابن إبراهيم بن محمَّد العَفيف بن محمَّد بن رِزْق ينتهي[1] إلى خَيْشَنَة ابن زياد بن قاسم بن مُرْهِبة الأكبر بن مالك بن ربيعة بن الدُّعام[2]، الشَّوكاني[3]، الصَّنعاني[1][2].

([1]) قال الشَّوكاني: "وإنَّما قلت: إنَّ رزق ينتهى نسبه الى خَيْشَنَة، ولم أقل: رزق بن خَيْشَنَة لقصد الاحتياط؛ لأنَّ الشَّك معي حاصل في رزق، هل ابن خَيْشَنَة بلا فصل، كما سمعت من بعض أكابر القَرابة، وهو المشهور عند جميع من له فطنة من أولاد رزق المذكور، أو بينه وبينه واسطة، فالله أعلم". البدر الطالع: الشَّوكاني، (479/1).

([2]) الدُّعام بن إبراهيم بن عبد الله الأَرْحَبيّ، شيخ كهلان، بل سيد همدان، في عصره، كان يذكره الهادي إلى الحَقّ يحيى بن الحسين في خطبته، لكونه من أنصاره، وممن له العناية في خروجه من الرَّس إلى اليمن. البدر الطالع: الشَّوكاني، (478/1)، الأعلام: الزركلي، (339/2).

([3]) نسبة إلى شوكان، وهي قرية من قرى السَّحَامية، إحدى قبائل خَوْلَان –وخَوْلَان مخلاف من مخاليف اليمن، منسوب إلى خَوْلان بن عمرو بن الحَاف بن قُضاعة بن مالك بن عمرو بن مرّة بن زيد بن مالك بن حِمْيَر بن سبأ، وقيل: قرية كانت بقرب دمشق خربت، بها قبر أبي مسلم الخَوْلانيّ، وبها آثار باقية– بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم، وهذه القرية تُعتبر من أعظم الحصون باليمن، وهي نِسْبَة وَالِدِه، ولكنه ذكر أن هذه النِّسبة ليست حقيقية؛ لأن وطنه ووطن سَلَفه وقرابته هو مكان عدني شوكان، بينه وبينها جبل كبير مُستطيل، يقال له: الهِجْرَة، وبعضهم يقول له: هِجْرَة شوكان، وهو المكان الذي ولد فيه، وقيل: شوكان هي قرية باليمن من ناحية ذِمار –بكسر أوَّله وفتحه، وأكثر ما يقوله أصحاب الحديث بالكسر، وهي قرية باليمن، بينها وبين صنعاء ستة عشر فرسخًا– وقيل: هي بليدة من ناحية خابَرَان، بين سَرَخْس وأَبِيوَرْد.
قلت: ولعل خابَرَان هي نفسها جَازَان كما ذكر ذلك الشَّوكاني في البدر الطَّالع، ناقلاً عن الخَيْضَري في كتابه الاكتساب في الأنساب، فقال: نسبة إلى بلدة من ناحية جَازَان بين سَرَخْس وأَبيورد. =

❖ **مولده، ونشأته، ووفاته.**

وُلِد الإمام محمَّد بن علي الشَّوكاني حَسْبَمَا وُجِد بِخَط وَالِدِه: في وسط نهار يوم الاثنين، الثَّامن والعشرين من شهر ذي القعدة، سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف (1173هـ)، بِهِجْرَة شَوْكَان، حينما خرج إليها وَالِدُه في أيام الخريف، ثم انتقل به إلى صنعاء، واستقرَّ بها[3].

وقد نشأ الإمام الشَّوكاني بصنعاء في بيت يجمع بين العلم والصَّلاح والتَّقوى، فأبوه كان من كبار علماء اليمن، وكان مَحْمُود السِّيرة والسَّريرة، مُفْتِيًا وقاضيًا، نشأ في هِجْرَة شَوْكَان التي أثنى عليها الإمام الشَّوكاني، بقوله: "كانت مَعْمُورَةً بأهل الفضل والصَّلاح والدِّين من قديم الأزمان، لا يخلو وجود عالم منهم في كل زمن ..."[4]، ثم ارتحل إلى صنعاء لطلب العلم، فكان خير قدوة للإمام الشَّوكاني في أن يصبح مُحبًا للعلم، طالبًا له، حتى أصبح عالمًا في جميع

= **وسَرَخْس:** بفتح السين والراء واسكان الخاء المعجمة، ويقال أيضًا: بإسكان الراء وفتح الخاء، والأول أشهر، مدينة قديمة من نواحي خراسان كبيرة واسعة، وهي بين نيسابور ومرو في وسط الطَّريق، بينها وبين كل واحدة منهما ست مراحل.

وأَبيورد: ويقال لها أبا ورد، وباورد، وهي بلدة بخراسان. ينظر: الأنساب: السَّمعاني، (173/8)، شرح النووي على مسلم: النووي، (35/7)، معجم البلدان: ياقوت الحموي، (373/2)، (407/2)، (7/3)، (208/3)، البدر الطَّالع: الشّوكاني، (480/1-481)، شذرات الذَّهب: ابن العماد، (17/4).

([1]) نسبة لمدينة صنعاء التي نشأ وعاش فيها، وصنعاء اسم لموضعين: إحداهما صنعاء اليمن، وهى المقصودة هنا، والأخرى صنعاء الشَّام، وهي قرية بالغوطة من دمشق، خربت السَّاعة، وبقيت مزارعها، وصنعاء اليمن بلدة قديمة ومشهورة، وهى العظمى، طيِّبة الهواء، كثيرة الفواكه، والمياه، وقصبة اليمن، وأحسن بلادها، بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلاً. ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (214/2-225)، الأنساب: السَّمعاني، (331/8)، معجم البلدان: الحموي، (426/3).

([2]) تنظر ترجمته: البدر الطالع: الشَّوكاني، (214/2-225)، التاج المكلل: محمد صديق خان، (436-451)، وأبجد العلوم: له (683-690)، معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان، (1160/2-1161)، فهرس الفهارس: عبد الحي الكتاني، (1082/2-1088)، الأعلام: الزركلي، (298/6)، هدية العارفين: إسماعيل بن محمد، (365/2-367)، معجم المؤلفين: عمر بن رضا، (53/11)، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد محمد محمد سالم ، (379/2-383)، مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ: جهاد التُّرباني، (337-339)، معجم المفسرين: عادل نويهض، (593/2).

([3]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (215/2).

([4]) البدر الطالع: الشَّوكاني، (481/1).

مجالات علوم الدِّين، فقد قال عنه: "لقد بلغ معي إلى حَدٍّ من البِّر والشَّفقة والإعانة على طلب العلم، والقيام بما أحتاج إليه مَبْلغًا عظيمًا، بحيث لم يكن لي شُغْلَة بغير الطَّلب"[1]، وقد كان الإمام الشَّوكاني مند صغره واسع الأفق ذكيًا فطنًا مُجتهدًا، فقد قرأ القرآن على جماعة من المُعَلِّمِين، وحفظ كتبًا كثيرة من مختصرات العلوم، وكان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التَّاريخ والأدب، وهذا كله قبل الشُّروع في الطَّلب، ثم شرع بعد ذلك في الدِّراسة العلمية، والأخذ والاستفادة من علماء عصره، حتى أنَّه لم يبق عند أحد من شيوخه علم إلا أخذه، إلا شيخه العلامة عبد القادر بن أحمد[2]؛ فإنه مات ولم يكن قد استوفى ما عنده[3].

وبدأ الإمام الشَّوكاني يسطع نجمه في نحو العشرين من عُمُرِه، فقد كان له تلاميذ يدرسون عليه، فقد فرَّغ نفسه لإفادة الطَّلبة، فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس في فنون متعددة، واجتمع منها في بعض الأوقات التَّفسير والحديث والأصول والنَّحو والصَّرف والمعاني والبيان والمنطق والفقه والجدل والعروض، بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها كعلم الحكْمَة وعلم الهيئة وعلم المناظر وغيرها من العلوم، ومع هذا كان لا يزال مستمرًا في تلقي العلم عن مشايخه، فقد بلغت دروسه في اليوم والليلة إلى نحو ثلاثة عشر درسًا، منها ما يأخذه عن مشايخه، ومنها ما يأخذه عنه تلامذته، وقد ترك التَّقليد، واجتهد برأيه اجتهادًا مطلقًا غير مقيَّد، وهو قبل الثَّلاثين[4].

وبعد أن توفي العلامة يحيى بن صالح السُّحُولي[5] في رجب سنة تسع ومائتين وألف، الذي كان متوليًا للقضاء الأكبر في صنعاء، طلب الخليفة المنصور بالله علي بن الإمام

([1]) البدر الطالع: الشَّوكاني، (484/1).

([2]) ستأتي ترجمته في شيوخ الشَّوكاني.

([3]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (2/ 215-219)، معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان، (1160/2).

([4]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (2/ 218-224).

([5]) ويحيى بن صالح ترجمه الشَّوكاني، فقال: "يحيى بن صالح بن يحيى الشَّجَري ثم الصَّنعاني، المعروف بالسُّحُولي، ولاه القضاء الإمام المنصور بالله الحُسين بن القاسم، وبقي في منصبه حتى سنة (1172هـ)، فنكبه الإمام المهدي، واستأصل غالب أمواله، وسجنه أعوامًا، ثمَّ أفرج عنه، ولزم بيته، والنَّاس يتردَّدون إليه لأخذ العلم عنه، واستفتائه، فاستمر كذلك حتى مات الإمام المهدي فِي سنة (1189هـ)، وصارت الخلافة=

المهدي[1] من الإمام الشَّوكاني تولي منصبه[2]، وكان دخوله للقضاء ما بين الثَّلاثين والأربعين، واعْتَبَر ذلك ابتلاءً له، حيث قال في ترجمته لنفسه: "وابتلي بالقضاء في مدينة صنعاء بعد موت من كان متوليًا للقضاء الأكبر بها"[3].

وظل الإمام الشَّوكاني في منصبه حتى وافته المنية في جمادى الآخرة سنة خمسين بعد المائتين والألف (1250هـ)، ودُفن بمقبرة خُزيمة بصنعاء[4]، "وبموته أُطفئ على أهل اليمن مصباحهم المنير، ولا أظن بموته يرون مثله في تحقيقه للعلوم والتَّحرير .. وعلى الجملة فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رأى مثله علماً وقياماً بالحق، بقوة جنان وسلاطة لسان"[5].

❖ شيوخه، وتلاميذه:

لقد كان للإمام الشَّوكاني من الشِّيوخ والتَّلاميذ الكثير، أذكر منهم ما يلي:

- **شيوخه:**

للإمام الشَّوكاني شيوخ كثر، منهم:

1- أحمد بن عامر الحَدَائِي[6]، ثمَّ الصَّنعاني، قرأ عليه الشَّوكاني في الأزهار[7]، وشَرحه مرتين، وفي الفرائض، وشرحها للنَّاظري مرات، توفي في شهر رجب أو شعبان، سنة (1197هـ)[8].

= إلى الإمام المنصور باللَّه علي بن العبَّاس، فأعاده إلى القضاء الأكبر، وبقى في منصبه حتى توفي رحمه الله". البدر الطالع: الشَّوكاني، (333/2).

([1]) هو: الإمام، خليفة العصر، أمير المؤمنين، المنصور بالله رب العالمين علي بن الإمام المهدي العبَّاس ابن المنصور حُسين بن المتوكل القاسم بن حُسين، ولد سنة (1151هـ)، بصنعاء، ونشأ بها، وقد توفي في الخامس عشر من شهر رمضان، سنة (1224هـ). ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (459/1/ رقم 223).

([2]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (335/2).

([3]) البدر الطالع: الشَّوكاني، (249/2).

([4]) ينظر: معجم المؤلفين: عمر بن رضا، (53/11)، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم، (383/2).

([5]) قاله القاضي العلامة عبد الرَّحمن بن أحمد البَهْكَلي، في كتابه نفح العود في أيام الشَّريف حمود، ونقله عنه محمد صديق خان في "أبجد العلوم"، (ص:685-686).

([6]) الحَدَائِي: هذه النِّسبة إلى حداء وهو بطن من مُراد. اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، (ص:347).

([7]) الأزهار: هو كتاب فقهي يعتبر العمدة في المذهب الزَّيدي، للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، أحد أئمة الزَّيدية في اليمن.

([8]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (62/1/ رقم 39).

2- أحمد بن محمَّد بن أحمد بن مُطَهِر القَابِلي، المعروف بالحَرَازي[1]، لم يكن له نظير في معرفة الفقه، لازمه الشَّوكاني في الفُرُوع نحو ثلاث عشرة سنة، وقرأ عليه في الأزهار، وشَرحه للعصيفري، وشَرحها للنَّاظري، وما عليه من الحواشي، وقرأ عليه بيان ابن مُظَفَّر[2] وحواشيه، توفي في شهر شوَّال، سنة (1227هـ)[3].

3- السَّيِّد إسماعيل بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم، أخذ عنه الشَّوكاني العربية، فقرأ عليه مُلحة الإعراب للحريري، وشرحها المعروف بشرح بحرق، توفي في شهر صفر، سنة (1206هـ)[4].

4- الحسن بن إسماعيل بن الحسن بن محمَّد المغربي، نسبة إلى مغارب صنعاء، ثمَّ الصَّنعاني، حفيد شارح بُلُوغ المرام، قرأ عليه الشَّوكاني في المُطوَّل وحواشيه، والعضد وحواشيه، والكشاف وبعض حواشيه، وقرأ عليه من الحديث وعلومه الكثير، توفي في ذي الحجة، سنة (1208هـ)[5].

5- عبد الرَّحمن بن الحسن الأكوع، شيخ الفُرُوع ومحققها، قرأ عليه الشَّوكاني أوائل شفاء الأمير الحُسين، توفي في ذي الحجة، سنة 1206[6].

6- السَّيِّد عبد الرَّحمن بن قاسم المداني، أخذ عنه الشَّوكاني شرح الأزهار في أوائل أيام طلبه للعلم، توفي في ذي القعدة، سنة (1211هـ)[7].

7- السَّيِّد عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن النَّاصر بن عبد الرَّب بن علي بن شمس الدَّين بن الإمام شرف الدِّين بن شمس الدِّين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى، قرأ عليه الشَّوكاني العديد من كتب الحديث، وعلومه، وشرحها، وأخذ عنه الفقه، وعلم أصول الدين، وأصول

([1]) الحَرَازي: هذه النِّسبة إلى حراز وهو بطن من ذي الكلاع. الأنساب: السَّمعاني، (102/4).

([2]) البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي، للعلامة يحيى بن أحمد مظفر، وهو موسوعة فقهية على المذهب الزيدي.

([3]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (96/1/ رقم 56).

([4]) ينظر: المرجع السابق، (145/1/ رقم 90).

([5]) ينظر: المرجع السابق، (195/1/ رقم 127).

([6]) ينظر: المرجع السابق، (335/1/ رقم 229).

([7]) ينظر: المرجع السابق، (336/1/ رقم 231).

الفقه، وبعض الصِّحَاح في اللغة، والجزرية في علم العروض، وشرحها، وأخذ عنه القراءات، توفي في ربيع الأول، سنة (1207هـ)[1].

8- عبد الله بن إسماعيل بن حسن بن هادي النِّهْمي[2]، قرأ عليه الشَّوكاني في أوائل طلبه للعلم بعض المؤلفات في النحو، والصرف، والمنطق، والأصول، والحديث، توفي في شهر صفر، سنة (1228هـ)[3].

9- السَّيِّد عبد الله بن الحسن بن علي بن الحُسين بن على ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمَّد، أخذ الشَّوكاني عنه في أوائل أيام الطلب شرح الجامي من أوله إلى آخره، توفي في ذي القعدة، سنة (1210هـ)[4].

10- السَّيِّد علي بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر الشَّهيد، سمع الشَّوكاني منه صحيح البخاري من أوله إلى آخره بلا فوت، توفي في شهر رمضان، سنة (1207هـ)[5].

11- عليّ بن محمَّد الشَّوكاني والد الإمام الشَّوكاني، وقرأ عليه الشَّوكاني في أيام الصغر في شرح الأزهار، وشرح الناظري مع غيره من الطلبة، توفي في ذي القعدة، سنة (1211هـ)[6].

12- القاسم بن يحيى الخَوْلاني[7] ثمَّ الصَّنعاني، العلامة الأكبر، أخذ عنه الشَّوكاني في أوائل الطلب، فلازمه وانتفع به في النحو، والصرف، والمنطق، والأصول، ومصطلح الحديث، وشروحه، توفي في شهر شوال، سنة (1209هـ)[8].

13- هادي بن حُسين القارني ثمَّ الصَّنعاني، البارع في علم القراءات، له خبرة كاملة في شروح الشاطبية، وغيرها من كتب الفن، بالإضافة إلى معرفته بالفقه، والنحو، والصرف، والأصول،

([1]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (360/1/ رقم 243).

([2]) النِّهْمي: هذه النِّسبة إلى نهم، وهو بطن من همدان. الأنساب: السَّمعاني، (227/13).

([3]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (379/1/ رقم 256).

([4]) ينظر: المرجع السابق، (380/1/ رقم 257).

([5]) ينظر: المرجع السابق (416/1/ رقم 202).

([6]) ينظر: المرجع السابق، (478/1/ رقم 233).

([7]) الخَوْلاني: هذه النِّسبة إلى خولان، وعبس، وخولان قبيلتان نزل أكثرهما الشام. الأنساب: السَّمعاني، (234/5/ رقم 1502).

([8]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (53/2).

والتفسير، والحديث، وقد أخذ عنه الشَّوكاني التلاوة، وشرح الجزرية، وقرأ عليه في أيام الصغر في الملحة، وشرحها[1].

14- السَّيِّد يحيى بن محمَّد الحوثي ثمَّ الصَّنعاني، كان عالمًا بالفرائض، والحساب، والضرب، والمساحة، وتفرد به، وفاق في ذلك أهل عصره، ولم يكن له بغير هذا العلم إلمام، وقد أخذ عنه الشَّوكاني هذا العلم[2].

- **تلاميذه:**

وقد تتلمذ على يديه عدد كبير من التَّلاميذ، منهم:

1- أحمد بن حُسين الوزَّان الصّنعاني، سمع على الشَّوكاني الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، وقرأ عليه في الكشاف، وحواشيه، وسمع عليه في كثير من مؤلفاته[3].

2- أحمد بن عبد الله الضّمدي[4]، ولد سنة (1170هـ)، برع في الفقه، والحديث، والعربية، وصار المرجع إليه في التدريس، والإفتاء في ضَمَد وغيرها، قرأ على الشَّوكاني في شرح الغاية، وسأله مسائل عديدة، أجاب عليها الشَّوكاني بجواب سماه (العقد المنضد في جيد مسائل علامة ضَمَد)، توفي سنة (1222هـ)[5].

3- السَّيِّد أحمد بن علي بن محسن بن الأمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم الصَّنعاني، ولد تقريبًا سنة 1150، قرأ على الشَّوكاني في النحو، والصرف، والمنطق، والمعاني، والبيان، والحديث، والتفسير، وأكب على الاشتغال عليه نحو عشر سنين، توفي سنة (1223هـ)[6].

4- أحمد بن لطف الباري بن أحمد بن عبد القادر الورد، خطيب صنعاء، وابن خطيبها، ولد في شهر رمضان، سنة (1192هـ)، قرأ علي الشَّوكاني في شرح الجلال المعروف بضوء النهار، وفي شرح جمع الجوامع للمحلي[7].

([1]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (319/2).

([2]) ينظر: المرجع السابق، (344/2).

([3]) ينظر: المرجع السابق، (53/1/ رقم 32).

([4]) الضّمدي: نسبة إلى ضَمَد، وهو موضع بناحية اليمن بين اليمن ومكّة على الطريق التهامي. الأنساب: السَّمعاني، (462/3).

([5]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (76/1/ رقم 44).

([6]) ينظر: المرجع السابق، (82/1/ رقم 48).

([7]) ينظر: المرجع السابق، (86/1/ رقم 50).

5- أحمد بن يوسُف الرِّباعي، ولد سنة (1155هـ)، أخذ عن الشَّوكاني في الحديث، فقرأ عليه في البخاري، وفي الأحكام للهادي، وحضر الكثير من دروسه[1].

6- السَّيِّد إسماعيل بن إبراهيم ابن الحُسين بن الحسن، ولد سنة (1165هـ)، أخذ عن الشَّوكاني في الفقه، والأصول، والحديث، وكتب غالب مصنفاته، بما فيها تفسير فتح القدير، وسمعها عليه[2].

7- حسن بن أحمد بن يوسُف الرِّباعي الصَّنعاني، ولد تقريبا على رأس القرن الثَّاني عشر، من أعيان أهل العرفان، ومحاسن حملة العلم بمدينة صنعاء، قرأ على الشَّوكاني في علم المعاني، والبيان، وفي علم التفسير، وفي الصَّحيحين، والسُّنَّن، وفي مؤلفاته[3].

8- الحسن بن قاسم المجاهد القاضي العلامة الذَّكي، ولد تقريبًا سنة (1190هـ)، قرأ على الشَّوكاني في الحديث، والأصول، وقد أجازه أن يروي عنه مروياته؛ لرغوبه إلى العلم، وإكبابه عليه، وقد كتب بعض مؤلفاته؛ كالدُّرر، والدَّراري، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وغير ذلك، وله سماعات عليه عديدة[4].

9- حُسين بن علي بن صالح العماري الصَّنعانيّ، ولد سنة (1170هـ)، قرأ على الشَّوكاني في شرح الرَّضي على الكافية[5]، وفي مغني اللبيب[6]، وفي شرح غاية السُّؤل[7]، وغيرها، توفي سنة (1225هـ)[8].

([1]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (133/1/ رقم 82).

([2]) ينظر: المرجع السابق، (137/1/ رقم 85).

([3]) ينظر: المرجع السابق، (194/1/ رقم 126).

([4]) ينظر: المرجع السابق، (209/1/ رقم 136).

([5]) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي، المعروف بالرضي، وهو عبارة عن شرح الكافية في علم النحو لابن الحاجب.

([6]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف، ابن هشام، وهو كتاب احتوى على مسائل اعرابية، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحها ونقحها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم.

([7]) شرح غاية السول إلى علم الأصول، لابن المِبرَد، هو كتاب ذكر فيه مباحث أصول الفقه.

([8]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (223/1/ رقم 147).

10- الحُسين بن محمَّد بن عبد الله العَنْسي[1] ثمَّ الصَّنعاني، ولد سنة (1188هـ)، قرأ على الشَّوكاني في شرح الرَّضي على الكافية، وفي نيل الأوطار، وفي العضد، وحواشيه، وغير ذلك من مؤلفاته، وغيرها؛ كالكشاف، وحواشيه، والمطول، وحواشيه[2].

11- صالح بن محمَّد بن عبد الله العنسي ثمَّ الصَّنعاني، ولد تقريبا على رأس القرن الثَّاني عشر، قرأ على الشَّوكاني في الصَّحيحين، وسنن أبى داود، وفي بعض مؤلفاته[3].

12- محمَّد بن علي بن الحسن العواجيّ، أخذ عن الشَّوكاني في النَّحو، والفقه، وأجازه إجازة عامَّة في جميع ما يجوز له روايته[4].

13- السَّيِّد عبد الله بن علي بن عبد الله الجلال، ولد تقريبا على رأس القرن الثاني عشر، أو أول القرن الثَّالث عشر، قرأ على الشَّوكاني في المُطوَّل، وله حضور في سماع كثير من كتب الحديث، وشروحها[5].

14- عبد الله بن محمَّد بن عبد الله العنسي ثمَّ الصَّنعانيِّ، ولد تقريبًا سنة 1190، له قراءة على الشَّوكاني في المعاني، والبيان، والتَّفسير، وفي صحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبى داود، وفي بعض مؤلفاته[6].

15- علي بن أحمد هاجر الصَّنعاني، ولد تقريبا سنة (1180هـ)، قرأ على الشَّوكاني في علم المنطق، وهو يفهمه فهمًا بديعًا، ويتقنه إتقانًا عجيبًا، وله قراءة عليه أيضا في الكشاف، والمطول، وفي نيل الأوطار، وفي كثير من كتب السُّنَّة[7].

16- السَّيِّد علي بن يحيى أبو طالب، ولد سنة 1159، قرأ على الشَّوكاني في التَّفسير؛ للزَّمخشري، وفي تفسيره فتح القدير، وفي الصَّحيحين، وسنن أبى داود[8].

([1]) العَنْسي: هذه النِّسبة إلى عنس، وهو عنس بن مالك بن أدد بن زيد، من مذحج في اليمن، وجماعة منهم نزلت الشام وأكثرهم بها، منهم أبو عياض عمرو بن الأسود العنسيّ. الأنساب: السَّمعاني، (395/9).

([2]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (228/1/ رقم 151).

([3]) ينظر: المرجع السابق، (287/1/ رقم 202).

([4]) ينظر: المرجع السابق، (325/1).

([5]) ينظر: المرجع السابق، (387/1/ رقم 172).

([6]) ينظر: المرجع السابق، (399/1/ رقم 181).

([7]) ينظر: المرجع السابق، (326/1/ رقم 206).

([8]) ينظر: المرجع السابق، (502/1/ رقم 250).

17- محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن جار الله مشحم الصَّعدي[1]، ولد سنة (1168هـ)، قرأ على الشَّوكاني في الفرائض، وشرح الرِّضى للكافية، ومغني اللبيب، وفي سنن التِّرمذي، وأبى داود، وغير ذلك، وبرع في النَّحو والصَّرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والفقه والحديث، وشارك في سائر الفنون[2].

18- محمَّد بن حسن السَّماوي، ولد بعد سنة (1170هـ)، قرأ على الشَّوكاني في النَّحو، والصَّرف، والمنطق، والمعاني، والبيان، والأصول، والحديث، والفقه[3].

19- محمَّد بن على بن حُسين العِمْرَاني[4] ثمَّ الصَّنعاني، ولد سنة (1194هـ)، كثر اشتغاله بعلم الحديث، ورجاله، حتى صار من أعظم رجال هذا الشَّأن، سمع على الشَّوكاني غالب الأمهات السِّت، وفي العضد، وحواشيه، والمطول، وحواشيه، والكشاف، وحواشيه، وغير هذه الكتب، وسمع منه أكثر مصنفاته[5].

❖ثناء العلماء عليه:

أثنى على الإمام الشَّوكاني جمع كبير من الأئمَّة والعلماء، وقد كانت له مكانة جليلة، ومنزلة رفيعة بين علماء زمانه وطلبته، فمنهم:

العلامة محمَّد صدِّيق خان، حيث قال عنه: "الإمام العلَّامة المجتهد المطلق الرَّباني"[6]، وقال في موضع آخر: "شيخنا الإمام العلَّامة الرَّباني، والسُّهيل الطَّالع من القطر اليماني، إمام الأئمَّة ومفتي الأمة، بحر العلوم، وشمس الفهوم، سند المجتهدين، الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، فريد العصر، نادر الدَّهر، شيخ الإسلام، قدوة الأنام، علَّامة الزَّمان، تُرْجُمَان الحديث والقرآن، عَلَمُ الزُّهاد، أوحد العباد، قامع المبتدعين، آخر المجتهدين، رأس الموحدين، تاج

([1]) الصَّعْدى: هذه النِّسبة إلى صعدة، وهي من بلاد اليمن. الأنساب: السَّمعاني، (305/8).

([2]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (116/2).

([3]) ينظر: المرجع السابق، (155/2).

([4]) العِمْرَاني: هذه النِّسبة إلى شيئين: أولهما أهل بيت كبير بسرخس، وهو بيت قديم، والعمرانية: قرية بالموصل، وإليها ينسب القاضي أبو منصور العمراني. الأنساب: السَّمعاني، (368/9). قلت: والأولى هي المقصودة هنا.

([5]) ينظر: البدر الطالع: الشَّوكاني، (210/2).

([6]) أبجد العلوم: محمد صدِّيق خان القِنَّوجي، (ص:676).

المتبعين، صاحب التَّصانيف التي لم يسبق إلى مثلها، قاضي الجماعة، شيخ الرِّواية والسَّماعة، عالي الإسناد، السَّابق في ميدان الاجتهاد على الأكابر الأمجاد، المطلع على حقائق الشَّريعة ومواردها، العارف بغوامضها ومقاصدها"[1].

وقال عبد الحي الكِتَّانِي في ترجمته له: "هو الإمام خاتمة محدثي المشرق وأثريه، العلَّامة النَّظار، الجِهْبِذ القاضي"[2]، وقال –أيضًا: "وقد كان الشَّوكاني المذكور شَامَةً في وجه القرن المنصرم، وغُرَّةً في جبين الدَّهر، انتهج من مناهج العلم ما عمي على كثير ممَّن قبله، وأوتي فيه من طلاقة القلم والزَّعامة ما لم ينطلق به قلم غيره، فهو من مفاخر اليمن، بل العرب"[3].

❖ مذهبه وعقيدته:

لقد تفقه الإمام الشَّوكاني على المذهب الزَّيدي الذي وُلِد عليه قبل أن يتركه، وبرع فيه، وأَلَّف وأفتى حتى صار قُدوةً فيه، ثم خلع رَبْقَة التَّقليد، وتَحلَّى بمنصب الاجتهاد، وأَلَّف رسالة سماها "**القول المُفيد في أدلة الاجتهاد والتَّقليد**"، وقد تحامل عليه من أجلها جماعة من العلماء، وأرسل إليه أهل جهته سهام اللَّوم والْمَقْتِ، وثارت من أَجْلِ ذلك فتنة في صنعاء اليمن بين من هو مُقَلِّد، ومن هو مُقتد بالدَّليل[4].

وعقيدته عقيدة مذهب السَّلف؛ فاتبع طريقهم في تفسيره بشكل عام، وفسَّر آيات العقيدة على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، من حَمْلِ صفات الله تعالى الواردة في القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبوية الصَّحيحة على ظاهرها من غير تأويل، ولا تحريف، ولا تعطيل، وقد أَلَّف في ذلك رسالة سماها "التُّحف بمذهب السَّلف"[5].

وقد قال الشَّوكاني في بيان مذهبه في التَّعامل مع صفات الله تعالى: "لا ينبغي لعالم أن يدين بغير ما دان به السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم من الوقوف على ما تقتضيه أدلَّة الكتاب والسُّنَّة، وإبراز الصِّفات كما جاءت، وَرَدِّ عِلْم المتشابه إلى الله سبحانه، وعدم

([1]) أبجد العلوم: محمد صدِّيق خان القِنَّوجي، (ص:683-684).

([2]) فهرس الفهارس: عبد الحي الكتاني، (2/ 1083).

([3]) المرجع السابق، (2/ 1086).

([4]) ينظر: أبجد العلوم: محمد صديق خان، (ص:685)، التَّفسير والمفسرين: محمد السَّيد حسين، (211/2).

([5]) ينظر: التَّفسير والمفسرين: محمد السيد حسين، (211/2).

الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدوَّنة في هذا العلم المبنية على شفى جرف هار من أدلَّة العقل، التي لا تعقل ولا تثبت إلا بمجرَّد الدَّعاوى والافتراء على العقل بما يطابق الهوى، ولا سيما إذا كانت مخالفة لأدلَّة الشَّرع الثَّابتة في الحديث والسُّنَّة"[1].

ومن أمثلة ذلك:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: 55]، قال: "وقد ذهبت المعتزلة ومن تابعهم إلى إنكار الرُّؤية في الدُّنيا والآخرة، وذهب من عداهم إلى جوازها في الدُّنيا والآخرة ووقوعها في الآخرة، وقد تواترت الأحاديث الصَّحيحة بأنَّ العباد يرون ربَّهم في الآخرة، وهي قطعية الدَّلالة لا ينبغي لمنصف أن يتمسك في مقابلها بتلك القواعد الكلامية التي جاء بها قدماء المعتزلة"[2].

وأيضًا تفسيره معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 54]، قال: "قد اختلف العلماء في معنى هذا على أربعة عشر قولا، وأحقها وأولاها بالصَّواب: مذهب السَّلف الصَّالح؛ أنَّه استوى سبحانه عليه بلا كيف، على الوجه الذي يليق به، مع تنزهه عمَّا لا يجوز عليه"[3].

❖ **آثاره العلمية.**

إنَّ للإمام الشَّوكاني مكانةً عاليةً، ومنزلةً رفيعةً في شتى العلوم، من حديث، وفقه، وتفسير، وعقيدة، وغيرها، وكان ذلك من فضل الله رَبِّ العالمين ومنِّه عليه، وقد مُنِح رحمه الله تعالى بثلاثة أمور، لا أعلم أنَّها في هذا الزَّمان الأخير جُمعت لغيره:

الأول: سِعة التَّبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها وأصنافها.

الثاني: سِعة الشُّيوخ والتَّلاميذ المحققين، والنُّبلاء المدققين، أولي الأفهام الخارقة والفضائل الفائقة.

الثالث: سِعة التَّأليفات المحررة، والرَّسائل والجوابات المُحبَّرة، التي سامى في كثرتها الجهابذة الفُحول، وبلغ من تنقيحها وتحقيقها كل غاية وسؤل"[4].

([1]) أدب الطلب ومنتهى الأدب: الشَّوكاني، (ص:146).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (103/1).

([3]) المرجع السابق، (240/2).

([4]) ينظر: النَّفس اليماني والرُّوح الرُّحاني: عبد الرَّحمن الأهدل، (ص:194).

فمن هذه التَّآليف مُطوَّلات، ومختصرات:

- **فمن المُطوَّلات[1]:**

1- تفسير فتح القدير الجامع بين فَنَّي الرِّواية والدِّراية، وهو الذي عليه الدِّراسة، وسيأتي التَّعريف به في القسم الثَّاني من التَّمهيد.

2- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، هو كتاب في أحاديث الأحكام الفقهية، شرح فيه الشَّوكاني كتاب المنتقى من أخبار المصطفى لابن تيمية الحَرَّاني، حيث تطرق إلى شرح الأحاديث من ناحية السَّند والمتن، والدِّراية والرِّواية، حيث إنَّ الكتاب جمع بين الدِّراسات الحديثية والأحكام الفقهية.

3- الدُّرر البهية وشرحها الدَّراري المَضِية، وهو متنٌ فقهيٌ مختصر، جَمع فيه عيون مسائل الفقه التي رجح دليلُها، وثبتت حجتها، بعبارة جامعة، وألفاظ بديعة رائعة، ثم قام بشرحه في كتاب سمَّاه الدَّراري المَضِية.

4- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وهو كتاب جمع فيه الأحاديث الموضوعة التي نَصَّ بعض أهل العلم على أنَّها موضوعة، فقد قال في مقدمته: "فمن كان عنده هذا الكتاب، فقد كان عنده جميع مصنفات المصنفين في الموضوعات، مع زيادات وقفت عليها في كتب الجرح والتَّعديل، وتراجم رجال الرِّواية، وتخريجات المُخرِّجين، وتصنيفات المحققين"[2].

5- البدر الطَّالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع، وقد اشتمل على تراجم أكابر العلماء من أهل القرن الثَّامن ومن بعدهم، كما ذكر في مقدمته؛ حيث قال: "إنَّ المذكورين في هذا الكتاب هم أعيان الأعيان، وأكابر أبناء الزَّمان من أهل القرن الثَّامن ومن بعدهم إلى الآن"[3].

- **ومن المختصرات(4):**

1- الإعلام بالمشايخ الأعلام والتَّلاميذ الكرام، جعله كالمعجم لشيوخه وتلاميذه.

([1]) ينظر: البدر الطالع، الشَّوكاني، (219/2-223)، أبجد العلوم: محمد صديق خان، (ص:688-690)، هدية العارفين: إسماعيل بن محمد البابلي، (365/2-367).

([2]) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشَّوكاني، (ص:4).

([3]) البدر الطالع، الشَّوكاني، (3/1).

([4]) ينظر: البدر الطالع، الشَّوكاني، (219/2-223)، أبجد العلوم: محمد صديق خان، (ص:688-690)، هدية العارفين: إسماعيل بن محمد البابلي، (365/2-367).

2- المختصر البديع في الخَلْقِ الوسيع، ذكر فيه خَلْقِ السَّموات والأرض والملائكة والجِنِّ والإنس، وسرد غالب ما ورد من الآيات والأحاديث، وتكلم عليها فصار في مجلد لطيف، ولكنَّه لم يبيضه.

3- المختصر الكافي في الجواب الشَّافي.

4- رسالة في أحكام النِّفاس.

5- رسالة في أحكام الاستجمار.

6- رسالة في صلاة التَّحية.

7- القول الصَّادق في إمامة الفاسق.

8- رسالة في الطَّلاق البدعي.

9- رسالة في نفقة المطلقة.

10- رسالة في أحكام لبس الحرير.

11- رسالة في كون تطهير الثِّياب والبدن من شروط الصَّلاة أم لا، وغيرها الكثير ممَّا لا عَدَّ له ولا حصر.

ثانيًا: التَّعريف بكتابه فتح القدير، ومنهجه العام فيه.

ويشتمل على أمرين، وهما:

❖ **التَّعريف بكتاب فتح القدير:**

يُعتبر هذا التَّفسير أصلاً من أُصول التَّفسير، ومرجعًا مُهمًا من مراجعه؛ لأنَّه جمع بين التَّفسير بالدِّراية، والتَّفسير بالرِّواية، فأجاد في باب الدِّراية، وتوسَّع في باب الرِّواية، وقد ذكر مؤلفه في مقدمته أنَّه شرع فيه في شهر ربيع الآخر من شهور سَنَة ثلاث وعشرين بعد المائتين والألف (1223) من الهجرة النَّبوية، وفرغ منه في شهر رجب سَنَة تسع وعشرين بعد المائتين والألف (1229) من الهجرة النَّبوية على صاحبها أفضل السَّلام وأزكى التَّحية[1].

وقد أثبت الإمام الشَّوكاني اسم الكتاب في أكثر من موضع، ففي مقدمة تفسيره قال: "وقد سميته: «فتح القدير الجامع بين فنَّي الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير»، مستمدًا من الله سبحانه بلوغ الغاية، والوصول بعد هذه البداية إلى النِّهاية، راجيًا منه جل جلاله أن يديم به الانتفاع،

([1]) التَّفسير والمفسرين: محمد السيد حسين الذهبي، (211/2).

ويجعله من الذَّخائر التي ليس لها انقطاع"[1]، وكذلك أشار إليه عند سرد مؤلفاته في "البدر الطَّالع"، حيث قال: "وهو الآن يجمع تفسيرًا لكتاب الله جامعا بين الدِّراية والرِّواية، ويرجو الله أن يعين على تمامه بمنه وفضله، ثمَّ مَنَّ الله، وله الحمد بتمامه في أربعة مجلدات كبار"[2].

وقد أثنى على هذا التَّفسير الكثير من العلماء، وذلك لقيمته العلمية، ومكانته عند أهل العلم وطلبته، ومن ذلك:

قول العلَّامة محمد صدِّيق خان رحمه الله: "ومن أحسن التَّفاسير جمعًا بين الرِّواية والدِّراية –فيما علمت– تفسير الإمام الحافظ القاضي محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني اليمني"[3].

وقال الدُّكتور محمَّد بن عبد الرَّحمن الخميس: "فإنَّ كتاب التَّفسير الشَّهير الموسوم بـ(فتح القدير الجامع بين فنَّي الدِّراية والرِّواية من علم التَّفسير) للإمام العلَّامة محمد بن علي الشَّوكاني رحمه الله تعالى، هو من التَّفاسير الشَّائعة بين طلبة العلم، وهو من الكتب المقرر دراستها في بعض الكليات الشَّرعية، وهو تفسير عظيم النَّفع من كل ناحية، ويجد فيه الباحث وطالب العلم بغيته ومراده في الغالب؛ حيث إنَّ مؤلفه رحمه الله مجتهد اجتهادًا مطلقًا، متبحر في كافَّة العلوم الشَّرعية، ويُعتبر تفسيره هذا أصلاً من أصول التَّفسير، ومرجعًا مهمًا من مراجعه، فهو تفسير جامع بين التَّفسير بالدِّراية والتَّفسير بالرِّواية، وقد أحسن حيث فَسَّر بالدِّراية، وتوسع حيث فسر بالرِّواية"[4].

❖ منهج الإمام الشَّوكاني العام في كتابه فتح القدير:

لقد بين الإمام الشَّوكاني منهجه في كتابه من خلال مقدمة تفسيره، فقال: "ووطَّنت النَّفس على سلوك طريقة، هي بالْقَبُول عند الفُحول حقيقة، وها أنا أُوَّضح لك منارها، وأُبَّين لك إيرادها وإصدارها فأقول: إن غالب المفسرين تفرقوا فريقين، وسلكوا طريقين: الفريق الأول اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرِّواية، وقنعوا برفع هذه الرَّاية. والفريق الآخر جَرَّدوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرِّواية رأسًا، وإن جاءوا بها لم

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (15/1).

([2]) البدر الطالع: الشَّوكاني، (222/2).

([3]) فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صدِّيق خان، (20/1).

([4]) عذب الغدير: محمَّد بن عبد الرَّحمن الخميس، (ص:3–4).

يُصححوا لها أساسًا ... وبهذا تعرف أنَّه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وَطَّنت نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه إن شاء الله مع تعرضي للتَّرجيح بين التَّفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه، وأخذي من بيان المعنى العربي والإعْرَابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التَّفسير عن رسول الله ﷺ، أو الصَّحابة أو التَّابعين أو تابعيهم، أو الأئِّمة المعتبرين ..."[1].

ويتلخص منهج الشَّوكاني في تفسيره في النِّقاط التَّالية:

1- يجمع في تفسيره بين فَنَّي الرِّواية والدِّراية، فيذكر الآيات، ثم يُفسرها دِرَاية، ثم يُتبعها بالتَّفسير بالرِّواية، حيث جعل الشَّوكاني التَّفسير بالدِّراية أساسًا شاملًا لمعنى الآية، وهو في الوقت نفسه مشتمل على المأثور، وإن لم تكن بصيغة الرِّوايات الحديثية في البداية، ثم يُؤيد ذلك بما رُوي عن السَّلف، ولعل هذا أولى من أن يأتي بكلام السَّلف المشتمل على تفسير بعض الكلمات، ثم يُتبعه بذكر الآراء والاجتهادات المختلفة، ومن استقرأ تفسيره تبين له ذلك بشكل واضح وجلي.

2- استفاد الشَّوكاني من تفاسير من كانوا قبله، فكثيرًا ما كان ينقل من تفسير القُرطبي، وابن كثير، والسُّيوطي وغيرها من التَّفاسير، ومن ذلك تفسيره للغيب في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3]، قال: "والغيب في كلام العرب: كل ما غاب عنك. قال القرطبي: واختلف المفسرون في تأويل الغيب هنا، فقالت فرقة: الغيب في هذه الآية هو الله سبحانه، وضَعَّفه ابن العربي، وقال آخرون: القضاء والقدر، وقال آخرون: القرآن وما فيه من الغيوب، وقال آخرون: الغيب كل ما أخبر به الرَّسول ممَّا لا تهتدي إليه العقول من أشراط السَّاعة وعذاب القبر والحشر والنَّشر والصِّراط والميزان والجنَّة والنَّار، قال ابن عطية: وهذه الأقوال لا تتعارض، بل يقع الغيب على جميعها، قال: وهذا هو الإيمان الشَّرعي المشار إليه في حديث جبريل، حين قال النَّبي ﷺ: «فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت» انتهى"[2].

3- يذكر التَّفاسير المتعارضة، ويُقارن بينها ويُناقشها، ويُرجِّح بينها إن أمكن، ومن أمثلة ذلك قول الشَّوكاني في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: 221]:

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (1/14-15).

([2]) المرجع السابق، (1/40).

"وقد اختلف أهل العلم في هذه الآية، فقالت طائفة: إنَّ الله حرَّم نكاح المشركات فيها والكتابيات من الجملة، ثم جاءت آية المائدة فخصصت الكتابيات من هذا العموم، وهذا محكي عن ابن عبَّاس، ومالك، وسفيان بن سعيد، وعبد الرَّحمن بن عمر، والأوزاعي، وذهبت طائفة إلى أنَّ هذه الآية ناسخة لآية المائدة، وأنَّه يحرم نكاح الكتابيات والمشركات، وهذا أحد قولي الشَّافعي، وبه قال جماعة من أهل العلم، ويجاب عن قولهم: إنَّ هذه الآية ناسخة لآية المائدة: بأنَّ سورة البقرة من أول من نزل، وسورة المائدة من آخر ما نزل، والقول الأول هو الرَّاجح، وقد قال به –مع من تقدم– عثمان بن عفان، وطلحة، وجابر، وحذيفة، وسعيد بن المسيِّب، وسعيد بن جبير، والحسن، وطاوس، وعكرمة، والشَّعبي، والضَّحاك، كما حكاه النَّحاس، والقرطبي، وقد حكاه ابن المنذر عن المذكورين، وزاد عمر بن الخطاب، وقال: لا يصح عن أحد من الأوائل أنَّه حرَّم ذلك، وقال بعض أهل العلم: إن لفظ المشرك لا يتناول أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: 105]، وقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: 1]، وعلى فرض أنَّ لفظ المشركين يعم، فهذا العموم مخصوص بآية المائدة كما قدَّمنا"[1].

4- كان للغة والإعراب والبيان وعلم المعاني النَّصيب الأوفر في تفسيره، ومن أمثلة ذلك، قوله: "وأصل الكفر في اللغة: السَّتر والتَّغطية، قال الشَّاعر: في ليلة كفر النُّجوم غمامها، أي سترها، ومنه سمي الكافر كافرًا؛ لأنَّه يُغطي بكفره ما يجب أن يكون عليه من الإيمان"[2].

5- اتبع الشَّوكاني طريقة السَّلف في التَّفسير بشكل عام، وفسَّر آيات العقيدة على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وقد مَثَّلْتُ على ذلك عند حديثي عن مذهبه وعقيدته[3].

6- الدِّقة في عزو الأحاديث إلى مصدرها، إذ نجده يُفرق بين ما رواه البخاري تعليقًا وما رواه متصلًا، فنجده يقول: "وأخرج البخاري تعليقًا ... عن ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (257/1).

([2]) المرجع السابق، (46/1).

([3]) انظر (ص: 20).

ﷺ وقف يوم النَّحر بين الجمرات في الحجة التي حج، فقال: أي يوم هذا؟ قالوا: يوم النَّحر، قال: «هذا يوم الحج الأكبر»"[1].

7- وَرَعه في اصدار الأحكام على الأحاديث، ومن وَرَعِه عدم الجزم في الحكم على بعض الأحاديث صحةً أو ضعفًا، واكتفى بقوله: "إن ثبت، أو إن صَّح"، وفي بعض الأحيان يتوقف في حُكمه على الحديث؛ لعدم اطلاعه على كتابه، فيقول: "ولا أدري كيف إسناد هذا الحديث الذي رفعه ابن مَرْدَوَيه، فمن ظفر بكتابه فلينظر فيه"[2].

8- الاكتفاء في بعض الأحيان ببيان ضعف الرَّاوي بذكر أقوال المضعِّفين فيه دون ترجيح قول منها، ومثال ذلك؛ قوله بعد حديث ابن عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن السَّري الذي قال الله لمريم: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: 24]، نهر أخرجه الله لها لتشرب منه»: "وفي إسناده أيوب بن نهيك الحلبي، قال فيه أبو حاتم الرَّازي: ضعيف، وقال أبو زُرعة: منكر الحديث، قال أبو فتح الأزدي: متروك الحديث، وقال الطَّبراني بعد إخراج هذا الحديث: إنَّه غريب جدًا".[3]

9- البحث عن طُرق أخرى للحديث لتقويته، ومثال ذلك؛ قوله بعد ذكر حديث عائشة رضي الله عنها عن النَّبي ﷺ، قال: «لما أهبط الله آدم إلى الأرض قام وجاء الكعبة فصلى ركعتين» الحديث، قال: "وقد رُوي نحوه بإسناد لا بأس به، أخرجه الأزرقي في تاريخ مكة، والطَّبراني في الأوسط، والبيهقي في الدَّعوات، وابن عساكر من حديث بُريدة مرفوعًا"[4].

مثال آخر: ذكر حديث أنس رضي الله عنه: «أنَّ رسول الله ﷺ سئل عن قوله: من استطاع إليه سبيلا، فقيل: ما السَّبيل؟ قال: الزَّاد والرَّاحلة»، وقد أعقبه بذكر طرق أخرى للحديث، ثم قال: "وقد رُوي هذا الحديث من طرق أقل أحواله أن يكون حسنًا لغيره، فلا يضره ما وقع من الكلام على بعض طرقه كما هو معروف"[5].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (2/382-383).

([2]) المرجع السابق، (4/219).

([3]) المرجع السابق، (3/391).

([4]) المرجع السابق، (1/85).

([5]) المرجع السابق، (1/418).

10- نجده يعتمد أقوال بعض المتقدمين في الحكم على الأحاديث تارةً، ومثال ذلك؛ قوله بعد ذكر حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ملك زادًا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج بيت الله فلا عليه بأن يموت يهوديًا أو نصرانيًا»، وذلك بأنَّ الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97]: "وفي إسناده هلال الخراساني، أو أبو هاشم. قال البخاري: منكر الحديث، وقيل مجهول، وقال ابن عدي: هذا الحديث ليس بمحفوظ، وفي إسناده أيضًا الحارث الأعور، وفيه ضعف"[1]، وتارةً نجده يستأنس بأقوالهم بعد حُكمه على الحديث؛ لتقوية حُكمه، ومثال ذلك؛ قوله بعد حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي أخرجه ابن عدي: «أنَّ رجلا جاء إلى النَّبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! أرأيت الرَّجل منا يذبح وينسى أن يسمي؟ فقال النَّبي ﷺ: «اسم الله على كل مسلم»: "حديث ضعيف، قد ضعفه البيهقي وغيره"[2]، وتارةً يكتفي بحكمه هو فقط، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك، منها: أنَّه ذَكَر حديث أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: «ألا أعلمك دعاء تدعو به لو كان عليك مثل جبل أحد دَينًا لأداه الله عنك» الحديث، ثم قال: "وإسناده جيد"[3].

ثالثًا: منهج علماء الحديث في نقد الأحاديث.

بذل علماء الحديث جهودًا عظيمةً في حفظ السُّنَّة النَّبوية، وتنقيتها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولم يقتصروا في ذلك على الأسانيد، كما زعم بعض أعداء الحقِّ من المستشرقين، ومن تبعهم من المستغربين، بأن علماء الحديث ينظرون في نقدهم إلى السَّند دون المتن، بل كانت جهودهم مبذولة على متون الأحاديث كما كانت على أسانيدها، فقد وضعوا مقاييس مُعينة، مضبوطةً بضوابط دقيقة،، وسلكوا طُرقًا مُتعددة في نقد متون الأحاديث، وكان من أهم هذه المقاييس ما يلي:

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (418/1).

([2]) المرجع السابق، (180/2).

([3]) المرجع السابق، (379/1).

1- عرض الحديث على القرآن الكريم، فإن كان مُخالفًا لكتاب الله تعالى -بحيث لا يقبل التَّأويل- رُدَّ الحديث، وحُكم عليه بعدم الصِّحة[1].

2- عرض الحديث على السُّنَّة، ويتمثل ذلك في أمرين:

الأول: عرض الحديث على أحاديث أخرى تتفق معه في الموضوع، أو في الأحكام المستنبطة منه؛ لينظر مدي التَّوافق والاختلاف بينه وبينها، فإن خالفها مُخالفة لا يمكن معها إزالة التَّعارض، حُكم عليه بعدم الصِّحة[2].

الثاني: عرض الحديث على رواياته الأخرى ليتبين ما فيه من علل، مثل علة الإدراج، والاضطراب، والقلب، والتَّصحيف، والتَّحريف، وغيرها[3].

3- عرض الحديث على الإجماع، قال الآمدي: "اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية يجب العمل به على كل مسلم"[4].

فالإجماع يأتي في المرتبة الثَّانية من مصادر التَّشريع المتفق عليها بعد القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبوية، فما وافقه قُبل، وما خالفه -بحيث لا يقبل التَّأويل- رُدَّ[5].

قال ابن حجر: "ومما يدخل في قرينة حال المروي ما نُقل عن الخطيب، عن أبي بكر ابن الطَّيب، أن من جملة دلائل الوضع: أن يكون مُخالفًا للعقل بحيث لا يقبل التَّأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس، والمشاهدة، أو يكون منافيًا لدلالة الكتاب القطعية أو السُّنَّة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكانية الجمع فلا"[6].

4- عرض الحديث على القياس الصَّحيح، قال ابن القيم: "فلا تتناقض دلالة النُّصوص الصَّحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصَّحيحة، ولا دلالة النَّص الصَّحيح والقياس الصَّحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض؛ فلا يُناقض القياسُ الصَّحيحُ النَّصَّ الصَّحيحَ أبدًا"[7].

([1]) مقياس نقد متون السُّنَّة: الدّميني، (ص:117).

([2]) ينظر: مقياس نقد متون السُّنَّة: الدّميني، (ص:163).

([3]) ينظر: المرجع السابق، (ص:133).

([4]) الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، (200/1).

([5]) ينظر: مقياس نقد متون السُّنَّة: الدّميني، (ص:365).

([6]) تدريب الرَّاوي: السُّيوطي، (325/1).

([7]) إعلام الموقعين: ابن القيم، (31/1).

وقال أيضًا: "ليس في الشَّريعة شيءٌ يُخالف القياس، ولا في المنقول عن الصَّحابة الذي لا يُعلم لهم فيه مُخالف، وأن القياسَ الصَّحيحَ دائرٌ مع أوامرها ونواهيها وجودًا وعدمًا"[1].

5- عرض الحديث على صريح المعقول، فلا يُمكن أن يكون هناك تعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول، فينبغي من جهة النَّقل والرِّواية، التَّحقق والتَّثبت في شروط الصِّحة، وينبغي من جهة العقل عدم المُجازفة برد الأحاديث لأدنى شُبهة، وعدم التَّساهل بِقَبُول ما لا يصح إلا بالتَّأويلات المُتكلفة، التي تُبقي العقل في حيرة وشك، فكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم يبرأ عن التَّعقيد والتَّكلف[2].

قال ابن الجوزي: "فكل حديث رأيته يُخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنَّه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[3]، وقال السَّخاوي: "وكأن يكون مُخالفًا للعقل ضرورة، أو استدلالا، ولا يقبل تأويلا بحال"[4].

6- عرض الحديث على الوقائع، والحقائق التَّاريخية الثَّابتة المعلومة عند المحدثين، فإن كان مُخالفًا لها -بحيث لا يقبل التَّأويل- حُكم بعدم صحة الحديث[5].

7- وقبل كل هذا كانوا ينظرون في سَنَد الحديث، ويُطبقوا عليه قواعد مُصطلح الحديث، فإن انطبقت عليه شروط القَبُول نظروا للأمور السَّابقة، وقَبِلوه مالم يكن هنالك مُخالفة بينه وبينها، وإن لم تنطبق عليه شروط القَبُول حَكَموا عليه بالضَّعف أو الرَّد، ومنهم من يزيد على ذلك فَيَعْرِضَه على المذكورات السَّابقة زيادةً منه في الجزم بعدم قَبُوله.

قال ابن الصَّلاح: "اعلم: أن معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطَّلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثَّاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السَّلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط

([1]) اعلام الموقعين: ابن القيم، (273/3).

([2]) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النَّبوي: الأدلبي، (ص:304).

([3]) الموضوعات: ابن الجوزي، (106/1).

([4]) فتح المغيث: السَّخاوي، (332/1).

([5]) ينظر: مقاييس نقد متون السُّنَّة: الدُّميني، (ص:183)، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النَّبوي: الأدلبي، (ص:321).

الصِّحة من حيث الظَّاهر، ويُستعان على إدراكها بتفرد الرَّاوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشَّأن، على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وَهْمٍ وَاهِم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنِّه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه، وكثيرًا ما يُعللون الموصول بالمرسل، مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضًا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه، قال الخطيب أبو بكر: "السَّبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط"[1]، وروى عن علي بن المديني، قال: "الباب إذا لم تجمع طُرقه لم يتبين خطأه"[2]، ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعًا، كما في التَّعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن ..."[3].

وقال ابن القيم في مقام الرَّد على من اكتفى في صحة الحديث ثقة رواته: "وأما قولكم: إن الحديث صحيح لثقة رجاله إلى آخره، فجوابه من وجهين: أحدهما ما تقدم مرارًا، أنَّ ثقة الرَّاوي شرط من شروط الصِّحة، وجزء من المقتضى لها، فلا يلزم من مُجرد توثيقه الحكم بصحة الحديث، يُوضحه أن ثقة الرَّاوي هي كونه صادقًا لا يتعمد الكذب ولا يستحل تدليس ما يعلم أنَّه كذب باطل، وهذا أحد الأوصاف المعتبرة في قَبُول قول الرَّاوي، لكن بقي وصف الضَّبط والتَّحفظ، بحيث لا يُعرف بالتَّغفيل، وكثرة الغلط، ووصف آخر، ثانيهما وهو أن لا يَشُذَّ عن النَّاس: فيروي ما يُخالفه فيه من هو أوثق منه وأكبر، أو يروي ما لا يُتابع عليه، وليس ممن يُحتمل ذلك منه: كالزُّهري، وعمرو بن دينار، وسعيد بن المسَّيب، ومالك، وحمَّاد بن زيد، وسفيان بن عيينة ونحوهم؛ فإن النَّاس إنما احتملوا تفرد أمثال هؤلاء الأئمة بما لا يُتابعون عليه للمحل الذي أحلَّهم الله به من الإمامة والإتقان والضَّبط، فأما مثل: سفيان بن حسين، وسعيد بن بشير، وجعفر بن بَرْقَان، وصالح بن أبي الأخضر ونحوهم:

([1]) الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع: الخطيب البغدادي، (5/ 193/ رقم1912).

([2]) المرجع السابق، (4/ 389/ رقم1652).

([3]) مقدمة ابن الصَّلاح، (ص:52).

فإذا انفرد أحدهم بما لا يُتابع عليه، فإن أئمة الحديث لا يرفعون به رأساً. وأما إذا روى أحدهم ما يُخالف الثِّقات فيه، فإنه يزداد وهناً على وهن، فكيف تُقدم رواية أمثال هؤلاء على رواية مثل: مالك والليث ويونس وعَقيل وشعيب ومعمر والأوزاعي وسفيان ويحيى بن سعيد وعبد الرَّحمن بن مهدي وأضرابهم، هذا مما لا يستريب فيه من له معرفة بالحديث وعلله في بطلانه، وبالله التَّوفيق"[1].

وقال في موضع آخر: "والتَّفَرُّدُ الذي يُعَلَّلُ به: هو تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه، أو رفع ما وقفوه، أو زيادة لفظة لم يذكروها، وأما الثقة العدل: إذا روى حديثاً وتفرد به، لم يكن تفرده علة، فكم قد تفرد الثِّقات بسنن عن النَّبي ﷺ عملت بها الأمة"[2]، هذا والله تعالى أعلى وأعلم.

([1]) الفروسية، ابن القيم، (ص:280-281).

([2]) تهذيب سنن أبي داود: ابن القيم، (330/6).

الفصل الأوَّل

منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال النَّظر في أسانيدها

المبحث الأوَّل

تضعيفُ الحديثِ لضعف راويه

اتَّفق أئمَّة الحديث على أنَّه يُشترط فيمن يُحتج بحَديثه العدالة والضَّبط، فإذا اختلَّ الشَّرطان، أو أحدهما، حُكِم بضعف الحديث[1]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى؛ فضعَّف جملةً من الأحاديث بسبب ضعف راويها، وكان ذلك على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده راوٍ فيه مَقَال معروف.

كان من منهج الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى تضعيف الحديث إذا وجد في إسناده راوٍ أو أكثر ممَّن اِخْتُلِف فيه بين النُّقَّاد، وتَرَجَّح عنده ضعفه؛ فيُضعِّف الحديث لأجل ذلك، ويُشير إلى ضعفه بقوله: "وفي إسناده فلان، وفيه مَقَال أو وفيه مَقَالٌ معروف"، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج أحمد، وعبد بن حُمَيد، وأبو داود، والتِّرمذي، وحسَّنه، وابن ماجه، واللَّفظ له، والبيهقي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى حَافَ[2] فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً، فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِخَيْرِ عَمَلِهِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ**». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: "اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13] إلى قوله: ﴿عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: 14]"[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده شَهْر بن حَوشَب، وفيه مَقَالٌ معروف"[4].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث بألفاظ مُختلفة، على النَّحو التَّالي:

([1]) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ابن الصَّلاح، (ص:11-13).

([2]) الحَيْفُ: الجَوْرُ وَالظُّلْمُ. النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (469/1).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (502/1-503).

([4]) المرجع السابق، (503/1).

أولًا: من أخرج الحديث بلفظ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً"، بتمامه، مع ذكر الآية.

أخرجه الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الحديث بلفظه[1].

وأخرجه عبد الرَّزاق[2]، ومن طريقه إسحاق بن راهويه[3]، وأحمد بن حنبل[4]، والطَّبراني[5]، والجَصَّاص[6]، والخطيب البغدادي[7]، عن مَعْمَر بن راشد، عن أشعث بن عبد الله، عن شَهْرِ بن حَوْشَب.

وأخرجه ابن طَهْمَان[8]، وأحمد بن حنبل[9]، ومسلم[10]، وابن أبي عاصم[11]، وابن حبَّان[12]، والطَّبراني[13]، وتمَّام[14]، والبيهقي[15]؛ جميعهم من طُرق عن عبد الرَّحمن بن يعقوب.

([1]) سنن ابن ماجه، (10/4/ رقم 2704).

([2]) مصنف عبد الرَّزاق، (88/9/ رقم 16455)، بنحوه.

([3]) مسند اسحاق بن راهويه، (194/1/ رقم 147)، بنحوه.

([4]) مسند أحمد بن حنبل، (167/13/ رقم 7742)، بمثله.

([5]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (229/3/ رقم 3002)، بمثله.

([6]) أحكام القرآن: الجَصَّاص، (210/1)، (127/2)، بنحوه، دون ذكر الآية.

([7]) موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق: الخطيب البغدادي، (230/1)، بنحوه.

([8]) مشيخة ابن طهمان، (146/ رقم 87)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([9]) مسند أحمد بن حنبل، (197/16/ رقم 10286)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([10]) صحيح مسلم، (2042/4/ رقم 2651)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([11]) السنَّة: ابن أبي عاصم، (97/1-98/ رقم 218)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([12]) صحيح ابن حبَّان، (51/14-52/ رقم 6176)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([13]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (157/3/ رقم 2780)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([14]) الفوائد: تمام الرازي، (336/1/ رقم 850)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([15]) القضاء والقدر: البيهقي، (114/160)، بمعناه، دون ذكر الآية.

وأخرجه ابن وَهْب[1]، وابن أبي عاصم[2]، والطَّبراني[3]؛ ثلاثتهم من طريق حفص ابن عاصم، ثلاثتهم (شهر، وعبد الرَّحمن، وحفص) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت: زاد عليهما شهر بن حَوشَب ذِكْر الجزء الموقوف على أبي هريرة رضي الله عنه من ذكر الآية.

ثانيًا: من أخرج الحديث بلفظ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً"، مقتصرًا على الشَّطر الأوَّل منه، مع ذكر الآية.

واختلف فيه على رفع ذِكْر الآية ووقف ذِكْرها، على ما يلي:

1- من أخرجه رافعًا ذِكْر الآية إلى النَّبي ﷺ.

أخرجه الخطيب البغدادي، من طريق زيد بن أخرم، عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن نصر بن عليٍّ، عن أشعث بن عبد الله، عن شَهْر بن حَوشَب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبي ﷺ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ أَوِ الْمَرْأَةَ لَيَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ، فَيُضَارَّانِ فِي وَصِيَّتِهِ؛ فَيَدْخُلانِ النَّارَ، ثمَّ تلا النَّبي ﷺ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: 12]** »[4].

2- من أخرجه مُوْقِفًا ذِكْر الآية على أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْصَّمَدِ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ**». قَالَ: وَقَرَأَ عَلَيَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ هَا هُنَا ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: 12] حَتَّى بَلَغَ: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: 13] [5].

([1]) القدر وما ورد فيه من الآثار، ابن وهب، (169/ رقم 48)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([2]) السنَّة: ابن أبي عاصم، (97/1/ رقم 217)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([3]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (53/3/ رقم 2448)، بمعناه، دون ذكر الآية.

([4]) موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق: الخطيب البغدادي، (230/1).

([5]) سنن أبي داود، (490/4/ رقم2867).

أخرجه الجَصَّاص[1]، والبيهقي[2]؛ كلاهما من طريق أبي داود، عن عَبْدَة بن عبد الله.

وأخرجه التِّرمذي[3]، عن نصر بن عليٍّ الجَهْضَمِيّ؛ كلاهما (عَبْدَة بن عبد الله، ونصر ابن عليٍّ الجَهْضَمِيّ)، عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن نصر بن عليٍّ –وهو جَدُّ نصر الأوَّل، عن أشعث بن عبد الله، عن شَهْر بن حَوشَب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثالثًا: من أخرج الحديث بلفظ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوِ الْمَرْأَةَ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً"، مقتصرًا على الشَّطر الأوَّل من الحديث، مع ذكر الآية.

أخرجه الإمام ابن عبد البرِّ رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ الْحُدَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَهْرُ ابْنُ حَوْشَبٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوِ الْمَرْأَةَ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ**». وَقَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾[4].

أخرجه ابن عبد البرِّ[5] –أيضًا– عن عبد الله بن محمَّد، عن محمَّد بن بَكْر، عن أبي داود السِّجِسْتَانِي، به.

دراسة الإسناد:

فيه أحمد بن الأزهر بن مَنِيْع، أبو الأزهر، العَبْدي[6]، النَّيسابوري، صدوق كان يحفظ، ثم كَبُر فصار كتابه أثبت من حفظه، مات سنة ثلاث وستِّين ومئتين[7].

([1]) أحكام القرآن: الجَصَّاص، (1/210–211)، بنحوه.

([2]) السُّنن الكبرى: البيهقي، (6/444/ رقم 12585)، بنحوه.

([3]) سنن التِّرمذي، (3/502/ رقم 2117)، بمثله.

([4]) التَّمهيد: ابن عبد البرّ، (14/305– 306).

([5]) الاستذكار: ابن عبد البرّ، (7/266)، بنحوه.

([6]) العَبْديّ: هذه النِّسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار، وهو عبد القيس بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. الأنساب: السَّمعاني، (9/190/ رقم 2675).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (77/ رقم 5).

وفيه أشعث بن عبد الله بن جابر، الحُدَّاني[1]، الأزْدي، بصري، يُكْنَى أبا عبد الله، وقد يُنسب إلى جدِّه، وهو الحُمْلِي، صدوق[2].

وفيه شَهْر بن حَوْشَب، الأشعري، الشَّامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السَّكن، مات سنة اثنتي عشرة ومائة[3].

وثَّقه ابن نُمَير[4]، وابن مَعين[5]، والعجلي[6]، ويعقوب بن شيبة[7]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[8]، وزاد ابن شيبة: "أنَّ بعضهم طعن فيه"، وزاد الفسوي: "وطُرق حديثه صالحة، رواها الشَّاميون"، وزاد في موضع آخر: "وإن قال ابن عَون: أنَّ شهرًا قد تركوه"[9]، وقال ابن مَعين في موضع آخر: "تَبْت"[10]، وكان أحمد يثني عليه[11]، وقال: "ما أحسن حديثه، ووثَّقه"[12]، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"[13]، وقال الطَّبراني: "كان فقيهًا، قارئًا، عالمًا"[14].

وسُئل علي بن المديني، ترضى حديثه؟ فقال: "أنا أُحدِّث عنه"[15]، وقال محمَّد ابن عبد الله بن عمَّار: "روى النَّاس عنه، وما أعلم قال فيه غير شعبة، قيل: يكون حديثه حُجَّة؟

([1]) الحُدَّانى: هذه النِّسبة إلى حُدَّان، وهم من الأزد وعامتهم بصريون. الأنساب: السَّمعاني، (83/4/ رقم 1096).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (113/ رقم 527).

([3]) المرجع السابق، (269/ رقم 2830).

([4]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (301/6/ رقم 2423).

([5]) تاريخ ابن معين – رواية الدوري، (216/4/ رقم 4031).

([6]) الثِّقات: العجلي، (461/1/ رقم 741).

([7]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (227/23/ رقم 2769).

([8]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (302/6/ رقم 2423).

([9]) المعرفة والتاريخ: يعقوب الفسوي، (2/ رقم 426).

([10]) تاريخ ابن معين – رواية الدوري، (434/4/ رقم 5159).

([11]) تهذيب الكمال: المزيّ، (584/12/ رقم 2781).

([12]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/4/ رقم 1668).

([13]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (1114/2/ رقم 89).

([14]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (300/6/ رقم 2423).

([15]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (225/23/ رقم 2769).

قال: لا"[1]، وقال البزَّار: "تكلم فيه شعبة، ولا يُعلم أحدٌ ترك الرِّواية عنه، وقد حدَّث شعبة عن رجل عنه"[2]، وقال مرةً: "لم يتخلف عنه أحد"[3]، وقال الدَّارقطني: "يُخرَّج حديثه"[4]، وذكره ابن شاهين[5]، وابن خلَّفون في الثِّقات[6].

وقال البخاري: "حسن الحديث، وقوَّى أمره"، وقال: "إنَّما تَكَلم فيه ابن عَون ثم روى عن هلال بن أبي زينب[7] عن شَهْرِ بن حَوشَب"[8]، وقال أبو زُرعة الرَّازي: "لا بأس به"[9].

وقال أبو الحسن ابن القطَّان: "ولم أسمع لمضعِّفيه حُجَّة، وما ذكروه –من تزييه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة ممَّا استُحفظ من المغنم؛ كله إمَّا لا يصح، وإمَّا خارج على مخرج لا يضره، أمَّا أخذه للخريطة فكذب عليه ... وشرُّ ما قيل فيه: إنَّه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثِّقة به"[10]، وقال صالح بن محمَّد جزرة: "لم يُوقف منه على كذب، وكان رجلًا يتنسك، إلا أنَّه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها غيره"[11].

وقال ابن عَون: "إنَّ شهرًا تركوه، إنَّ شهرًا تركوه"[12]، وذَكَر شعبة أنَّه لقي شهرًا فلم

([1]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (225/23/ رقم 2769).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (301/6/ رقم 2423).

([3]) المرجع السابق، (302/6/ رقم 2423).

([4]) المرجع السابق، (301/6/ رقم 2423).

([5]) الثِّقات: ابن شاهين، (111/ رقم 536).

([6]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (301/6/ رقم 2423).

([7]) هلال بن أبي زينب فيروز القرشي مولاهم البصري، مجهول. تقريب التهذيب: ابن حجر، (575/ رقم 7338).

([8]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (224/23/ رقم 2769).

([9]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/4/ رقم 1668).

([10]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمَّد ابن القطَّان، (3/ 321).

([11]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (227/23/ رقم 2769).

([12]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (156/ رقم 141).

يَعْتَد به[1]، وقال عمرو بن علي الفلاس: سمعت معاذ بن معاذ يقول: "ما تصنع بشَهْر ابن حَوشَب إنْ شعبة قد ترك حديث شَهْر؟!"[2]، وكان يحيى بن سعيد لا يُحدِّث عنه[3].

وقال الواقدي[4]، وابن قتيبة[5]: "كان ضعيفًا في الحديث"، وقال السَّاجي: "فيه ضعف، وليس بالحافظ"[6]، وقال الجُوزَجَاني[7]، وأبو بِشْر الدُّولابي[8]: "أحاديثه لا تشبه حديث النَّاس".

وقال أبو حاتم الرَّازي: "ليس بدون أبي الزِّبير[9]، لا يُحتج بحديثه"[10]، وقال النَّسائي[11]، وابن عَدي[12]: "ليس بالقوي"، وزاد ابن عَدي: "وهو ممَّن لا يُحتج بحديثه، ولا يُتديَّن به"، وقال ابن حِبَّان: "كان ممَّن يروي عن الثِّقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات"[13]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[14]، وقال الهيثمي: "ضعيف، وقد وثِّق"[15].

وقال ابن حزم: "متروك"[16]، وذكر الجُوزَقَاني أنَّه تُرِك لضعفه ولينه[17]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين[18].

([1]) تهذيب الكمال: المزيّ، (578/12/ رقم 2781).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (144/1/ رقم 40).

([3]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (225/23/ رقم 2769).

([4]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (449/7).

([5]) المعارف: ابن قتيبة، (ص:448).

([6]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (301/6/ رقم 2423).

([7]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (156/ رقم 141).

([8]) الكامل: ابن عدي، (59/5/ رقم 898).

([9]) محمَّد بن مسلم بن تَدْرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنَّه يُدلِّس، مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (506/ رقم 6291).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/4/ رقم 1668).

([11]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (56/ رقم 294).

([12]) الكامل: ابن عدي، (64/5/ رقم 898).

([13]) المجروحين: ابن حبان، (361/1/ رقم 476).

([14]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (303/6/ رقم 2423).

([15]) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، (1/ 184/ رقم 870).

([16]) الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، (33/6).

([17]) الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير: الجوزقاني، (109/2/ رقم 471).

([18]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (43/2/ رقم 1644).

وقال الذَّهبي: "كان عالمًا كثير الرِّواية بالحديث"[1]، وقال في موضع آخر: "تابعي مشهور"[2]، وقال –أيضًا: "كان من كبار علماء التَّابعين"[3]، وقال مرةً: "الرَّجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مُترجَّح"[4]، وقال: "مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وقد وثَّقه غير واحد"[5]، وذكره في من تُكلِّم فيه وهو موثَّق[6]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الإرسال والأوهام"[7].

خلاصة القول في الرَّوي:

صدوق، يتفرد عن الثِّقات ببعض المناكير، فإذا انفرد لا يُحتج به، وإذا تُوبع فهو حسن الحديث. والله أعلى وأعلم.

قلت: وقد تُوبع شهرٌ بمتابعة تامَّة في حديثه دون ذكر الآية من قِبَل عبد الرَّحمن ابن يعقوب –عند الإمام مسلم في صحيحه وغيره، وحفص بن عاصم، وكلاهما ثقة، وكلاهما مُتَابِعان مُتابعة قاصرة لأحمد بن الأزهر، وأشعث بن عبد الله –اللذان في سند حديث الدِّراسة، وقد سبق ترجمتها قبل شَهْر بن حَوشَب.

وبقيِّة رواته ثقات.

وأمَّا اختلاف بعض ألفاظ الحديث فلا يضر؛ لأنَّ هذا الاختلاف باللفظ دون المعنى، وهو من باب الرِّواية بالمعنى مع عدم الاخلال فيه، وقد تُوبع عليه من قِبَل من ذكرت من الثِّقات، وأحدهما عند الإمام مسلم في صحيحه، كما هو مبيَّن في التَّخريج.

وأمَّا ذِكْر الآية التي اِختُلِف في وقف ذكرها ورفعها إلى النَّبي ﷺ؛ فلم يُتابع شَهْر ابن حَوشَب على ذِكْرها، وهو صدوق، يتفرد عن الثِّقات ببعض المناكير، فإذا انفرد لا يُحتج به، وإذا

([1]) العبر: الذَّهبي، (90/1).

([2]) المغني: الذَّهبي، (301/1/ رقم 2803).

([3]) السِّير: الذَّهبي، (372/4/ رقم 151).

([4]) المرجع السابق، (378/4/ رقم 151).

([5]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (189/ رقم 1903).

([6]) من تكلم فيه وهو موثق: الذَّهبي، (265/ رقم 162).

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (269/ رقم 2830).

تُوبع فهو حسن الحديث، ولعلَّ هذه الزِّيادة من تفرداته عن الثِّقات، والتي تُنكر عليه، بل ووقوع الاختلاف على رفعها ووقفها يُدلِّل على عدم ضبط شَهْر بن حَوشَب لها. والله أعلى وأعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح لغيره دون ذكر الآية فيه، وأصله عند الإمام مسلم في صحيحه، وذِكْر الآية فيه من تفردات شَهْر بن حَوشَب التي تُنكر عليه، كما بيَّنت ذلك في دراسة الإسناد، قال الإمام التِّرمذي: "هذا حديث حسن غريب"[1]، وقال المنذري بعد نقل تحسين الإمام التِّرمذي: "وشَهْر بن حَوشَب قد تكَلَم فيه غير واحد من الأئمَّة، ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين"[2]، كأنَّه مُقِرٌ لتحسين الإمام التِّرمذي له، وهو كذلك، بل صحيح لغيره بالمتابعات، دون ذِكْر الآية فيه، وقال الطَّبراني: "لم يَرو هذا الحديث عن شَهْر بن حَوْشَب إلا أشعث بن عبد الله، ولا يُروى عن النَّبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث أشعث بن عبد الله"[3].

وقال أبو الحسن الدَّارقطني[4]، وابن القيسراني[5]: "تَفَرَّدَ به أشعث الحُدَّاني عن شَهْر، ولم يَروه عنه غير نصر بن عليٍّ الكبير الجَهْضَمِيُّ"، وقال الخطيب متعقبًا الدَّارقطني: "سها أبو الحسن رحمه الله في هذا القول الأخير؛ لأنَّ مَعْمَرًا –أيضاً– رواه عن أشعث كما سقناه عنه"[6].

وأمَّا تضعف الألباني له، بقوله: "وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير شَهْر بن حَوشَب، فإنَّه ضعيف؛ لسوء حفظه"[7]، وقوله في موضع آخر: "ضعيف"[8]، وقول شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف، آفته شَهْر بن حَوشَب، فإنَّه قد انفرد به، وقد ضعفه غير واحد من الأئمَّة"[9].

([1]) سنن الترمذي، (502/3/ رقم 2117).

([2]) تحفة الأحوذي: المباركفوري، (255/6/ رقم 2117).

([3]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (229/3/ رقم 3002)، بمثله.

([4]) موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق: الخطيب البغدادي، (230/1).

([5]) أطراف الغرائب والأفراد: ابن القيسراني، (2/ 293/ رقم 5229).

([6]) موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق: الخطيب البغدادي، (230/1).

([7]) ضعيف أبو داود: الألباني، (390/2/ رقم 495).

([8]) ضعيف الجامع الصغير: الألباني، (210/ رقم 1457– 1458).

([9]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (168/13/ رقم 7742).

قلت: في ذلك كله نظر؛ لأنَّ شَهر بن حَوشَب لم ينفرد برواية الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، بل تابعه ثقتان متابعة تامَّة، إحداهما عند الإمام مسلم في صحيحه، دون ذكر الآية، كما سبق بيانه؛ وعليه كان الأولى بالإمام الشَّوكاني وغيره ممَّن ضعف الحديث ألا يُضعِّفوه، وأن يُفصِّلوا القول فيه بما ذكرت. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج ابن أبي شَيبة، وأحمد، وأبو داود، والتِّرمذي وحسَّنَه، والنَّسائي، والبيهقي في الأسماء والصِّفات، عن عمرو بن شُعَيب عن أبيه، عن جدِّه، قال: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ نَقُولُهُنَّ عِنْدَ النَّومِ مِنَ الفَزَعِ[1]:«**بِسْمِ اللهِ، أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ[2] مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ، وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ[3]، وَأَنْ يَحْضُرُونِ[4]**». قال: "فكان عبد الله بن عَمْرو يُعلِّمُها من بَلَغَ من ولَدِه أن يقولها عند نَومِه، ومن كان منهم صغيرًا لا يَعْقِل أن يحفظها كتبها له فعلَّقها في عُنُقِه"[5].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده محمَّد بن إسحاق، وفيه مقالٌ معروف"[6].

([1]) أَي: هَبَّ وانْتَبه، يُقَالُ: فَزِعَ مِنْ نَوْمِهِ، وأَفْزَعْتُه أَنَا، وَكَأَنَّهُ مِنَ الفَزَع: الخَوْفِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُنَبَّه لَا يَخْلُو مِنْ فَزَعٍ مَا. النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (444/3).

([2]) التَّامة: الكاملة، أي أنَّها لا يدخلها النَّقص والعيب كما يدخل كلام البشر، وقيل: التَّامة النَّافعة والشافية ممَّا يتعوذ بها منه، وقيل: الكلمات هنا القرآن. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى السَّبتي، (122/1).

([3]) الْهَمْزُ: النَّخْسُ والغَمْزُ، وكلُّ شيءٍ دفعته فقد همزته، وقال محمَّد الصديقي: أي من وساوسه، وإلقائه الفتنة والاعتقادات الفاسدة في قلبي. ينظر: النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (273/5)، مجمع بحار الأنوار: محمد طاهر الصِّديقي، (670/5).

([4]) وأن يحضرون: أي يجيئوني في الصَّلاة، وقراءة القرآن، وعند الموت. مجمع بحار الأنوار: محمد طاهر الصِّديقي، (670/5).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (588/3).

([6]) المرجع السابق، (588/3).

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا من وجهين؛ على النَّحو التَّالي:

الأول: عن محمَّد بن إسحاق، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ –يعني: عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قَالَ: فذكر الحديث بلفظه[1].

أخرجه ابن أبي شيبة[2]، ومن طريقه الطَّبراني[3]، عن عَبْدَة بن سليمان.

وأخرجه البخاري تعليقًا[4]، والنَّسائي[5]، وأبو نُعيم الأصبهاني[6]، وابن عبد البرّ[7]؛ أربعتهم من طريق أحمد بن خالد الوَهْبي.

وأخرجه أبو داود[8]، ومن طريقه والبيهقي[9]، وابن عبد البرّ[10].

([1]) مسند أحمد بن حنبل، (11/295–296/ رقم 6696).

([2]) مصنف ابن أبي شيبة، (5/44/ رقم 23547)، بنحوه.

([3]) الدُّعاء: الطَّبراني، (333/ رقم 1086)، بنحوه، ولم يذكر: "فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعَلِّمُهَا وَلَدَهُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ كَتَبَهَا وَعَلَّقَهَا عَلَيْهِ".

([4]) خلق أفعال العباد، البخاري– تحقيق فهد بن سليمان الفهيد، (2/232/ رقم 454)، بنحوه، وفيه زيادة: "كَانَ الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَجُلًا يَفْزَعُ فِي مَنَامِهِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فذكر الحديث". وقد وقع في تحقيق عبد الرَّحمن عميرة "محمَّد بن إسماعيل"، بدل: "محمَّد ابن إسحاق"، **قلت:** وهذا تصحيف، والصَّواب "محمَّد بن إسحاق". والله تعالى أعلم.

([5]) السنن الكبرى: النَّسائي، (9/281/ رقم 10534)، عمل اليوم والليلة، (453/ رقم 766)، بنحوه، وذكر أن الذي كان يفزع في نومه هو خالد بن الوليد بن المغيرة، ولم يذكر: "وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَنْ بَلَغَ مِنْ بَنِيهِ عَلَّمَهُ إِيَّاهُنَّ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ صَغِيرًا لَا يَعِيهَا كَتَبَهَا وَعَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ".

([6]) معرفة الصَّحابة: الأصبهاني، (5/2727/ رقم 6509)، بنحوه، وذكر أن الذي كان يفزع في نومه هو الوليد ابن الوليد بن المغيرة.

([7]) التَّمهيد: ابن عبد البرّ، (24/109–110)، بنحوه، وذكر أن الذي كان يفزع في نومه هو الوليد بن الوليد ابن المغيرة.

([8]) سنن أبي داود، (6/40/ رقم 3893)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

([9]) الآداب: البيهقي، (282/ رقم 686)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

([10]) التَّمهيد: ابن عبد البر، (24/ 110)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

وأخرجه عثمان الدَّارمي[1]، كلاهما (أبو داود، وعثمان الدَّارمي) من طريق حمَّاد ابن سلمة.

وأخرجه التِّرمذي[2]، وأبو بكر محمد بن عبد الله الشَّافعي[3]، ومن طريقه عمر ابن أحمد العُقَيلي[4]، وابن عساكر[5]، كلاهما (التِّرمذي، وأبو بكر) من طريق إسماعيل بن عيَّاش.

وأخرجه ابن أبي الدُّنيا[6]، ومن طريقه البيهقي[7]، وأخرجه النَّسائي[8]، كلاهما (ابن أبي الدُّنيا، والنَّسائي)، من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه ابن السُّني[9]، من طريق يونس بن بُكَير.

وأخرجه أبو بكر الإسماعيلي[10]، من طريق العلاء بن هارون؛ سبعتهم (عَبْدَة ابن سليمان، وأحمد بن خالد، وحمَّاد بن سلمة، وإسماعيل بن عيَّاش، ويزيد بن هارون، ويونس ابن بُكَير، والعلاء بن هارون) عن محمَّد بن إسحاق.

([1]) الرَّد على الجَهْمية: عثمان الدَّارمي، (175/ رقم 314)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، ودون ذكر: "وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يُعَلِّمُهُنَّ مَنْ عَقَلَ مِنْ بَنِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ كَتَبَهُ فَأَعْلَقَهُ عَلَيْهِ".

([2]) سنن التِّرمذي، (429/5/ رقم 3528)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، وزاد "فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ".

([3]) الفوائد (الغيلانيات): أبو بكر الشَّافعي، (494/1/ رقم 608)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، وزاد "فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ".

([4]) بغية الطَّلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العُقَيلي، (1723/4)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، وزاد "فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ".

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (291/71)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، وزاد "فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ".

([6]) النَّفقة على العيال: ابن أبي الدَّنيا، (861/2/ رقم 656)، بنحوه.

([7]) الأسماء والصِّفات: البيهقي، (476/1/ رقم 407)، الدَّعوات الكبير، (238/2/ رقم 598)، بنحوه.

([8]) السنن الكبرى: النَّسائي، (280/9/ رقم 10533)، عمل اليوم والليلة، (453/ رقم 765)، بنحوه، ولم يذكر: "فَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو يُعَلِّمُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ أَنْ يَقُولَهَا عِنْدَ نَوْمِهِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ أَنْ يَحْفَظَهَا كَتَبَهَا لَهُ فَعَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ ".

([9]) عمل اليوم والليلة، ابن السُّني، (ص:674)، ولم يذكر من الذي كان يفزع في نومه، بل قال: "جاء رجلٌ إلى النَّبي ﷺ.."

([10]) معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، (462/1/ رقم 116)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

وأخرجه ابن عَدي[1]، والخطيب البغدادي[2]، كلاهما من طريق الحسن بن المبارك، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ كلاهما (محمد بن إسحاق، ويحيى ابن سعيد) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه.

الثَّاني: عن محمَّد بن إسحاق، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

أخرجه ابن بطَّة[3]، والحاكم[4]، ومن طريقه البيهقي[5]، من طريق جَرِير بن عبد الحَمِيد، عن محمَّد بن إسحاق، به.

قلت: ولعلَّه وقع في هذا الوجه خطأ؛ وهو جعل الجدَّ في هذا الوجه هو الجدُّ الأقرب لعمرو بن شعيب، وهو محمَّد بن عبد الله بن عمرو، والمشهور عند أهل الشَّأن أنَّ المراد بالجدِّ في هذه السِّلسة هو الجدُّ الأعلى، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص[6]؛ ولعلَّ الذي وقع في هذا الوجه تصحيفٌ لحرف "هو"، إلى: "عن"، أو زيادة: "عن" بعد: "جده"، وقول البيهقي معقبًا على هذا الوجه: "كذا وجدُّته في كتابي"[7]، كأنَّه مُشككٌ في جعل الجدِّ في هذا السَّند هو الجدُّ الأقرب لعمرو، وهو محمَّد بن عبد الله، وجعله واسطة بين شعيب، وعبد الله بن عمرو؛ وممَّا يؤكِّد ذلك؛ أنَّ أكثر من روى هذا الحديث ذكروه بالوجه الأوَّل، وكذلك قد روى البيهقي الحديث من طريق الحاكم، عن يزيد بن هارون[8]، ومن طريق أبي داود، عن حمَّاد بن سلمة[9] على الوجه الأوَّل،

([1]) الكامل: ابن عَدي، (239/3/ رقم 493)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، ودون ذكر: "وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو يُعَلِّمُهُنَّ مَنْ عَقَلَ مِنْ بَنِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ كَتَبَهُ فَأَعْلَقَهُ عَلَيْهِ".

([2]) موضح أوهام الجمع والتَّفريق: الخطيب البغدادي، (454/2)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله»، ودون ذكر: "وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يُعَلِّمُهُنَّ مَنْ عَقَلَ مِنْ بَنِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ كَتَبَهُ فَأَعْلَقَهُ عَلَيْهِ".

([3]) الإبانة الكبرى: ابن بطَّة، (258/5/ رقم 31)، بنحوه.

([4]) المستدرك: الحاكم، (733/1/ رقم 2010)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

([5]) الدَّعوات الكبير: البيهقي، (552/1/ رقم 429)، بنحوه، دون ذكر «بِسْمِ الله».

([6]) ينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل: الحاكم أبو عبد الله، (ص: 40-41).

([7]) الدَّعوات الكبير: البيهقي، (552/1/ رقم 429).

([8]) الأسماء والصِّفات: البيهقي، (476/1/ رقم 407)، الدَّعوات الكبير، (238/2/ رقم 598).

([9]) الآداب: البيهقي، (282/ رقم 686).

وقال الحافظ الضِّياء فيما نقله الذَّهبي: أظنُّ "عن" فيه زائدة، وإلا فيكون من رواية محمَّد، عن أبيه"[1].

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن إسحاق بن يَسَار، أبو بكر المُطَّلبي[2]، مولاهم المَدَنِي، نزيل العراق، إمام المغازي، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها[3].

قال الزُّهري: "من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مَخْرمة هذا"[4]، وقال في موضع آخر: "لا يزال بالمدينة عِلْمٌ ما بقي هذا بها –يعنى ابن إسحاق"[5]، وقال مرةً: "لا يزال بالحجاز عِلْمٌ كثير ما دام هذا الأَحْول بين أظهرهم"[6]، وقال سفيان بن عُيَيْنَة: "رأيت محمَّد بن إسحاق جاء إلى ابن شهاب، فقال: كيف أنت يا محمَّد؟ أين تكون؟ قال: "لست أصل إليك مع آذنك هذا"، فدعا البواب، فقال: "إذا جاءك فلا تحبسه عنى"[7]، وقال عاصم بن عمر بن قتادة: "لا يزال في النَّاس عِلْمٌ ما عاش محمَّد بن إسحاق"[8].

وقال شعبة: "أمير المحدِّثين بحفظه"[9]، وقال في موضع آخر[10]، ويزيد ابن هارون[11]: "لو كان لي سلطان لأَمَّرْت ابن إسحاق على المحدِّثين"، وقال شعبة مرةً: "إن كان أحدٌ يستأهل أن يَسُود في الحديث فمحمَّد بن إسحاق"[12]، وفي رواية: "لو سُوِّد أحدٌ في الحديث،

([1]) السِّير: الذَّهبي، (172/5/ رقم 61).

([2]) المُطَّلِبِي: هذه النِّسبة إلى المطَّلب بن عبد مناف بن قصي. الأنساب: السَّمعاني، (316/12/ رقم 3836).

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (467/ رقم 5725).

([4]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (40/1/ رقم 61).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (191/7/ رقم 1087).

([6]) المرجع السابق، (191/7/ رقم 1087).

([7]) المرجع السابق، (191/7/ رقم 1087).

([8]) السِّير: الذَّهبي، (36/7/ رقم 15).

([9]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (40/1/ رقم 61).

([10]) الكامل: ابن عَدي، (261/7/ رقم 1623).

([11]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (193/4/ رقم 326).

([12]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (152/1/ رقم 68).

لسُوِّد محمَّد بن إسحاق"[1]، وقال لأبي شهاب الحنَّاط[2]: "عليك بمحمَّد بن إسحاق"[3]، وقال – أيضًا: "صدوقٌ في الحديث"[4]، وكان شعبة، وسفيان؟، يقولان: "أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن النَّاس سياقًا للأخبار، وأحسنهم حفظًا لمتونها، وإنَّما أُتي ما أُتي؛ لأنَّه كان يدلِّس على الضُّعفاء، فوقع المناكير في روايته من قِبَل أولئك، فأمَّا إذا بيَّن السَّماع فيما يرويه، فهو ثَبْتٌ يُحتج بروايته"[5]، وقال ابن عُيَيْنَة: "ولم أر أحدًا يتهم ابن إسحاق"[6]، وقيل له: "لم يرو أهل المدينة عنه، فقال: جالست ابن إسحاق منذ بضعٍ وسبعين سنة، وما يتَّهمه أحدٌ من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئًا"[7]، وسُئل إبراهيم الحَرْبِي، تكلم أحدٌ في ابن إسحاق؟، فقال: "أمَّا سفيان –يعني ابن عُيَيْنَة، فكان يقول: لا يزال بالمدينة عِلْمٌ ما عاش هذا الغلام –يعني ابن إسحاق، قال إبراهيم: ولكن حدَّثني مصعب[8]، قال: كانوا يطعنون عليه بشيءٍ من غير جنس الحديث"[9]، وسَأل ابن عُيَيْنَة إبراهيم بن المنذر: ما يقول أصحابك في محمَّد بن إسحاق؟ قال: "يقولون أنَّه كذَّاب"، قال: "لا تقل ذاك"[10]، وقال أبو معاوية: "كان ابن إسحاق من أحفظ النَّاس، فكان إذا كان عند الرَّجل خمسة أحاديث أو أكثر جاء فاستودعها محمَّد بن إسحاق، وقال: احفظها عليّ فإن نسيتها كنت قد حفظتها عليّ"[11]، وكان محمَّد بن إدريس معجبًا به، كثير الذِّكر له، ينسبه

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([2]) الحَنَّاط: هذه النِّسبة إلى بيع الحنطة، والمشهور بها أبو شهاب موسى بن نافع الهُذلي الحنَّاط، وقد قيل اسمه عبد ربه بن نافع، وقيل هما اثنان. الأنساب: السَّمعاني، (268/4/ رقم 1233).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (152/1/ رقم 68).

([4]) المرجع السابق، (152/1/ رقم 68).

([5]) الثِّقات: ابن حبَّان، (383/7/ رقم 10534)

([6]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (40/1/ رقم 61).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (192/7/ رقم 1087).

([8]) مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، الأسدي، أبو عبد الله الزُّبيري، المدني، نزيل بغداد، صدوق، عالم بالنَّسب، مات سنة ست وثلاثين ومئتين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (533/ رقم 6693).

([9]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (192/7/ رقم 1087).

([11]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (7/2/ رقم 1).

إلى العِلْم والمعرفة والحفظ[1]، ورُوي عنه أنَّه قال: "من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن إسحاق"[2]، وسُئل عنه ابن المبارك، فقال: "أما إنَّا وجدناه صدوقًا ثلاث مرات"[3].

وقال ابن نُمَير: "إذا حدَّث عمَّن سمع من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، إنَّما أُتي أنْ يُحدِّث عن المجهولين بأحاديث باطلة"[4]، وقال أبو عُمَير: "كنا نجلس إلى ابن إسحاق فإذا أخذ في فنٍ من العِلْم ذهب المجلس بذلك الفن[5].

وقال ابن سعد[6]، وياقوت الحَمَوي[7]: "وكان كثير الحديث، وقد كَتَب عنه العلماء، ومنهم من يستضعفه".

ووثقه يحيى بن معين[8]، وعلي بن المديني[9]، والعجلي[10]، والخليلي[11]، وزاد ابن سعد: "ومن النَّاس من يتكلَّم فيه، وكان خرج من المدينة قديمًا"[12]، وزاد ابن معين: "حسن الحديث"[13]، وزاد في موضع آخر: "ولكنَّه ليس بحجة"[14]، وزاد ابن المديني: "قد أدرك نافعًا ورَوى عنه، ورَوى عن رجلٍ عنه، وعن رجلٍ عن رجلٍ عنه، هل يدلُّ هذا إلا على الصِّدق"[15]، وزاد الخليلي: "لم يُخرِّجه البخاري في الصَّحيح من أجل روايته للمطوَّلات، والمغازي، ويُستشهد

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([2]) وفيات الأعيان: ابن خَلِّكان، (276/4/ رقم 612).

([3]) الثِّقات: ابن حبَّان، (383/7/ رقم 10534).

([4]) الكامل: ابن عَدي، (260/7/ رقم 1623).

([5]) المرجع السابق، (258/7/ رقم 1623).

([6]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (402-403/ رقم 330).

([7]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (2419/6/ رقم 995).

([8]) تاريخ ابن مَعين- رواية ابن محرز، (102/1).

([9]) الثِّقات: ابن حبَّان، (384/7/ رقم 10534).

([10]) الثِّقات: العجلي، (232/2/ رقم 1571).

([11]) الإرشاد: الخليلي، (288/1)، قال الذَّهبي: "لم يذكر ابن إسحاق أبو عبد الله البخاري في كتاب الضعفاء له". ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (371/3/ رقم 7197).

([12]) تهذيب الكمال: المزيّ، (426/24/ رقم 5057).

([13]) المرجع السابق، (411/24/ رقم 5057).

([14]) الكامل: ابن عَدي، (256/7/ رقم 1623).

([15]) الثِّقات: ابن حبَّان، (384/7/ رقم 10534).

به، وأكثر عنه فيما يَحكي في أيَّام النَّبي ﷺ، وفي أحواله، وفي التَّواريخ، وهو عالمٌ واسع العِلْم"[1].

وقال ابن سعد في موضع آخر: "أوَّل من جمع مغازي رسول اللَّه ﷺ وألَّفها، وخرج من المدينة قديمًا فلم يرو عنه أحدٌ منهم غير إبراهيم بن سعد[2]"[3]، وقال ابن مَعين في موضع آخر: "كان ثبتًا في الحديث"[4]، وقال مرة هو[5]، وابن المديني[6]، وأبو زُرعة الرَّازي[7]: "صدوق"، وزاد ابن مَعين: "ولكنَّه ليس بحجَّة"[8]، وزاد في موضع آخر: "ولكن الحجَّة عُبيد الله ابن عمر[9]، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز[10]"[11]، وزاد ابن المديني: "والدَّليل على صدقه أنَّه ما روى عن أحدٍ من الجُلَّة إلا وروى عن رجلٍ عنه، فهذا يدل على صدقه"[12]، وزاد أبو زُرعة: "من تَكلم في محمَّد بن إسحاق؟! محمَّد بن إسحاق صدوق"[13]، وقال ابن معين –أيضًا: "ليس به بأس،

([1]) الإرشاد: الخليلي، (288/1)، قال الذَّهبي: "لم يذكر ابن إسحاق أبو عبد الله البخاري في كتاب الضعفاء له". ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (371/3/ رقم 7197).

([2]) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكُلِّم فيه بلا قادح، مات سنة خمس وثمانين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (89/ رقم 177).

([3]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (401/ رقم 330).

([4]) الثِّقات: ابن حبَّان، (383/7/ رقم 10534).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (192/7/ رقم 1087).

([6]) الثِّقات: ابن حبَّان، (383/7/ رقم 10534).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (192/7/ رقم 1087).

([8]) المرجع السابق، (192/7/ رقم 1087).

([9]) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، العمري، المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، قدَّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدَّمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزُّهري عن عروة عنها، مات سنة بضع وأربعين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (373/ رقم 4324).

([10]) سعيد بن عبد العزيز، التَّنوخي، الدِّمشقي، ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعي، وقدَّمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره، مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل بعدها، وله بضع وسبعون. المرجع السابق، (238/ رقم 2358).

([11]) الكامل: ابن عَدي، (258/7/ رقم 1623).

([12]) الثِّقات: ابن حبَّان، (383/7/ رقم 10534).

([13]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (192/7/ رقم 1087).

وهو ضعيف الحديث عن الزُّهري"[1]، وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن مَعين، قلت: كيف محمَّد بن إسحاق عندك؟ قال: "ليس هو عندي بذاك، ولم يُثبته، وضعَّفه، ولم يضَّعفه جدًا"، فقلت له: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: "لا، كان صدوقًا"[2]، وسُئل مرةً هو[3]، وأحمد ابن حنبل[4]: "أيُّما أحبُّ إليك موسى بن عُبَيْدَة[5] أَو محمَّد بن إسحاق، فقال: محمَّد بن إسحاق"، وقال ابن مَعين في موضع آخر: "محمَّد بن عمرو[6] أحبُّ إليَّ من محمَّد بن إسحاق"[7]، وقال –أيضًا: "ليث بن سعد[8] أثبت في يزيد بن أبي حبيب من محمَّد بن إسحاق"[9]، وسئل –أيضًا– فقال: "ما أُحب أنْ احتجَّ به في الفرائض"[10]، وفي رواية: "لم يزل النَّاس يتقون حديثه"[11]، وقال: "لا تتشبث بشيء من حديث ابن إسحاق؛ فإنَّ ابن إسحاق ليس هو بالقوي في الحديث"[12]، وقال

مرةً: "ضعيف"[13]، وزاد في أخرى: "ليس بذاك"[14]، وقال في موضع آخر: "سقيم، ليس

([1]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدَّارمي، (43/ رقم 15).

([2]) الكامل: ابن عَدي، (258/7/ رقم 1623).

([3]) تاريخ ابن مَعين – الدُّوري، (60/3/ رقم 230).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([5]) موسى بن عُبيدة بن نَشِيط، الرَّبذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف ولا سيَّما في عبد الله بن دينار، وكان عابدًا، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (552/ رقم 6989).

([6]) محمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي، المدني، صدوق له أوهام، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح. المرجع السابق، (499/ رقم 6188).

([7]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدُّوري، (226/3/ رقم 1056).

([8]) الليث بن سعد بن عبد الرَّحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة. المرجع السابق، (464/ رقم 5684).

([9]) الكامل: ابن عَدي، (257/7/ رقم 1623).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (194/7/ رقم 1087).

([11]) المرجع السابق، (194/7/ رقم 1087).

([12]) الكامل: ابن عَدي، (256/7/ رقم 1623).

([13]) تهذيب الكمال: المزيّ، (423/24/ رقم 5057).

([14]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (194/7/ رقم 1087).

بالقوي"[1]، وقال: "لم يسمع محمَّد بن إسحاق من طلحة بن نافع[2] شيئا"[3].

وكان علي بن المديني يُثني عليه ويُقدِّمه[4]، وقال في موضع آخر: "هو صالحٌ وسط"[5]، وسَأَل يعقوب علي بن المديني، قال: كيف حديث محمَّد بن إسحاق عندك؟ صحيح؟ فقال: "نعم، حديثه عندي صحيح"، قال له: فكلام مالك فيه؟ قال عليٌّ: "مالك لم يُجالسه، ولم يعرفه"، ثم قال عليٌّ: "ابن إسحاق، أي شيءٍ حدَّث بالمدينة؟"[6]، وقال مرةً: "ولا أعلم أحدًا ترك ابن إسحاق"[7]، وقال -أيضًا: "مدار حديث رسول اللَّه ﷺ على ستَّة، فذكرهم، ثمَّ قال: فصار عِلْم الستَّة عند اثنى عشر، أحدهم محمَّد بن إسحاق"[8]، وقال البخاري: "رأيت عليّ بن عبد اللَّه- أي المديني- يَحتجُّ بحديث ابن إسحاق"[9].

وقال أحمد في موضع آخر: "حسن الحديث"[10]، وقال مرةً: "هو رجل تُكتب عنه هذه الأحاديث -كأنَّه يعني المغازي ونحوها"[11]، وفي رواية: "أمَّا في المغازي وأشباهه فيُكتب، وأمَّا في الحلال والحرام فيُحتاج إلى مثل هذا؛ ومد يده وضم أصابعه"[12]، وقال في موضع آخر: "هو كثير التَّدليس جدًا، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني، وسمعت"[13]، وفي رواية أنَّه قِيل له: فإذا قال: أخبرني، وحدَّثني، فهو ثقة؟ قال: "هو يقول: أخبرني، ويخِالف"[14]، وقال -أيضًا:

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([2]) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكاف، نزل مكة، صدوق. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (283/ رقم 3035).

([3]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدُّوري، (241/3/ رقم 1131).

([4]) تهذيب الكمال: المزيّ، (422/24/ رقم 5057).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([6]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([7]) الكامل: ابن عَدي، (259/7/ رقم 1623).

([8]) تهذيب الكمال: المزيّ، (412/24/ رقم 5057).

([9]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([10]) المرجع السابق، (7/2/ رقم 1).

([11]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدُّوري، (60/3/ رقم 231).

([12]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (193/7/ رقم 1087).

([13]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (193/7/ رقم 1087).

([14]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (470/3/ رقم 7197).

"كان يدلِّس، إلا أنَّ كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع، قال: حدَّثني، وإذا لم يكن قال: قال"[1]، وقال مرةً: "كان رجلًا يشتهي الحديث فيأخذ كُتب النَّاس فيضعها في كتبه"[2]، وقال الذَّهبي معلقًا: "هذا الفعل سائغ، فهذا الصَّحيح للبخاري، فيه تعليق كثير"[3]، وقال أحمد مرةً: "كان لا يبالي عمَّن يحكي، عن الكلبي[4] وغيره"[5]، وقال في موضع آخر: "ليس بحجة"[6]، وسأل رجل عبد الله بن أحمد عن محمَّد بن إسحاق؟ فقال: "كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيرًا بالعلو والنُّزول، ويخرِّجه في المسند، وما رأيته أنفى حديثه قط"، قيل له: يَحتجُّ به؟ قال: "لم يكن يَحتجُّ به في السُّنن"[7]، وقال أبو الحسن المَيمُوني: حدَّثنا أبو عبد اللَّه –يعني أحمد بن حنبل بحديث استحسنه عن محمَّد بن إسحاق، فقلت له: يا أبا عبد اللَّه ما أحسن هذه القصص التي يَجيء بها ابن إسحاق، فتبسَّم إليَّ متعجِّبًا[8]، وسئل مرة: ابن إسحاق إذا تفرَّد بحديث تقبله؟ قال: "لا، والله إنِّي رأيته يُحدِّث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من ذا"[9].

وقال البخاري: "لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين ..."[10]، وقال في رواية: "نظرت في كتاب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين"[11]، وقال –أيضًا: "وَقع إليّ من حديث ابن إسحاق شيء، فما أنكرت منه إلا أربعة أحاديث، ظننت أنَّ بعضه منه ليس منه"[12]، واستَشهد به البخاري في "الصَّحيح"، وروى له في كتاب "القراءة

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([2]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([3]) السِّير: الذَّهبي، (46/7/ رقم 15).

([4]) محمَّد بن السَّائب بن بشر الكلبي، أبو النَّضر، الكوفي النسابة المفسر، متهم بالكذب، ورُمي بالرَّفض، مات سنة ست وأربعين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (479/ رقم 5901).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([6]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([7]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([8]) تهذيب الكمال: المزيّ، (413/24–414/ رقم 5057).

([9]) المرجع السابق، (422/24/ رقم 5057).

([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([11]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([12]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

خلف الإمام" وغيره، وروى له مسلم في "المتابعات"، "واحتجَّ به الباقون[1]، وقال الذَّهبي: "قد استَشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه"[2].

وقال أبو زُرعة في موضع آخر: "رجلٌ قد اجتمع الكُبراء من أهل العِلْم على الأخذ عنه، منهم: سفيان، وشعبة، وابن عُيَيْنَة، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سلمة، وابن المبارك، وإبراهيم ابن سعد، ورَوى عنه من الأكابر: يزيد بن أَبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صِدقًا وخيرًا مع مدح ابن شهاب له، وقد ذاكرت دُحيمًا قول مالك –يعني فيه– فرأى أنَّ ذلك ليس للحديث، إنَّما هو لأنَّه اتَّهمه بالقدر"[3].

وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[4]، وقال: "لم يكن أحدٌ بالمدينة يُقارب ابن إسحاق في عِلْمه، ولا يوازيه في جَمْعه"[5]، وقال –أيضًا: "كان يكتب عمَّن فوقه، ومثله، ودونه؛ لرغبته في العِلْم وحِرصه عليه، وربَّما يَروي عن رجلٍ عن رجلٍ قد رآه، ويَروي عن آخر عنه في موضعٍ آخر، ويَروي عن رجلٍ عن رجلٍ عنه، فلو كان ممَّن يَستحلُّ الكذب لم يَحتج إلى الإنزال، بل كان يُحدِّث عمَّن رآه ويقتصر عليه، فهذا ممَّا يدلُّ على صدقه، وشُهرة عدالته في الرِّوايات"[6]، وقال ابن عَدي: "ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنَّه صَرَف الملوك عن كُتبٍ لا يحصل منها شيء، فصَرف أشغالهم حتَّى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخَلْق، ومبعث النَّبي ﷺ فهذه فضيلةٌ لابن إسحاق سبق بها، ثمَّ بعده صنَّفه قومٌ آخرون، ولم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق فيه، وقد فتَّشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أنْ يُقطع عليه بالضَّعف، وربَّما أخطأ أو وَهِم في الشَّيء بعد الشَّيء كما يُخطئ غيره، ولم يَتخلَّف عنه في الرِّواية عنه الثِّقات والأئمَّة، وهو لا بأس به"[7].

([1]) تهذيب الكمال: المزيّ، (429/24/ رقم 5057).

([2]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (475/3/ رقم 7197).

([3]) تهذيب الكمال: المزيّ، (418/24/ رقم 5057).

([4]) الثِّقات: ابن حبَّان، (380/7/ رقم 10534).

([5]) المرجع السابق، (383/7/ رقم 10534).

([6]) المرجع السابق، (384/7/ رقم 10534).

([7]) الكامل: ابن عَدي، (270/7/ رقم 1623).

وقال ابن المستوفِي: "كان بحرًا من بحور العِلْم، ذكيًا حافظًا، طلَّابًا للعِلْم، اخباريًا نسَّابًا، وثَّقه بعض المحدِّثين واثنوا عليه، ولكن البعض الآخر طعنوا عليه"[1]، وقال ابن خَلِّكَان: "كان ثبتًا في الحديث عند أكثر العلماء، وأمَّا في المغازي والسِّير فلا تُجهل إمامته فيها"[2].

وقال العَيني: "إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورُمي بالتَّشيع والقدر"[3]، وقال السَّخاوي: "والذي استقرَّ الأمر عليه فيه أنَّه صالح الحديث، وأنَّه في المغازي أقوى منه في الأحكام، وفي السِّيرة عجائبٌ ذكرها بلا إسناد تلقَّفها، وفيها خيرٌ كثيرٌ لمن له نقدٌ ومعرفة"[4].

وقال حمَّاد بن سلمة: "لولا الاضطرار ما حدَّثت عنه"[5]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "ليس عندي في الحديث بالقوى، ضعيف الحديث، وهو أحبُّ إليَّ من أفلح بن سعيد[6]، يُكتب حديثه"[7]، وقال الجُوْزَجَانِي: "النَّاس يشتهون حديثه، وكان يُرمى بغير نوعٍ من البدع"[8]، وقال النَّسائي: "ليس بالقوي"[9]، وقال الدَّارقطني: "اختلف الأئمَّة فيه، وأعرفهم به مالك"[10]، وقال في موضع آخر: "لا يُحتجُّ به"[11]، وزاد في رواية: "إنَّما يُعتبر به"[12].

وكذَّبه سليمان التَّيمي، وهشام بن عُروة، ومالك بن أنس، ومُعْتَمِر، ويحيى بن سعيد القطَّان، قال سليمان التَّيمي: "هو كذَّاب"[13]، وقال هشام بن عُروة: "ذاك كذَّاب"[14]، وقال سليمان بن داود: "قال لي يحيى بن سعيد القطَّان: أشهد أنَّ محمَّد بن إسحاق كذَّاب، قال: قلت

([1]) تاريخ اربل: ابن المستوفِي، (237/2/ رقم 50).

([2]) وفيات الأعيان: ابن خَلِّكان، (276/4/ رقم 612).

([3]) مغاني الأخيار: العيني، (538/3/ رقم 413).

([4]) التُّحفة اللطيفة: السَّخاوي، (448/2/ رقم 3659).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (193/7/ رقم 1087).

([6]) أفلح بن سعيد الأنصاري، القُبائي، المدني، أبو محمَّد، صدوق، مات سنة ست وخمسين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (114/ رقم 548).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (194/7/ رقم 1087).

([8]) أحوال الرِّجال: الجوزجاني، (232/ رقم 230).

([9]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (90/ رقم 512).

([10]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (282/ رقم 340).

([11]) المغني: الذَّهبي، (553/2/ رقم 5275).

([12]) سؤالات البُرقاني للدَّارقطني، (58/ رقم 422).

([13]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجَوزي، (41/3/ رقم 2882).

([14]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (193/7/ رقم 1087).

ما يُدريك؟ قال: قال لي وُهَيْب بن خالد[1]: إنَّه كذَّاب، قال: قلت لوُهَيْب ما يُدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس: أشهد أنَّه كذَّاب، قلت لمالك ما يُدريك؟ قال: قال لي هشام بن عُروة: أشهد أنَّه كذَّاب، قلت لهشام ما يُدريك؟ قال: حدَّث عن امرأتي فاطمة بنت المُنْذر، وأُدخِلت عليَّ وهي بنت تسعِ سنين، وما رآها رجلٌ حتَّى لقيت الله"[2]، وقد قيل لهشام بن عُروة: إنَّ ابن إسحاق يُحدِّث عن فاطمة بنت المُنْذر، فقال: "أهو كان يَصِل إليها"[3]، وقيل له: "إنَّ ابن إسحاق يُحدَّث بكذا وكذا عن فاطمة، فقال: "كَذَبَ الخبيث"[4]، وقال: "العدو لله الكذَّاب يَروي عن امرأتي، مِن أين رآها؟!"[5]، وقال في رواية: "والله إنْ رآها قط"[6].

وردَّ عليه جماعة من العلماء، منهم: علي بن المديني، قال: "الَّذي قال هشام ليس بحجَّة؛ لعلَّه دَخل على امرأته وهو غلام فسمع منها"[7].

وقال عبد الله بن أحمد: "حَدَّثت أبي بحديث ابن إسحاق، فقال: وما يُنْكر هشام؛ لعلَّه جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يَعلم"[8]، وقال مرةً: "يمكن أنَّ تكون خرجت إلى المسجد فسَمِع منها"[9].

وقال يونس بن بُكَير: "قال لي بعض أهل المدينة: إنَّ الَّذي يُذكر عن هشام بن عُروة قال: كيف يَدخل ابن إسحاق على امرأتي، لو صحَّ عن هشام جائز أنْ تكتُب إليه، فإنَّ أهل المدينة يَرَون الكتاب جائزًا؛ لأنَّ النَّبي ﷺ كتب لأمير السَّرية كتابًا، وقال له: لا تقرأه حتَّى تبلغ مكان كذا وكذا، فلمَّا بلغ فَتح الكتاب وأخبرهم بما قال النَّبِي ﷺ، وحُكم بذلك، وكذلك الخلفاء

([1]) وهيب بالتَّصغير بن خالد بن عجلان، الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت؛ لكنَّه تغير قليلًا بأخرة، مات سنة خمس وستين ومائة، وقيل بعدها. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (586/ رقم 7487).

([2]) الكامل: ابن عَدي، (255/7/ رقم 1623).

([3]) المرجع السابق، (256/7/ رقم 1623).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (7/2/ رقم 1).

([5]) المرجع السابق، (7/2/ رقم 1).

([6]) المرجع السابق، (7/2/ رقم 1).

([7]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([8]) المرجع السابق، (7/2/ رقم 1).

([9]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجَوزي، (41/3/ رقم 2882).

والأئمَّة يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض، وجائزٌ أنْ يكون سمع منها وبينهما حجاب، وهشام لم يشهد"[1].

وقال ابن حِبَّان: "وهذا الَّذي قاله هشام بن عُروة ليس ممَّا يُجْرَح به الإنسان في الحديث، وذلك أنَّ التَّابعين؛ مثل الأسود[2]، وعلقمة[3] من أهل العراق، وأبي سَلمة ؟، وعطاء ودونهما من أهل الحجاز، قد سمعوا من عائشة من غير أنْ ينظروا إليها سمعوا صوتها، وقَبِل النَّاس أخبارهم من غير أنْ يصل أحدهم إليها حتَّى ينظر إليها عيانًا، وكذلك ابن إسحاق كان يَسمع من فاطمة والسِّتر بينهما مُسبلٌ أو بينهما حائلٌ من حيث يَسمع كلامها، فهذا سماعٌ صحيح، والقادح فيه بهذا غير مُنْصِف"[4].

وقال الذَّهبي: "ذاك الظَّن بهما، كما أخذ خَلْقٌ من التَّابعين عن الصَّحابيات، مع جواز أنْ يكون دخل عليها ورآها وهو صبي، فحفظ عنها، مع احتمال أنْ يكون أخذ عنها حين كبرت وعجزت، وكذا ينبغي، فإنَّها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين، فقد سمعَت من جدَّتها أسماء، ولمَّا روت لابن إسحاق، كان لها قريب من ستِّين سنة"[5].

وقال –أيضًا: "هذه حكايةٌ باطلة، وسليمان الشَّاذَكُوني ليس بثقة، وما أُدخلت فاطمة على هشام إلا وهي بنت نيف وعشرين سنة، فإنَّها أكبر منه بنحو من تسع سنين، وقد سمعت من أسماء بنت الصِّديق، وهشام لم يسمع من أسماء مع أنَّها جدَّتهما"، وقال –أيضًا: "فلمَّا سمع ابن إسحاق منها كانت قد عَجِزت وكَبُرت، وهو غلام، أو هو رجلٌ من خلف السِّتر، فإنكار هشام بارد"[6]، وقال مرةً: "وما يدري هشام بن عروة؟ فلعلَّه سمع منها في المسجد، أو سمع منها

([1]) تهذيب الكمال: المزيّ، (24/417–418/ رقم 5057).

([2]) الأسود بن يزيد بن قيس النَّخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرَّحمن، مخضرم، ثقة مكثر فقيه، مات سنة أربع أو خمس وسبعين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (111/ رقم 509).

([3]) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، مات بعد السِّتين، وقيل بعد السَّبعين. المرجع السابق، (397/ رقم 4681).

([4]) الثِّقات: ابن حبَّان، (7/380/ رقم 10534).

([5]) السِّير: الذَّهبي، (7/42/ رقم 15).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (4/193/ رقم 326).

وهو صبي، أو دَخل عليها فحدَّثته من وراء حجاب، فأيُّ شيء في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كَبُرت وأَسنَّت"[1].

وقال: "فما قال إنَّه رآها، أفبمثل هذا يُعتمد على تكذيب رجلٍ من أهل العِلم، هذا مردود، ثمَّ قد رَوى عنها محمَّد بن سُوقة[2]، ولها رواية عن أمِّ سلمة وجدَّتها أسماء، ثم ما قِيل من أنَّها أُدخلت عليه وهى بنت تسع غلط بيِّن، ما أدري ممَّن وقع من رُواة الحكاية، فإنِّها أكبر من هشام بثلاثة عشرة سنة، ولعلَّها ما زُفَّت إليه إلا وقد قاربت بضعًا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهى بنت بضعٍ وخمسين سنة أو أكثر"[3].

وقال: "هو صادقٌ في ذلك بلا ريب"[4]، وقال: "وهشام صادقٌ في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرَّجل أنَّه رآها، بل ذكر أنَّها حدَّثته، وقد سمعنا من عِدَّة نِسوة، وما رأيتهن، وكذلك روى عدة من التَّابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورة أبدًا"[5]، وقال –أيضًا: "ويُحتمل أنْ تكون إحدى خالات ابن إسحاق من الرَّضاعة، فدخل عليها، وما علم هشام بأنَّها خالة له، أو عمَّة"[6].

وقال مرةً: "معاذ الله أنْ يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه، ولكن هذه الخُرافة من صنعة سليمان، وهو الشَّاذَكُوني –لا صبَّحه الله بخير– فإنَّه مع تقدُّمه في الحفظ مُتَّهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية، ويبيِّن لك بطلانها: أنَّ فاطمة بنت المُنذر لمَّا كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خُلِق بعد، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة، وأَسند منه، فإنَّها روت كما ذكرنا عن أسماء بنت أبي بكر، وصحَّ أنَّ ابن إسحاق سمع منها، وما عَرَف بذلك هشام، أفبمثل هذا القول الواهي يُكذَّب الصَّادق، كلا والله، نعوذ بالله من

([1]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (470/3/ رقم 7197).

([2]) محمَّد بن سُوقة الغَنَوي، أبو بكر الكوفي، العابد، ثقة مرضي. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (482/ رقم 5942).

([3]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (471/3/ رقم 7197).

([4]) السِّير: الذَّهبي، (38/7/ رقم 15).

([5]) المرجع السابق، (37/7/ رقم 15).

([6]) المرجع السابق، (50/7/ رقم 15).

الهوى والمكابرة، ولكن صَدق القاضي أبو يوسف إذ يقول: من تتبع غريب الحديث كُذِّب، وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق، فإنَّه يكتب عن كل أحد، ولا يَتَورع، سامحه الله"[1].

وقال مالك: "محمَّد بن إسحاق دجَّال"[2]، وفي رواية: "دجَّال من الدَّجاجلة"[3]، قال ابن إدريس: "وما رأيت أحدًا جمع الدَّجال قبله"[4]، وكان مالك يقول: "يا أهل العراق لا يَغُتُّ عليكم بعد محمَّد بن إسحاق أحد"[5]، وفي لفظ: "من يَغُتُّ عليكم بعد محمَّد بن إسحاق"[6]، وقال في موضع: " نحن نفيناه عن المدينة"[7].

وذَكر بعض العلماء أنَّ مالكًا عَابه جماعة من أهل العِلم في زمانه، بإطلاق لسانه في قومٍ معروفين بالصَّلاح والدِّيانة والثِّقة والأمانة... وكان أشَّدهم فيه كلامًا محمَّد بن إسحاق، كان يقول: "ائتوني ببعض كُتبه حتَّى أبيِّن عيوبه أنا بيطار كتبه"[8].

وعن محمَّد بن فُليح: "نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في "الموطَّأ"، وهما ممَّن يُحتجُّ بهما، ولم ينجُ كثير من النَّاس من كلام بعض النَّاس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشَّعبي، وكلام الشَّعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العِرض والنَّفْس، ولم يَلتفت أهل العِلم في هذا النَّحو إلا ببيان وحُجَّة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحُجَّة، والكلام في هذا كثير"[9].

وقال ابن حبَّان: "فإنَّه كان ذلك منه مرةً واحدةً، ثمَّ عاد له إلى ما يحب، وذلك أنَّه لم يكن بالحجاز أحدٌ أعلم بأنساب النَّاس وأيَّامهم من محمَّد بن إسحاق، وكان يزعم أنَّ مالكًا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنَّه من أنْفَسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلمَّا صنَّف مالك الموطَّأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به فإنِّي بيطاره، فنُقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجَّال من

([1]) السِّير: الذَّهبي، (7/49-50/ رقم 15).

([2]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (2/43/ رقم 95).

([3]) المرجع السابق، (2/47/ رقم 95).

([4]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (6/2419/ رقم 995).

([5]) الكامل: ابن عَدي، (7/256/ رقم 1623).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (4/193/ رقم 326).

([7]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (2/7/ رقم 1).

([8]) المرجع السابق، (2/7/ رقم 1).

([9]) تهذيب الكمال: المزيّ، (24/417/ رقم 5057).

الدَّجاجلة، يروي عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين النَّاس، حتَّى عزم محمَّد بن إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارًا نصف ثمرته تلك السَّنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنَّما كان يُنكر عليه تتبُّعه غزوات النَّبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر، وقُريظة، والنَّضير، وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبَّع هذا عنهم ليَعْلَم من غير أنْ يَحتجَّ بهم، وكان مالك لا يرى الرِّواية إلا عن متقنٍ صدوقٍ فاضلٍ يُحسن ما يروي ويدري ما يُحدِّث"[1].

وقال الذَّهبي: "أنَّ مالك نال منه بانزعاج؛ وذلك لأنَّه بلغه أنَّه يقول: اعرضوا عليَّ عِلم مالك؛ فأنا بيطاره"[2]، وقال –أيضًا: "لسنا ندَّعي في أئمَّة الجرح والتَّعديل العِصْمَة من الغلط النَّادر، ولا من الكلام بِنَفَسٍ حَادٍ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة[3]، وقد عُلِم أنَّ كثيرًا من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدر، لا عبرة به، ولا سيَّما إذا وَثَّق الرَّجل جماعة يَلُوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرَّجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثَّر كلام مالك في محمَّد بعض اللين، ولم يؤثِّر كلام محمَّد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنَّجم، فله ارتفاع بحسبه، ولا سيِّما في السِّير، وأمَّا في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصِّحة إلى رتبة الحَسَن، إلا فيما شذَّ فيه، فإنَّه يُعد منكرًا، هذا الذي عندي في حاله. والله أعلم"[4].

وكان يحيى القطَّان لا يرضى ابن إسحاق، ولا يروي عنه[5]، وكان يقول: "أشهد على هشام بن عُروة، ومالك بن أنس أنَّهما شهدا على محمَّد بن إسحاق أنَّه كذَّاب"[6]، وقال: "كان محمَّد بن إسحاق، والحسن بن ضَمْرَة، وإبراهيم بن محمَّد، كل هؤلاء يتشيعون ويقدِّمون عليًا على

([1]) الثِّقات: ابن حبَّان، (382/7/ رقم 10534).

([2]) تذكرة الحفَّاظ: الذَّهبي، (130/1/ رقم 167).

([3]) الإِحْنَة: الْحِقْدُ، وَجَمْعُهَا إِحَن وإِحَنَات. النِّهاية: ابن الأثير، (27/1).

([4]) السِّير: الذَّهبي، (40/7–41/ رقم 15).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([6]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (46/2/ رقم 95).

عثمان"[1]، وقال أبو حفص الفلَّاس: "كنا عند وَهْب بن جرير[2]، فانصرفنا من عنده، فمررنا بيحيى بن سعيد القطَّان، فقال: أين كنتم؟ قلنا: كنا عند وَهْب بن جرير –يعنى يقرأ علينا كتاب المغازي، عن أبيه، عن ابن إسحاق، قال: "تنصرفون من عنده بكذب كثير"[3]، وفي رواية: "تكتب كذبًا كثيرًا"[4]، وقال علي بن المدينى: "ذكرنا عند يحيى محمَّد بن إسحاق، فقلت له: كان بالكوفة، وأنت بها؟ قال: نعم، فقلت: تركته متعمِّدًا؟ قال: نعم؛ تركته متعمِّدًا"[5]، وكان يقول: "ما تركت حديث محمَّد بن إسحاق إلا لله"[6].

وقال مُعْتَمر: "لا تأخذوا عن ابن إسحاق شيئًا؛ فإنَّه كذَّاب"[7]، وقال مرةً: "قال لي أبي لا ترو عن ابن إسحاق؛ فإنَّه كذَّاب"[8].

وقال ابن حجر: "فأمَّا وُهيب والقطَّان فقلدا فيه هشام بن عُروة ومالكًا، وأمَّا سليمان التَّيمي فلم يتبيَّن لي لأي شيء تُكلِّم فيه، والظَّاهر أنَّه لأمر غير الحديث؛ لأنَّ سليمان ليس من أهل الجرح والتَّعديل"[9].

وقال ابن عَدي: حضرت مجلس الفِريابي وقد سُئل عن حديث لمحمَّد بن إسحاق، وكان يأبى عليهم، فلما كرروا عليه، قال: "محمَّد بن إسحاق، فذكر كلمة شنيعة، فقال: زنديق"[10].

([1]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (2419/6/ رقم 995).

([2]) وَهْب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري، ثقة، مات سنة ست ومائتين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (585/ رقم 7472).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (193/7/ رقم 1087).

([4]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (193/4/ رقم 326).

([5]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (47/2/ رقم 95).

([6]) الكامل: ابن عَدي، (255/7/ رقم 1623).

([7]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (45/2/ رقم 95).

([8]) الكامل: ابن عَدي، (255/7/ رقم 1623).

([9]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (45/9/ رقم 51).

([10]) الكامل: ابن عَدي، (255/7/ رقم 1623).

وقال يزيد بن زُرَيع: "كان محمَّد بن إسحاق قدَريًا، وكان إذا حدَّثنا يخرج وعليه مُعَصْفَرة[1]"[2]، وقال مرةً: "كان ابن إسحاق قدَريًا، وكان رجلًا عاملًا"[3]، وقال مكِّي بن إبراهيم: "حضرت مجلس محمَّد بن إسحاق، فإذا هو يروي أحاديث في صفة الله تعالى لم يحتملها قلبي، فلم أعد إليه"[4]، وقال –أيضًا: "تركت حديث ابن إسحاق، وقد سمعت منه بالرَّي عشرين مجلسًا، فسمعت منه شيئًا فتركته"[5].

وقال هارون بن معروف[6]، والشَّاذَكُواني[7]، وأبو داود[8]: "قدَريًا"، وزاد الشاذكواني: "يتشيع"[9]، وزاد أبو داود: "معتزلي"[10]، وقال ابن نُمير: "يُرمى بالقدَر، وكان أبعد النَّاس منه"[11]، وقال أبو إسحاق الجُوْزَجَانِي: "النَّاس يشتهون حديثه، وكان يُرمى بغير نوع من البدع"[12].

وقال عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي: "كنَّا في مجلس محمَّد بن إسحاق نتعلم، قال: فأَغفى إغفاءة، قال: إنِّي رأيت في المنام السَّاعة أنَّ إنسانًا دخل المسجد ومعه حبل، فوضعه في عنق حمار فأخرجه، فما لبثنا أن دخل رجل المسجد معه حبل حتَّى وضعه في عنق ابن إسحاق فأخرجه، فذهب به إلى السُّلطان فجُلد، قال ابن داود الزَنْبَري[13]: "من أجل القدَر"[14]، وقد رأي

([1]) العُصْفُرُ: صِبْغ، وقد عَصْفَرْتُ الثوبَ فتَعَصْفَرَ. الصحاح: الفارابي، (750/2).

([2]) الكامل: ابن عَدي، (257/7/ رقم 1623).

([3]) المرجع السابق، (260/7/ رقم 1623).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([5]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([6]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([7]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (2419/6/ رقم 995).

([8]) المغني: الذَّهبي، (553/2/ رقم 5275).

([9]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (2419/6/ رقم 995).

([10]) المغني: الذَّهبي، (553/2/ رقم 5275).

([11]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (22/2/ رقم 1).

([12]) المرجع السابق، (22/2/ رقم 1).

([13]) الزَنْبَري: هذه النِّسبة إلى الجدّ، وهو أبو عثمان سعيد بن داود بن سعيد بن أبى زنبر المديني الزَنْبَري. الأنساب: السَّمعاني، (322/6–323/ رقم 1954).

([14]) الكامل: ابن عَدي، (260/7/ رقم 1623).

حُميد بن حبيب محمَّد بن إسحاق مجلودًا في القدَر، جلده إبراهيم بن هشام[1]، خال هشام بن عبد الملك[2].

وقال أحمد بن يونس: "أصحاب المغازي يتشيعون كابن إسحاق، وأبي مِعْشَر، ويحيى بن سعيد الأُموي وغيرهم، وأصحاب التَّفسير السُّدي، والكلبي وغيرهما، وكان له انقطاع إلى عبد الله بن حسن بن حسن، وكان يأتيه بالشَّيء، فيقول له: أَثبت هذا في علمك، فيُثبته ويرويه عنه"[3].

قلت: ولعلَّ اتهام الفِرْيابيّ له بالزَّندقة؛ لأنَّه كان قدَريًا يتشيَّع، كما قال الخطيب البغدادي: "وقد أُمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنَّه كان يتشيَّع، ويُنسب إلى القدَر، ويُدلِّس في حديثه، فأمَّا الصِّدق فليس بمدفوع عنه"[4]، وقال –أيضًا: "وقد اختبره أهل الحديث، فرأوا صدقًا وخيرًا، مع مدحة ابن شهاب له، وقد ذاكرت دُحيمًا قول مالك –يعني فيه، فرأى أنَّ ذلك ليس للحديث، إنَّما هو لأنَّه اتَّهمه بالقدَر"[5].

وعابوا عليه أنَّه كان يُكثر من الرِّواية عن أهل الكتاب، حيث قال ابن أبي فُدَيك: "رأيت محمَّد بن إسحاق يَكتب عن رجلٍ من أهل الكتاب"[6]، وقال أبو داود الطَّيالسي: "حدَّثني بعض أصحابنا، قال: سمعت ابن إسحاق يقول: حدَّثني الثِّقة، فقيل له: من؟ قال: يعقوب اليهودي"[7].

ولقد لامه الذَّهبي في ذلك، فقال: "هذا يُشنَّع به على ابن إسحاق، ولا ريب أنَّه حَمَل ألوانًا عن الذِّمة مُترخِّصًا بقوله ﷺ: «حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[8]"[9]، ولكنَّه قال في

([1]) إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، ولي المدينة سنة ست ومائة، فقدم إليها يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من جمادى الآخرة. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (112/7).

([2]) الكامل: ابن عَدي، (260/7/ رقم 1623).

([3]) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحَمَوي، (2419/6/ رقم 995).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (7/2/ رقم 1).

([5]) المرجع السابق، (7/2/ رقم 1).

([6]) السِّير: الذَّهبي، (53/7/ رقم 15).

([7]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (471/3/ رقم 7197).

([8]) أخرجه البخاري في صحيحه، (170/4/ رقم 3461).

([9]) السِّير: الذَّهبي، (53/7/ رقم 15).

موضع آخر: "ما المانع من رواية الإسرائيليَّات عن أهل الكتاب مع قوله ﷺ: «حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، وقال: «إذا حدَّثكم أهل الكتاب فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم»[1]، فهذا إذنٌ نبويٌّ في جواز سماع ما يأثرونه في الجملة، كما سُمع منهم ما ينقلونه من الطِّب، ولا حجَّة في شيء من ذلك، إنَّما الحجَّة في الكتاب والسُّنَّة"[2].

وقد ذكره بالتَّدليس كثير من الأئمَّة ممَّن سبق ذكرهم، ومنهم ابن أبي فُديك، حيث قال: "رأيت ابن إسحاق كثير التَّدليس، فإذا قال: حدَّثني، وأخبرني، فهو ثقة"[3]، وقال العلائي[4]، وابن العراقي[5]: "محمَّد بن إسحاق بن يَسَار الإمام المشهور ممَّن أكثر منه –أي التَّدليس– وخصوصًا عن الضُّعفاء".

وقال الذَّهبي: "ثقة إن شاء الله، صدوق، احتجَّ به خَلْفٌ من الأئمَّة، ولا سيَّما في المغازي"[6]، وقد ذكره في من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، وقال: "صدوق"[7]، وقال مرة: "كان صدوقًا من بحور العِلْم، وله غرائبٌ في سعة ما روى تُستنكر، واختُلِف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة"[8]، وقال –أيضًا: "أحد الأعلام، صدوق، قوي الحديث، إمامٌ لا سيَّما في السِّير"[9]، وقال: "كان بحرًا في العِلْم حبرًا في معرفة أيام النَّبي ﷺ"[10]، وقال: "وهو أوَّل من دوَّن العِلْم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه، وكان في العِلْم بحرًا عجاجًا، ولكنَّه ليس بالمُجَوَّد كما ينبغي"[11]، وقال: "كان أحد أوعية العِلْم، حبرًا في معرفة المغازي والسِّير، وليس بذاك المُتقِن

([1]) أخرجه البخاري في صحيحه، (20/6/ رقم 4485).

([2]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (470/3/ رقم 7197).

([3]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (193/4/ رقم 326).

([4]) جامع التَّحصيل: العلائي، (109/ رقم 42).

([5]) المدلِّسين: ابن العراقي، (81/ رقم 51).

([6]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (341/ رقم 3589).

([7]) من تُكلِّم فيه وهو موثَّق: الذَّهبي، (444/ رقم 296).

([8]) الكاشف: الذَّهبي، (156/2/ رقم 4718).

([9]) المغني: الذَّهبي، (552/2/ رقم 5275).

([10]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (193/4/ رقم 326).

([11]) السِّير: الذَّهبي، (35/7/ رقم 15).

فانحط حديثه عن رتبة الصِّحة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضي"[1]، وقال: "هو صالح الحديث، ماله عندي ذنبٌ إلَّا ما قد حشا في السِّيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة"[2]، وقال: "الذي استقرَّ عليه الأمر أنَّ ابن إسحاق صالح الحديث، وأنَّه في المغازي أقوى منه في الأحكام"[3]، وقال: "فالذي يظهر لي أنَّ ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإنَّ في حفظه شيئًا، وقد احتجَّ به أئمَّة، فالله أعلم"[4].

وقال ابن حجر: "صدوق، يدلس، ورُمي بالتَّشيع والقدر"[5]، وذكره في المرتبة الرَّابعة الذين لا يُقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسَّماع، وقال: "صدوق، مشهور بالتَّدليس عن الضُّعفاء، والمجهولين، وعن شَرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد، والدَّارقطني وغيرهما"[6].

خلاصة القول في الرَّوي:

إمامٌ في المغازي والسِّير، صدوق في الحديث، رُمي بالتَّشيع والقدَر، مدلِّس من الرَّابعة، لا بد من تصريحه بالسَّماع.

قلت: ولم يصرِّح بالسَّماع في أي من طرق الحديث، وقد تُوبع من قِبَل يحيى بن سعيد الأنصاري؛ ولكن إسناده ضعيف، لأنَّ فيه **الحسن بن المبارك**، وهو مُتهم[7]، وفيه إسماعيل ابن عيَّاش، صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم[8]، وروايته هذه عن غير أهل بلده.

([1]) تذكرة الحفاظ: الذَّهبي، (130/1/ رقم 167).

([2]) ميزان الاعتدال، (468/3/ رقم 7197).

([3]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (193/4/ رقم 326).

([4]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (475/3/ رقم 7197).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (467/ رقم 5725).

([6]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (51/ رقم 125).

([7]) قال ابن عَدي في "الكامل"، (238/3/ رقم 493): "حدَّث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشَّام"، وقال في موضع آخر، (239/3/ رقم 493): "وأحاديثه مناكير"، واتهمه في هذه الرواية، (239/3/ رقم 493)، وقال الدَّارقطني "لسان الميزان"، (209/3/ رقم 2609): "ليس بقوي"، وقال ابن القَيْسَرَاني في "ذخيرة الحفَّاظ"، (2017/4/ رقم 4642): "متروك الحديث".

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (109/ رقم 473)، وذكره في "طبقات المدلِّسين"، (37/ رقم 68)، وعدَّه في المرتبة الرابعة، وذكر أنَّ ابن مَعين وابن حبَّان وصفاه بالتَّدليس.

وفيه عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، مات سنة ثماني عشرة ومائة[1].

وفيه شُعيب بن مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بْن عَمْرو بْن العاص، صدوق، ثَبَتَ سماعه من جدِّه[2].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

دراسة الوجه الثَّاني:

فيه جميع من سبق ذكرهم في الوجه الأول.

وفيه جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، الضَّبي[3]، الكوفي، نزيل الرَّي وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه[4].

قلت: وقد خالف فيه مجموع من ذكرنا من الرُّواة في هذا الوجه، كما سبق بيانه في التَّخريج؛ ولعلَّ ذلك بسبب ما وقع له من وهم في آخر عمره، والله أعلى وأعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيفٌ بهذا الإسناد؛ لأنَّ فيه محمَّد بن إسحاق صدوقٌ مدلِّس من الرَّابعة، ولم يصرِّح بالسَّماع في أي من طُرق الحديث.

وأمَّا المُتابِع له فهو مُنكر؛ لأنَّ مداره على **الحسين بن المبارك،** وهو متهم[5]، قال ابن عَدي بعد أن ذكر له هذه الرِّواية: "وهذا أيضًا البلاء فيه من الحسين ابن المبارك"[6].

وقال التِّرمذي –بعد إيراده لحديث الدِّراسة: "هذا حديثٌ حسنٌ غريب"[7]، وقال الحاكم أبو عبد الله: "هذا حديثٌ صحيح الإسناد متَّصلٌ في موضع الخلاف"[8].

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (423/ رقم 5050).

([2]) المرجع السابق، (267/ رقم 2806).

([3]) الضَبِّي: هذه النَّسبة إلى ضبة، وهم جماعة، وفي مضر ضبة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر، وفي قريش ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك، وفي هذيل ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، وجماعة ينسبون إلى كل واحد من هؤلاء. الأنساب: السَّمعاني، (8/381/ رقم 2531).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (139/ رقم 916).

([5]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (175/ رقم 1572).

([6]) الكامل: ابن عَدي، (3/239/ رقم 493).

([7]) سنن التِّرمذي، (5/429/ رقم 3528).

([8]) المستدرك: الحاكم، (1/733/ رقم 2010).

قلت: لعلَّ تحسين الإمام التِّرمذي، وتصحيح الحاكم للحديث من قَبِيل قَبُولِ رواية ابن إسحاق سواء صرَّح بالسَّماع أو لم يُصرِّح، وهذا خِلاف ما عليه أكثر أهل الحديث؛ لأنَّهم يشترطون تصريحه بالسَّماع لقَبُول روايته، لا يَقبلونها إذا عنعن[1].

وقال شعيب الأرنؤوط: "حديثٌ مُحْتَمِلٌ للتَّحسين، وهذا إسنادٌ ضعيف، محمَّد ابن إسحاق: مدلس، وقد عنعن"[2]. والله تعالى أعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو لَيِّن.

كان من منهج النُّقَّاد إطلاق لفظ: "لَيِّن" على من هو ضعيفٌ لا يُترك، قال ابن الصَّلاح: "وسأل حمزة بن يوسف السَّهمِيُّ أبا الحسن الدَّارقطنيَّ الإمام، فقال له: "إذا قُلتَ: فلانٌ ليِّن أيْش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيءٍ لا يُسْقِط عن العدالة"[3]، وعلى هذا النَّهج سار الإمام الشَّوكاني، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: كما أخرج أبو عبيد، عن واثلة بن الأسقع، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ السَّبْعَ[4] مَكَانَ التَّوْرَاةِ، وَأُعْطِيتُ الْمِئِينَ[5] مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيتُ الْمَثَانِيَ[6] مَكَانَ الزَّبُورِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ[7]**»[8].

([1]) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، (ص: 73-75).

([2]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (296/11/ رقم 6696).

([3]) مقدمة ابن الصَّلاح، (ص: 125).

([4]) السَّبع الطِّوال: السُّور الطِّوال من البقرة إلى التَّوبة، على أن تُحسب التَّوبة والأنفال بسورة واحدة، ولهذا لم يُفصل بينهما في المصحف بالبسملة. النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (335/2).

([5]) المئين: هي ما ولي السَّبع الطُّول، وإنَّما سمِّيت بمئين؛ لأنَّ كلَّ سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها. غريب الحديث: ابن قتيبة، (242/1).

([6]) المثاني: السُّور التي تقصر عن المئين، وتزيد عن المُفصَّل، كأن المئين جعلت مبادي، والتي تليها مثاني. النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (225/1).

([7]) المُفصَّل: فهو ما يلي المثاني من قِصار السُّور، وإنَّما سمِّيت مُفصَّلًا لقصرها، وكثرة الفصول فيها بسطر "بسم الله الرحمن الرحيم". غريب الحديث: ابن قتيبة، (243/1).

([8]) فتح القدير: الشَّوكاني، (33/1).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده سعيد بن بشير، وفيه لِين، وقد رواه –أي القاسم بن سلَّام– بسند آخر عن سعيد بن أبي هلال[1]"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث بلفظين متغايرين على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: «وَأُعْطِيتُ الْمِئِينَ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيتُ الْمَثَانِيَ مَكَانَ الزَّبُورِ».

أخرجه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلَّام رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ –يعني ابن دِعَامَة، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ–يعني عامر بن أسامة، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ السَّبْعَ الطُّوَلَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ، وَأُعْطِيتُ الْمِئِينَ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيتُ الْمَثَانِي مَكَانَ الزَّبُورِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ**»[3].

أخرجه الطَّبراني[4]، من طريق عمرو بن مرزوق[5]، عن عِمْرَان بن دَاوَر، عن قَتَادة ابن دِعامة.

وأخرجه البغوي[6]، والسُّبكي[7]؛ كلاهما من طريق سعدان بن يحيى، عن عبيد الله ابن

([1]) أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن، (ص:225)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُعْطِيتُ السَّبْعَ الطُّوَلَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَمْ يَحْفَظِ اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ هَذَا أَحَدُهَا".

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (33/1).

([3]) فضائل القرآن: القاسم بن سلام، (ص:225).

([4]) المعجم الكبير: الطبراني، (75/22/ رقم 186)، بلفظ: «أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ، وَأُعْطِيتُ مَكَانَ الزَّبُورِ الْمَثَانِيَ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ».

([5]) عمرو بن مرزوق الباهلي، أبو عثمان البصري، ثقة فاضل له أوهام، مات سنة أربع وعشرين ومئتين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (426/ رقم 5110).

([6]) معالم التَّنزيل: البغوي، (60/1–61/ رقم 11)، بنحوه، وزاد: «وَأُعْطِيتُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمَ الْبَقَرَةِ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي، وَأَعْطَانِي رَبِّي الْمُفَصَّلَ نَافِلَةً».

([7]) معجم الشيوخ: السبكي، (428/ رقم 135)، بنحوه، وزاد: «وَأُعْطِيتُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمَ الْبَقَرَةِ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي، وَأَعْطَانِي رَبِّي الْمُفَصَّلَ نَافِلَةً».

أبي حُميد؛ كلاهما (قَتَادة، عبيد الله بن أبي حُميد) عن أبي المَليح عامر بن أسامة، عن وائلة ابن الأسقع رضي الله عنه.

الثاني: «وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِيَ».

أخرجه أبو داود الطَّيالسي رحمه الله تعالى، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ–يعني ابن دَاوَر أَبُو الْعَوَّامِ، عَنْ قَتَادَةَ –يعني ابن دِعَامَة، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ –يعني عامر بن أسامة، عَنْ وَاثِلَةَ ابْنِ الْأَسْقَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ، وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِيَ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ**»[1].

ومن طريقه أحمد بن حنبل[2]، والطَّبري[3]، والطَّحاوي[4]، وأبو جعفر النَّحاس[5]، والبيهقي[6].

وأخرجه أبو نُعيم الأصبهاني[7]، والبيهقي[8]؛ كلاهما من طريق عمرو بن مرزوق؛ كلاهما (أبو داود الطَّيالسي، عمرو بن مرزوق) عن عِمْرَان بن دَاوَر.

وأخرجه الطَّبري[9]، والطَّبراني[10]، والبيهقي[11]؛ ثلاثتهم من طريق سعيد بن بشير؛ كلاهما (عِمْرَان بن داوَر، سعيد بن بشير) عن قَتادة بن دِعامة.

([1]) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (100/1/ رقم 126).

([2]) مسند أحمد، (188/28/ رقم 16982)، بنحوه.

([3]) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (100/1/ رقم 126)، بنحوه.

([4]) شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (409/3/ رقم 1379)، بنحوه.

([5]) القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس، (ص:7)، بنحوه.

([6]) السنن الصغير: البيهقي، (341/1/ رقم 962)، بمثله، شعب الإيمان: له، (71/4/ رقم 2192)، بنحوه، دلائل الإيمان: له، (475/5)، بنحوه.

([7]) معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (2716/5/ رقم 6485)، بنحوه.

([8]) شعب الإيمان: البيهقي، (108/4/ رقم 2255)، بنحوه.

([9]) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (100/1/ رقم 126)، بنحوه.

([10]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (76/22/ رقم 187)، بنحوه، مسند الشاميين، (62/4/ رقم 2734)، بلفظ: «لَقَدْ أُعْطِيتُ السَّبْعَ الطِّوَالَ مَكَانَ التَّوْرَاةَ، وَالْمَثَانِي مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ».

([11]) شعب الإيمان: البيهقي، (108/4/ رقم 2256)، بنحوه.

وأخرجه الثَّعلبي[1]، من طريق هشام بن عمَّار عن محمَّد بن شعيب، عن سعد بن قيس، عن قَتادة بن دِعامة.

قلت: ولعلَّه وقع في هذا الوجه تصحيف؛ فوقع فيه: "حدثنا سعد بن قيس، عن قتادة"، بدلًا من: "حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة"، وممَّا يُؤكِّد على ذلك؛ أنَّ كل من روى الحديث من هذا الطريق ذكره عن "سعيد بن بشير، عن قتادة"، وكذلك قد رواه الطَّبراني من طريق هشام ابن عمَّار، عن محمَّد بن شعيب عن سعيد بن بشير، عن قتادة[2]، ويزيدنا تأكدًا فيما نقول، وقوع اختلاف بين طبعات كتاب "الكشف والبيان" للثَّعلبي، ففي تحقيق أبي محمَّد بن عاشور ذكر في السَّند (حدثنا سعد بن قيس)[3]، وفي تحقيق هند بنت إبراهيم هزازي، وفريدة بنت محمَّد الغامدي ذكرتا في السَّند (حدثنا ابن بشير)[4]، وهذا كله يدل على وقوع التَّصحيف، والصَّواب عن (سعيد ابن بشير). والله تعالى أعلم.

وأخرجه الطَّبري[5] –أيضًا، عن محمَّد بن حفص، عن محمَّد بن حِمْيَر، عن إبراهيم ابن محمَّد الفَزَارِي، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن أبي بُرْدة؛ كلاهما (قتادة، أبو بُرْدة) عن أبي المَلِيح عامر بن أسامة، عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه.

وللحديث شواهد لم أذكرها لضعفها.

دراسة الإسناد:

فيه مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ بن شابور[6] الأموي، مولاهم الدِّمشقي، نزيل بيروت، صدوق صحيح الكتاب، مات سنة مائتين، وله أربع وثمانون[7].

([1]) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي، (68/9)، بنحوه.

([2]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (76/22/ رقم 187).

([3]) (68/9).

([4]) (329/26/ رقم 2790).

([5]) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (101/1/ رقم 129)، بنحوه.

([6]) الشَّابُورِي: هذه النِّسبة إلى الجدِّ، وهو شاهپور بالعجمية، فقيل شابور تخفيفًا، الأنساب: السَّمعاني، (4/8/ رقم 2256).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (483/ رقم 5958).

وفيه سعيد بن بشير الأزْدي مولاهم، أبو عبد الرَّحمن أو أبو سلمة الشَّامي، أصله من البصرة أو واسط، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومائة[1].

قال سفيان بن عُيَيْنَة: "كان حافظًا"[2]، وقال عثمان: "سمعت دُحيمًا يوثِّق سعيد ابن بشير"[3]، وفي رواية: "يوثر"[4]، وسأل أبو زُرعة الرَّازي دُحيمًا: "ما كان قول من أدركت في سعيد ابن بشير؟، فقال: "يوثِّقونه، وكان حافظًا"[5]، وقال في موضع آخر: "قلت لدُحيم: ما تقول في محمَّد بن راشد[6]؟ فقال: "ثقة، وكان يميل إلى هوى"، قلت: فأين هو من سعيد بن بشير؟ فقدَّم سعيدًا عليه[7].

وقال ابن مَعين: "ثقة مأمون"[8]، وقال في موضع آخر: "عنده أحاديث غرائب عن قتادة، وليس حديثه بكل ذاك"[9]، وضعَّفه مرة هو[10]، وابن المديني[11]، وأبو داود[12]، والنَّسائي[13]، وقال ابن مَعين في موضع آخر[14]، وابن نُمير[15]: "ليس بشيء"، وزاد ابن نُمير: "منكر الحديث، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات"[16]، وقال أبو داود في موضع آخر:

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (234/ رقم 2276).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (7/4/ رقم 20).

([3]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدَّارمي، (50/1/ رقم 45).

([4]) الكامل: ابن عَدي، (414/4/ رقم 805).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (7/4/ رقم 20).

([6]) محمد بن راشد المكحولي، الخزاعي، الدِّمشقي، نزيل البصرة، صدوق يهم، ورمي بالقدر، مات بعد الستين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (478/ رقم 5875).

([7]) الكامل: ابن عَدي، (414/4/ رقم 805).

([8]) تاريخ أسماء الثُّقات: ابن شاهين، (97/ رقم 432).

([9]) تاريخ ابن مَعين – رواية ابن محرز، (74/1).

([10]) الكامل: ابن عَدي، (412/4/ رقم 805).

([11]) تهذيب الكمال: المزيّ، (354/10/ رقم 2243).

([12]) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، (252/ رقم 335).

([13]) الضعفاء والمتروكين: النَّسائي، (52/ رقم 267).

([14]) تاريخ ابن معين – رواية الدُّوري، (94/4/ رقم 3319).

([15]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (7/4/ رقم 20).

([16]) المرجع السابق، (7/4/ رقم 20).

"كانوا تركوه اتَّهموه بالقدر، وكان أبو الجماهر –يعني محمَّد بن عثمان– يَدفع عنه القدر"[1]، وذكره ابن خَلَّفُون في الثِّقات، وقال: "هو عندي في الطَّبقة الثَّالثة من المحدِّثين"[2].

وقال شعبة بن الحجاج: "إنَّه مأمون، فخذوا عنه"[3]، وقال في موضع آخر: "صدوق اللسان في الحديث"، قال بقيَّة بن الوليد: فحَدَّثت به –أي كلام شعبة فيه– سعيد بن عبد العزيز[4]، فقال: "صدق"[5]، وقال سعيد بن عبد العزيز في موضع آخر: "خذ عنه التَّفسير، ودع ما سوى ذلك؛ فإنَّه كان حاطب ليل"[6]، وقال عبد الرَّحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وأبا زُرعة ذكرا سعيد بن بشير فقالا: "محلُّه الصِّدق عندنا، قلت لهما يحتجُّ بحديثه؟ فقالا: يحتجُّ بحديث ابن أبي عَروبة، والدَّستوائي[7]، هذا شيخ يُكتب حديثه"[8]، وقد أنكر أبو حاتم على من أدخله في كتاب الضُّعفاء، وقال أبو زُرعة في موضع آخر: "سألت أحمد بن حنبل عن سعيد بن بشير الدِّمشقي، فقال: "أنتم أعلم به"[9]، وقال: "يُحوَّل منه"[10]، وقال البزار: "عندنا صالح ليس به بأس، حسن الحديث"[11]، وقال ابن عَدي: "لعلَّه يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصِّدق"[12].

([1]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (264/5/ رقم 1910).

([2]) المرجع السابق، (265/5/ رقم 1910).

([3]) المُختلف فيهم: ابن شاهين، (ص:34).

([4]) سعيد بن عبد العزيز التَّنوخي، الدِّمشقي، ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعي، وقدَّمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره، مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل بعدها، وله بضع وسبعون. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (238/ رقم 2358).

([5]) الكامل: ابن عَدي، (413/4/ رقم 805).

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (28/21/ رقم 2450).

([7]) هشام بن أبي عبد الله سنبر، أبو بكر البصري الدَّستوائي، ثقة ثبت، وقد رُمي بالقدر، مات سنة أربع وخمسين، وله ثمان وسبعون سنة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (573/ رقم 7299).

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (7/4/ رقم 20).

([9]) الكامل: ابن عَدي، (413/4/ رقم 805).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (7/4/ رقم 20).

([11]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (264/5/ رقم 1910).

([12]) الكامل: ابن عَدي، (422/4/ رقم 805).

وقال ابن القطَّان، وعبد الحقِّ الإشبيلي: "لا يحتجُّ به"[1]، وقال ابن شاهين: "وهذا الخلاف في سعيد، بين يحيى، وشعبة، متباعد جدًا، والقول عندي فيه قول شعبة؛ وذلك لأنَّهما متقاربان في الوقت، ولو كانت حاله توجب الذَّم، لكان شعبة بذلك أولى وأعلم؛ لأنَّه كان فارس العلم، ويجوز أنْ يكون بلغه عنه شيء أنكره، وإلا فحديثه من جهة الثِّقات عنه جيد من كبار أصحاب قتادة"[2].

وقال عمرو بن علي الفلاس: "كان عبد الرَّحمن بن مهدي يحدِّثنا عنه، ثمَّ تركه"[3]، وقال أبو مُسْهِر: "لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث"[4]، وقال الميموني: "كان أحمد يُضعِّف أمره[5]، وقال: "ليس حديثه بشيء"[6]، وقال البخاري[7]، والسَّاجي[8]: "يتكلَّمون في حفظه"، وزاد السَّاجي: "حدَّث عن قتادة بمناكير"[9]، وقال أبو القاسم البَلْخِي: "يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به"[10]، وقال ابن حِبَّان: "وكان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يُتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه"[11]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[12]، وقال الدَّارقطني: "ليس بقوي في الحديث"[13].

([1]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (265/5/ رقم 1910).

([2]) المُختلف فيهم: ابن شاهين، (ص:34).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (7/4/ رقم 20).

([4]) المعرفة والتَّاريخ: يعقوب الفسوي، (124/2).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (7/4/ رقم 20).

([6]) بحر الدَّم في من تكلَّم فيه الإمام أحمد: يوسف بن حسن الصالحي، (61/ رقم 352).

([7]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (460/3/ رقم 1529)، الضُّعفاء الصغير، (66/ رقم 133).

([8]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، 264/5/ رقم 1910).

([9]) المرجع السابق، 264/5/ رقم 1910).

([10]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: أبو القاسم البلخي، (244/2/ رقم 457).

([11]) المجروحين: ابن حبَّان، (319/1/ رقم 392).

([12]) تهذيب الكمال: المزيّ، (355/10/ رقم 2243).

([13]) من تكلم فيه الدَّارقطني في السُّنن: ابن زُريق، (61/2/ رقم 147).

وذكره بالقَدَر أكثر من إمام، منهم ابن سعد، قال: "كان قدريًا"[1]، وأبو القاسم البَلْخِي، قال: "كانوا ينكرون عليه في القدر"[2].

وقد أجاب عن قولهم –أيضًا– جماعةٌ من أهل العِلْم:

فقال دُحيم: "كان مشيختنا يقولون: هو ثقة، لم يكن قدريًا"[3]، وقال أبو زُرعة: قلت لمحمَّد بن عثمان، أبي الجماهر: أكان سعيد بن بشير قدريًا؟، قال: "معاذ الله"[4]، وقال أبو مُسْهِر: "أتينا سعيد بن بشير أنا، ومحمَّد بن شعيب، فقال: "والله لا أقول إنَّ الله يقدِّر الشَّر ويعذِّب عليه، قال: ثمَّ قال: "استغفر الله، أردت الخير فوقعت في الشَّر"[5].

وقال الذَّهبي: "كان من أوعية العِلْم"[6]، وقال في موضع آخر: "الإمام، المحدِّث، الصَّدوق، الحافظ"[7]، وقد ذكره في من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، وقال: "صدوق"[8]، وقال –أيضًا: "فيه لين"[9]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[10].

خلاصة القول فيه:

صدوق يهم، يروي المناكير والغرائب عن قتادة، يُحتمل حديثه إذا لم ينفرد به.

قلت: وقد تُوبع سعيد بن بشير بمتابعة تامَّة للشَّطر الثَّاني من اللفظ الأوَّل، من قِبَل **عِمران بن دَاوَر**، وهو "صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج"[11]، وبمتابعة قاصرة لتمام اللفظ الأوَّل، ولكن لا يُفرح بها؛ لأنَّها من قِبَل عبيد الله بن أبي حُميد، وهو متروك الحديث[12].

([1]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (468/7).

([2]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: أبو القاسم البلخي، (244/2/ رقم 457).

([3]) تهذيب الكمال: المزيّ، (353/10/ رقم 2243).

([4]) تاريخ أبي زُرعة، (ص:400– 401).

([5]) الكامل: ابن عَدي، (414/4/ رقم 805).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (373/4/ رقم 137).

([7]) السِّير: الذَّهبي، (304/7/ رقم 97).

([8]) من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق: الذَّهبي، (219/1/ رقم 126).

([9]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (156/ رقم 1581).

([10]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (234/ رقم 2276).

([11]) عِمران بن داوَر، أبو العَوَّام، القطَّان، البَصري، مات بين السِّتين والسَّبعين ومائة. المرجع السابق، (429/ رقم 5154).

([12]) المرجع السابق، (370/ رقم 4285).

وأمَّا اللفظ الثَّاني بتمامه فقد تُوبع عليه بمتابعة تامَّة من قِبَل **عِمران بن دَاوَر** نفسه الذي تابعه ببعض اللفظ الأوَّل، وبمتابعة قاصرة –أيضًا، ولكن لا يُفرح بها كذلك؛ لأنَّها من قِبَل سَنَد فيه، محمَّد بن حفص الوَصَابيّ[1]، أبو عبيد، وهو ضعيف، ولم يُدرك محمَّد بن حِميَر[2]، وهو راوٍ عنه هذه المتابعة، وفيه الليث بن أبي سُلَيم، وهو "صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك"[3].

وفيه قتادة بن دِعامة السَّدوسي، البصري، كان حافظ عصره، وهو مشهور بالتَّدليس، وصفه به النَّسائي وغيره"[4]، ولذلك جعله ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من المدلِّسين، الذين لا يُقبل حديثهم إلا إذا صرَّحوا بالسَّماع.

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع، وقد تُوبع بمتابعة تامَّة للفظ الأوَّل، من قِبَل عبيد الله بن أبي حُميد، وهو متروك الحديث، كما سبق بيانه.

وأمَّا اللفظ الثَّاني فقد تُوبع عليه بمتابعة تامَّة –أيضًا، من قِبَل أبي بُردة، ولكن إسناده ساقط؛ لأنَّ فيه محمَّد بن حفص وهو ضعيف، ولم يُدرك محمَّد بن حِميَر، وهو راوٍ عنه هذه المتابعة، وفيه الليث بن أبي سُلَيم، وهو "صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فترك، كما سبق بيانه.

وعلى ما ذكرته لا يقوى الحديث بمثل هذه المتابعات الواهية، بل اختلافهم في متن الحديث يدلُّ على عدم ضبطهم للحديث، والله أعلى وأعلم.

وبقيَّة رواته ثقات.

([1]) الوَصَّابى: هذه النِّسبة إلى وصاب، وهو من حمير، ونسبه وصاب بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية ابن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن سعد بن عوف بن عدي بن مالك. الأنساب: السَّمعاني، (345/13/ رقم 5186).

([2]) ذكره ابن حبَّان في الثِّقات، (127/9/ رقم 15563)، وقال: "يُغرب"، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، (237/7/ رقم 1298): "أدركته وأردت قصده والسَّماع منه، فقال لي بعض أهل حمص: ليس بصدوق، ولم يدرك محمد بن حِمْيَر، فتركته، وكتب عنه سعيد بن عمرو البرذعي"، وقال الذَّهبي في "المغني"، (572/2/ رقم 5441): "وقال ابن منده: ضعيف".

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (464/ رقم 5686).

([4]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (43/ رقم 92).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيفٌ مضطرب؛ لما ذكرته في دراسة إسناده من ضعف بعض رواته، واختلافهم في متنه، قال البغوي: "غريب"[1]، وقال ابن كثير[2]، والزَّركشي[3]: "هذا حديث غريب، وسعيد بن بشير، فيه لين"، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسناده من هو ضعيف.

إنَّ شروط الحديث الصَّحيح المتَّفق عليها، "أن يكون متصل الإسناد، بنقل الثِّقة عن الثِّقة، من أوَّله إلى منتهاه، سالمًا من الشُّذوذ ومن العلة، وهذا هو حَدُّ الحديث الصَّحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه، كما إذا كان بعض رواة الحديث مستورًا أو كما إذا كان الحديث مُرسلًا، وقد يكون سبب اختلافهم في صحته اختلافهم في أنَّه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك، وذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته"[4]؛ وعلى ذلك فإن كان راوي الحديث ضعيفًا فَمِن المتفق عليه عند المحدثين ضعف حديثه، وعلى هذا النَّهج سار الإمام الشَّوكاني، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج أبو داود، والتِّرمذي، وابن ماجه، وأبو الشَّيخ، وابن مَرْدَوَيْه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قَالَ: «**نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءٍ، ﴿فِيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ [التوبة: 108]، قَالَ: وَكَانُوا يَسْتَنْجُونَ[5] بِالْمَاءِ، فَنَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ**»[6].

([1]) معالم التَّنزيل: البغوي، (61/1/ رقم 11).

([2]) تفسير ابن كثير، (154/1).

([3]) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، (244/1).

([4]) صيانة صحيح مسلم: ابن الصلاح، (ص:72).

([5]) الاستنجاء: استخراج النجو من البطن، وقيل: هو إزالته عن بدنه بالغسل والمسح، وقيل: هو من نجوت الشجرة وأنجيتها، إذا قطعتها كأنه قطع الأذى عن نفسه، وقيل: هو من النجوة، وهو ما ارتفع من الأرض، كأنه يطلبها ليجلس تحتها. النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، (26/5).

([6]) فتح القدير: الشَّوكاني، (462/2).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده يُونس بن الحارث، وهو ضعيف"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو داود السِّجِسْتَانِيّ رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فذكر الحديث[2].

أخرجه الجصَّاص[3]، والبيهقي[4]، وابن عبد البرِّ[5]، والبغوي[6]؛ أربعتهم من طريق أبي داود.

وأخرجه ابن ماجه[7]، والتِّرمذي[8]، وأبو يعلى المُوصلي[9]، ومن طريقه المزيّ[10]؛ أربعتهم (أبو داود، ابن ماجه، التِّرمذي، أبو يعلى الموصلي) عن محمَّد بن العلاء، به.

دراسة الإسناد:

فيه معاوية بن هشام، القَصَّار[11]، أبو الحسن الكوفي، مولى بني أسد، ويقال له: معاوية ابن أبي العباس، مات سنة أربع ومائتين[12].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (462/2).

([2]) سنن أبي داود، (33/1/ رقم 44).

([3]) أحكام القرآن: الجصَّاص، (202/3)، بمثله.

([4]) السن الكبرى: البيهقي، (170/1/ رقم 511)، بمثله.

([5]) التَّمهيد: ابن عبد البرِّ، (22/11)، بنحوه.

([6]) معالم التَّنزيل: البغوي، (389/2-390/ رقم 1119)، بمثله.

([7]) سنن ابن ماجه، (234/1/ رقم 357)، بنحوه.

([8]) سنن التِّرمذي، (131/5/ رقم 3100)، بنحوه.

([9]) معجم أبو يعلى الموصلي، (66/ رقم 44)، بنحوه.

([10]) تهذيب الكمال: المزي، (502/32-503)، بنحوه

([11]) القَصَّار: هذه النِّسبة إلى قصارة الثِّياب وغيرها. الأنساب: السَّمعاني، (432/10/ رقم 3250).

([12]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (538/ رقم 6771).

وثقه العجلي[1]، وأبو داود[2]، وقال يعقوب بن شيبة: "كان من أعلمهم بحديث شَرِيك[3] هو، وإسحاق الأزرق[4]"[5]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[6]، وقال: "أخطأ".

وقال ابن سعد: "كان صدوقًا، كثير الحديث"[7]، وقال ابن مَعين: "صالح، وليس بذاك"[8]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "قلت لعلي بن المديني: معاوية بن هشام، وقبيصة[9]، والفِرْيَابِي[10]؟ قال: "متقاربون"[11]، وقال عثمان بن أبي شيبة: "رجل صدق، وليس بحجة"[12]، وقال عبد الرَّحمن ابن أبي حاتم الرَّازي: "سألت أبى عن معاوية بن هشام ويحيى بن يمان[13]، فقال: "ما أقربهما"، ثم قال: "معاوية بن هشام كأنَّه أقوم حديثًا، وهو صدوق"[14]، وقال ابن عَدي: "أغرب عن الثَّوري بأشياء، أرجو أنَّه لا بأس به"[15].

([1]) الثِّقات: العجلي، (285/2/ رقم 1750).

([2]) تهذيب الكمال: المزي، (220/28/ رقم 6067).

([3]) شريك بن عبد الله النَّخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثمَّ الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطىء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (266/ رقم 2787).

([4]) إسحاق بن يوسف بن مرداس، المخزومي، الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وله ثمان وسبعون. المرجع السابق، (104/ رقم 396).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (220/28/ رقم 6067).

([6]) الثِّقات: ابن حبان، (166/9-167/ رقم 15806).

([7]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (403/6)

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (385/8/ رقم 1759).

([9]) قبيصة بن عقبة بن محَّمد بن سفيان السُّوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، مات سنة خمس عشرة ومئتين على الصَّحيح. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (453/ رقم 5513).

([10]) محمَّد بن يوسف بن واقد بن عثمان، الضَّبي مولاهم، الفِريابي، نزيل قيسارية من ساحل الشَّام، ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيءٍ من حديث سفيان، وهو مقدَّم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرَّزاق، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين. المرجع السابق، (515/ رقم 6415).

([11]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (385/8/ رقم 1759).

([12]) الثِّقات: ابن شاهين، (220/ رقم 1335).

([13]) يحيى بن يمان العجلي، الكوفي، صدوق عابد، يخطىء كثيرًا، وقد تغيَّر، مات سنة تسع وثمانين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (598/ رقم 7679).

([14]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (385/8/ رقم 1759).

([15]) الكامل: ابن عدي، (148/8/ رقم 1890).

وقال أحمد بن حنبل: "هو كثير الخطأ"[1]، وقال السَّاجي: "صدوق يهم"[2]، وقال الدَّارقطني[3]، والبيهقي[4]: " ليس بالقوي".

وقال ابن الجوزي: "روى ما ليس بسماعه؛ فتركوه"[5]، وقد تعقَّبه الذَّهبي، ومُغُلْطَاي، وابن الملقِّن؛ فقال الذَّهبي: "ما تركه أحد"[6]، وقال في موضع آخر: "غلط من تكلم فيه"[7]، وقال مُغُلْطَاي: "وقال أبو الفرج البغدادي قولًا لم أر له فيه سَلفًا، فينظر"[8]، وقال ابن الملقِّن: "صدوق ثقة، من رجال مسلم، وغلط ابن الجوزي فذكره في ضعفائه"[9].

وقال الذَّهبي: "ثقة، وكان بصيرًا بعلم شَرِيك"[10]، وذكره في من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، وقال: "صدوق"[11]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[12].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق له أوهام، وكان بصيرًا بعلم شَرِيك، فهو ثقة فيه، والله أعلى وأعلم.

وفيه يُونس بن الحارث، الثَّقفي، الطَّائفي، نزيل الكوفة[13].

قال أبو داود: "مشهور، روى عنه غير واحد"[14]، وقال ابن معين[15]، وابن عَدي[16]:

([1]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (277/11/ رقم 4650).

([2]) المرجع السابق، (277/11/ رقم 4650).

([3]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (277/ رقم 328).

([4]) معرفة السُّنن والآثار: البيهقي، (378/1/ رقم 982).

([5]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (128/3/ رقم 3362).

([6]) المغني: الذهبي، (667/2/ رقم 6324).

([7]) ديوان الضُّعفاء: الذهبي، (392/ رقم 4173).

([8]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (277/11/ رقم 4650).

([9]) البدر المنير: ابن الملقِن، (56/7).

([10]) الكاشف: الذَّهبي، (277/2/ رقم 5535).

([11]) من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق: الذهبي، (493/ رقم 335).

([12]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (538/ رقم 6771).

([13]) المرجع السابق، (613/ رقم 7902).

([14]) تهذيب الكمال: المزي، (502/32/ رقم 7173).

([15]) الكامل: ابن عدي، (520/8/ رقم 2082).

([16]) المرجع السابق، (520/8/ رقم 2082).

"ليس به بأس، يُكتب حديثه"، وزاد ابن عَدي: "وليس له من الحديث إلا اليسير"[1].

وضعفه ابن معين في موضع آخر[2]، وأحمد بن حنبل[3]، والنَّسائي[4]، والسَّاجي[5]، وزاد ابن معين مرةً: "لا شيء"[6]، وزاد السَّاجي: "إلا أنَّه لا يُتهم بالكذب"[7].

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "أحاديثه مضطربة"[8]، وقال النَّسائي في موضع آخر[9]، وأبو حاتم الرَّازي[10]، والدَّارقطني[11]: "ليس بالقوي"، وقال علي بن المديني: "كُنَّا نُضَعِّف ذاك –يعني يُونس بن الحارث– ضعفًا شديدًا"[12].

وقال ابن حِبَّان: "سيء الحفظ، كثير الوهم، كان يروي عن الثِّقات الأشياء المقلوبات، لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الثِّقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات"[13]، وذكره العقيلي في الضُّعفاء الكبير[14].

وقال الذَّهبي: "قالوا: ليس بالقوي"[15]، وقال في موضع آخر: "له مناكير"[16]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[17].

([1]) الكامل: ابن عدي، (520/8/ رقم 2082).

([2]) تاريخ ابن معين– رواية الدوري، (78/3/ رقم 317).

([3]) العلل لأحمد بن حنبل– رواية عبد الله، (519/2/ رقم 3425).

([4]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (106/ رقم 620).

([5]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (436/11/ رقم 846).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (501/32/ رقم 7173).

([7]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (436/11/ رقم 846).

([8]) العلل لأحمد بن حنبل– رواية عبد الله، (340/1/ رقم 625).

([9]) تهذيب الكمال: المزي، (502/32/ رقم 7173).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (237/9/ رقم 997).

([11]) علل الدَّارقطني، (134/7/ رقم 1257).

([12]) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المدينى، (121/ رقم 146).

([13]) المجروحين: ابن حبَّان، (140/3/ رقم 1243).

([14]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (461/4/ رقم 2094).

([15]) الكاشف: الذَّهبي، (403/2/ رقم 6466).

([16]) ميزان الاعتدال: الذهبي، (479/4/ رقم 9902).

([17]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (613/ رقم 7902).

خلاصة القول في الرَّاوي:

ليس بالقوي لم يكن متهمًا بالكذب إلا أنَّه اضطرب في بعض حديثه فقلب أسانيدها؛ فوقعت له مناكير خالف فيها الثِّقات، والله أعلى وأعلم.

وفيه إبراهيم بن أبي ميمونة، حجازي[1].

ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[2].

وقال ابن القطَّان الفاسي[3]، وابن حجر[4]: "مجهول الحال"، وزاد ابن القطَّان: "لا يُعرف روى عنه غير يُونس بن الحارث، ويُونس بن الحارث هو الطَّائفي، ضعيف".

خلاصة القول في الرَّاوي:

مجهول الحال. والله أعلى وأعلم.

وبقيَّة رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ تفرد به إبراهيم بن أبي ميمونة، وهو مجهول الحال، وعنه يُونس ابن الحارث، وهو ليس بالقوي لم يكن متهمًا بالكذب إلا أنَّه اضطرب في بعض حديثه فقلب أسانيدها؛ فوقعت له مناكير خالف فيها الثِّقات، قال التِّرمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"[5]، وقال ابن القطَّان الفاسي: "هو حديث إنَّما يرويه يُونس بن الحارث الطَّائفي، عن إبراهيم بن أبي ميمونة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وإبراهيم هذا مجهول الحال، لا يُعرف روى عنه غير يُونس بن الحارث، ويُونس بن الحارث هو الطَّائفي، ضعيف"[6]، وقال في موضع آخر: "لا يصِّح، للجهل بحال إبراهيم بن أبي ميمونة، ولأنَّ يُونس بن الحارث الطَّائفي مضطرب الحديث"[7]، وقال النَّووي: "إسناده ضعيف؛ فيه يُونس بن الحارث، وقد ضعّفه الأكثرون، وإبراهيم

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 264).

([2]) الثِّقات: ابن حبَّان، (19/6/ رقم 6544).

([3]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (105/4).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 264).

([5]) الإيجاز في شرح سنن أبي داود: النووي (205/ رقم 44).

([6]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (105/4).

([7]) المرجع السابق، (658/5).

ابن أبي ميمونة، وفيه جهالة"[1]، وقال ابن التُّركماني: "في سنده يونس بن الحارث، عن إبراهيم ابن أبي ميمونة، ويُونس ضعيف ... وابن أبي ميمونة قال ابن القطَّان: مجهول الحال، لا يُعرف روى عنه غير يُونس بن الحارث"[2]، وقال ابن كثير: "من حديث يونس بن الحارث، وهو ضعيف"[3]، وقال ابن الملقن: "في إسناده رجلان متكلم فيهما"[4]، وقال ابن حجر: "سند ضعيف"[5]، وقال المبارك فوري: "سنده ضعيف"[6]، والله أعلى وأعلم.

الحديث الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: أخرج أبو يَعْلى، وابن مَرْدَوَيْه، والبيهقي في الشُّعب، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً مِنْ أَهْلٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ وَلَدٍ، فَيَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، إِلَا دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ كُلَ آفَةَ**[7]**، حَتَى تَأْتِيهِ مَنِيَتُه، وَقَرَأَ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾** [الكهف: 39]»[8].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك ابن زُرَارَة، عن أنس، قال أبو الفتح الأزدي: عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنس، لا يصح حديثه، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر، عن أنس نحوه موقوفًا، وأخرج البيهقي في الشُّعب عنه نحوه مرفوعًا"[9]. **قلت:** وكان من منهج الإمام الشَّوكاني أن يحكم على الحديث منه ابتداءًا، وأحيانًا يحكم عليه بنقل السَّابقين من النُّقاد، وكان يوافقهم في حكمه إما تصريحًا أو سكوتًا، وهذا المثال ممَّا وافقهم فيه بالاكتفاء بنقل القول دون التَّعقيب عليه.

([1]) سنن التِّرمذي، (132/5/ رقم 3100).

([2]) الجوهر النقي: ابن التركماني، (105/1).

([3]) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (213/4).

([4]) البدر المنير: ابن الملقن، (376/2).

([5]) التلخيص الحبير: ابن حجر، (299/1/ رقم 490).

([6]) تحفة الأحوذي: المبارك فوري، (77/1).

([7]) الآفةُ: العاهةُ، وفي المُحْكَم: عَرَضٌ مُفسدٌ لما أصاب من شيء. لسان العرب: ابن منظور، (16/9).

([8]) فتح القدير: الشوكاني، (342/3).

([9]) المرجع السابق ، (342/3).

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا وموقوفًا على أنس رضي الله عنه، على النَّحو الآتي:

أولًا: من أخرجه مرفوعًا.

أخرجه الإمام أبو يَعْلى المَوْصِلِي رحمه الله تعالى، قال: ثنا جَرَّاح بن مَخْلَد، ثنا عمر ابن يُونُس، ثنا عيسى بن عَوْن، قال: ثنا عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنسٍ رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: فذكر الحديث[1].

وقد اختلف فيه، فروي بوجهين:

أولهما: عن عُمر بن يُونُس، عن عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعًا.

أخرجه المَحَامِلِيّ[2]، ومن طريقه الخطيب البغدادي[3]، وقوّام السُّنة الأصبهاني[4]، وعبد الغني المقدسي[5].

وأخرجه الطَّبراني[6]، ومن طريقه ضياء الدِّين المقدسي[7].

([1]) لم أعثر عليه في المطبوع من مسند أبي يعلى، عزاه إليه الذَّهبي وذكره في معجم الشيوخ الكبير (292/2)، وكذلك ابن كثير في البداية والنهاية (141/2)، وذكره البُوصِيري من زوائده في اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، (460/4/ رقم 3936)، وكذلك ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (15/ 28/ رقم 3655)، وغيرهم.

([2]) أمالي المَحَامِلِيّ – رواية ابن مهدي الفارسي: المَحَامِلِيّ، (161/ رقم 311)، بمثله، دون ذكر الآية، وزيادة لفظ: "وَكَأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ نِعْمَةً".

([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (4/ 325/ رقم 1007)، موضع أوهام الجمع والتفريق، (429/2/ رقم 432)، بمثله، دون ذكر الآية، وزيادة لفظ: "وَكَأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ نِعْمَةً".

([4]) الترغيب والترهيب: إسماعيل بن محمد المعروف بقوّام السُّنة الأصبهاني، (233/1/ رقم 339)، بمثله، دون ذكر الآية، وزيادة لفظ: "فكأنه يستقبل نعمه".

([5]) التَّرغيب في الدُّعاء والحث عليه: عبد الغني المقدسي، (115/ رقم 70)، بمثله، دون ذكر الآية، وزيادة لفظ: "وَكَأَنَّهُ يستَقْبل نعْمَة".

([6]) المعجم الأوسط: الطبراني، (301/4/ رقم 4261)، المعجم الصغير: له، (352/1/ رقم 588)، المعجم الأوسط: الطبراني: له، (126/6/ رقم 5995)، بمثله.

([7]) العدَّة للكرب والشِّدة: ضياء الدِّين المقدسي، (74/ رقم 33)، بمثله.

وأخرجه ابن السُّني[1]، والبيهقي[2]، والسُّيوطي[3]؛ خمستهم (المَحَامِلِيّ، الطَّبراني، ابن السُّني، البيهقي، السُّيوطي) من طُرق عن عُمر بن يُونُس، به.

ثانيهما: عن عُمر بن يُونُس، عن عِيسَى بْنِ عَوْنٍ الْحَنَفِيُّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْفُرَافِصَةِ[4] الْحَنَفِيِّ[5]، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زُرَارَةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعًا.

أخرجه ابن أبي الدُّنيا[6]، ومن طريقه القاضي ابن أبي يَعْلَى الفَرَّاء[7]، من طريق الحسن ابن الصَّبَّاح[8].

وأخرجه البيهقي[9]، من طريق سعيد بن محمَّد الجَرْمِيِّ[10]؛ كلاهما (الحسن بن الصَّباح، سعيد بن محمَّد الجَرمي) عن عمر بن يُونُس، به.

قلت: ولعله وقع في هذا الوجه تصحيف؛ فوقع فيه: "عيسى بن عَوْن، عن حفص ابن الفُرَافِصَة الحنفيِّ، عن عبد الملك بن زُرَارَة"، والصَّواب: "عيسى بن عَوْن بن حفص بن الفُرَافِصَة الحنفيِّ، عن عبد الملك بن زُرَارَة"، فحولت فيه "**بن**" إلى "**عن**"، وممَّا يُؤكد ذلك؛ أنَّ أكثر من روى هذا الحديث ذكروه بالوجه الأول، وكذلك قد روى البيهقي الحديث من طريق ابن أبي الدُّنيا

([1]) عمل اليوم والليلة: ابن السُّني، (ص: 315/ رقم 357)، بمثله، دون ذكر الآية.

([2]) شعب الإيمان: البيهقي، (6/ 212/ رقم 4060)، (6/ 292/ رقم 4207)، الأسماء والصفات (1/ 417/ رقم 338، 339)، الدعوات الكبير (2/ 199/ رقم 566)، بمثله، دون ذكر الآية.

([3]) بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة: السُّيوطي، (2/ 407/ رقم 23)، بمثله، دون ذكر الآية، وزاد: "فرآه فأعجبه، فقال إذا رأى ذلك".

([4]) الفُرَافِصَة: قال ابن حبيب كل اسم في العرب فُرافصة فهو مضموم الفاء، إلا الفَرافصة رجل وهو ابن الأحوص بن عمرو بن ثعلبة بن الحارث بن حصن الكلبي. علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (50/7).

([5]) ذكره ابن حبان في الثقات، (195/6/ رقم 7333).

([6]) الشُّكر لابن أبي الدُّنيا (5/ رقم 1)، بمثله، دون ذكر الآية.

([7]) طبقات الحنابلة: القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى الفراء، (193/1)، بمثله، دون ذكر الآية.

([8]) الحسن بن الصَّباح، البزار، أبو علي، الواسطي، نزيل بغداد، صدوق يهم، وكان عابدًا فاضلا، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (205/ رقم 12554).

([9]) الدَّعوات الكبير: البيهقي، (199/2/ رقم 566)، بمثله، دون ذكر الآية.

([10]) سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي، الكوفي، صدوق رمي بالتشيع. تقريب التهذيب: ابن حجر، (240/ رقم 2386).

عن الحسن بن الصَّبَّاح على الوجه الأول[1]، وكذلك عن سعيد بن محمَّد الجَرْمِيِّ[2]، وممَّا يزيدني تأكدًا فيما ذهبت إليه، وقوع الاختلاف بين طبعات كتاب "الشُّكر" لابن أبي الدُّنيا، ففي تحقيق محمَّد السَّعيد زغلول[3]، ذكر في السَّند (عيسى بن عون بن عمرو بن حفص بن الفُرافِصَة الحنفيِّ، عن عبد الملك بن زُرَارة)، وفي تحقيق بدر البدر[4]، ذكر في السَّند (عيسى بن عون الحنفيِّ، عن حفص بن الفُرافِصَة، عن عبد الملك بن زُرَارة)، وفي تحقيق وتعليق ياسين محمد السَّواس، راجعه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط[5]، ذكر في السَّند (عيسى بن عون الحنفيِّ، عن جعفر بن الفُرافِصَة الحنفيِّ، عن عبد الملك بن زُرَارة)، وهذا الاختلاف يدل على وقوع التَّصحيف في نسخ الكتاب، وأصحها ما اعتمد عليها محمَّد السَّعيد زغلول التي توافق أصحاب الوجه الأول. والله تعالى أعلم.

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا على أنس رضي الله عنه.

أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى، قال: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: فذكر الحديث بنحوه[6].

وللمرفوع مُتابع: أخرجه البزار، قال: حَدَّثنا عَبدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ، حَدَّثنا الحجاج بن نصير، حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ عَنْ ثُمَامَةَ، عَن أَنَس؛ أَن رَسولَ اللهِ ﷺ، قال: «**مَنْ رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ**»[7].

وأخرجه ابن السُّنِّي[8]، وابن عدي[9]؛ كلاهما من طريق حَجَّاج بن نُصَير، به.

([1]) شعب الإيمان: البيهقي، (6/ 292/ رقم 4207)، الأسماء والصفات (1/ 417/ رقم 339).

([2]) شعب الإيمان: البيهقي، (6/ 212/ رقم 4060) ، الأسماء والصفات (1/ 417/ رقم 338).

([3]) (10/ رقم1).

([4]) (5/ رقم 1).

([5]) (64/ رقم 1).

([6]) تفسير القرآن: ابن أبي حاتم، (2363/7/ رقم 12819).

([7]) مسند البزار، (13/ 506/ رقم 7339).

([8]) عمل اليوم والليلة: ابن السُّنِّي، (171/ رقم 207)، بمثله، وزاد في آخره: "العين".

([9]) الكامل: ابن عَدي، (346/4)، بمثله.

دراسة الإسناد:

وكما بينت أن الحديث رُوي مرفوعًا وموقوفًا؛ فلا بد من دراسة الإسناديين على النَّحو الآتي:

أولًا- دراسة السَّند المرفوع:

فيه عيسى بن عَون بن عمرو بن حفص بن الفُرافِصَة، الحَنفيُّ[1].

وثقه ابن معين[2]، وذكره ابن حِبَّان[3]، وقاسم بن قُطْلُوْبَغَا[4] في الثِّقات.

وقال أبو حاتم الرَّازي: "مجهول"[5]، وذكر قوله هذا الذَّهبي في أكثر من موضع[6]، وتعقبه في الميزان، بقوله: "فأمَّا يحيى بن معين فوثقه"[7]، وزاد ابن حجر: "وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات"[8]، وتعقبه الذَّهبي -أيضًا- في المغني، بقوله: "قلت: وثقه ابن معين"[9]، وفي المعجم، بقوله: "لكن وثقه ابن معين"[10].

وقال الأزدي: "عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنس: لا يصح حديثه"[11]، قلت: ولعله لم يصحح حديثه لأجل شيخه عبد الملك بن زُرارة، الذي يليه في الدِّراسة، وليس بسببه، فهو ثقة.

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (283/6/ رقم 1567).

([2]) المرجع السابق، (283/6/ رقم 1567).

([3]) الثِّقات: ابن حبَّان، (7/ 235/ رقم 9839).

([4]) الثِّقات ممن لم يقع في الكتب الستة: قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، (7/ 458/ رقم 8723).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (283/6/ رقم 1567).

([6]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (319/3/ رقم 6592)، المغني في الضُّعفاء: له، (2/ 500/ رقم 4819)، ديوان الضُّعفاء: له، (312/ رقم3290)، معجم الشيوخ الكبير: له، (293/2).

([7]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (319/3/ رقم 6592).

([8]) لسان الميزان: ابن حجر، (276/6/ رقم 5942).

([9]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (2/ 500/ رقم 4819).

([10]) معجم الشيوخ الكبير: الذهبي، (293/2).

([11]) تفسير القرآن: ابن كثير، (159/5)، البداية والنِّهاية: له، (141/2).

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، فقد عرفه ابن معين، وابن حِبَّان فوثقاه، ومن عرفه عنده زيادة علم على من لم يعرفه. والله أعلم.

وفيه عبد الملك بن زُرَارَة، قال الأزدي: "عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنس: لا يصح حديثه"[1]، وقال الهيثمي: "ضعيف"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ضعيف، وبسببه ضُعِّف الحديث. والله أعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند الموقوف:

لم يذكر ابن أبي حاتم له سندًا؛ وإنَّما ذكره عن أنس رضي الله عنه معلقًا، ولم أعثر له على سند عند غيره.

وأما السَّند المتابع للمرفوع:

فيه حَجَّاج بن نُصَير، الفَسَاطِيطِيُّ، القيسي، أبو محمد البصري، ضعيف، كان يقبل التَّلقين، من التَّاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة[3].

وفيه أبو بكر الهُذَلِيّ، قيل: اسمه سُلْمَى بن عبد الله، وقيل: روح، أَخْبَارِيّ، متروك الحديث، مات سنة سبع وستين[4].

وفيه ثُمَامَة بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاري، البصري، قاضيها، صدوق، عُزل سنة عشر، ومات بعد ذلك بمدة[5].

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع ضعيف، والموقوف مُعلق.

([1]) تفسير القرآن: ابن كثير، (159/5)، البداية والنِّهاية: له، (141/2).

([2]) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، (140/10/ رقم 17151).

([3]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (153/ رقم 1139).

([4]) المرجع السابق، (625/ رقم 8002).

([5]) المرجع السابق، (134/ رقم 853).

فأما المرفوع فضعفه لضعف عبد الملك بن زُرَارَة، وأما ذكر حفص بن الفُرافِصة لعله بسبب وقوع تصحيف فيه، كما بيَّنت في التَّخريج.

وأما الموقوف فلم أعثر له على سند، ولم يُخرِّجه إلا ابن أبي حاتم مُعلقًا.

قال الطَّبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زُرَارَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ"[1]، وقال في موضع آخر: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ"[2]، وقد ضعفه جمع من العلماء، فقال ابن كثير: "في صحته نظر ... قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: عِيسَى بْنُ عَوْنٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زُرَارَةَ، عَنْ أَنَسٍ، لَا يَصِحُّ"[3]، وقال الهيثمي: "فيه عبد الملك بن زُرارة، وهو ضعيف"[4]، وقال المُناوي: "إسناده ضَعِيف"[5]، ورمز السُّيوطي إلى ضعفه[6]، وقال الألباني: "ضعيف"[7].

وأما المتابع للمرفوع فلا يُفرح به؛ فهو ضعيف جدًا، فيه أبو بكر الهُذَلِيّ متروك، وحَجَّاج ابن نُصَير ضعيف، قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلم رواه إلا أنس، ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطَّريق"[8]، وقال البُوصيري معلقًا على ذلك: "أبو بكر ضعيف، والرَّاوي عنه كذلك"[9]، وقال ابن القيسراني: "والهذلي متروك الحديث"[10]، ورمز السُّيوطي إلى ضعفه[11]، وقال الألباني: "ضعيف الإسناد جدًا"[12].

([1]) المعجم الأوسط: الطبراني، (301/4/ رقم 4261).

([2]) المعجم الصغير: الطبراني، (352/1/ رقم 588)، المعجم الأوسط: له، (126/6/ رقم 5995).

([3]) البداية والنِّهاية: ابن كثير، (141/2).

([4]) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، (140/10/ رقم 17151).

([5]) التَّيسير بشرح الجامع الصغير: المُناوي، (344/2).

([6]) الجامع الصغير من حديث البشير النذير: السيوطي، (268/2/ رقم 7841).

([7]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (25/5/ رقم 2012)، تخريج الكلم الطيب: له، (125/ رقم 139).

([8]) مسند البزار، (506/13/ رقم 7339).

([9]) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، (460/4/ رقم 3936).

([10]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2282/4/ رقم 5305).

([11]) الجامع الصغير من حديث البشير النذير: السيوطي، (327/2/ رقم 8684).

([12]) تخريج الكلم الطيب: الألباني، (178/ رقم 245).

وأما تصحيح ابن القيم للحديث الأصل، بقوله: "وهذا الحديث الصَّحيح، مشتق من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّه﴾"[1]، لعله أراد صحة معناه، المأخوذ من الآية، وليس صحته من جهة الإسناد. والله تعالى أعلم.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو مجهول.

اشترط العلماء للحديث الصَّحيح معرفة رواته ضبطًا وتعديلًا، حتى يتسنى معرفة حكمه قَبُولًا وردًا، فالرَّاوي الذي لا تُعرف عينه أو صفته هو مجهول، ولا يُعرف ضبطه ولا عدالته، ويُضعَّف الحديث لأجله، ليس لطعن فيه، ولكن لعدم ثبوت ثقته الذي هو شرطٌ لقَبُول روايته[2]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في منهجه في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج الطَّبراني في الأوسط، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ، قَالَ: «**قَالَ لِي جِبْرِيلُ: مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ فِرْعَوْنَ، فَلَمَّا آمَنَ جَعَلْتُ أَحْشُو فَاهُ حَمَأَةً[3] وَأَنَا أَغُطُّهُ[4] خَشْيَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ**». وأخرج ابن جرير، والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعًا نحوه[5].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناد حديث أبي هريرة رجل مجهول، وباقي رجاله ثقات"[6].

قلت: قصد بكلامه هذا سَنَد أبي هريرة رضي الله عنه الذي عند ابن جرير، والبيهقي، وليس الذي عند الطَّبراني في المعجم الأوسط؛ لأنَّه لا مجهول فيه، وهذا تخريجه، ولفظه:

([1]) شفاء العليل: ابن القيم، (ص: 46).

([2]) ينظر: الباعث الحثيث: ابن كثير، (ص: 97).

([3]) الحَمَأ: الطِّينُ الأسود المُنْتن، وفي التَّنزيل: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾. العين: الفراهيدي، (312/3).

([4]) أغطه: غط في الماء يغط: إذا غيب رأسه فيه. غريب الحديث: إبراهيم الحربي، (638/2).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (536/2).

([6]) المرجع السابق ، (536/2).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام محمَّد بن جرير الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْد –يعني: محمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا حَكَّامٌ –يعني: ابن سَلْم، عَنْ عَنْبَسَةَ –يعني: ابن سعيد، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زاذَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ – أي سلمان الأشجعي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قَالَ لِي جِبْرِيلُ: يَا مُحَمد لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَغُطُّهُ وَأَدُسُّ مِنَ الْحَالِ[1] فِي فِيهِ، مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ رَحْمَةُ اللهِ فَيُغْفَرُ لَهُ –يعني فِرْعَوْنَ**»[2].

أخرجه السَّهمي[3]، من طريق محمَّد بن حُميد.

وأخرجه ابن عَدي[4]، والبيهقي[5]، والذَّهبي[6]، وابن طُولُون[7]؛ أربعتهم من طريق عليِّ ابن بَحْر القَطَّان؛ كلاهما (محمَّد بن حُميد، عليُّ بن بَحْر) عن حَكَّام بن سَلْم، عن عَنْبَسَة ابن سعيد، عن كثير بن زَاذَان.

وأخرجه الطَّبراني[8]، من طريق قيس بن الرَّبيع، عن سعيد بن مسروق؛ كلاهما (كثير ابن زَاذَان، سعيد بن مسروق) عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

([1]) الحَال: الطِّين الأسود والحَمْأَة. لسان العرب: ابن منظور، (190/11).

([2]) جامع البيان: ابن جرير، (191/15/ رقم 17860).

([3]) تاريخ جرجان: حمزة السَّهمي، (206/ رقم 306)، بنحوه، ولم يذكر: «فَيُغْفَرُ لَهُ».

([4]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (269/3/ رقم 505)، بنحوه، ولم يذكر: «فَيُغْفَرُ لَهُ». **قلت:** وقع في هذا السند تصحيف؛ فوقع فيه: "علي بن عمر، حدَّثنا حَكَام بن سَلْم"، والصَّواب: "علي بن بحر، حدَّثنا حَكَام ابن سَلْم"، فحولت فيه "بحر" إلى "عمر"، وممَّا يؤكد ذلك؛ أنَّ أكثر من روى الحديث قالوا: "علي بن بحر"، وأيضًا وقوع الاختلاف بين طبعات كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، ففي تحقيق وتعليق الدكتور مازن السرساوي، (60/4/ رقم 5449)، ذكر في السَّند (علي بن بحر البري، حدَّثنا حَكَام بن سَلْم)، وفي تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (269/3/ رقم 505)، ذكر في السَّند (علي ابن عمر، حدَّثنا حَكَام بن سَلْم)، وهذا الاختلاف يدل على وقوع تصحيف في ذلك، والصواب ما جاء في تحقيق الدكتور مازن السرساوي الذي يوافق كل من روى الحديث. والله أعلم.

([5]) شعب الإيمان: البيهقي، (20/12/ رقم 8944)، بنحوه.

([6]) السِّير: الذَّهبي، (306/13/ رقم 140)، بنحوه.

([7]) الأربعون في فضل الرحمة والراحمين: ابن طولون الصالحي، (71–72/ رقم 28)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «وَأَدُسُّ مِنَ الْمَاءِ»، بدل: «وَأَدُسُّ مِنَ الْحَالِ».

([8]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (71/6/ رقم 5823)، بمعناه.

وللحديث شواهد:

أكتفي بذكر واحدٍ منها، وهو من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ أخرجه الإمام أبو داود الطَّيالسي، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**قَالَ لِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ، فَأَدُسُّهُ فِي فِيِّ فِرْعَوْنَ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ**"[1].

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن حُميد بن حيَّان الرَّازي، حافظ ضعيف، وكان ابن مَعين حَسن الرَّأي فيه، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين[2].

قلت: وقد تُوبع بمتابعة تامَّة من قِبل عليِّ بن بَحر، وهو ثقة[3]، كما هو مُبَيَّن في التَّخريج.

وفيه كَثِير بن زَاذَانَ، النَّخعي، الكوفي[4].

قال يحيى بن مَعين: "لا أعرفه"[5]، وقال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: "سألت أَبِي، وأبا زُرعة عنه؟ فقالا: "هذا شيخٌ مجهول، لا نعلم أحدًا حدَّث عنه إلا ما روى ابن حُميد، عن هارون ابن المغيرة، عن عَنْبَسَة، عنه"[6]، وقال أبو الفتح الأزدي: "فيه نظر"[7]، وقال ابن كثير: "لا يُعرف"[8].

([1]) مسند أبو داود الطَّيالسي، (344/4/ رقم 2740).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (475/ رقم 5834).

([3]) المرجع السابق، (398/ رقم 4691).

([4]) المرجع السابق، (459/ رقم 5609).

([5]) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، (97/ رقم 270).

([6]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (151/7/ رقم 843)، قلت: بل له حديث أخر أخرجه ابن ماجه (78/1/ رقم 216)، والتِّرمذي (171/5/ رقم 2905)، كلاهما من طريق أبي عمر حفص بن سليمان، عن كثير ابن زاذان، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَحَفِظَهُ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَشَفَّعَهُ فِي عَشَرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كُلُّهُمْ قَدِ اسْتَوْجَبَ النَّارَ»، وقال التِّرمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس له إسناد صحيح، وحفص بن سليمان أبو عمر بزاز كوفي يضعف في الحديث"، وقال الذَّهبي في الكاشف (143/2/ رقم 4626): "لا يثبت حديثه"، وقال في الميزان (403/3/ رقم 6936): "حديث منكر".

([7]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (412/8/ رقم 743).

([8]) البداية والنِّهاية: ابن كثير، (317/1).

وقال الذَّهبي: "لا يُعرف"[1]، وقال ابن حجر: "مجهول"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مجهول الحال، وقد تُوبع بمتابعة تامَّة من قِبَل سعيد بن مسروق، وهو "ثقة"[3]، إلا أنَّ في إسناده قيس بن الرَّبيع، "صدوق تَغَيَّر لمَّا كبر، وأَدْخَل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به"[4]؛ وعليه فلا يقوى بمثل هذه المتابعة، فإنَّه يُخشى أن يكون ذلك ممَّا أُدخل عليه من قِبل ابنه، ويكون في الأصل من طريق كَثِير بن زَاذَانَ هذا المجهول، وليس من طريق سعيد ابن مسروق الثِّقة، والله أعلى وأعلم.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

وأمَّا الشَّاهد فرواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بالشَّواهد؛ فيه كثير بن زَاذَان مجهول الحال، وقد تُوبع بمتابعة لا يقوى بها؛ لأنَّ فيها قيس بن الرَّبيع، صدوق تغير لمَّا كبر، وأَدْخَل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به، وأخشى أن يكون ذلك ممَّا أُدخل عليه، ويكون في الأصل من طريق كَثِير بن زَاذَانَ هذا، وليس من طريق سعيد بن مسروق الثِّقة، قال الذَّهبي: "حديثٌ غريب، وكثير فيه جهالة"[5]، وقال ابن كثير: "كثير بن زاذان هذا، قال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو زُرعة، وأبو حاتم: مجهول، وباقي رجاله ثقات"[6].

وقال الهيثمي فيما رواه الطَّبراني في الأوسط: "فيه قيس بن الرَّبيع، وثقه شعبة والثَّوري، وضعفه جماعة"[7].

([1]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (329/ رقم 3470).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (ص: 459/ رقم 5609).

([3]) المرجع السابق ، (ص: 241/ رقم 2393).

([4]) المرجع السابق، (ص: 457/ رقم 5573).

([5]) السير: الذَّهبي، (306/13/ رقم 140).

([6]) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (293/4).

([7]) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، (7/ 36/ رقم 11070).

وأمَّا الشَّاهد فقال فيه الإمام التِّرمذي: "هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه"[1]، وقال الحاكم: "هذا حديثٌ صحيحٌ، على شرط الشَّيخين، ولم يخرجاه"[2]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج أحمد، وأبو داود، والتِّرمذي، وابن المنذر، والحاكم وصححه، وابن مَرْدَوَيْه، والبيهقي، عن أبي هريرة، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحاكِمِينَ﴾، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قرأ: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾، فانتهى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى﴾، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً﴾، فَبَلَغَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ**»[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده رجل مجهول"[4].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث متَّصلًا، ومرسلًا، على النَّحو الآتي:

أوَّلًا- من أخرجه متصلًا:

وقد رُوي من وجوه عدَّة، على النَّحو الآتي:

الوجه الأوَّل: من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَعْرَابِيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، سَمِعَهُ مِنْ شَيْخٍ، فَقَالَ مَرَّةً: سَمِعْتُهُ مِنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَعْرَابِيٍّ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: 50]، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ**

([1]) سنن التِّرمذي، (139/5/ رقم 3108).

([2]) المستدرك: الحاكم، (124/1/ رقم 189).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (412/5-413).

([4]) المرجع السابق، (413/5).

الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:40]، فَلْيَقُلْ: بَلَى».

قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ هَلْ حَفِظَ؟ وَكَانَ أَعْرَابِيًّا، فَقَالَ: "يَا ابْنَ أَخِي، أَظَنَنْتَ أَنِّي لَمْ أَحْفَظْهُ لَقَدْ حَجَجْتُ سِتِّينَ حَجَّةً، مَا مِنْهَا سَنَةٌ، إِلَّا أَعْرِفُ الْبَعِيرَ الَّذِي حَجَجْتُ عَلَيْهِ"[1].

أخرجه ابن وَهْب[2]، والحُميدي[3].

وأخرجه أبو داود[4]، ومن طريقه البيهقي[5]، والبغوي[6]، والسُّبكي[7]؛ عن عبد الله ابن محمَّد الزُّهري، وأخرجه التِّرمذي عن ابن أبي عمر[8].

وأخرجه ابن السُّنِّي[9]؛ من طريق إبراهيم بن بشَّار؛ خمستهم (ابن وَهْب، والحُميدي، وعبد الله بن محمَّد، وابن أبي عمر، وإبراهيم بن بشَّار) عن سفيان بن عُيَيْنَة، عن إسماعيل بن أميَّة، به.

الوجه الثَّاني: من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه أبو بكر محمَّد بن عبد الله الشَّافعي رحمه الله تعالى: قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ السُّكَّرِيُّ، ثنا قَطَنٌ، ثنا حَفْصٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ نَصْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: 40]، فَلْيَقُلْ: بَلَى يَا**

([1]) مسند أحمد، (353/12/ رقم 7391).

([2]) تفسير القرآن: ابن وَهْب، (17/3/ رقم 21)، بنحوه، ولم يذكر كلام إسماعيل.

([3]) مسند الحُميدي، (210/2/ رقم 1025)، بنحوه.

([4]) سنن أبي داود، (163/2/ رقم 887)، بنحوه.

([5]) السنن الصغير: البيهقي، (164/1/ رقم 422)، بنحوه، وذكر كلام إسماعيل بمعناه، السنن الكبرى، (440/2/ رقم 3693)، بنحوه، شعب الإيمان، (439/3/ رقم 1929)، بنحوه، ولم يذكر كلام إسماعيل.

([6]) شرح السنة: البغوي، (104/3-105/ رقم 623)، معالم التنزيل: له، (187/5-188/ رقم 2302)، بنحوه، ولم يذكر كلام إسماعيل.

([7]) معجم الشيوخ: السبكي، (151/ رقم 39)، بنحوه.

([8]) سنن التِّرمذي، (300/5/ رقم 3347)، مقتصرًا على قوله: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، فَقَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِينَ﴾ [التين: 8]، فَلْيَقُلْ: بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ».

([9]) عمل اليوم والليلة: ابن السني، (387/ رقم 436)، بنحوه.

رَبِّ، وَإِذَا قَرَأَ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: 8]، فَلْيَقُلْ بَلَى يَا رَبِّ، وَإِذَا قَرَأَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: 50]، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ»[1].

ومن طريقه الشَّجري[2].

الوجه الثَّالث: من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه الشَّجري رحمه الله تعالى: قال: أَخْبَرَنَا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ غَيْلَانَ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَلِيٍّ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَطَنٌ –يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ –يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمَ –يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ، عَنْ نَصْرٍ –يَعْنِي ابْنَ حَاجِبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:1]، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: 40]، فَلْيَقُلْ: بَلَى يَا رَبِّ، وَإِذَا قَرَأَ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: 50]، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ»**[3].

الوجه الرَّابع: من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الْيَسَعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه الحاكم رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الْيَسَعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:40]، قَالَ: بَلَى، وَإِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: 8]، قَالَ: بَلَى»**[4].

ومن طريقه البيهقي[5].

([1]) الفوائد، الشهيرة بالغيلانيات: أبو بكر الشَّافعي، (558/1/ رقم 718).

([2]) ترتيب الأمالي الخميسية: الشَّجري، (156/1/ رقم 580)، بمثله.

([3]) المرجع السابق، (139/1/ رقم 497).

([4]) المستدرك: الحاكم، (554/2/ رقم 3882).

([5]) الأسماء والصِّفات: البيهقي، (64/1/ رقم 30)، شعب الإيمان: له، (439/3/ رقم 1928)، بمثله.

ثانيًا- من أخرجه مرسلًا:

أخرجه ابن وَهْب رحمه الله تعالى، قال: وَأَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن أميَّة، عن رسول الله ﷺ مِثْلَهُ - أي مثل حديث ابن وَهْب في الوجه الأوَّل، **إِلا أَنَّهُ قَالَ فِي آخَرَ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾: «فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَبِمَا أَنْزَلَ»**[1].

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة الإسناد المتَّصل:

دراسة الوجه الأوَّل:

فيه سفيان بن عُيَيْنَة، الإمام المشهور، متَّفقٌ على ثقته، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثَّانية من مراتب المدلِّسين، وقال: "كان يدلس لكن لا يدلس إلا عن ثقة، وادَّعى ابن حبَّان بأنَّ ذلك كان خاصًا، ووصفه النَّسائي وغيره بالتَّدليس"[2].

وفيه رجل من أهل البادية أعرابي، وهو مبهم.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

دراسة الوجه الثَّاني:

فيه محمَّد بن علي بن إسماعيل، أبو علي، الأعرج، السُّكَّري[3]، من أهل مرو، قدم بغداد، وحدث بها[4].

مجهول الحال، لم يرد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وفيه قَطَن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم، القُشَيري[5]، أبو سعيد النَّيسابوري، مات سنة إحدى وستين ومئتين[6].

قال محمَّد بن يحيى النَّيسابوري: "صدوق مسلم، اكتبوا عنه"[7]، وقال أبو حاتم الرَّزي:

([1]) تفسير القرآن: ابن وَهْب، (18/3/ رقم 22).

([2]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (32/ رقم 52).

([3]) السُّكَّرى: هذه النِّسبة إلى بيع السُّكر وشرائه وعمله. الأنساب: السَّمعاني، (156/7/ رقم 2108).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (119/4/ رقم 1297).

([5]) القُشَيري: هذه النِّسبة إلى بنى قشير. الأنساب: السَّمعاني، (423/10-424/ رقم 3247).

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (455/ رقم 5553).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (138/7/ رقم 778).

"شيخ"[1]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "يخطئ أحيانًا، يُعتبر حديثه إذا حدَّث من كتابه"[2].

وتركه مسلم[3]، وقال النَّسائي: "فيه نظر"[4]، وقال الذَّهبي معلقًا على النَّسائي : "والعجب أنَّ النَّسائي خرَّج عنه، ويقول: فيه نظر"[5].

وقال الذَّهبي: "له حديث يُنكر، وهو صدوق، أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصَّحيح"[6]، وقال في موضع آخر: "فيه مقال"[7]، وقال مرةً: "نقموا عليه لحديث تفرَّد به عن حفص بن عبد الله"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[9].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق يخطئ، والله أعلى وأعلم.

وفيه حفص بن عبد الله بن راشد السُّلَمي[10]، أبو عمرو النيسابوري قاضيها، صدوق[11].

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (138/7/ رقم 778).

([2]) الثقات: ابن حبان، (22/9/ رقم 14969).

([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (497/14/ رقم 6900).

([4]) مشيخة النَّسائي، (95/ رقم 161).

([5]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (390/3/ رقم 6896).

([6]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (525/2/ رقم 5053).

([7]) الكاشف: الذَّهبي، (137/2/ رقم 4584).

([8]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (387/6/ رقم 370). قال الذَّهبي: "إنَّما نالوا منه بروايته عن حفص بن عبد الله، حدَّثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «أيَّما إهاب دبغ فقد طهر»، ويقال: إنَّه سرقه من محمَّد بن عقيل، فطالبوه بأصله فأخرج جزءًا وقد كتبه على حاشيته، فتركه لهذا مسلم". ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (391/3/ رقم 6898).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (455/ رقم 5553).

([10]) السُلَمى: هذه النِّسبة إلى سُليم، وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سُليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر تفرَّقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. الأنساب: السَّمعاني، (180/7-181/ رقم 2129).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (172/ رقم 1408).

وفيه إبراهيم بن طهمان، الخُراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثمَّ مكة، مات سنة ثمان وستين ومائة[1].

قال ابن المبارك: "صحيح الكتاب"[2]، وقال في موضع آخر: "ثبتًا في الحديث"[3]، ووثَّقه ابن معين[4]، وأحمد بن حنبل[5]، وأبو داود[6]، وأبو حاتم[7]، وعثمان الدَّارمي[8]، وصالح جزرة[9]، والدَّارقطني[10]، وابن الجوزي[11]، والعيني[12]، وزاد أحمد: "وهو أقوى حديثًا من أبي جعفر الرَّازي[13] كثيرًا، حدَّثنا عنه ابن مهدي"، وزاد أبو حاتم: "مُرجئ"، وزاد عثمان الدَّارمي: "لم يزل الأئمَّة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه، ويوثقونه"، وزاد صالح جزرة: "حسن الحديث، كثير الحديث، يميل شيئًا إلى الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى النَّاس، جيد الرِّواية، حسن الحديث"، وزاد الدَّارقطني: "وإنَّما تُكلِّم فيه بسبب الإرجاء"، وزاد ابن الجوزي: "صالحًا دينًا جَوَّادًا، وكان يميل إلى الإرجاء"، وزاد العيني: "يُغرب، وتُكلِّم فيه للإرجاء، وقيل: رجع عنه".

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (90/ رقم 189).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (108/2/ رقم 307).

([3]) الثِّقات: ابن حبَّان، (27/6/ رقم 6579).

([4]) تاريخ ابن مَعين- رواية الدوري، (354/4/ رقم 4749).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (107/2/ رقم 307).

([6]) تاريخ بغداد: البغدادي، (13/7/ رقم 3096).

([7]) المرجع السابق، (13/7/ رقم 3096).

([8]) المرجع السابق، (13/7/ رقم 3096).

([9]) المرجع السابق، (13/7/ رقم 3096).

([10]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (92/ رقم 16).

([11]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (265/8/ رقم 876).

([12]) مغاني الأخيار: العيني، (502/3/ رقم 26).

([13]) أبو جعفر الرَّازي التَّميمي، التَّيمي مولاهم، مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الرَّي، صدوق سيء الحفظ خصوصًا عن مغيرة، مات في حدود السِّتين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (629/ رقم 8019).

وقال ابن مَعين في موضع آخر[1]، وأبو بكر البزَّار[2]: "ليس به بأس"، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "صحيح الحديث مُقارب، إلا أنَّه كان يرى الإرجاء"[3]، وقال –أيضًا: "صالح الحديث، وأثنى عليه، ولكنَّه كان يتكلَّم في الإرجاء"[4]، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "صدوق، حسن الحديث"[5]، وقال محمَّد بن إسحاق بن راهويه: "سمعت أبي يُثني على إبراهيم بن طهمان، ويذكر أنَّه كان صحيح الحديث، حسن الدِّراية، كثير السَّماع، ما كان بخُراسان أكثر سماعًا منه، وهو ثقة"[6]، وقال أحمد بن سَيَّار بن أيوب: "لم يُتهم في روايته، وكان النَّاس اليوم في حديثه أرغب، وكان كراهية النَّاس فيه فيما مضى أنَّه ابتلي برأي الإرجاء"[7]، وقال العجلي: "لا بأس به"[8]، وقال ابن خِراش: "صدوق في الحديث، وكان مرجئًا"[9].

وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "أمره مشتبه، له مدخل في الثِّقات، ومدخل في الضُّعفاء، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرَّد عن الثِّقات بأشياء معضلات"[10]، وذكره ابن خَلَفُون في الثِّقات، وقال: "ضعَّفه بعضهم، وهو عندي في الطَّبقة الثَّالثة من المحدِّثين"[11].

وقال سفيان بن عُيَيْنَة[12]، ونُعيم بن حمَّاد[13]، وابن الأثير[14]: "أنَّه كان مرجئًا"، وقال

([1]) تاريخ ابن مَعين– رواية الدارمي، (77/ رقم 179).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (228/1/ رقم 227).

([3]) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، (359/ رقم 559).

([4]) مسائل حرب الكرماني، (1248/3).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (107/2/ رقم 307).

([6]) تاريخ بغداد: البغدادي، (13/7/ رقم 3096).

([7]) المرجع السابق، (13/7/ رقم 3096).

([8]) الثِّقات: العجلي، (52/ رقم 27).

([9]) تاريخ بغداد: البغدادي، (13/7/ رقم 3096).

([10]) الثِّقات: ابن حبَّان، (27/6/ رقم 6579).

([11]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (228/1/ رقم 227).

([12]) تاريخ بغداد: البغدادي، (13/7/ رقم 3096).

([13]) المرجع السابق، (13/7/ رقم 3096).

([14]) الكامل في التَّاريخ: ابن الأثير، (234/5).

الجُوْزَجَانِي: "كان فاضلًا يُرمى بالإرجاء[1]، وقال العقيلي: "كان يغلو في الإرجاء"[2].

وضعَّفه ابن عمَّار[3]، وابن حزم[4]، وزاد ابن عمَّار: "مضطربٌ في الحديث"، وقد أشار السُّليماني إلى تليينه، وقال: "أنكروا عليه حديثه عن أبي الزُّبير[5]، عن جابر: في رفع اليدين[6]، وحديثه عن شعبة، عن قتادة: في سدرة المنتهى[7]"[8]، وقد تعقَّبه الذَّهبي بقوله: "لا نكارة في ذلك"[9].

وقد تعقَّب قول ابن عمَّار غير واحد من الأئمَّة، فقال الحسين بن إدريس: سمعت ابن عمَّار محمَّد بن عبد الله المَوصلي الحافظ، يقول: ابن طهمان ضعيفٌ مضطرب الحديث، قال: فذكرته لصالح بن محمَّد الحافظ، فقال: "ابن عمَّار من أين يعرف حديث إبراهيم، إنَّه لم يعرف حديثه، إنَّما وقع إلى ابن عمَّار حديث إبراهيم في الجمعة، ومنه غلَّط ابن عمَّار على إبراهيم الحديث،

([1]) أحوال الرِّجال: الجوزجاني، (356/ رقم 388).

([2]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (56/1/ رقم 47).

([3]) تاريخ أسماء الضُّعفاء والكذَّابين: ابن شاهين، (49/ رقم 17).

([4]) المحلى بالآثار: ابن حزم، (65/10/ رقم 1996).

([5]) محمَّد بن مسلم بن تَدرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنَّه يُدلِّس، مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (506/ رقم 6291).

([6]) الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في سننه، (46/2/ رقم 868)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: «أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَرَفَعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ».

([7]) الحديث الذي أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، (264/2/ رقم 1139)، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو عَوَانَةَ النَّيْسَابُورِيُّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ؛ نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالْفُرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأُتِيتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ، فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ».

([8]) السير: الذَّهبي، (382/7-383/ رقم 140).

([9]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (38/1/ رقم 116).

وما أدري الغلط إلا من غير إبراهيم، وقد تفرَّد المعافى[1] بذكر محمَّد بن زياد[2]، عن إبراهيم، فعُلم أنَّ الغلط منه –أي من المعافى لا من إبراهيم"[3]، وقال الذَّهبي: "شذَّ الحافظ محمَّد ابن عبد الله بن عمَّار، فقال: إبراهيم بن طهمان ضعيف، مضطرب الحديث"[4].

أمَّا بالنِّسبة إلى إرجائه، فقد تحدَّث العلماء عن ذلك، فقال أبو الصَّلت: "لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث، أنَّ الإيمان قولٌ بلا عمل، وأنَّ ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنَّهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردًا على الخوارج وغيرهم، الذين يُكَفِّرون النَّاس بالذُّنوب، فكانوا يرجون، ولا يُكَفِّرون بالذُّنوب، ونحن كذلك"[5].

وقال الحاكم أبو عبد الله: "فقد أقمنا البراهين على مذهب إبراهيم، إذ هو إمام لأهل خُراسان من مذهب أهل الحديث، وأوَّل مُفتٍ للحديث بنيسابور، لا يُغتر بتلك الحكايات التِّي اشتبهت مُغتر، فإنَّ مثل إبراهيم مرغوب في الانتماء إليه، فلذلك ادَّعته أهل الكوفة أنَّه منهم، وقد اختلفوا بمثل هذا الخلاف في سفيان الثَّوري لجلالته، والرِّوايات ظاهرة بخلاف ما ادَّعوه، والله تعالى أعلم"[6].

وذكره الذَّهبي في الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردهم، وقال: "ثقةٌ متقنٌ من رجال الصَّحيحين، وكان مُرجئًا، فهذا رجلٌ عالمٌ كبير القدر بخُراسان"[7]، وقال في موضع آخر: "من أئمَّة الإسلام، وفيه إرجاء"[8]، وقال مرةً: "ثقةٌ مشهور"[9]، وقال: "هو من ثقات الأئمَّة"[10]،

([1]) المعافى بن عمران، الأزدي، الفهمي، أبو مسعود الموصلي، ويقال له: ياقوتة العلماء، ثقة عابد فقيه، من كبار التَّاسعة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل سنة ست. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (537/ رقم 6745).

([2]) محمَّد بن زياد، الجمحي مولاهم، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة، ثقة ثبت ربَّما أرسل. المرجع السابق، (479/ رقم 5888).

([3]) اكمال التَّهذيب: مغلطاي، (221/1–222/ رقم 227).

([4]) السِّير: الذَّهبي، (382/7/ رقم 140).

([5]) تاريخ بغداد: البغدادي، (13/7/ رقم 3096).

([6]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (225/1–226/ رقم 227).

([7]) الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردُّهم: الذَّهبي، (ص:35).

([8]) الكاشف: الذَّهبي، (214/ رقم 148).

([9]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (17/1/ رقم 102).

([10]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (300/4/ رقم 5).

وقال: "الإمام الحافظ"[1]، وقال: "صدوقٌ مشهور"[2]، وقال: "له ما ينفرد به، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن"[3]، وقال ابن حجر: "الحقُّ فيه أنَّه ثقةٌ، صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعيةً إليه، بل ذكر الحاكم أنَّه رجع عنه"[4]، وقال في موضع آخر: "ثقة يُغرب، وتُكلِّم فيه للإرجاء، ويُقال: رجع عنه"[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقةٌ صحيح الحديث، وتُكلِّم فيه للإرجاء، ونفى عنه الحاكم ذلك. والله أعلى وأعلم.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

دراسة الوجه الثَّالث:

فيه محمَّد بن عليِّ بن إسماعيل، مجهول الحال[6].

وفيه قَطَن بن إبراهيم، صدوق يخطئ[7].

وفيه سعد بن زُرَارة الأنصاريّ، هو أخو أسعد[8].

ذكره أبو حاتم الرَّازي في الصّحابة، والبَاوَرْدِي، وابن شاهين[9]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: "ذكره بعض المتأخرين، ووهم فيه"[10]، وقال ابن عبد البرِّ: "فيه نظر، وأخشى ألَّا يكون أدرك الإسلام؛ لأنَّ أكثرهم لم يذكره"[11].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

([1]) تذكرة الحفَّاظ: الذَّهبي، (157/1/ رقم 200).

([2]) من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق: الذَّهبي، (64/1/ رقم 5).

([3]) السير: الذَّهبي، (383/7/ رقم 140).

([4]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (131/1/ رقم 231).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (90/ رقم 189).

([6]) سبق ترجمته، (ص: 96).

([7]) سبق ترجمته، (ص: 96).

([8]) الإصابة: ابن حجر، (50/3/ رقم 3162).

([9]) المرجع السابق، (50/3/ رقم 3162).

([10]) معرفة الصَّحابة: الأصبهاني، (1263/3).

([11]) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البرّ، (591/2/ رقم 932).

دراسة الوجه الرَّابع:

فيه يزيد بن عِيَاض بن جُعْدُبة، الليثي أبو الحكم المدني، نزيل البصرة، وقد يُنسب لجده، كذَّبه مالك وغيره[1].

وفيه أبو اليَسَع، وهو معدود فيمن لا يُعرف[2].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند المرسل:

فيه مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي، المعروف بالزِّنجي، مات سنة تسع وسبعين ومائة، أو بعدها[3].

وثَّقه أحمد بن عبد الله بن يُونس[4]، وابن معين[5]، والدَّارقطني[6]، وزاد ابن معين في موضع آخر: "وهو صالح الحديث"[7]، وزاد الدَّارقطني في موضع آخر: "إلَّا أنَّه سيئ الحفظ"[8]، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس به بأس"[9]، وقال ابن الغَلَّابي ليحيى بن معين: "ما كنت أراه إلَّا متروك الحديث" ، قال: "لا"[10]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات، وقال: "يخطئ أحيانًا"[11]، وقال ابن عَدي: "حسن الحديث، وأرجو أنَّه لا بأس به"[12].

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (604/ رقم 7761).

([2]) المرجع السابق، (730/ رقم 8504).

([3]) المرجع السابق، (529/ رقم 6625).

([4]) التَّاريخ الكبير: ابن أبي خيثمة، (267/1/ رقم 929).

([5]) تاريخ ابن مَعين – رواية الدوري، (60/3/ رقم 227).

([6]) اكمال التَّهذيب: مغلطاي، (172/11/ رقم 4535).

([7]) الكامل: ابن عدي، (7/8/ رقم 1797).

([8]) سنن الدَّارقطني، (466/3/ رقم 2983).

([9]) تاريخ ابن مَعين – رواية ابن محرز، (85/1).

([10]) سؤالات ابن الجنيد لابن مَعين، (479/ رقم 839).

([11]) الثِّقات: ابن حبَّان، (448/7/ رقم 10865).

([12]) الكامل: ابن عَدي، (11/8/ رقم 1797).

وضعَّفه ابن معين في موضع آخر[1]، وعليٍّ بن المديني[2]، وأبو داود[3]، والنَّسائي[4]، والعقيلي[5]، وابن شاهين[6]، وابن القَيْسَرَانِي[7]، وزاد ابن المديني: "ليس بالقوي"، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بالقوي"[8]، وقال ابن المديني في موضع آخر: "ليس بشيء"[9]، وقال مرةً هو[10]، والبخاري[11]، وأبو زُرعة[12]: "منكر الحديث"، وزاد ابن المديني: "ما كتبت عَنْهُ، وما كتبت عن رجل عنه"، وقال البخاري في موضع آخر: "ذاهب الحديث"[13]، وقال ابن القَيْسَرَانِي في موضع آخر: "متروك الحديث"[14].

وقال أحمد بن محمَّد بن الوليد الأَزْرُقِي[15]، وابن الجوزي[16]: "كثير الغلط والخطأ في حديثه"، وزاد أحمد الأَزْرُقِي: "وكان في بَدَنِه نِعْم الرَّجل، ولكنَّه كان يغلَط، وداود العطَّار[17] أرفع منه في الحديث"[18]، وقال ابن نُمير: "ليس يُعبأ بحديثه"[19]، وقال أحمد بن حنبل: "هو كذا

([1]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (150/4/ رقم 1719).

([2]) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (114/ رقم 131).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (511/27/ رقم 5925).

([4]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (97/ رقم 569).

([5]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (151/4/ رقم 1719).

([6]) تاريخ أسماء الضُّعفاء والكذَّابين: ابن شاهين، (178/ رقم 625).

([7]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (739/2/ رقم 1387).

([8]) تسمية فقهاء الأمصار: النَّسائي، (127/ رقم 36).

([9]) التَّاريخ الأوسط: البخاري، (263/2/ رقم 2541).

([10]) الكامل: ابن عَدي، (7/8/ رقم 1797).

([11]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (260/7/ رقم 1097).

([12]) الأباطيل والمناكير: الجوزقاني، (411/1/ رقم 236).

([13]) العلل الكبير: التِّرمذي، (191/ رقم 338).

([14]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (653/1/ رقم 653).

([15]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (499/5).

([16]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (56/9/ رقم 975).

([17]) داود بن عبد الرَّحمن العطَّار، أبو سليمان المكي، ثقة، لم يثبت أنَّ ابن مَعين تكلم فيه، مات سنة أربع أو خمس وسبعين ومائة، وكان مولده سنة مائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (199/ رقم 1798).

([18]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (499/5).

([19]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (323/1).

وكذا"، قال عبد الله: "الذي يقول أبي: كذا وكذا كان يحرك يده"[1]، وقال في موضع آخر: "فجرى يده ولينه"[2]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "ليس بذاك القوى، مُنكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، تَعرف وتُنكر"[3]، وقال السَّاجي: "كثير الغلط، كان يرى القدر"[4]، وقال في موضع آخر: "وقد رُوي عنه ما يَنفي القدر"[5]، وقال عبد الله البَلْخِي: "يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به"[6].

وقال الذَّهبي: "صدوق يَهم"[7]، وقال في موضع آخر: "وثِّق، وضعَّفه أبو داود لكثرة غلطه"[8]، وقال مرةً: "بعض النُّقاد يُرَقِّي حديث مسلم إلى درجة الحسن"[9]، وقال في الميزان بعد ذكر مجموعة من الأحاديث: "فهذه الأحاديث وأمثالها تُردُّ بها قوة الرَّجل، ويُضَعَّف"[10]، وقال ابن حجر: " صدوق كثير الأوهام"[11].

خلاصة القول في الرَّاوي:

يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلى وأعلم.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات، وهو مرسل.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من جميع الوجوه، ولا يصلح لواحد منها أن يُقوَّى بالآخر، وهذا بيان لسبب ضعف كل منها:

([1]) العلل لأحمد – رواية عبد الله، (478/2/ رقم 3140).

([2]) العلل لأحمد – رواية المروذي، (46/ رقم 18).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (183/8/ رقم 800).

([4]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (102/4/ رقم 8485).

([5]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (129/10/ رقم 228).

([6]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (325/2/ رقم 781).

([7]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (655/2/ رقم 6206).

([8]) الكاشف: الذَّهبي، (258/2/ رقم 5413).

([9]) السِّير: الذَّهبي، (177/8/ رقم 22).

([10]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (103/4/ رقم 8487).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (529/ رقم 6625).

الوجه الأول: ضعيف لجهالة الأعرابي الرَّاوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال التِّرمذي: "هذا حديث إنَّما يُروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة ولا يُسَمَّى"[1]، وقال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف، لجهالة التَّابعي"[2]، وقال الألباني: "هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات؛ غير الأعرابي؛ فإنَّه مجهول لَمْ يُسَمَّ"[3].

الوجه الثَّاني، والثَّالث: فيهما محمَّد بن علي السُّكَّري مجهول الحال، وفيهما قَطَن بن إبراهيم صدوق يُخطئ.

الوجه الرَّابع: فيه أبو اليَسَع، وهو معدود فيمن لا يُعرف، وقال ابن حجر: "سَمَّاه يزيد بن عِيَاض أحد المتروكين أبا اليَسَع"[4].

وأمَّا المرسل فضعيف –أيضًا؛ لضعف مسلم بن خالد، ولوقوع الإرسال فيه.

قلت: وهذا الاختلاف في وصله وإرساله، وتسمية الرَّاوي عن أبي هريرة رضي الله عنه يدل على اضطراب في إسناده، قال الذَّهبي: "أبو اليَسَع لا يُعرف، وإسناده مُضطرب"[5]، والعجب من قول الحاكم بعد روايته للحديث: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه"[6]، وفيه هذه العلل القادحة، والله أعلى وأعلم.

المطلب الخامس: تَضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو مُنكر الحديث.

إنَّ المنكر ينقسم قسمين؛ الأوَّل: المنفرد المخالف لما رواه الثِّقات، والثَّاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثِّقة والضَّبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التَّفرد والشُّذوذ من النَّكارة والضَّعف[7]، ومنكر الحديث يطلقونه على الرَّاوي إذا كثرت المناكير في روايته فيستحق التَّرك، كما ذكره

([1]) سنن التِّرمذي، (300/5/ رقم 3347).

([2]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (296/6/ رقم 5885).

([3]) ضعيف سنن أبي داود: الألباني، (343/1/ رقم 156).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (730/ رقم 8504).

([5]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (816/2/ رقم 7831).

([6]) المستدرك: الحاكم، (554/2/ رقم 3882).

([7]) ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح، (ص:79).

السَّخاوي نقلاً عن ابن دقيق العيد[1]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في منهجه في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج الحسن بن عرفة في جزئه المشهور، والبيهقي في الدَّلائل، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه قَالَ: «**قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فذكر نحو الحديث الأوَّل**»[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده المغيرة بن قيس البصري، **وهو مُنكر الحديث**"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الحسن بن عَرَفَة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ قَيْسٍ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيمَانًا؟**»، **قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ، قَالَ: «وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ؟»، قَالُوا: فَالنَّبِيُّونَ، قَالَ: «وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ؟»، قَالُوا: فَنَحْنُ، قَالَ: «وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟»، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ أَعْجَبَ الْخَلْقِ إِلَيَّ إِيمَانًا لَقَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يَجِدُونَ صُحُفًا فِيهَا كُتُبٌ يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا**»[4].

ومن طريقه أخرجه اللالكائي[5]، والبيهقي[6]، والخطيب البغدادي[7]، وطِرَاد الزَّيْنَبي[8]،

([1]) ينظر: فتح المغيث: السخاوي، (130/2).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (40/1-41).

([3]) المرجع السابق، (41/1).

([4]) جزء الحسن بن عرفة، (52/ رقم 19).

([5]) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة: اللالكائي، (995/5/ رقم 1671)، بنحوه.

([6]) دلائل النُّبوة: البيهقي، (538/6)، بنحوه.

([7]) شرف أصحاب الحديث: الخطيب البغدادي، (ص:32)، بنحوه.

([8]) مخطوطة مجلس يوم الجمعة: طِرَاد بن محمد الزَّيْنَبي، (7/ رقم 6)، بنحوه.

ومحمَّد بن عبد الباقي[1]، وإسماعيل الأصبهاني[2]، وابن حجر[3]، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن المغيرة بن قيس، به.

وللحديث شاهد:

أخرجه البزَّار رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: نا الْمِنْهَالُ بْنُ بَحْرٍ قَالَ: نا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الحديث بنحوه[4].

دراسة الإسناد:

وفيه إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة[5]

قال الأوزاعي لمحمد بن كثير: "إذا حدثك عن من يعرف فخذ عنه"، قال: "وكتب عنه الأعمش"[6]، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ما أدري ما سفيان الثوري؟[7]، وفي رواية: "ما رأيت شاميًا ولا عراقيًا أحفظ من إسماعيل بن عياش"[8]، وفي رواية أخرى: "ما رأيت عربيًا.."[9]، وقد سئل أبو مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: "كل كان يأخذ من غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات فهو ثقة"[10].

([1]) مشيخة قاضي المارستان: محمَّد بن عبد الباقي، (1102/3/ رقم 511)، بنحوه.

([2]) التَّرغيب والتَّرهيب: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، (88/1/ رقم 48)، بنحوه.

([3]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (ص:38-39)، بنحوه.

([4]) مسند البزار، (412/1/ رقم 288).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (109/ رقم 473).

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (45/9/ رقم 756).

([7]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (477/1/ رقم 127).

([8]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (44/9/ رقم 756).

([9]) المرجع السابق، (45/9/ رقم 756).

([10]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (474/1/ رقم 127).

وقال ابن معين: "ثقة"[1]، وزاد في موضع آخر: "والعراقيون يكرهون حديثه"[2]، وقال في موضع آخر: "كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، وما روى عن غيرهم يخلط فيه"[3]، وقال مرةً: "كان إسماعيل بن عياش أحب إلى أهل الشام من بقية، وابن عياش ثقة، وهو أحب إلي من فرج بن فضالة[4]"[5]، وفي رواية: قيل ليحيى أيهما أثبت بقية أو إسماعيل ابن عياش؟ فقال: "كلاهما صالحان"[6]، وقال مرة: "ليس به بأس، من أهل الشام، والعراقيين يكرهون حديثه"[7]، وقال مرةً: "إذا حدَّث عن الشَّاميين، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدَّث عن الحجازيين والعراقيين، خلط ما شئت"[8]، وقال في موضع آخر: "أرجو أن لا يكون به بأس"[9]، وسئل مرةً: كتبت عن إسماعيل بن عياش؟ قال: "نعم، سمعت منه"[10].

وكان علي بن عبد الله بن جعفر يقول: "رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل ابن عياش ، وعبد الله بن لهيعة"[11]، وقال عمرو بن علي: "إسماعيل بن عياش إذا حدَّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدَّث عن أهل المدينة؛ مثل: هشام بن عروة[12]، ويحيى بن سعيد[13]،

([1]) تهذيب الكمال: المزيّ، (172/3/ رقم 471).

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).

([3]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (89/1/ رقم 102).

([4]) فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي، أبو فضالة، الشامي، ضعيف، مات سنة سبع وسبعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (444/ رقم 5383).

([5]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (473/1/ رقم 127).

([6]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (473/1/ رقم 127).

([7]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: عبد الله البلخي، (405/1/ رقم 74).

([8]) تهذيب الكمال: المزيّ، (174/3/ رقم 471).

([9]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (472/1/ رقم 127).

([10]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (90/1/ رقم 102).

([11]) المرجع السابق، (89/1/ رقم 102).

([12]) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، وله سبع وثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (573/ رقم 7302).

([13]) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها. المرجع السابق، (591/ رقم 7559).

وسهيل بن أبي صالح[1]، فليس بشيء"[2]، وقال أحمد: "ما روى عن الشَّاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح"[3]، وفي رواية: "وما روى عن أهل المدينة، وأهل العراق، ففيه ضعف يغلط"[4]، وسُئل مرةً عن إسماعيل بن عياش فحسن روايته عن الشاميين، وقال: "هو فيهم أحسن حالًا مما روى عن المدنيين وغيرهم"[5]، وسئل في موضع آخر عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم؟ قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير[6]، وقال مرةً: "إسماعيل بن عياش أصلح من بقيّة"[7]، وقال مرة: "بقية أحب إلي، نظرت في كتاب إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف أحاديث مضطربة[8]، وقال مرةً: " روى عن كل ضرب"[9]، وقال علي بن حجر: "ابن عياش حجة لولا كثرة وهمه"[10].

وقال البخاري: " إذا حدَّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدَّث عن غير أهل بلده ففيه نظر"[11]، وقال مرةً: "منكر الحديث عن أهل الحجاز، وأهل العراق"[12]، قال الترمذي عن البخاري: روى عن العراقين والحجازيين أحاديث مناكير، قال أبو عيسى: كأنه ضعف روايته عنهم فيما ينفرد به"[13]، وقال أبو عبد الله[14]، وأبو بشر الدولابي[15]: " ما روى عن الشَّاميين فهو أصح"، وقال يعقوب بن شيبة: " ثقة عند يحيى بن معين، وأصحابنا فيما روى عن الشَّاميين

([1]) سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات في خلافة المنصور. تقريب التهذيب: ابن حجر، (259/ رقم 2675).

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).

([3]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (472/1/ رقم 127).

([4]) المرجع السابق، (472/1/ رقم 127).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).

([6]) المرجع السابق، (186/7/ رقم 3229).

([7]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1738/4).

([8]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (90/1/ رقم 102).

([9]) الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (118/1/ رقم 401).

([10]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (198/2/ رقم 512).

([11]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).

([12]) العلل الكبير: الترمذي، (58/ رقم 75)

([13]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (196/2/ رقم 512).

([14]) التاريخ الكبير: البخاري، (370/1/ رقم 1169).

([15]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (474/1/ رقم 127).

خاصة، وفي روايته عن أهل العراق، وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالما بناحيته"[1]، وقال يعقوب الفسوي: "ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشَّام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين"[2]، وقال مرةً: "وكنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم[3]"[4].

وقال أبو زرعة: "لم يكن بالشام بعد الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز مثل إسماعيل ابن عياش"[5]، وقال مرة: "صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"[6]، وقال محمد ابن عثمان بن أبي شيبة: "يُوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأمَّا ما روى عن غيرهم، ففيه ضعف"[7]، وقال الساجي: "إذا حدَّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدَّث عن أهل المدينة مثل: هشام، ويحيى بن سعيد، وسهيل، فليس بشيء"[8]، وقال دحيم: "هو في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين"[9].

وقد ذكر ابن عدي مجموعة من الأحاديث ثم قال: " وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد، ومحمد بن عمرو، وهشام بن عروة، وابن جريج، وعمر بن محمد، وعبيد الله الوصافي وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إمَّا أن يكون حديثًا موصولًا يرسله، أو مرسلًا يوصله، أو موقوفًا يرفعه، وحديثه عن الشَّاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة إسماعيل ابن عيَّاش ممن يُكتب حديثه ويُحتج به في حديث الشَّاميين خاصة"[10]، وقال: "إنَّما يخلط ويغلط في

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).

([2]) المعرفة والتاريخ: يعقوب الفسوي، (424/2).

([3]) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (584/ رقم 7456).

([4]) المعرفة والتاريخ: يعقوب الفسوي، (423/2).

([5]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (477/1/ رقم 127).

([6]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1737/4).

([7]) السير: الذَّهبي، (319/8/ رقم 83).

([8]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (197/2/ رقم 512).

([9]) الترغيب والترهيب: المنذري، (567/4).

([10]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (488/1/ رقم 127).

حديث العراق والحجاز"[1]، وقال أبو أحمد الحاكم: "لا بأس بحديثه إذا حدَّث عن الشَّاميين، فإذا عداهم إلى حديث أهل المدينة جاء بما لا يتابع على أكثره"[2]، وقال ابن بشكوال: "ثقةٌ فيما روى عن أهل بلده، وغير ثقة فيما روى عن غيرهم"[3].

وقال عبد الله بن المبارك: "إذا اجتمع اسماعيل وبقية في شيء فبقية أحب إلى"[4]، وقال أبو إسحاق الفزاري: "ذاك رجل لا يدري ما يخرج منه"، وقال مرةً: "لا تكتبوا عن إسماعيل ابن عياش عن من يعرف ، ولا عن من لا يعرف"[5]، وقال أبو صالح: "كان الفزاري قد روى عن إسماعيل بن عياش ثم تركه، وذلك أن رجلًا لجأ إلى أبي إسحاق ، فقال: يا أبا إسحاق ذكرت عند إسماعيل بن عياش، فقال: إسماعيل أيما رجل لولا أنه شكي"[6]، قال الذَّهبي معلقًا: " هذا يدل على أن إسماعيل كان لا يرى الاستثناء في الإيمان، فلعله من المرجئة"[7]، وقال وكيع: "قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطرافًا لإسماعيل بن أبي خالد، فرأيته يخلط في أخذه"[8]، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدِّث عن إسماعيل بن عياش شيئًا قط[9]، وقال علي بن المديني: "ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش"[10]، وقال الحكم ابن نافع: " كان من أروى الناس عن الكذابين وهو في حديث الثِّقات من الشَّاميين أحمد منه في حديث غيرهم"[11].

وقد ضعفه على بن المديني فيما روى عن أهل الشام وغيرهم، وقال: "ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في

([1]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (479/1/ رقم 127).
([2]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (197/2/ رقم 512).
([3]) شيوخ ابن وهب: ابن بشكوال، (54/ رقم 10).
([4]) التاريخ الكبير: البخاري، (370/1/ رقم 1169).
([5]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (90/1/ رقم 102).
([6]) المرجع السابق، (89/1/ رقم 102).
([7]) السير: الذَّهبي، (321/8/ رقم 83).
([8]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1737/4).
([9]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (89/1/ رقم 102).
([10]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1738/4).
([11]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (46/9/ رقم 756).

حديثه عن أهل العراق"[1]، وقال مرةً: "إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديما وتركه"[2]، وسئل مرة، فقال: "كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف"[3]، وقال مرةً: " رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد اللَّه بن لهيعة"[4]، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: "ضعيف الحديث"[5]، وقال أبو حاتم: "لين"[6]، وزاد في رواية: " يكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو اسحاق الفزاري"[7]، وقال النَّسائي: إسماعيل بن عياش ضعيف[8]، قال الذهبي معلقًا: " مع أن النسائي قد احتج به"[9].

وكان ابن خزيمة لا يحتج به[10]، وزاد مرةً: " وقد صحح الترمذي لإسماعيل غير ما حديث من روايته عن أهل بلده خاصة، منها: حديث: «لا وصية لوارث»، وحديث: «بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه»"[11]، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير وقال: " إذا حدَّث عن غير أهل الشام اضطرب، وأخطأ"[12].

وقال ابن حبان: "كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).
([2]) المرجع السابق، (186/7/ رقم 3229).
([3]) سؤالات ابن أبي شيبة لعلى بن المديني، (161/ رقم 233).
([4]) تهذيب الكمال: المزيّ، (171/3/ رقم 471).
([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (186/7/ رقم 3229).
([6]) الترغيب والترهيب: المنذري، (567/4).
([7]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1737/4).
([8]) الكامل في الضعفاء: ابن عدي، (475/1/ رقم 127).
([9]) تذكرة الحفاظ: الذَّهبي، (187/1/ رقم 240).
([10]) الترغيب والترهيب: المنذري، (567/4).
([11]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (244/1/ رقم 923).
([12]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (88/1/ رقم 102).

نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه"[1]، وقال مرةً: "لما كبر تغير حفظه، فكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم، فخرج عن حد الاحتجاج به"[2].

وتعقبه ابن حجر فقال: "وأمَّا إشارته إلى أنَّه تغير حفظه واختلط فقد استوعبت كلام المتقدمين فيه في كتابي تهذيب التهذيب، ولم أجد عن أحد منهم أنَّه نسبه إلى الاختلاط، وإنَّما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه كان إذا رحل إلى الحجاز أو العراق اتكل على حفظه فيخطئ في أحاديثهم"[3].

وقال الدراقطني: "متروك الحديث"[4]، وقال مرةً: " مضطرب الحديث"[5]، وزاد مرةً: "عن غير الشاميين"[6]، وقال أبو عبد الله الحاكم: "اسماعيل بن عياش مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه"[7]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[8]، وذكره ابراهيم بن خليل الطرابلسي في جملة المختلطين[9]، وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات[10].

وقال الذَّهبي: "أحد الأعلام"[11]، وفي رواية: " عالم أهل الشام، مات ولم يخلِّف مثله"[12]، وقال مرة: " الحافظ، الإمام، محدث الشام، بقية الأعلام"[13]، وقال في موضع آخر: "كان من أوعية العلم إلا أنَّه ليس بمتقن لما سمعه بغير بلده، كأنَّه كان يعتمد على حفظه فوقع خلل في حديثه عن الحجازيين وغيرهم"[14]، وقال في موضع آخر: "ضعيف في غير

([1]) المجروحين: ابن حبان، (125/1/ رقم 43).

([2]) الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (118/1/ رقم 401).

([3]) القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: ابن حجر، (ص: 13).

([4]) سن الدارقطني، (108/1/ رقم 194).

([5]) المرجع السابق، (432/3/ رقم 2903).

([6]) المرجع السابق، (207/5/ رقم 4209).

([7]) بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد العقيلي، (1735/4).

([8]) الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (118/1/ رقم 401).

([9]) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: ابراهيم بن خليل الطرابلسي، (56/ رقم 11).

([10]) الكواكب النيرات: ابن الكيال، (98/ رقم 7).

([11]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (809/4/ رقم 20).

([12]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (240/1/ رقم 923).

([13]) السير: الذَّهبي، (312/8/ رقم 83).

([14]) تذكرة الحفاظ: الذَّهبي، (186/1/ رقم 240).

الشاميين"[1]، وقال مرةً: "وهو فيهم – أي الحجازيين والعراقيين– كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه"[2]، وقال –أيضًا: "حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين، لا يُحتج به، وحديثه عن الشَّاميين صالح من قبيل الحسن، ويُحتج به إن لم يعارضه أقوى منه"[3]، وقال ابن حجر: " صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم"[4]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وذكر أن ابن معين وابن حبَّان وصفاه بالتدليس[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، مدلس من الثَّالثة.

قلت: وروايته هذه عن غير أهل بلده، فهي عن مغيرة بن قيس، وهو بصري، ولم يصرِّح بالسَّماع في أي طريق من طُرق الحديث.

وفيه مغيرة بن قيس، بصري[6].

ذكره ابن حبان في الثِّقات[7].

وقال أبو حاتم الرَّازي: "منكر الحديث"[8]، وقال الذَّهبي: "لا يُعرف، أتى عنه اسماعيل ابن عيَّاش بمناكير"[9].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مُنكر الحديث. والله أعلى وأعلم.

وفيه عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق[10].

([1]) ديوان الضعفاء: الذَّهبي، (36/ رقم 431)

([2]) السير: الذَّهبي، (313/8/ رقم 83).

([3]) المرجع السابق، (321/8/ رقم 83).

([4]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (109/ رقم 473).

([5]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (37/ رقم 68).

([6]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (227/8/ رقم 1026).

([7]) الثِّقات: ابن حبان، (168/9/ رقم 15814).

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (228/8/ رقم 1026).

([9]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (674/2/ رقم 6391).

([10]) سبقت ترجمته، (ص: 66).

وفيه أبوه شُعيب بن مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بْن عَمْرو بْن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جدِّه[1].

الحكم على الحديث:

الحديث مُنكر؛ فيه المغيرة بن قيس مُنكر الحديث، وفيه إسماعيل بن عيَّاش، صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، وروايته هذه عن غير أهل بلده، وهو مُدَلِّس من الثَّالثة، ولم يُصرِّح بالسَّماع في أي طريق من طُرق الحديث.

قال ابن حجر: "هذا حديث غريب"[2]، وقال الألباني: "وهذا إسنادٌ ضعيف، إسماعيل ابن عيَّاش ضعيفٌ في روايته عن غير الشَّاميين، وهذه منها، فإنَّ المغيرة بن قيس بصري؛ وهو ضعيفٌ –أيضًا"[3].

وأمَّا الشَّاهد فمنكر –أيضًا؛ لأنَّ فيه محمَّد بن أبي حُميد، وهو ضعيف[4]، وقد خالف الحفَّاظ الثِّقات الذين أرسلوه، فوصله، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر إلَّا من هذا الوجه، وحديث المنهال بن بحر، عن هشام الدَّستُوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن عمر إنَّما يرويه الحفَّاظ الثِّقات، عن هشام، عن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عمر مرسلًا، وإنَّما يُعرف هذا الحديث من حديث محمَّد بن أبي حُميد، ومحمَّد رجلٌ من أهل المدينة ليس بقوي، قد حدَّث عنه جماعة ثقات واحتملوا حديثه"[5]، وقال ابن حجر: "هذا حديثٌ غريب، ومحمَّد بن أبي حُميد يُكنى أبا إبراهيم، واسم أبيه إبراهيم، وهو ضعيفٌ عند الجمهور، إلَّا أنَّ أحمد بن صالح قوَّاه، وقال ابن عَدي: الضَّعف على رواياته بيِّن، ومع ضعفه يُكتب

([1]) سبقت ترجمته، (ص: 66).

([2]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (ص:39).

([3]) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، (102/2/ رقم 647).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (475/ رقم 5836).

([5]) مسند البزار، (412/1/ رقم 288).

حديثه"[1]، وقال البوصيري[2]، وابن حجر[3]: "محمَّد –أي ابن أبي حُميد– ضعيف الحديث سيئ الحفظ"، وقال الشَّوكاني: "في إسناده محمَّد بن أبي حُمَيد، وفيه ضعف"[4].

وأمَّا تصحيح الحاكم له، بقوله: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[5]، فقد تعقبه فيه ابن حجر، فقال: "وغلط لأجل محمَّد بن أبي حُميد"[6]، وقال الألباني: "ضعيف جدًا"[7].

وقد صَحَّ معناه موقوفًا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرج الحاكم رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِيمَانَهُمْ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "إِنَّ أَمْرَ مُحَمَّدٍ كَانَ بَيِّنًا لِمَنْ رَآهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا آمَنَ مُؤْمِنٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيمَانٍ بِغَيْبٍ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3] [8].

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[9]، وقال ابن حجر: "وقد أخرج إسحاق بن راهويه في مسنده[10] بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه ..."[11]. والله أعلى وأعلم.

([1]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (ص:38).

([2]) اتحاف الخيرة: البوصيري، (107/1/ رقم 73).

([3]) المطالب العالية: ابن حجر، (394/12/ رقم 2922).

([4]) جزء الحسن بن عرفة، (52/ رقم 19).

([5]) المستدرك: الحاكم، (96/4/ رقم 6993).

([6]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (ص:40).

([7]) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، (103/2/ رقم 648).

([8]) المستدرك: الحاكم، (286/2/ رقم 3033).

([9]) المرجع السابق، (286/2/ رقم 3033).

([10]) لم أجده في مسند إسحاق بن راهويه.

([11]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (ص:39).

المطلب السَّادس: تَضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو متروك.

معلوم أنَّ الرَّاوي إذا أُطلق عليه لفظ: "متروك"، فهذا يدُّل على الضَّعف الشَّديد فيه، بحيث لا يُستشهد، ولا يُعتبر به، قال الإمام عبد الله بن مهدي لشعبة بن الحجَّاج: "من الذي تُترك الرِّواية عنه؟ قال: "إذا تمادى في غلط مُجمع عليه، ولم يَتَّهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يُتَّهم بالكذب"[1]، وقال العجلي: "لا يُترك حديث رجلٍ حتَّى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يُقال: "فلانٌ ضعيف"، فأمَّا أن يُقال: "فلانٌ متروك" فلا، إلَّا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه"[2]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في منهجه في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرجا (يعني الطَّبراني وابن مَرْدَوَيْه) أيضًا، عن ابن مسعود: «**أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَيَّبَكَ؟ قَالَ: هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ**»[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده عمرو بن ثابت، **وهو متروك**"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ طَارِقٍ الْوَابِشِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ- أي ابن مسعود رضي الله عنه، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: «**مَا شَيَّبَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ**»[5].

وأخرجه من طريقه الشَّجري[6].

([1]) الشَّذا الفيَّاح: إبراهيم بن موسى الأبناسي، (265/1).

([2]) مقدمة ابن الصَّلاح، (ص: 127).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (544/2).

([4]) المرجع السابق ، (544/2).

([5]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (102/10/ رقم 10091).

([6]) ترتيب الأمالي الخميسية: الشَّجري، (334/2-335/ رقم 2661)، بمثله.

وأخرجه الدَّارقطني[1]؛ كلاهما (الطَّبراني، والدَّارقطني) من طريق محمَّد بن عثمان ابن أبي شيبة، به.

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، أبو جعفر، مولى بني عبس، من أهل الكوفة، سكن بغداد، وحدَّث بها[2].

قال صالح جزرة: "ثقة"[3]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "كتب عنه أصحابنا"[4]، وقال أبو الحسين ابن المُنَادِي: كنا نسمع الشُّيوخ يقولون: "مات حديث الكوفة لموت محمَّد ابن أبي شيبة، ومُطَيَّن، وموسى بن إسحاق، وعبيد بن غَنَّام"[5]، وقال في موضع آخر: "أكثر النَّاس عنه على اضطراب فيه"[6]، وقال الخطيب البغدادي: "كان كثير الحديث، واسع الرِّواية، ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير"[7].

وقال عبدان بن أحمد[8]، وابن عدي[9]، ومسلمة بن القاسم[10]: "لا بأس به"، وزاد ابن عدي: "ولم أر له حديثًا منكرًا فأذكره"[11]، وزاد مسلمة: "كتب النَّاس عنه، ولا أعلم أحدًا تركه"[12]، وقال عبدان في موضع آخر: "ما علمنا إلا خيرًا، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه، الكتاب الذي كان يقرأ علينا"[13].

([1]) علل الدَّارقطني، (210/1)، بمثله.

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (68/4/ رقم 1243).

([3]) المرجع السابق، (68/4/ رقم 1243).

([4]) الثِّقات: ابن حبَّان، (155/9/ رقم 15743).

([5]) السِّير: الذَّهبي، (22/14/ رقم 11).

([6]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (68/4/ رقم 1243).

([7]) المرجع السابق، (68/4/ رقم 1243).

([8]) السِّير: الذَّهبي، (22/14/ رقم 11).

([9]) الكامل: ابن عدي، (557/7/ رقم 1782).

([10]) لسان الميزان: ابن حجر، (340/7/ رقم 7158).

([11]) الكامل: ابن عدي، (557/7/ رقم 1782).

([12]) لسان الميزان: ابن حجر، (340/7/ رقم 7158).

([13]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (68/4/ رقم 1243).

وكان محمَّد بن عبد الله الحضرمي مُطَيَّن يُسيء الرَّأي فيه، ويقول: "عصا موسى تلقف ما يأفكون"[1]، وقال الدَّارقطني: "ضعيف"[2]، وقال في موضع آخر: "كان يُقال: أخذ كتاب أبي أنس، وكتب منه فحدَّث"[3]، وقال البُرقاني: "لم أزل أسمع الشُّيوخ يذكرون أنَّه مقدوحٌ فيه"[4].

وقال عبد الله بن أسامة الكلبي: "كذَّاب؛ أخذ كتب ابن عبدوس الرَّازي ما زلنا نعرفه بالكذب"[5]، وقال ابن سعيد: سمعت إبراهيم بن إسحاق الصَّواف، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب، يسرق حديث النَّاس، ويحيل على أقوام أشياء ليست من حديثهم"، وقال سمعت داود بن يحيى، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب، قد وضع أشياء كثيرة يحيل على أقوام أشياء ما حدَّثوا بها قط"، وقال: سمعت عبد الرَّحمن بن يوسف بن خِراش، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب بَيِّن الأمر، يزيد في الأسانيد، ويوصل، ويضع الحديث"، وقال: سمعت محمَّد بن عبد الله الحضرمي، يقول: محمَّد بن عثمان كذَّاب، ما زلنا نعرفه بالكذِّب مذ هو صبي"، وقال: سمعت عبد الله بن أحمد ابن حنبل، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب بَيِّن الأمر، يقلب هذا على هذا، ويَعجب ممَّن يكتب عنه"، وقال: سمعت جعفر بن محمَّد بن أبي عثمان الطَّيالسي، يقول: "ابن عثمان هذا كذَّاب، يجيء عن قوم بأحاديث ما حدَّثوا بها قط، متى سمع؟ أنا عارف به جدًا"، وقال: سمعت عبد الله ابن إبراهيم بن قُتيبة، يقول: "ابن عثمان أخذ كتب ابن عبدوس وادَّعاها، ما زلنا نعرفه بالتَّزيد"، وقال: سمعت محمَّد بن أحمد العدوي، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب مذ كان، متى سمع هذه الأشياء التِّي يدعيها؟ وذكر كلامًا غير هذا في بدنه"، وقال: حدَّثني محمَّد بن عبيد بن حمَّاد، قال: سمعت جعفر بن هذيل، يقول: "محمَّد بن عثمان كذَّاب"[6]، وقال ابن خِراش –أيضًا: "كان يضع الحديث"[7].

([1]) الكامل: ابن عدي، (556/7/ رقم 1782).

([2]) سؤالات الحاكم للدَّارقطني، (136/ رقم 172).

([3]) سؤالات حمزة للدَّارقطني، (99/ رقم 47).

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (68/4/ رقم 1243).

([5]) المرجع السابق، (68/4/ رقم 1243).

([6]) المرجع السابق، (68/4/ رقم 1243).

([7]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (1036/6/ رقم 461).

قلت: هذا التَّكذيب الذي نقله ابن سعيد فيه نظر، فقد قال المُعلمي: "أمَّا التَّكذيب، فإنَّه تفرَّد بنقله أحمد بن محمَّد بن سعيد بن عُقدة، وليس بعمدة"[1]، وقال مُقبِل بن هادي: "وفي تاريخ بغداد عن جمع أنَّهم كذَّبوا محمَّد بن عثمان، ولكنَّ الرَّاوي عنهم أبو سعيد بن عُقدة، وهو مقدوحٌ فيه"[2].

أمَّا تكذيب مُطيَّنٌ له فلا يلتفت إليه؛ لأنَّه لا يُعتد غالبًا بكلام الأقران، لا سيَّما إذا كانت بينهما عداوة، فقد قال أبو نُعيم ابن عَدِي: "وقفت على تعصبٍ وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث ينكر كل واحد منهما على صاحبه، ثمَّ ظهر أنَّ الصَّواب الإمساك عن القبول من كل واحد منهما في صاحبه"، وقال أبو نُعيم: ورأيت موسى بن إسحاق الأنصاري يميل إلى مُطيَّن في هذا المعنى حين ذكر عنده، ولا يطعن على محمَّد بن عثمان ويثني على مُطيَّن ثناء حسنا[3].

أمَّا قول الدَّارقطني: "كان يُقال: أخذ كتاب أبي أنس، وكتب منه فحدَّث"، قال المُعلمي: "ليس في هذا ما هو بَيِّنٌ في الجرح؛ لأنَّه لا يدري من القائل؟ ولا أنَّ محمَّدًا أخذ الكتب بغير حق، أو روى منها بغير حق، والحافظ العرف قد يشتري كتب غيره ليطالعها، كما كان الإمام أحمد يطلب كتب الواقدي، وينظر فيها"[4].

أمَّا قول البُرقاني: "لم أزل أسمع الشُّيوخ يذكرون أنَّه مقدوحٌ فيه"، فقد عَلَّق المُعلمي بقوله: "ليس في هذا ما يوجب الجرح، إذ لم يُبيِّن من هو القادح، وما هو قدحه؟ وكأنَّ ذلك إشارة إلى كلام مُطيَّن، ونقل ابن عُقدة"[5].

وقال الذَّهبي: "الحافظ ابن الحافظ"[6]، وقال مرةً: "كان مُحدثًا فهِمًا واسع الرِّواية، صاحب غرائب، وله تاريخ كبير لم أره"[7]، وقال في موضع آخر: "كان من أوعية العلم"[8]، وقال –أيضًا:

([1]) التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: المعلمي، (695/2/ رقم 219).
([2]) رجال الحاكم في المستدرك: مُقبِل بن هادي، (253/2/ رقم 1449).
([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (68/4/ رقم 1243).
([4]) التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: المعلمي، (695/2/ رقم 219).
([5]) المرجع السابق، (695/2/ رقم 219).
([6]) العبر: الذَّهبي، (434/1).
([7]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (1036/6/ رقم 461).
([8]) السِّير: الذَّهبي، (21/14/ رقم 11).

"كان بصيرًا بالحديث والرِّجال، له تواليف مفيد"[1].

خلاصة القول في الرَّاوي:

كان حافظًا، مُحدثًا، فهِمًا، واسع الرِّواية، من أوعية العلم، صاحب غرائب، لكنه كما قال الذَّهبي: "لم يُرزق حظًا، بل نالوا منه"[2]. والله أعلى وأعلم.

وفيه أحمد بن طارق الوَابِشي[3]، مجهول الحال، لم يُعرف.

وفيه عمرو بن ثابت، وهو ابن أبي المِقدام، الكوفي، مولى بكر بن وائل[4].

قال ابن المبارك: "لا تحدِّثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنَّه يسبُّ السَّلف"[5]، وأَبَى عبد الرَّحمن بن مهدي أنَّ يُحدِّث عنه[6]، وقال ابن سعد: "وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه، وكان متشيِّعًا مُفرطًا"[7]، وضعفه ابن معين[8]، ومسلم[9]، وأبو حاتم الرَّازي[10]، وأبو زُرعة الرَّازي[11]، وأبو القاسم البَلْخِي[12]، وابن شاهين[13]، وزاد أبو حاتم: "يكتب حديثه، كان ردي الرَّأي، شديد التَّشيع"[14]، وقال ابن معين[15]، وأبو القاسم

([1]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (642/3/ رقم 7934).

([2]) السِّير: الذَّهبي، (21/14/ رقم 11).

([3]) الوَابِشي: هذه النِّسبة إلى وابش بن زيد بن عدوان بن عمرو بن قيس عيلان، أخوه عباية بن زيد، بطن من مضر. الأنساب: السَّمعاني، (242/13/ رقم 5113).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (419/ رقم 4995).

([5]) العلل لأحمد بن حنبل – رواية عبد الله، (486/3/ رقم 6079).

([6]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (261/3/ رقم 1268).

([7]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (383/6).

([8]) تاريخ ابن معين – رواية الدوري، (336/3/ رقم 1624).

([9]) الكنى والأسماء: مسلم، (167/1/ رقم 483).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (223/6/ رقم 1239).

([11]) المرجع السابق، (223/6/ رقم 1239).

([12]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (266/2/ رقم 536).

([13]) تاريخ أسماء الضُّعفاء والكذَّابين: ابن شاهين، (142/ رقم 454).

([14]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (223/6/ رقم 1239).

([15]) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، (150/ رقم 520).

البلخي[1] كلاهما في موضع آخر: "ليس بشيء"، وقال ابن معين –أيضًا[2]، والنَّسائي[3]: "ليس بثقة، ولا مأمون"، وزاد ابن معين في موضع آخر: "لا يكتب حديثه"[4]، وقال النَّسائي في موضع آخر[5]، وابن القيسراني[6]: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "ليس بالقوي عندهم"[7]، وقال العجلي: "شديد التَّشيع غال فيه، واهي الحديث"[8]، وقال أبو داود: "كان رجل سوء"[9]، وقال في موضع آخر: "رافضي خبيث"[10]، وقال مرةً: "من شرار النَّاس"[11]، وقال في موضع آخر: "لكنَّه كان صدوقًا في الحديث"[12].

وقال البزار: "كان يتشيَّع، ولم يُترك"[13]، وقال السَّاجي: "مذموم كان يقدِّم عليًا على الشَّيخين، وينال من عثمان رضي الله عنهم"[14]، وذكره ابن حِبَّان في المجروحين، وقال: "كان ممَّن يروي الموضوعات، لا يحلُّ ذكره إلا على سبيل الاعتبار"[15]، وقال ابن عَدي: "الضَّعف على رواياته بَيِّن"[16]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[17]، وقال في موضع آخر: "حديثه ليس بالمستقيم"[18]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكون[19].

([1]) قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال: عبد الله البلخي، (265/2/ رقم 531).

([2]) تاريخ ابن معين – رواية الدوري، (522/3/ رقم 2552).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (558/21/ رقم 4333).

([4]) الكامل: ابن عدي، (213/6/ رقم 1286).

([5]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (80/ رقم 450).

([6]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (925/2/ رقم 1907).

([7]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (319/6/ رقم 2514)، الضُّعفاء الصغير، (100/ رقم 269).

([8]) الثِّقات: العجلي، (172/2/ رقم 1369).

([9]) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (11/ رقم 242).

([10]) تهذيب الكمال: المزي، (557/21/ رقم 4333).

([11]) المرجع السابق، (558/21/ رقم 4333).

([12]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (10/8/ رقم 11).

([13]) المرجع السابق، (10/8/ رقم 11).

([14]) اكمال التَّهذيب: مغلطاي، (137/10/ رقم 4067).

([15]) المجروحين: ابن حبَّان، (76/2/ رقم 625).

([16]) الكامل: ابن عدي، (215/6/ رقم 1286).

([17]) اكمال التَّهذيب: مغلطاي، (137/10/ رقم 4067).

([18]) المرجع السابق، (137/10/ رقم 4067).

([19]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (223/2/ رقم 2548).

وقال الذَّهبي: "متروك"[1]، وقال في موضع آخر: "تركوه"[2]، وقال ابن حجر: "ضعيف، رمي بالرَّفض"[3].

خلاصة القول في الرَّاوي:

متروك الحديث، رافضي، والله أعلى وأعلم.

وفيه أبو إسحاق السَّبيعي، متَّفق على توثيقه، وتحدَّث العلماء عن تدليسه واختلاطه، أمَّا تدليسه فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من مراتب المدلِّسين، وقال: "مشهورٌ بالتَّدليس"[4].

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع.

أمَّا ما قيل من اختلاطه، فهو منتفٍ، فقد ذكره العلائي في كتابه "المختلطين"، وعدَّه في القسم الأوَّل، وقال: "ولم يَعتبر أحدٌ من الأئمَّة ما ذُكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجُّوا به مُطلقًا، وذلك يدل على أنَّه لم يختلط في شيء من حديثه"[5]، وقال الذَّهبي: "وقد كبر، وتغير حفظه، تغير السِّن، ولم يختلط"[6]، وقال في موضع آخر: "شاخ ونسي، ولم يختلط"[7].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث واهٍ بهذا الإسناد؛ ففيه أحمد بن طارق مجهول الحال، وعمرو بن ثابت متروك الحديث، ولم يصرِّح أبو إسحاق بالسَّماع من أبي الأحوص.

وقد صَحَّ الحديث من غير حديث ابن مسعود رضي الله عنه من الصَّحابة، كأبي بكر الصِّديق رضي الله عنه: أخرجه ابن سعد[8]، والتِّرمذي[9]، والحاكم[10]، ثلاثتهم من طريق ابن

([1]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (2/482/ رقم 4636).

([2]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (302/ رقم 3163).

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (419/ رقم 4995).

([4]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (42/ رقم 91).

([5]) المختلطين: العلائي، (ص: 93).

([6]) السِّير: الذَّهبي، (5/394/ رقم 180).

([7]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (3/270/ رقم 6393).

([8]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (1/435).

([9]) سنن التِّرمذي، (5/255/ رقم 3297)، بمثله.

([10]) المستدرك: الحاكم، (2/374/ رقم 3314)، بمثله، ولم يذكر «وَالْمُرْسَلَاتُ».

عباس، عن أبي بكر رضي الله عنهم، قَالَ: أَرَاكَ قَدْ شِبْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ، وَالْمُرْسَلَاتُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**»، واللفظ لابن سعد. والله أعلى وأعلم.

قال التِّرمذي: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه"[1]، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه"[2]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ الْفِرْيَابِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ الْآيَةَ قَالَ: "هُمْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ". وَأَخْرَجَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَالشِّيرَازِيُّ فِي الْأَلْقَابِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْآيَةِ قَالَ: «**هُمْ أَهْلُ الْبِدَعِ والأهواء من هذه الأمة**»[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده عباد بْنُ كَثِيرٍ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ، وَمَنْ عَدَاهُ وَقَفُوهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ"[4].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين؛ مرفوعًا، وموقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

أولًا- من أخرجه مرفوعًا:

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حدَّثني سعيد بن عمرو السَكوني قال، حدَّثنا بقية بن الوليد قال: كتب إليَّ عبَّاد بن كثير قال، حدَّثني ليث، عن طاووس، عن أبي هريرة، **قال: قال رسول الله ﷺ، في هذه الآية: «﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي**

([1]) سنن التِّرمذي، (255/5/ رقم 3297).

([2]) المستدرك: الحاكم، (374/2/ رقم 3314).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (209/2).

([4]) المرجع السابق، (209/2).

شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159] ، وليسوا منك، هم أهل البدع، وأهل الشُّبهات، وأهل الضَّلالة من هذه الأمة»[1].

أخرجه الطَّبراني[2]؛ من طريق موسى بن أعين، عن سفيان الثَّوري، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانيًا- من أخرجه موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حدثَّنا محمَّد بن بشار قال، حدَّثنا عبد الرَّحمن -يعني ابن مهدي، قال، حدَّثنا سفيان- يعني الثَّوري، عن ليث، عن طاوس، عن أبي هريرة قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ﴾، قال: «**نزلت هذه الآية في هذه الأمة**»[3].

دراسة الإسناد:

أولا- دراسة الإسناد المرفوع:

فيه سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي صفوان، السَّكوني[4]، أبو عثمان الحمصي، صدوق[5].

وفيه بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي[6]، أبو يُحْمِد الميتمي[7]، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون[8].

قال شعبة لبقية: "يا أبا يُحْمِد ما أحسن حديثك، ولكن ليس له أركان"[9]، وقال ابن الجارود: "إذا لم يُسمِّ الرَّجل الذي روى عنه أو كناه فاعلم أنَّه لا يساوي شيئا"[10]، وقال ابن

([1]) جامع البيان: الطبري، (12/270-271/ رقم 14266).

([2]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (1/207/ رقم 664)، بنحوه.

([3]) جامع البيان: الطبري، (12/270/ رقم 14264).

([4]) السَكُوني: هذه النِّسبة إلى السكون، وهو بطن من كندة. الأنساب: السمعاني، (7/164/ رقم 2115).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (239/ رقم 2369).

([6]) الكَلاعي: هذه النِّسبة إلى قبيلة يقال لها «كلاع» نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. الأنساب: السمعاني، (11/186/ رقم 3516).

([7]) المَيْتمى: هذه النِّسبة إلى ميتم، وهي بطون من قبائل شتى. المرجع السابق ، (12/517/ رقم 4012).

([8]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (126/ رقم 734).

([9]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (1/477/ رقم 878).

([10]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (3/9/ رقم 783).

عُيَيْنة: "لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[1]، وقال هشام ابن عبد الملك: "من قال إنَّ بقية قال: ثنا أو أنبأ فقد كذب، ما قال بقية قط إلا حدثني"[2]، وقال ابن سعد: "وكان ثقة في روايته عن الثِّقات، وكان ضعيف الرِّواية عن غير الثِّقات"[3].

وقال ابن معين: "اذا حدَّث عن ثقة فليس به بأس"[4]، وقال في موضع آخر: "إذا حدَّث عن ثقة فهو صدوق"[5]، وسُئِل عنه في موضع آخر، فقال: "اذا حدَّثك عمن تعرف وعمن لا تعرف فلا تكتب عنه"[6]، وقال في موضع آخر: "إذا لم يسم بَقِيَّة الرجل الَّذِي يرْوى عَنهُ وكناه فَاعْلَم أَنه لَا يُسَاوِي شَيْئا"[7]، وقال مرة: "ثقة"[8]، وقال في موضع آخر: "إذا حدَّث عن الثِّقات مثل: صفوان بن عمرو[9] وغيره، فأمَّا إذا حدَّث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئا، فقيل ليحيى أيما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ قال: كلاهما صالحان"[10]، وقال –أيضًا: "ثقة إذا حدَّث عن المعروفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى من هم"[11]، وقال مرة: "عَلِيّ بْن ثابت[12]، وإسماعيل بْن عياش، وبقية، ومروان بْن معاوية[13]، وزيد

([1]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (474/1/ رقم 878).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (7/3–8/ رقم 783).

([3]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (469/7).

([4]) تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز، (79/1).

([5]) المرجع السابق، (84/1).

([6]) المرجع السابق، (239/2).

([7]) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (415/4/ رقم 5043).

([8]) تاريخ ابن معين –رواية الدارمي، (79/ رقم 190).

([9]) صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، مات سنة خمس وخمسين ومائة أو بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (277/ رقم 2938).

([10]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (435/2/ رقم 1728).

([11]) المجروحين: ابن حبان، (201/1).

([12]) علي بن ثابت الجزري، أبو أحمد الهاشمي مولاهم، صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة، من التاسعة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (398/ رقم 4696).

([13]) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. المرجع السابق، (526/ رقم 6575).

حُباب[1]، ثقات فِي أنفسهم إلا أنَّهم يحدِّثون عَن الكل ويأتونا بالعجائب"[2]، وقال: "بقية يُحدِّث عمن هو أصغر منه، وعنده ألفا حديث عن شعبة، أحاديث صحاح، كان يذاكر شعبة بالفقه، قال يحيى: ولقد قال لي نُعيم: كان بقية يضن بحديثه عن الثِّقات، قال: طلبت منه كتاب صفوان، قال: كتاب صفوان؟، أي كأنَّه، قال يحيى بن معين: كان يُحدِّث عن الضُّعفاء بمئة حديث، قبل أن يُحدِّث عن أحد من الثِّقات"[3].

وسئل محمَّد بن عبد الله السُّكري عن بقية؟ فقال: ثقة، يُحدِّث عن الضُّعفاء، فما حدَّث عن الثِّقات فهو صحيح[4].

وقال علي بن المديني: "صالح فيما روى عن أهل الشام، وأمَّا عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جدا"[5]، وسُئل أحمد بن حنبل: "أَيّمَا أحب إِلَيْك هُوَ[6] أَو بَقِيَّة؟ قَالَ: لَا ضَمرَة أحبُّ إِلَيْنَا، بَقِيَّة مَا كَانَ يُبَالِي عَمَّن حدَّث"[7]، وقال في موضع آخر: "بَقِيَّة إِذا حدَّث عَن المعروفين، مثل: بحير بن سعد[8] وَغَيره قُبِل"[9]، وقال أبو داود: ذكر لأحمد ابن عياش، وبقية، قلت: تعتد بشيء من حديثه؟ قال: "إذا حدَّث عن شيوخه الثِّقات أراه عندي بقية"، وسمعت أحمد مرة أخرى قال: "روى بقية عن عبيد الله هو ابن عمر العمري مناكير"[10]، وسُئل في موضع آخر عن

([1]) زيد بن الحُباب، أبو الحسين العُكْلي، أصله من خراسان، وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري، مات سنة ثلاثين ثلاث ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (222/ رقم 2124).

([2]) الكامل: ابن عدي، (263/2/ رقم 302).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (197/4/ رقم 738).

([4]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (7/3/ رقم 783).

([5]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (478/1/ رقم 878).

([6]) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله، أصله دمشقي، صدوق يهم قليلا، مات سنة اثنتين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (280/ رقم 2988).

([7]) العلل للإمام أحمد –رواية ابنه عبد الله، (366/2/ رقم 2624).

([8]) بِحير بن سعد السحولي، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت. تقريب التهذيب: ابن حجر، (120/ رقم 640).

([9]) العلل للإمام أحمد –رواية ابنه عبد الله، (478/2/ رقم 3141).

([10]) سؤالات أبو داود للإمام أحمد، (265/ رقم 303).

إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: "كان إسماعيل صاحب حديث، وكان بقية وكان وكان وفخم أمره، وذكر بقية، فقال: كان بقية أذكاهما، أي كأنَّه يشتهي الحديث"[1].

وقال عبد الله بن المبارك: "صدوق اللهجة، كان يأخذ عمن أقبل وأدبر"[2]، وقال في موضع آخر: "أعياني بقية كان يسمي الكنى، ويكني الأسامي"[3]، وقال مرة: "إذا اجتمع بقية وإسماعيل بن عياش في حديث، فبقية أحبُّ إلي"[4]، وقال الجوزجاني: "كان يأخذ عن غير ثقة فإذا أخذت حديثه عن الثِّقات فهو ثقة"[5]، وقال في موضع آخر: "رحمه الله وغفر له ما كان يُبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذه، فأمَّا حديثه عن الثِّقات فلا بأس به"[6]، وتعقَّبه الذَّهبي، فقال: "شرط أن يُصرِّح بالإخبار، ولا يقول: عن فلان، فإنَّه قد دلَّس عن ابن جريج، وعن الأوزاعي بطامات"[7].

وقال العجلي: "ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء"[8]، وقال يعقوب بن شيبة: "هو ثقة حسن الحديث، إذا حدَّث عن المعروفين، ويُحدِّث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضُّعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويُحدِّث عمن هو أصغر منه"[9]، وقال في موضع آخر: "صدوق ثقة، ويتقي حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون، وله أحاديث مناكير جدا"[10]، وقال مرة: "ثقة صادق، ويتقى من حديثه ما حدَّثه عن المجهولين، فإنه يكثر الحديث عنهم، وكلها أو عامتها مناكير"[11].

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (623/7/ رقم 3514).

([2]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (162/1).

([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (623/7/ رقم 3514).

([4]) المرجع السابق، (623/7/ رقم 3514).

([5]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (296/ رقم 312).

([6]) المرجع السابق، (298/ رقم 312).

([7]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (1082/4/ رقم 49).

([8]) الثقات: العجلي، (250/1/ رقم 168).

([9]) تهذيب الكمال: المزي، (197/4/ رقم 738).

([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (623/7/ رقم 3514).

([11]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (346/10/ رقم 934).

وقال الفسوي: "يقارب إسماعيل والوليد، فإن كان من الوليد في حديث الشاميين، وهو ثقة، إذا حدَّث عن ثقة فحديثه يقوم مقام الحجَّة، يذكر بحفظ إلا أنَّه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه"[1]، وقال في موضع آخر: "وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه فلا بسوى حديثه شيئا"[2].

وقال أبو زرعة: "بقية أحبُّ إلى من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأمَّا الصِّدق فلا يؤتى من الصَّدق وإذا حدَّث عن الثِّقات فهو ثقة"[3]، وقال في موضع آخر: "بقية عجب، إذا روى عن الثِّقات، فهو ثقة، ويحدِّث عن قوم لا يعرفون، ولا يضبطون"[4].

وقال أبو حاتم: "يُكتب حديث بقية، ولا يُحتجُّ به، وهو أحبُّ إلىَّ من إسماعيل بن عياش"[5]، وقال النَّسائي: "إذا قال: حدَّثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنَّه لا يدري عمن أخذه"[6]، وقال في موضع آخر: "حدَّثني وحدَّثنا فلا بأس"[7]، وقال السَّاجي: "فيه اختلاف"[8]، وقال ابن خزيمة: "لا أحتجُّ ببقية بن الوليد"[9]، وقال أبو العرب القيرواني: "يروي عن كثير من الضُّعفاء والمجهولين"[10].

وقال ابن عدي: "ولبقية حديث صَالِح غير ما ذكرناه ففي بعض رواياته يخالف الثِّقات، وَإذا روى عَن أهل الشَّام فهو ثبت، وَإذا روى عَن غيرهم خلط"[11]، وقال –أيضًا: "وبقية صاحب

([1]) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (424/2).

([2]) المرجع السابق، (424/2).

([3]) الجرح والتعديل: أبو حاتم، (435/2/ رقم 1728).

([4]) السير: الذهبي، (522/8/ رقم 139).

([5]) الجرح والتعديل: أبو حاتم، (435/2/ رقم 1728).

([6]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (475/1/ رقم 878).

([7]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (623/7/ رقم 3514).

([8]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (8/3/ رقم 783).

([9]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (349/10/ رقم 934).

([10]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (7/3/ رقم 783).

([11]) الكامل: ابن عدي، (276/2/ رقم 302).

حديث ومن علامة صاحب الْحَدِيث أَنَّهُ يروي عَن الكبار والصِّغار ويروي عنه الكبار من النَّاس وهذا صورة بقية"[1].

وقال أبو أحمد الحاكم: "ثقة في حديثه إذا حدَّث عن الثِّقات، لا يُعرف لكنَّه ربَّما روى عن أقوام مثل: الأوزاعي، والزُّبيدي، وعُبيد الله العُمَري، أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمَّد بن عبد الرَّحمن[2]، وغيره من الضُّعفاء، ويُسقطهم من الوسط، ويرويها عن من حدَّثوه بها عنهم"[3]، وقال الدَّارقطني: "يُحدِّث عن الضُّعفاء"[4]، وقال في موضع آخر: "يروي عن قوم متروكين"[5]، وقال أيضًا بعد أن ذكر حديثا له: "هذا باطل عن ابن جريج، ولعلَّ بقية دلَّسه عن رجل ضعيف"[6].

وقال أبو عبد الله الحاكم: "ثقة مأمون"[7]، وقال في موضع آخر: "إذا روى عن المشهورين فإنَّه مأمون مقبول"[8]، وقال البيهقي: "ما يرويه بقية عن الضُّعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه، كيف وقد أجمعوا على أنَّ بقية ليس بحجة!"[9].

وقال الخطيب البغدادي: "في حديثه مناكير إلا أنَّ أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقا"[10]، وقال السَّمعاني: "كان ثقة في الذي يرويه عن الثِّقات، وأكثر الرِّواية عن الضُّعفاء، ودلَّس بهم"[11]، وقال ابن القطَّان: "رمى بقية باستباحة التَّدليس بإسقاط الضُّعفاء، وهو مفسد

([1]) الكامل: ابن عدي، (276/2/ رقم 302).

([2]) محمد بن عبد الرحمن القشيري الكوفي، نزيل بيت المقدس، كذبوه. تقريب التهذيب: ابن حجر، (493/ رقم 6090).

([3]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (477/1/ رقم 878).

([4]) سؤالات السلمي للدارقطني، (136/ رقم 80).

([5]) المرجع السابق، (144/ رقم 96).

([6]) سنن الدارقطني، (289/1/ رقم 588).

([7]) سؤالات السجزي للحاكم، (93/ رقم 60).

([8]) المستدرك على الصحيحين: الحاكم، (406/1/ رقم 1006).

([9]) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة: البيهقي، (497/1/ رقم 891).

([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (623/7/ رقم 3514).

([11]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (8/3/ رقم 783).

لعدالته إن صحَّ ذلك عنه، بخلاف التَّدليس بإسقاط الثِّقات"[1]، وقال ابن خلفون: "لم يُتكلَّم فيه من قِبَل حفظه ولا مذهبه، إنَّما تُكلِّم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجهولين"[2]، وقال الحازمي: "ثقة في نفسه، وإذا روى عن المعروفين فيُحتجُّ به"[3]، وذكره ابن شاهين في جملة الثِّقات[4]، وقال أبو يعلى الخليلي: "اختلفوا فيه"[5].

وقال ابن حزم: "ليس بالقوي"[6]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[7]، وقال الجوزقاني: "ضعيف الحديث"[8]، وقال في موضع آخر: "في موضع آخر: "إذا تفرَّد بالرِّواية فغير مُحتجٌ به لكثرة وهمه"[9]، قال مُغلطاي معقبًا عليه: "مُعميا أن مسلما وجماعة من الأئمة قد أخرجوا عنه اعتبارا واستشهادا، إلا أنَّهم جعلوا تفرُّده أصلا"[10]، وقال ابن الجوزي: "كان مُدلِّسا يروي عن قوم متروكين ومجهولين"[11].

وقال ابن العراقي: "مشهور بالتَّدليس مُكثر له عن الضُّعفاء يُعاني تدليس التَّسوية، وهو أفحش أنواع التَّدليس"[12]، وقال برهان الدِّين الحلبي: "مشهور بالتَّدليس مكثر له عن الضُّعفاء، وتعاني تدليس التَّسوية"[13].

وقال الذَّهبي: "وثَّقه الجمهور فيما سمعه من الثِّقات"[14]، وقال في موضع آخر: " أَحْدُ

([1]) بيان الوهم والايهام: ابن القطان، (168/4/ رقم 1633).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (7/3/ رقم 783).

([3]) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: الحازمي، (ص:42).

([4]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (135/49/ رقم 139).

([5]) الارشاد: الخليلي، (266/1).

([6]) المحلى بالآثار: ابن حزم، (43/6).

([7]) المرجع السابق، (405/12).

([8]) الأباطيل والمناكير: الجوزقاني، (173/2/ رقم 532).

([9]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (8/3/ رقم 783).

([10]) المرجع السابق، (8/3/ رقم 783).

([11]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (146/1/ رقم 546).

([12]) التدليس: ابن العراقي، (37/ رقم 4).

([13]) التبين لأسماء المدلسين: برهان الدين الحلبي، (16/ رقم 5).

([14]) الكاشف: الذهبي، (273/1/ رقم 619).

الأئمة الحفاظ يروى عَمَّن دبَّ ودرج، وَله غرائب تُستنكر أيضًا عَن الثِّقَات لِكَثْرَة حَدِيثه"[1]، وقال مرة: "ثقة في نفسه، لكنَّه يُدلِّس عن الكذَّابين"[2]، وقال –أيضا: "ثقة في نفسه، يأتي بالعجائب عن المتروكين والمجهولين، ويُدلِّس الأسماء، ويُغْرِب كثيراً عن الثِّقات"[3]، وقال في موضع آخر: "وكان من أوعية العلم، لكنَّه كَدَّر ذلك بالإكثار عن الضُّعفاء، وَالعوَّام، والحمل عمَّن دبَّ وَدَرَجَ"[4]، وقال مرة: "مختلف في الاحتجاج به، وبعضهم قَبِله على كثرة مناكيره عن الثِّقات"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير التَّدليس عن الضُّعفاء"[6].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة في نفسه، كثير التَّدليس عن المجاهيل والضُّعفاء، قَبِل روايته جمع من العلماء إذا حدَّث عن الثِّقات، وصَّرح بالسَّماع على كثرة مناكيره عن الثِّقات، ولم يصَّرح بالسَّماع في حديثنا هذا، بل قال: "كتب إليَّ عبَّاد بن كثير". والله تعالى أعلم.

وفيه عبَّاد بن كثير الثَّقفي، البصري، متروك، قال أحمد روى أحاديث كَذِب، مات بعد الأربعين[7].

وفيه الليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيم، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة[8].

قال عبد الوارث: "كان من أوعية العلم"[9]، وقال العجلي: "جائز الحديث، وقال مرة: لا بأس به"[10]، وقال عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق، وليس بحجة"[11].

([1]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (109/1/ رقم 944).

([2]) ديوان الضعفاء: الذهبي، (50/ رقم 619).

([3]) ذيل ديوان الضعفاء: الذهبي، (25/ رقم 81).

([4]) السير: الذهبي، (219/8/ رقم 139).

([5]) من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، (133/ رقم 54).

([6]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (126/ رقم 734).

([7]) المرجع السابق، (290/ رقم 3139).

([8]) المرجع السابق، (464/ رقم 5686).

([9]) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، (235/7/ رقم 1617).

([10]) تاريخ الثقات: العجلي، (399/ رقم 1431).

([11]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (196/ رقم 1189).

وقال ابن معين[1]، وأبو داود[2]: "ليس به بأس"، وقال ابن معين في موضع آخر: "عامة شيوخ ليث لا يُعرفون"[3]، وقال –أيضًا: "ضعيف"[4]، وزاد ابن معين في رواية: "إلا أنه يكتب حديثه"[5]، وقال مرة: "ليس حديثه بذاك"[6]، وقال في رواية: "ليس بذاك القوي"[7]، وسئل مرةً: ليث بن أبى سليم أضعف من يزيد بن أبى زياد وعطاء بن السائب؟ قال: "نعم، يزيد فوقه في الحديث"[8]، وقال –أيضًا: "ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس وغيره، فالزيادة هو ضعيف"[9]، وقال –أيضًا: "منكر الحديث، وكان صاحب سنة روى عن الناس"[10]، وقال البخاري[11]، والسَّاجي[12]: "صدوق"، وزاد البخاري في رواية: "إلا أنَّه يغلط"[13]، وزاد السَّاجي: "فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط"[14]، وقال البخاري في موضع آخر: "صدوق يهم"[15].

وقال شعبة لليث: أين اجتمع لك هؤلاء الثَّلاثة: عطاء، وطاووس، ومجاهد؟ فقال: إذ أبوك يضرب بالخُف ليلة عرسه، قال قبيصة: فقال رجل كان جالسًا: فما زال شعبة متقيًا لليث منذ يومئذ"[16]، وقال عيسى بن يونس: "قد رأيته، وكان قد اختلط"[17]، وقال عبد الرَّحمن ابن

([1]) تهذيب الكمال: المزي، (24/286/ رقم 5017).
([2]) مغاني الأخيار: العيني، (2/506/ رقم 2191).
([3]) تهذيب الكمال: المزي، (24/286/ رقم 5017).
([4]) تاريخ ابن معين– رواية الدارمي، (158/ رقم 560).
([5]) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، (7/234/ رقم 1617).
([6]) التاريخ الكبير: ابن أبو خيثمة، (1/230/ رقم 707).
([7]) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (403/ رقم 553).
([8]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/178/ رقم 1014).
([9]) تهذيب الكمال: المزي، (24/285/ رقم 5017).
([10]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/468/ رقم 835).
([11]) العلل الكبير: الترمذي، (293/ رقم 543).
([12]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/468/ رقم 835).
([13]) العلل الكبير: الترمذي، (ص:390).
([14]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/468/ رقم 835).
([15]) المرجع السابق، (8/468/ رقم 835).
([16]) السير: الذهبي، (6/180/ رقم 84).
([17]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/178/ رقم 1014).

مهدى: "ليث بن أبى سُلَيم، وعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبى زياد، ليث أحسنهم حالًا عندي"[1]، وقال أبو حفص عمرو بن علي: "كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن ليث، وكان عبد الرَّحمن يحدِّث عنه"[2]، وقال أحمد: "ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا في أحد منه في ليث، ومحمَّد ابن إسحاق، وهمَّام، لا يستطيع أحدٌ أنْ يراجعه فيهم"[3]، وقال عثمان بن أبي شيبة: سألت جريرًا عن ليث، وعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: "كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثمَّ عطاء، وكان ليث أكثرهم تخليطًا"[4]، قال عبد الله: وسألت أبي عن هذا، فقال: "أقول كما قال جرير"[5]، وقال أبو معمر: "كان ابن عُيَيْنَة لا يحمد حفظ ليث"[6]، وضعَّفه ابن عُيَيْنَة في موضع آخر[7]، وابن سعد[8]، وأحمد[9]، والجوزجاني[10]، ويعقوب بن شيبة[11]، وابن قتيبة[12]، وأبو حاتم[13]، والنَّسائي[14]، وابن القيسراني[15]، وزاد ابن سعد[16]، وابن قتيبة[17]: "كان ليث رجلًا صالحًا عابدًا"، وزاد أحمد: "كثير الخطأ"[18]، وزاد الجوزجاني: "ليس بثبت"[19]، وزاد ابن شيبة:

([1]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (178/7/ رقم 1014).

([2]) المرجع السابق، (178/7/ رقم 1014).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (282/24/ رقم 5017).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (178/7/ رقم 1014).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (282/24/ رقم 5017).

([6]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (178/7/ رقم 1014).

([7]) تهذيب الكمال: المزي، (284/24/ رقم 5017).

([8]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (349/6).

([9]) المجروحين: ابن حبان، (232/2/ رقم 906).

([10]) أحوال الرجال: أبو اسحاق الجوزجاني، (149/ رقم 132).

([11]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (468/8/ رقم 835).

([12]) المعارف: ابن قتيبة، (ص: 477).

([13]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (178/7- 179/ رقم 1014).

([14]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (90/ رقم 511).

([15]) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (120/ رقم 277)، (396/ رقم 1021).

([16]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (349/6).

([17]) المعارف: ابن قتيبة، (ص 477).

([18]) المجروحين: ابن حبان، (232/2/ رقم 906).

([19]) أحوال الرجال: أبو اسحاق الجوزجاني، (149/ رقم 132).

"هو صدوق"[1]، وزاد أبو حاتم: "ليث بن أبى سليم أحب إلى من يزيد بن أبى زياد، كان أبرأ ساحة، يكتب حديثه"[2]، وقال أحمد في موضع آخر[3]، وأبو حاتم وأبو زرعة[4]، والدَّارقطني[5]: "مضطرب الحديث"، وزاد أحمد: "ولكن حدث النَّاس عنه"[6]، وزاد أبو حاتم وأبو زرعة: "لا يشتغل به"[7]، وقال أحمد مرة: "ليس هو بذاك"[8]، وقال –أيضًا: "لا يفرح بحديثه"[9]، وقال عبد الرحمن: سمعت أبى يقول: "ليث عن طاوس أحب إلى من سلمة بن وهرام عن طاوس، قلت أليس قد تكلموا في ليث؟ قال: "ليث أشهر من سلمة"[10]، وقال أبا زرعة في موضع آخر: "لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث"[11]، وقال الدَّراقطني في موضع آخر: "كان صاحب سنة، يُخرَّج حديثه، إنَّما أنكروا عليه جمعه بين عطاء وطاوس ومجاهد"[12]، وقال في موضع آخر: "ليس بحافظ"[13]، وقال البزار: "كان أحد العباد، إلا أنَّه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنَّما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدًا ترك حديثه"[14]، وذكر ابن عدي لليث أحاديث، ثم قال: "له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه"[15]، وذكره العقيلي في الضعفاء[16].

([1]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/468/ رقم 835).

([2]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/178– 179/ رقم 1014).

([3]) العلل ومعرفة الرجال لأحمد– رواية عبد الله، (2/379/ رقم 2691).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/179/ رقم 1014).

([5]) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن: ابن زريق، (3/115/ رقم 333).

([6]) العلل ومعرفة الرجال لأحمد– رواية عبد الله، (2/379/ رقم 2691).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/179/ رقم 1014).

([8]) العلل ومعرفة الرجال لأحمد– رواية المروذي، (70/ رقم 130).

([9]) العلل الكبير: الترمذي، (293/ رقم 543).

([10]) الجرح والتعديل: ابن أبو حاتم، (7/179/ رقم 1014).

([11]) المرجع السابق، (7/179/ رقم 1014).

([12]) سؤالات البرقاني للدارقطني: أبو بكر البرقاني، (58/ رقم 421).

([13]) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن: ابن زريق، (3/115/ رقم 333).

([14]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/468/ رقم 835).

([15]) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، (7/238/ رقم 1617).

([16]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/14/ رقم 1569).

وذكره ابن أبي حاتم في المراسيل[1]، وقال: سئل أبو زرعة عن ليث بن أبي سليم هل سمع من مكحول؟ قال: "لا هو مرسل"[2]، وقال ابن حبَّان[3]، وأبو بكر ابن مَنْجُويَه[4]: "كان من العُبَّاد، ولكن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به"، وزاد ابن حبَّان: "فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثِّقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه"[5]، وقال أبو عبد الله الحاكم: "مجمع على سوء حفظه"[6]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[7]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[8]، وقال النووي: "اتفق العلماء على ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه"[9].

وذكره العلائي في جامع التحصيل[10]، وذكره ابراهيم بن خليل الطربلسي في الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط[11]، وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات[12].

وقال الذهبي: "محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، على لين في حديثه، لنقص حفظه"[13]، وقال في موضع آخر: "حسن الحديث، ومن ضعفه فإنما ضعفه لاختلاطه بآخرة"[14]، وقال مرة: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه"[15]، وذكره في المغني في الضُّعفاء[16]،

([1]) المراسيل: ابن أبو حاتم، (181/ رقم 330).

([2]) المرجع السابق، (181/ رقم 658).

([3]) المجروحين: ابن حبان، (231/2/ رقم 906).

([4]) رجال صحيح مسلم: أبو بكر ابن مَنْجُويَه، (160/2/ رقم 1399).

([5]) المجروحين: ابن حبان، (231/2/ رقم 906).

([6]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (468/8/ رقم 835).

([7]) المرجع السابق، (468/8/ رقم 835).

([8]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (29/3/ رقم 2815).

([9]) تهذيب الأسماء واللغات: النووي، (75/2/ رقم 537).

([10]) جامع التحصيل: العلائي، (261/ رقم 663).

([11]) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: ابراهيم بن خليل الطربلسي، (295/ رقم 87).

([12]) الكواكب النيرات: ابن الكيال، (493/1/ رقم 34).

([13]) السير: الذهبي، (179/6/ رقم 84).

([14]) ديوان الضعفاء: الذهبي، (333/ رقم 3503).

([15]) الكاشف: الذهبي، (151/2/ رقم 4692).

([16]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (536/2/ رقم 5126).

وقال في السِّير: "بعض الأئمَّة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضَّعيف المقارب، فيروى في الشَّواهد والاعتبار، وفي الرَّغائب، والفضائل، أما في الواجبات، فلا"[1]، وقال ابن حجر: "صدوق، اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فترك"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق، اختلط في آخر عمره، فاضطرب حديثه، فترك.

وبقية رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة الإسناد الموقوف:

جميع رواة السَّند ثقات، إلا أنَّ فيه سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون، وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّانية من المدلِّسين: "فيه الامام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، وصفه النَّسائي وغيره بالتَّدليس، وقال البخاري ما أقل تدليسه"[3].

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع منكر، والموقوف صحيح؛ ففي الحديث المرفوع عبَّاد بن كثير، متروك، وفيه ليث بن أبي سُليم، صدوق، اختلط في آخر عمره، فاضطرب حديثه، فترك.

قال ابن كثير: "لكن هذا الإسناد لا يصح، فإنَّ عبَّاد بن كثير متروك الحديث، ولم يختلق هذا الحديث، ولكنَّه وهم في رفعه"[4].

وقال الهيثمي: "رواه الطَّبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصَّحيح، غير معلل بن نفيل وهو ثقة"[5]، وقال محمَّد بن محمَّد العامري: "روى الطَّبراني في "الأوسط" بإسناد حسن، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، عن النَّبيِّ ﷺ"[6].

قلت: لا يلزم من كون رجال السَّند رجال الصَّحيح صحة الحديث، فقد يحتوى الحديث على علة مع ثقة رجال إسناده.

([1]) السير: الذهبي، (184/6/ رقم 84).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (464/ رقم 5686).

([3]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (32/ رقم 51).

([4]) تفسير ابن كثير، (377/3).

([5]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (23/7/ رقم 11009).

([6]) حسن التنبه لما ورد في التشبيه: محمد بن محمد العامري، (319/9).

قال الدَّارقطني: "ورواه موسى بن أعين، عن الثَّوري، فقال: عن ابن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ، ووهم في موضعين؛ في رفعه، وفي قوله: عن ابن طاووس؛ لأنَّ هذا من حديث ليث، ولا يصح عن ابن طاووس"[1]. والله تعالى أعلم.

المطلب السَّابع: تَضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو منسوب إلي الكذبِ أو مُتَّهَمٌ به.

كان النُّقاد يتركون الحديث لوجود راوٍ في إسناده منسوبٌ إلى الكذب، أو مُتَّهمٌ به، قال ابن حجر: "ما يكون بسببِ تُهمة الرَّاوي بالكذب، هو المتروك"[2]، وعلى هذا النَّهج سار الإمام الشَّوكاني، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج ابن سعد[3]، وابن الضَّريس، وأبو يعلى، والبيهقي في الدَّلائل، عن أنس رضي الله عنه، قال: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالشَّامِ، وَفِي لَفْظٍ: بِتَبُوكَ، فَهَبَطَ جبريل، فقال: يا محمَّد، إنَّ معاوية بن مُعَاوِيَةَ الْمُزَنِيَّ[4] هَلَكَ، أَفَتُحِبُّ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَضَرَبَ بِجَنَاحِهِ الْأَرْضَ فَتَضَعْضَعَ[5] لَهُ كل شيء، ولزق[6] بالأرض، ورفع سَرِيرَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُوتِيَ مُعَاوِيَةُ هَذَا الْفَضْلَ، صَلَّى عَلَيْهِ صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِي كُلِّ صَفٍّ سِتَّةُ آلَافِ مَلَكٍ؟ قَالَ: بِقِرَاءَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، كَانَ يَقْرَؤُهَا قَائِمًا، وَقَاعِدًا، وَجَائِيًا، وَذَاهِبًا، وَنَائِمًا»**[7].

([1]) العلل: الدارقطني، (321/8/ رقم 1592).

([2]) نزهة النَّظر: ابن حجر، (ص: 112).

([3]) قلت: لم أعثر عليه في طبقاته المطبوع.

([4]) معاوية بن معاوية المزنى: ويقال: الليثى، ويقال: معاوية بن مقرن المزنى. قال ابن عبد البر: هذا أولى بالصَّواب، وهو صحابي توفى في حياة رسول الله ﷺ. تهذيب الأسماء واللغات: النَّووي، (104/2/ رقم 589).

([5]) ضَعَّ: الضَّادُ وَالْعَيْنُ فِي الْمُضَاعَفِ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى الْخُضُوعِ وَالضَّعْفِ. يُقَالُ: تَضَعْضَعَ، إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ، وَكُلُّ ضَعِيفٍ ضَعْضَاعٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا رَأْيٍ وَلَا قُوَّةٍ. مقاييس اللغة: أحمد القزويني، (355/3).

([6]) لَزِقَ: اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْقَافُ لَيْسَ بِأَصْلٍ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ. يُقَالُ لَزِقَ الشَّيْءُ، بِالشَّيْءِ يَلْزَقُ، مِثْلُ لَصِقَ. المرجع السابق، (244/5).

([7]) فتح القدير: الشَّوكاني، (632/5).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده العلاء بن محمَّد الثَّقفي، **وهو مُتَّهم بالوضع**، ورُوي عنه من وجه آخر بأطول من هذا، **وفي إسناده هذا المُتَّهم**، وفي الباب أحاديث في هذا المعنى وغيره"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن الضَّريس رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُطِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: «**غَزَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَلَمَّا قَدِمَهَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بِأَحْسَنِ إِطْلَاعِ شُعَاعِهَا، وَضِيَائِهَا، وَنُورِهَا، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ: فَعَجِبَ مِنْ ضِيَائِهَا، وَنُورِهَا، وَشُعَاعِهَا وَحُسْنِهَا حَتَّى أَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَحْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا جِبْرِيلُ مَا هَذِهِ الشَّمْسُ؟ لَهَا شُعَاعٌ، وَضِيَاءٌ لَمْ أَرَهُ بِهَا قَبْلَ الْيَوْمِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّهُ مَاتَ الْيَوْمَ مُعَاوِيَةُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بِالْمَدِينَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفِ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَبِمَ ذَلِكَ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: لِكَثْرَةِ تِلَاوَتِهِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ قَائِمًا، وَقَاعِدًا، قَالَ: اسْتَكْثِرُوا مِنْهَا فَإِنَّهَا نِسْبَةُ رَبِّكُمْ، مَنْ قَرَأَهَا خَمْسِينَ مَرَّةً رَفَعَ اللَّهُ لَهُ خَمْسِينَ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَحَطَّ عَنْهُ خَمْسِينَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَكُتِبَ لَهُ خَمْسِينَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَنْ زَادَ زَادَهُ اللَّهُ، قَالَ جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَبَضَ جِبْرِيلُ الْأَرْضَ، وَنَحَّى عَنْ طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ حَجَرٍ، وَمَدَرٍ[2]، حَتَّى صَلَّى عَلَيْهِ**»[3].

أخرجه ابن أبي الدُّنيا[4]، ومن طريقه ابن الجوزي[5]، وأخرجه أبو يَعلى[6]، والعُقيلي[7]،

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (632/5).

([2]) مَدَرَ: الْمِيمُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى طِينٍ مُتَحَبِّبٍ، ثُمَّ يُشَبَّهُ بِهِ، فَالْمَدَرُ مَعْرُوفٌ، وَالْوَاحِدَةُ مَدَرَةٌ. مقاييس اللغة: أحمد القزويني، (305/5).

([3]) فضائل القرآن: ابن ضريس، (273/118/ رقم 273).

([4]) الأولياء: ابن أبي الدُّنيا، (21/16/ رقم 21)، بنحوه، مختصرًا.

([5]) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (298/1/ رقم 479)، بنحوه، مختصرًا.

([6]) مسند أبي يعلي، (256/7/ رقم 4267)، بنحوه، مختصرًا، إلا أنَّه قال: " فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَلْفَ مَلِكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ".

([7]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (342/3/ رقم 1370)، بنحوه، مختصرًا.

والثَّعلبي[1]، وأبو نُعيم الأصبهاني[2]، وأبو العبَّاس المُستغفري[3]، والبيهقي[4]، وابن عبد البرِّ[5]، وابن عساكر[6]، وابن الجوزي[7]–أيضًا؛ جميعهم من طريق يزيد بن هارون، عن العلاء بن زيد.

وأخرجه ابن الضَّريس[8] –أيضًا، عن الأشعث بن شبيب، عن عثمان بن الهيثم، عن محبوب بن هلال بن أبي ميمون، عن عطاء بن أبي ميمون.

قلت: ولعلَّه وقع تصحيفٌ في هذا السَّند؛ فوقع فيه "محبوب بن هلال بن أبي ميمون"، والصَّواب: "محبوب بن هلال، عن ابن أبي ميمونة"، وممَّا يُؤكد ذلك؛ أنَّ جميع من روى الحديث من هذا الطَّريق ذكروا: "محبوب بن هلال، عن ابن أبي ميمونة"، وممَّا يزيدني تأكيدًا، قول ابن حجر[9]: "طريق عثمان بن الهيثم، واختلف عليه في إسناده على وجهين: رُوي عنه، عن محبوب بن هلال، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أنس، أخرجه ابن الضَّريس في "فضائل القرآن"، عن الأشعث بن شبيب، عنه به بنحوه". والله أعلى أعلم.

([1]) الكشف والبيان: الثَّعلبي، (331/10)، بنحوه، مختصرًا.

([2]) معرفة الصَّحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (2506/5/ رقم 6080)، بنحوه، مختصرًا.

([3]) فضائل القرآن: أبو العباس المستغفري، (721/2/ رقم 1080)، بنحوه، مختصرًا، (723/2/ رقم 1081)، بنحوه، مختصرًا.

([4]) السُّنن الكبرى: البيهقي، (83/4/ رقم 7032)، بنحوه، مختصرًا، دلائل النبوة: له، (245/5)، بنحوه، مختصرًا، شعب الإيمان، (153/4/ رقم 2321)، بنحوه، مختصرًا.

([5]) الاستيعاب: ابن عبد البرِّ، (1424/3/ رقم 2438)، بنحوه، مختصرًا.

([6]) معجم الشُّيوخ: ابن عساكر، (926/2/ رقم 1177)، تاريخ دمشق: له، (69/45–70/ رقم 5219)، بنحوه، مختصرًا.

([7]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (378/3/ رقم 130)، بنحوه، مختصرًا.

([8]) فضائل القرآن: ابن الضريس، (116/ رقم 271)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَلَّى عَلَيْهِ صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلِّ صَفٍّ سِتُّمِائَةَ أَلْفٍ".

([9]) المطالب العالية: ابن حجر، (476/15/ رقم 3792).

وأخرجه أبو يَعلى[1]، والدَّينوري[2]، والطَّبراني[3]، وأبو نُعيم الأصبهاني[4]، وأبو عثمان البُحيري[5]، والبيهقي[6]، وابن عبد البرِّ[7]؛ جميعهم من طريق عثمان بن الهيثم، عن محبوب ابن هلال، عن عطاء بن أبي ميمونة؛ كلاهما (العلاء بن زيد، وعطاء بن أبي ميمونة) عن أنس رضي الله عنه.

دراسة الإسناد:

فيه عثمان بن مُطِيع الرَّازي، ابن اخت عبد العزيز بن أبي عثمان، خَتن عثمان ابن زائدة[8].

روى عنه أبو حاتم الرَّازي، وقال: "صدوق"[9]، وذكره أبو الفداء ابن قُطْلُوْبَغَا في الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة[10].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق، والله أعلى وأعلم.

([1]) مسند أبي يعلي، (258/7/ رقم 4268)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلِّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([2]) المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر الدينوري، (278/6/ رقم 2634)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلِّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([3]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (428/19/ رقم 1040)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلِّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفًا".

([4]) معرفة الصَّحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (2506/5/ رقم 6081)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كُلُّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([5]) مخطوط السَّابع من فوائد أبي عثمان البحيري، (129/ رقم 129)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلُّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([6]) السنن الكبرى: البيهقي، (84/4/ رقم 7033)، دلائل النُّبوة: له، (246/5)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كُلُّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([7]) الاستيعاب: ابن عبد البرِّ، (1423/3/ رقم 2438)، بمعناه، إلا أنَّه قال: "صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلُّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ"، وفي رواية قال: "سِتُّونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبو حاتم، (170/6/ رقم 929).

([9]) المرجع السابق، (170/6/ رقم 929).

([10]) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، (101/7/ رقم 7695).

وفيه العلاء بن زيد، ويُقال: زيدل بزيادة لام، الثَّقفي، أبو محمَّد البصري، متروك، ورماه أبو الوليد –يعني الطَّيالسي– بالكذب[1]، وقال ابن حجر في موضع: "العلاء بن زيدل، عن أنس، واهٍ"[2].

قلت: وقد تُوبع العلاء بن زيد بمتابعة تامَّة من قِبَل عطاء بن أبي ميمونة، وهو "ثقة، رمي بالقدر"[3]، ولكن المتابعة منكرة؛ لأنَّها من قِبَل سَنَد فيه، محبوب بن هلال، وهو مُنكر الحديث[4]، وفيه عثمان بن الهيثم، وهو "ثقة، تغير فصار يتلقن"[5].

الحكم على الحديث:

الحديث مُنكر؛ فيه العلاء بن زيد؛ متروك الحديث، اتهمه البعض بالكذب.

وأمَّا المتابع له فلا يقوى به؛ فهو مُنكر –أيضًا، فيه محبوب بن هلال؛ مُنكر الحديث، وفيه عثمان بن الهيثم؛ ثقة، تغير فصار يتلقن، قال ابن كثير: "وهذا –أيضا– مُنكر من هذا الوجه"[6]، وقال –أيضًا: "وقد رُوي هذا من طُرق أخر، تركناها اختصارًا، وكلها ضعيفة"[7].

وقال ابن عدي: "محبوب بن هلال المُزني، عن عطاء بن أبي ميمون، عن أنس رضي الله عنه، «نزل جبريل عليه السَّلام»، لا يُتابع، سمعت ابن حمَّاد يذكره عن البخاري"[8]، وقال الذَّهبي: "محبوب مجهول، لا يُتابع على هذا"[9].

قلت: بل تابعه يزيد بن هارون، وعثمان بن مُطِيع؛ كلاهما عن العلاء بن زيد، عن أنس رضي الله عنه، كما أوضحت في التَّخريج، ولعل مُرادهم في قولهم: "لا يُتابع على هذا"، أي: من

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (435/ رقم 5239).

([2]) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر، (648/2).

([3]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (392/ رقم 4601).

([4]) ذكره ابن حبَّان في الثِّقات، (529/7/ رقم 11309)، وقال أبو حاتم في "الجرح والتَّعديل"، (389/8/ رقم 1780): "ليس بمشهور"، وقال الذَّهبي في "المغني في الضُّعفاء"، (543/2/ رقم 5194): "لا يُعرف، وحديثه فمنكر"، وزاد في "الميزان"، (442/3/ رقم 7085): "ومقدار ما يرويه غير محفوظ".

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (387/ رقم 4525).

([6]) البداية والنهاية: ابن كثير، (19/5).

([7]) تفسير القرآن: ابن كثير، (526/8).

([8]) الكامل: ابن عدي، (196/8–198/ رقم 1923).

([9]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (430/1).

قِبَل الثِّقات، ولم يقصدوا عدم متابعته من قِبَل من هو مثله أو دونه، قال العقيلي: "العلاء ابن زيدل الثَّقفي لا يُتابعه أحد على هذا الحديث إلَّا من هو مثله أو دونه"[1]، وقال في موضع آخر –بعد إيراده لحديث الدِّراسة: "والرِّواية في هذا فيها لين"[2]، وقال ابن حِبَّان: "حديث مُنكر، لم يُتابع عليه، ولست أحفظ من أصحاب رسول الله ﷺ أحدًا يقال له: معاوية بن معاوية اللَّيثي، وقد سَرَق هذا الحديث شيخ من أهل الشَّام فرواه عن بقيَّة، عن محمَّد بن زياد، عن أبي أُمَامَة رضي الله عنه بطوله"[3]، وقال البيهقي: "العلاء هذا هو ابن زيدٍ، ويقال: ابن زيدلٍ، يُحدِّث عن أنس ابن مالكٍ بمناكير"[4]، وقال ابن عبد البر: "أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية، ولو أنَّها في الأحكام لم يكن في شيء منها حُجَّة"[5]، وعَلَّق ابن حجر عليه، قائلًا: "قد يَحتج به من يُجيز الصَّلاة على الغائب، ويدفعه ما ورد أنَّه رُفعت الحجب حتى شهد جنازته، فهذا يتعلق بالأحكام، واللَّه أعلم"[6]، وقال ابن عساكر: "هذا حديث غريب"[7]، وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح"[8]، وقال ابن كثير: "وهذا الحديث فيه غرابة شديدة ونكارة، والنَّاس يُسندون أمرها إلى العلاء بن زيد هذا، وقد تكلموا فيه"[9]، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثامن: تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسناده من هو كذَّاب.

إنَّ أشدِّ مصطلحات التَّجريح وأرداها عند علماء الحديث، إطلاق لفظ كذَّاب أو وضَّاع على الرَّاوي، قال الخطيب البغدادي: "أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرُّواة فأرفعها، أن يُقال: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَةٌ، وَأَدْوَنُهَا أن يُقال: كذَّاب، ساقط"[10]، وقال الذَّهبي: "وأردى عبارات الجرح:

([1]) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (299/1/ رقم 479).

([2]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (342/3/ رقم 1370).

([3]) المجروحين: ابن حبان، (181/2/ رقم 813).

([4]) السنن الكبرى: البيهقي، (83/4/ رقم 7032).

([5]) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البرِّ، (1425/3/ رقم 2438).

([6]) الإصابة: ابن حجر، (127/6/ رقم 8099).

([7]) معجم الشيوخ: ابن عساكر، (926/2/ رقم 1177).

([8]) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (299/1/ رقم 479).

([9]) البداية والنهاية: ابن كثير، (19/5).

([10]) الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، (ص: 22).

دجَّال كذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث"[1]، وعلى هذا النَّهج سار الإمام الشَّوكاني، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج ابن جرير، وابن مَرْدَوَيْه، عن أبي الحَمْرَاء رضي الله عنه، قال: رابطت[2] المدينة سبعة أشهر على عهد رسول اللَّه ﷺ، **قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ جَاءَ إِلَى بَابِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، فَقَالَ: «الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ[3] أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: 33]»**[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده أبو داود الأعمى، **وهو وضَّاع كذَّاب**"[5].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث بألفاظ متغايرة على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: «سَبْعَةَ أَشْهُرٍ».

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا ابن وكيعٍ، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ –يعني الفضل بن دُكَين، قَالَ: ثنا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخبَرَنِي أَبُو دَاوُدَ –يعني نُفَيْع ابن الحارث، عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ، قَالَ: **الحديث بلفظه**[6].

أخرجه ابن أبي شيبة[7].

وأخرجه الطَّبري –أيضًا[8]، من طريق عبد الأعلى بن واصل.

([1]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (4/1).

([2]) الرِّبَاطُ في الأصل: الإقامة على جهاد العَدُوِّ بالحرب، وارتباط الخَيْل وإعدادها، والمراد به المواظبة، والملازمة. النِّهاية في غريب الحديث: ابن الأثر، (185/2).

([3]) الرِّجس: القَذَر، وقد يعبر به عن الحرام والفعل القبيح، والعذاب، واللعنة، والكفر. المرجع السابق، (200/2).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (322/4–323).

([5]) المرجع السابق ، (323/4).

([6]) جامع البيان: الطَّبري، (264/20)، تاريخ الرُّسل والملوك: له، (589/11).

([7]) مسند ابن أبي شيبة، (233/2/ رقم 722)، بمثله.

([8]) جامع البيان: الطَّبري، (264/20)، تاريخ الرُّسل والملوك: له، (589/11)، بمثله.

وأخرجه أبو نُعيم الأصبهاني[1]، من طريق إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني.

وأخرجه ابن عساكر[2]، من طريق أحمد بن حازم؛ أربعتهم (ابن أبي شيبة، وعبد الأعلى ابن واصل، وإسماعيل بن عبد الله، وأحمد بن حازم) عن الفضل بن دُكَين.

وأخرجه يحيى بن سلام[3].

وأخرجه ابن عَدي[4]، من طريق مَخْلَد بن يزيد.

وأخرجه ابن عساكر-أيضًا، من طريق معاوية بن هشام[5]، وعُبيد الله بن موسى[6]؛ خمستهم (الفضل بن دُكَين، ويحيى بن سلام، ومَخْلَد بن يزيد، ومعاوية بن هشام، وعُبيد الله ابن موسى) عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي داود نُفَيْع بن الحارث، به.

الثَّاني: «سِتَّةَ أَشْهُرٍ».

أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَنْمَاطِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورَ بْنَ أَبِي الْأَسْوَدِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ-يعني نُفَيْع ابن الحارث، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَمْرَاءِ يَقُولُ: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْتِي بَابَ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَيَقُولُ: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]»**[7].

وأخرجه الطَّبراني[8]-أيضًا، من طريق منصور بن أبي الأسود.

وأخرجه ابن بشران[9]، من طريق يونس بن أبي إسحاق؛ كلاهما (منصور بن أبي الأسود، يونس بن أبي إسحاق) عن أبي داود، نُفَيْع بن الحارث، به.

([1]) معرفة الصَّحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (2870/5/ رقم 6752)، بمثله.

([2]) معجم الشُّيوخ: ابن عساكر، (738/2/ رقم 918)، تاريخ دمشق: له، (289/4-290)، بنحوه.

([3]) تفسير يحيى بن سلام، (717/2)، بنحوه.

([4]) الكامل: ابن عَدي، (329/8/ رقم 1988)، بنحوه.

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (136/42-137)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «على باب فاطمة»، ولم يذكر «علي».

([6]) معجم الشُّيوخ: ابن عساكر، (738/2/ رقم 918)، تاريخ دمشق: له، (289/4-290)، بنحوه.

([7]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (56/3/ رقم 2672).

([8]) المرجع السابق، (200/22/ رقم 525)، بمثله، وزاد «علي».

([9]) أمالي ابن بشران، (285/ رقم 657)، بنحوه، وزاد «علي»، وقال: «الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ».

الثَّالث: «تِسْعَةَ أَشْهُرٍ».

أخرجه الإمام عبد بن حُميد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ السَّبِيعِيُّ –يعني نُفَيْع بن الحارث، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَمْرَاءِ، قَالَ: **صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَكَانَ إِذَا أَصْبَحَ أَتَى بَابَ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»**[1].

ومن طريقه ابن عساكر[2]،

وأخرجه الطَّحاوي[3]، من طريق عُبادة بن مسلم؛

وأخرجه الثَّعلبي[4]، من طريق يونس بن أبي إسحاق؛ ثلاثتهم (الضَّحاك بن مَخْلَد، عُبادة ابن مسلم، يونس بن أبي إسحاق) عن أبي داود نُفَيْع بن الحارث، به.

الرَّابع: «ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ».

أخرجه الإمام ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: نا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَعْشَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ نَافِعٍ –يعني ابن الحارث، ويقال: نُفَيْع بن الحارث، عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ، قَالَ: **شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، كُلَّمَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ –أَوْ قَالَ: إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ– مَرَّ بِبَابِ فَاطِمَةَ، فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]»**[5].

الخامس: «سَبْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ» بالتَّردد.

أخرجه الإمام العُقيلي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ –يعني الضَّحاك بن مَخْلَد، عَنْ عُبَادَةَ أَبُو يَحْيَى –يعني ابن مسلم قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ –يعني نُفَيْع بن الحارث، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ، فَقَالَ: **حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ يَأْتِي إِلَى بَابِ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ،**

([1]) المنتخب من مسند عبد بن حُميد، (173/ رقم 475).

([2]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (137/42)، بمثله.

([3]) شرح مشكل الآثار: الطَّحاوي، (248/2/ رقم 775)، إلا أنَّه قال: « أَتَى بَابَ فَاطِمَةَ»، ولم يذكر «علي»، وقال: « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ»، ولم يذكر « يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ».

([4]) الكشف والبيان: الثَّعلبي، (44/8)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «الصَّلَاةَ»، ولم يذكر « يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ».

([5]) مسند ابن أبي شيبة، (232/2/ رقم 720).

وَالْحَسَنَ، فَيَقُولُ: «الصَّلَاةُ يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]»[1].

السَّادس: «أَمَّا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ قَدْ حَفِظْنَا، وَأَنَا أَشُكُّ فِي شَهْرَيْنِ».

أخرجه الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، قال: أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ ابْنِ عَلِيٍّ الأَبْنُوسِيُّ، نا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ هَارُونَ الْكُوفِيُّ، نا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ مَرْوَانَ، نا أَبِي، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارِ بْنِ مُزَاحِمٍ الْعَطَّارُ، ابْنُ أَخِي نَصْرِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الصَّائِغِ –يعني نصر بن عمر، عَنْ أَبِي دَاوُدَ –يعني نُفَيْع بن الحارث، عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ، قَالَ: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجِيءُ كُلَّ صَلاةٍ فَيَضَعُ يَدَهُ بِجَنْبَتَيِ الْبَابِ، قَالَ: أَمَّا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ قَدْ حَفِظْنَا، وَأَنَا أَشُكُّ فِي شَهْرَيْنِ، فَيَقُولُ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ» مِرَارًا، ثُمَّ يَقُولُ: «الصَّلاةُ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]»**، قُلْتُ: يَا أَبَا الْحَمْرَاءِ، مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ؟، قَالَ: "عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ"[2].

وللحديث شواهد لم أذكرها لضعفها.

دراسة الإسناد:

فيه سفيان بن وكيع بن الجرَّاح، أبو محمَّد الرُّؤَاسِي[3]، الكوفي[4].

قال عثمان بن أبي شيبة: "رجل صدق"[5]، وسئل أحمد بن حنبل عنه قبل أن يموت بأيَّام عشرة أو أقل، يُكتب عنه؟ فقال: "نعم ما أعلم إلا خيرًا"[6]، وقال ابن حبَّان: "وكان شيخًا فاضلًا صدوقًا، إلا أنَّه ابتلي بورَّاق سوء، كان يُدخل عليه الحديث، وكان يثق به؛ فيجيب فيما

([1]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (130/3/ رقم 1115).

([2]) تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب البغدادي، (595/2).

([3]) الرُّؤَاسِي: بِضَم الرَّاء، وَفتح الْوَاو المهموزة، وَفِي آخرهَا السِّين الْمُهْمِلَة، هَذِه النِّسْبَة إِلَى رؤاس وَهُوَ الْحَارِث بن كلاب بن ربيعَة بن عَامر بن صعصعة بْن قيس عيلان، مِنْهُم أَبُو سُفْيَان وَكِيع بن الْجراح الرُّؤَاسِي. اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير، (40/2).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (245/ رقم 2456).

([5]) الثِّقات: ابن شاهين، (106/ رقم 498).

([6]) العلل لأحمد بن حنبل –رواية عبد الله، (47/2/ رقم 1510).

يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق التَّرك"[1].

وقال البخاري: "يتكلمون فيه لأشياء لقَّنوه"[2]، وعن الآجُري قال: حضرت أبا داود يُعرض عليه الحديث عن مشايخه، فعُرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يسمعه[3]، وقال ابن أبو حاتم: كتب عنه أبي، وأبو زُرعة وتركا الرِّواية عنه، وقال سألت أبا زُرعة عنه فقال: "لا يُشتغل به"، قيل له: "كان يكذب"، قال: "كان أبوه رجلًا صالحًا"، قيل له: كان يُتهم بالكذب؟ قال: "نعم"[4]، وقال أبو زُرعة: "ثلاثة ليست لهم محاباة عندنا، فذكر منهم سفيان بن وكيع"[5]، وقال أبو حاتم[6]، والدَّارقطني[7]: "لين"، وزاد الدَّارقطني: "تكلموا فيه"[8]، وقال الدارقطني في موضع آخر: "كان يلقِّنه ورَّاق له، يقال له: قرطمة، وكان ورَّاقه هذا غير مأمون"[9]، وقال ابن أبي حاتم: "فقد ابتلي بورَّاق له، أدخل في كتبه أحاديث مناكير، ونصحه أبو حاتم الرَّازي وابن خُزيمة، وبيَّن له أبو حاتم كيف يُميز ما أدخل عليه، فلم يأخذ بنصحه، فسقطت رواياته"[10]، وقال النَّسائي: "ليس بشيء"[11]، وقال مرة: "ليس بثقة"[12].

وقال ابن عدي: "وإنَّما بلاؤه أنَّه كان يتلقن ما لُقِّن، ويقال: كان له ورَّاق يلقِّنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يُبدِّل في الإسناد قومًا بدل قوم"[13]، وقال أبو يعلى

([1]) المجروحين: ابن حبَّان، (359/1/ رقم 472).
([2]) التَّاريخ الأوسط: البخاري، (385/2/ رقم 2969).
([3]) سؤالات الآجري أبا داود، (95/ رقم 2).
([4]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (231/4/ رقم 991).
([5]) الكامل: ابن عدي، (479/4-480/ رقم 844).
([6]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (232/4/ رقم 991).
([7]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (180/ رقم 152).
([8]) المرجع السابق، (180/ رقم 152).
([9]) تعليقات الدَّارقطني على المجروحين لابن حبَّان، (127/ رقم 145).
([10]) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (135/1).
([11]) الضُّعفاء والمتروكين: النَّسائي، (55/ رقم 289).
([12]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (123/4/ رقم 210).
([13]) الكامل: ابن عدي، (479/4/ رقم 844).

الخليلي: "ضعفوه، وكان له ورَّاق أدخل في حديثه ما ليس له، فقال له الكوفيون: ويحك أفسدت شيخنا وابن شيخنا، روى عنه الحفَّاظ ثمَّ تركوا حديثه"[1].

وضعفه مَسلمة بن القاسم[2]، وأبو المعالي[3]، والهيثمي[4]، والبُوصيري[5]، والسَّخاوي[6]، وقال ابن القطَّان: "متهم بالكذب"[7]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين[8].

وقال الذَّهبي: "الحافظ ابن الحافظ، مُحدِّث الكوفة، كان من أوعية العلم، على لين لحقه"[9]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[10]، وقال ابن حجر: "كان صدوقًا إلا أنَّه ابتلي بورَّاقه؛ فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصح، فلم يقبل؛ فسقط حديثه"[11]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[12].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق في نفسه، ابتلي بورَّاق أدخل عليه ما ليس من حديثه، ونُصح فلم يقبل؛ فتُرك حديثه. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد تُوبع سفيان بن وكيع بمتابعة تامَّة في حديثه من قِبَل ابن أبي شيبة[13]، وعبد

([1]) الإرشاد: أبو يعلى الخليلي، (571/2).

([2]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (420/5/ رقم 2087).

([3]) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح: أبو المعالي، (167/1/ رقم 176).

([4]) مجمع الزَّوائد: الهيثمي، (197/1/ رقم 960).

([5]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (418/1/ رقم 767).

([6]) المقاصد الحسنة: السَّخاوي، (99/ رقم 87).

([7]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطَّان، (616/3/ رقم 1427).

([8]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (4/2/ رقم 1452).

([9]) السِّير: الذَّهبي، (152/12/ رقم 54).

([10]) الكاشف: الذَّهبي، (449/ رقم 2005)، المغني في الضُّعفاء: له، (269/ رقم 2489).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (245/ رقم 2456).

([12]) الإصابة في تمييز الصَّحابة: ابن حجر، (490/4/ رقم 5768)، التلخيص الحبير: له، (173/3/ رقم 1389).

([13]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (320/ رقم 3575).

الأعلى بن واصل[1]، وإسماعيل بن عبد الله العبدي[2]، وأحمد بن حازم[3]، وجميعهم ثقات.

وفيه يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، أبو إسرائيل، الكوفي، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة على الصَّحيح[4].

وثَّقه ابن معين[5]، والعجلي[6]، وزاد ابن معين في موضع آخر[7]، والنَّسائي[8]: "ليس به بأس"، وقال العجلي مرة: "جائز الحديث"[9]، وذكره ابن حِبَّان[10]، وابن شاهين[11] في الثِّقات.

وقال عبد الرَّحمن بن مهدي: "لم يكن به بأس، وحدَّث يحيى، وعبد الرَّحمن عنه، وحدَّث عبد الرَّحمن عن سفيان عنه"[12]، وقال أبو حاتم[13]، والسَّاجي[14]: "صدوق"، وزاد أبو حاتم: "إلا أنَّه لا يُحتَّج بحديثه"، وزاد السَّاجي: "كان يُقدِّم عثمان على علي، وضعَّفه بعضهم"، وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان وروى عنه النَّاس"[15].

وقال يحيى بن سعيد: "كان –أيضا– منه سجية"[16]، وقال مرةً: "وكانت فيه غفلة"[17]،

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (332/ رقم 3739).

([2]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (297/6/ رقم 137).

([3]) المرجع السابق، (479/6/ رقم 10).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (613/ رقم 7899).

([5]) تاريخ ابن معين– رواية الدارمي، (60/ رقم 87)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (379/ رقم 430).

([6]) الثِّقات: العجلي، (377/2/ رقم 2062).

([7]) من كلام ابن معين في الرِّجال– رواية طهمان، (56/ رقم 113).

([8]) تهذيب الكمال: المزي، (492/32/ رقم 7170).

([9]) الثِّقات: العجلي، (377/2/ رقم 2062).

([10]) الثِّقات: ابن حبَّان، (650/7/ رقم 11899).

([11]) الثِّقات: ابن شاهين، (263/ رقم 1621).

([12]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (244/9/ رقم 1024).

([13]) المرجع السابق، (244/9/ رقم 1024).

([14]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (434/11/ رقم 843).

([15]) الكامل: ابن عدي، (526/8/ رقم 2085).

([16]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (457/4/ رقم 2088).

([17]) المرجع السابق، (457/4/ رقم 2088).

وقال أحمد بن حنبل: "حديثه حديث مضطرب"[1]، وقد ضعف حديثه عن أبيه، وقال: "حديث إسرائيل أحبُّ إليَّ منه"[2]، وقال في موضع آخر: "حديثه فيه زيادة على حديث النَّاس"[3]، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق، قال: "كذا وكذا"[4]، وقال الذَّهبي معلقًا: "هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمَّن فيه لين"[5]، وقال ابن خِراش: "في حديثه لين"[6]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ربمَّا وهم في روايته"[7]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين[8].

وذكره الذَّهبي في من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، وقال: "ثقة"[9]، وقال مرةً: "كان من علماء الكوفة، وهو من بيت علم وحديث"[10]، وقال في موضع آخر: "كان صدوقًا كثير الحديث"[11]، وقال –أيضًا: "صدوق يُغرب"[12]، وقال: "ابناه أتقن منه، وهو حسن الحديث"[13]، وقال: "هو صدوق، ما به بأس"[14]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم قليلاً"[15]، وذكره في المرتبة الثَّانية من مراتب التَّدليس[16].

([1]) العلل لأحمد بن حنبل –رواية عبد الله، (519/2/ رقم 3424).

([2]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (457/4/ رقم 2088).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (244/9/ رقم 1024).

([4]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (457/4/ رقم 2088).

([5]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (483/4/ رقم 9914).

([6]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (766/2/ رقم 7271).

([7]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (434/11/ رقم 843).

([8]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (223/3/ رقم 3863).

([9]) من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق: الذَّهبي، (562/ رقم 393).

([10]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (256/4/ رقم 441).

([11]) العبر في خبر من غبر: الذَّهبي، (179/1).

([12]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (450/ رقم 4836).

([13]) السِّير: الذَّهبي، (27/7/ رقم 10).

([14]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (483/4/ رقم 9914).

([15]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (613/ رقم 7899).

([16]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (37/ رقم 66).

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق ربمَّا وهم. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد تُوبع يونس بن أبي إسحاق بمتابعة تامَّة للفظ الثَّاني من قِبل منصور بن أبي الأسود؛ وهو صدوق رمي بالتَّشيع[1]، وبمتابعة تامَّة للفظ الثَّالث من قِبل الضَّحاك بن مَخْلَد[2]، وعُبادة بن مسلم[3]؛ وكلاهما ثقتان.

وفيه نُفَيْع بن الحارث، أبو داود الأَعْمى، مشهور بكنيته، كوفي، ويقال له: نافع، من الخامسة[4].

قال همَّام بن منبه: "قدم علينا أبو داود الأعمى فجعل يحدِّثنا عن البراء، وزيد بن أرقم، فأتينا قتادة فأخبرناه فقال: "كذب إنَّما كان هذا سائلًا يتضيَّف النَّاس في الطَّاعون الجارف"[5]، وفي رواية: "يتكفَّف النَّاس قبل الطَّاعون الجارف، ما يعرض في شيء من هذا"[6]، وقال قتادة في موضع آخر: عهدي بنُفَيْع أيَّام الطَّاعون يسأل، فقيل له: يُحدِّث عن البدريين، فأنكره، وقال والله ما حدَّث الحسن وسعيد بن المُسَّيب عن البدريين إلا أن يكون سعيد عن سعد[7]، وقال شريك: "جلست إلى أبى داود الأعمى فجعل يقول: سمعت ابن عمر، وسمعت ابن عبَّاس، وسمعت أبا سعيد، وسمعت أنس بن مالك، وجلست إليه مجلسًا آخر، فجعل حديث ذا لذا وحديث ذا لذا، ولو شئت أن يقول: سمعت عبد الله بن مسعود لقاله"[8]، وقال أحمد بن حنبل: "أبو داود الأعمى يقول: سمعت العبادلة: ابن عمر، وابن عبَّاس، وابن الزُّبير، ولم يسمع شيئًا"[9].

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (546/ رقم 6896).

([2]) المرجع السابق، (280/ رقم 2977).

([3]) المرجع السابق، (292/ رقم 3159).

([4]) المرجع السابق، (565/ رقم 7181).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (8/489-490/ رقم 2243).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (30/11/ رقم 6466).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (8/490/ رقم 2243).

([8]) المرجع السابق، (8/490/ رقم 2243).

([9]) جامع التَّحصيل: العلائي، (292/ رقم 836).

وقال ابن مهدي: "يُعرَف ويُنْكر"[1]، وقال عمرو بن على: "كان يحيى، وعبد الرَّحمن لا يُحدِّثان عن أبى داود نُفَيْع"[2]، وقال الدُّولابي[3]، والنَّسائي[4]، والفلَّاس[5]، والدَّارقطني[6]، وابن القَيْسَرَانِي[7]: "متروك الحديث"، وزاد ابن القَيْسَرَانِي: "وكان من الغلاة"، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه"[8]، وقال ابن معين[9]، وأبو زُرعة[10]: "ليس بشئ"، وزاد ابن معين في موضع آخر: "يضع"[11]، وقال مرة: "ليس بثقة ولا مأمون"[12]، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"[13]، وذكره في الضُّعفاء الصَّغير[14]، وضَعَّف حديثه أبو عبد الله المقدمي[15]، وأبو حاتم[16]، والتِّرمذي[17]، والبُوصيري[18]، وزاد أبو عبد الله المقدمي، وأبو حاتم: "منكر الحديث"،

([1]) الضُّعفاء الصغير: البخاري، (115/ رقم 381).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (490/8/ رقم 2243).

([3]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (472/10/ رقم 847).

([4]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (165/3/ رقم 3547)، تهذيب الكمال: المزي، (13/30/ رقم 6466)، ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (272/4/ رقم 9115).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (490/8/ رقم 2243)، الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (165/3/ رقم 3547).

([6]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (165/3/ رقم 3547)، ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (272/4/ رقم 9115).

([7]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (1370/3/ رقم 2967).

([8]) تهذيب الكمال: المزي، (13/30/ رقم 6466).

([9]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (490/8/ رقم 2243).

([10]) المرجع السابق، (490/8/ رقم 2243).

([11]) التَّكميل في الجرح والتَّعديل: ابن كثير، (399/1/ رقم 672).

([12]) المجروحين: ابن حبَّان، (55/3/ رقم 1118).

([13]) التَّاريخ الأوسط: البخاري، (267/1/ رقم 1303)، التَّاريخ الكبير: له، (114/8/ رقم 2393).

([14]) الضُّعفاء الصغير: البخاري، (134/ رقم 399).

([15]) التَّاريخ وأسماء المحدثين: محمَّد بن أحمد المقدمي، (102/ رقم 452).

([16]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (490/8/ رقم 2243).

([17]) تهذيب الكمال: المزي، (13/30/ رقم 6466).

([18]) اتحاف الخيرة: البوصيري، (455/6/ رقم 6190)، (499/6/ رقم 6282).

وقال السَّاجي: "منكر الحديث يكذب"[1]، وقال التِّرمذي في موضع آخر: "ذاهب الحديث، لا أكتب حديثه"[2]، وقال العُقيلي: "ممَّن يغلو في الرَّفض"[3]، وذكره ابن حِبَّان في المجروحين، وقال: "كان ممَّن يروي عن الثِّقات الأشياء الموضوعات توهمًا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرِّواية عنه إلا على جهة الاعتبار"[4]، وذكره –أيضًا– في الثِّقات، وقال: "يروي عن أنس ابن مالك، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد"[5]، فكأنَّه جعله اثنين، وقد تعقَّبه ابن حجر فقال: "هو وهم منه بلا ريب وهو هو"[6]، وقال في موضع آخر: "لكن ابن حبَّان خالف ذلك، فذكره في الثِّقات، والحق عندي أنَّه غيره، فقد ذكره البخاري، فقال: إنَّه كوفي لم يصح حديثه، فما أدري كيف خفي هذا على ابن حبَّان؟"[7]، وقال ابن عدي: "وهو في جملة الغالية بالكوفة"[8].

وقال الحاكم: "روى عن بُرَيْدة، وأنس أحاديث موضوعة"[9]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: "روى عن أنس، والبراء، وزيد بن أرقم، وبُرَيْدة، أحاديث منكرة لا شيء"[10]، وقال ابن عبد البرِّ: "اجمعوا على ضعفه، وكذَّبه بعضهم، وأجمعوا على ترك الرِّواية عنه"[11]، وقال السَّعدي: "كذَّاب يتناول قومًا من الصَّحابة، فاسق"[12]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين، وقال: "وقد دلَّسه بعض الرُّواة فقال: نافع بن أبي نافع"[13]، وذكره العلائي في جامع التَّحصيل، وقال: "ليس

([1]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (470/10/ رقم 847).

([2]) العلل الكبير: التِّرمذي، (196/ رقم 348).

([3]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (306/4/ رقم 1908).

([4]) المجروحين: ابن حبَّان، (55/3/ رقم 1118).

([5]) الثِّقات: ابن حبَّان، (482/5/ رقم 5833).

([6]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (471/10/ رقم 847).

([7]) اتحاف المهرة: ابن حجر، (510/13/ رقم 17074).

([8]) الكامل: ابن عدي، (329/8/ رقم 1988).

([9]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (472/10/ رقم 847).

([10]) الضُّعفاء: أبو نعيم الأصبهاني، (152/ رقم 252).

([11]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (472/10/ رقم 847).

([12]) الكامل: ابن عدي، (328/8/ رقم 1988).

([13]) الضُّعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، (165/3/ رقم 3547).

هذا إرسالًا بل نُفَيْع هذا كذَّاب متروك، وإنَّما ذكرته تبعًا لابن أبي حاتم والضِّياء"[1]، وقال ابن كثير: "أحد المتروكين الضُّعفاء"[2].

وقال الذَّهبي: "تركوه، وكان يترفَّض"[3]، وقال في موضع آخر: "هالك تركوه"[4]، وقال مرةً: "واه"[5]، وقال ابن حجر: "متروك، وقد كذَّبه ابن معين"[6]، وقال في موضع آخر: "متروك متهم بالوضع، لكنَّ ابن حِبَّان خالف ذلك، فذكره في الثِّقات، والحقُّ عندي أنَّه غيره، فقد ذكره البخاري، فقال: إنَّه كوفي لم يصح حديثه، فما أدري كيف خفي هذا على ابن حِبَّان؟"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

متروك الحديث، متهم بالوضع، من الغلاة في الرَّفض.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات. والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث واه، مداره على أبي داود الأعمى، وهو متروك الحديث، متهم بالوضع، واختلف في متنه كما هو موضَّح في التَّخريج.

وقال البخاري: "لم يصح حديثه"[8]، وضَعَّف حديثه أبو عبد الله المقدمي[9]، وأبو حاتم[10]، والتِّرمذي[11]، والبُوصيري[12]، وقال العُقيلي –بعد ذكره لحديث الدِّراسة: "وفي هذا رواية

([1]) جامع التَّحصيل: العلائي، (292/ رقم 836).

([2]) البداية والنِّهاية: ابن الأثير، (343/5).

([3]) الكاشف: الذهبي، (325/2/ رقم 5870).

([4]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (701/2/ رقم 6667).

([5]) المقتنى في سرد الكنى: الذَّهبي، (223/1/ رقم 2049).

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (565/ رقم 7181).

([7]) اتحاف المهرة: ابن حجر، (510/13/ رقم 17074).

([8]) المرجع السابق، (510/13/ رقم 17074).

([9]) التَّاريخ وأسماء المحدثين: محمَّد بن أحمد المقدمي، (102/ رقم 452).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (490/8/ رقم 2243).

([11]) تهذيب الكمال: المزي، (13/30/ رقم 6466).

([12]) اتحاف الخيرة: البوصيري، (455/6/ رقم 6190)، (499/6/ رقم 6282).

من غير هذا الوجه فيها لين"[1]، وقال ابن كثير: "أبو داود الأعمى هو: نُفَيْع بن الحارث، كذَّاب"[2]، وقال الهيثمي: "وفيه أبو داود الأعمى؛ وهو كذَّاب"[3]، وقال في موضع آخر: "وفيه أبو داود الأعمى؛ وهو ضعيف"[4]، وقال المباركفوري: "وفي سنده أبو داود الأعمى، واسمه نُفَيْع ابن الحرث؛ وهو وضَّاع كذَّاب"[5].

وأمَّا تحسين ابن عساكر للحديث الأصل، بقوله: "هذا حديث حسن غريب"[6]، لعلَّه أراد تحسين معناه، وليس تحسينه من جهة الإسناد، فقد قال شعيب الأرنؤوط: "صحَّ عن النَّبي ﷺ أنَّه أيقظ علياً وفاطمة رضي الله عنهما للصلاة دون أن يتلو هذه الآية، كما في حديث علي السَّالف"[7]. والله تعالى أعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وأخرج ابن جرير، وابن عَدي في الكامل، وابن مَرْدَوَيه، وأبو نُعيم في الحِلية، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والثَّعلبي بسندٍ ضعيفٍ جدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِتُعَلِّمَهُ، فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: اكْتُبْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: وَمَا ﴿بِسْمِ اللَّهِ**

([1]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (130/3/ رقم 1115).

([2]) تفسير ابن كثير، (411/6).

([3]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (121/9/ رقم 14701).

([4]) المرجع السابق، (168/9-169/ رقم 14985).

([5]) تحفة الأحوذي: المباركفوري، (49/9/ رقم 3206).

([6]) معجم الشيوخ: ابن عساكر، (738/2/ رقم 918).

([7]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (274/21/ رقم 13728). وحديث علي رضي الله عنه: أخرجه الشيخان في صحيحهما من طريق الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ لَيْلَةً، فَقَالَ: «أَلاَ تُصَلِّيَانِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: 54]. واللفظ للبخاري. صحيح البخاري، (50/2/ رقم 1127)، صحيح مسلم، (537/1/ رقم 206).

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ قَالَ الْمُعَلِّمُ: لَا أَدْرِي، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: الْبَاءُ بَهَاءُ اللَّهِ، وَالسِّينُ سَنَاهُ، وَالْمِيمُ مَمْلَكَتُهُ، وَاللَّهُ إِلَهُ الْآلِهَةِ، وَالرَّحْمَنُ رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ، وَالرَّحِيمُ رَحِيمُ الْآخِرَةُ»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده إسماعيل بن يحيى؛ **وهو كذَّاب**، وقد أورد هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى مُقطَّعًا في ثلاثة مواضع من جامعه، قال: حَدَّثَنَا بِهِ إِسْمَاعِيْلُ بْنُ الفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ الضَّحَّاكِ، وَهُوَ يُلَقَّبُ بِزِبْرِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه –وَمِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، عَنْ عَطِيَّةَ –يعني ابن سعد العَوفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِيُعَلِّمَهُ، فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: اكْتُبْ ﴿بِسْمِ﴾، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: وَمَا ﴿بِسْمِ﴾؟ فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: مَا أَدْرِي! فَقَالَ عِيسَى: الْبَاءُ: بَهَاءُ اللهِ، وَالْسِّينِ: سَنَاؤُهُ، وَالْمِيمُ: مَمْلَكَتُهُ**»[3]، وبإسناده عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ عِيسَى أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِيُعَلِّمَهُ، فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: اكْتُبْ ﴿اللهَ﴾، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: وَمَا ﴿اللهُ﴾؟ أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ اللهُ إِلَهُ الآلِهَةِ**»[4]، وبإسناده عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ قَالَ: الرَّحْمَنُ رَحْمَنُ الآخِرَةِ وَالدُّنْيَا، وَالرَّحِيمُ رَحِيمُ الآخِرَةِ**»[5].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (22/1).

([2]) المرجع السابق، (22/1).

([3]) جامع البيان: الطَّبري، (121/1/ رقم 140).

([4]) المرجع السابق، (125/1/ رقم 145).

([5]) المرجع السابق، (127/1/ رقم 147).

أخرجه ابن عَدي[1]، ومن طريقه ابن عساكر[2]، وابن الجوزي[3]، وأخرجه أبو نُعيم الأصبهاني[4]، ومن طريقه ابن الجوزي[5] –أيضًا؛ كلاهما (ابن عَدي، وأبو نُعيم الأصبهاني) من طريق إسماعيل بن عيَّاش.

وأخرجه ابن عساكر[6] –أيضًا، من طريق عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك؛ كلاهما (إسماعيل ابن عيَّاش، وعبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك) عن إسماعيل بن يحيى، عن مِسْعَرِ بن كِدَام، عن عطية ابن سعد، عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه.

وأخرجه الثَّعلبي[7]، من طريق الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عبَّاس، عن إسماعيل، عن يحيى، عن أبي مليكة، عن مسعود بن عطيّة العَوفِي، عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه.

قلت: ولعلَّه وقع في هذا السَّند أكثر من تصحيف، على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: إسماعيل بن عبّاس، والصَّواب: "إسماعيل بن عيَّاش"، فَصُحِّفَت "عيَّاش" إلى "عبّاس".

الثَّاني: إسماعيل عن يحيى، والصَّواب: "إسماعيل بن يحيى"، فَصُحِّفَت "بن" إلى "عن".

الثَّالث: عن أبي مُليكة، وهي مُقحمة في السَّند.

الرَّابع: مسعود بن عطيّة، والصَّواب: "مِسْعَر، عن عطيّة"، فَصُحِّفَت "مِسْعَر"، إلى "مسعود"، وصُحِّفَت "عن"، إلى "ابن".

ويُؤكد ذلك أنَّ أكثر من روى الحديث ذكره عن إسماعيل بن عيَّاش، عن إسماعيل ابن يحيى، عن مِسْعَر بن كِدَام، عن عطيَّة العَوفِي، عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه، وممَّا يزيدني تأكيدًا فيما ذهبت إليه، وقوع الاختلاف بين طبعات كتاب "الكشف والبيان" للثَّعلبي، ففي تحقيق الدكتور خالد بن عون العنزي، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن

([1]) الكامل: ابن عَدي، (493/1/ رقم 129)، بنحو المتون الثَّلاثة.

([2]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (374/47)، بنحو المتون الثَّلاثة، وزيادة.

([3]) الموضوعات: ابن الجوزي، (203/1–204)، بنحو المتون الثَّلاثة، وزيادة.

([4]) حلية الأولياء: الأصبهاني، (251/7)، بنحو المتون الثَّلاثة، وزيادة.

([5]) الموضوعات: ابن الجوزي، (203/1–204)، بنحو المتون الثَّلاثة، وزيادة.

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (373/47)، بنحو المتون الثَّلاثة، وزيادة.

([7]) الكشف والبيان: الثَّعلبي، (93/1–94)، بنحو المتن الأوَّل.

الغزالي، د. زيد مهارش، د. أمين باشه[1]، ذكر في السَّند (عن إسماعيل بن عيَّاش، عن إسماعيل بن يحيى، عن مِسْعَر، عن عطيَّة العَوفِي عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه). والله تعالى أعلم.

دراسة الإسناد:

فيه إسماعيل بن الفضل بن موسى بن مِسْمَار بن هانئ، أبو بكر البَلْخِي[2]، وهو أخو عبد الصَّمد بن الفضل، سكن بغداد، وحدَّث بها[3].

وثَّقه أبو يعلى الخليلي[4]، والخطيب البغدادي[5]، وابن الجوزي[6]، وقال الدَّارقطني: "لا بأس به"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله تعالى أعلم.

وفيه إبراهيم بن العلاء بن الضَّحَّاك بن المهاجر بن عبد الرَّحمن الزُّبيدي[8]، الحمصي، المعروف بابن زِبْرِيق، مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وله ثلاث وثمانون[9].

وثَّقه مسلمة بن قاسم[10] الأندلسي[11]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[12].

([1]) (283/2/ رقم 149).

([2]) البَلْخِيّ: هذه النِّسبة الى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بلخ، فتحها الأحنف بن قيس التَّميمي من جهة عبد الله بن عامر بن كريز زمن عثمان بن عفَّان رضى الله عنه، خرج منها عالم لا يُحصى من العلماء والأئمة والمحدِّثين والصُّلحاء قديمًا وحديثًا. الأنساب: السَّمعاني، (303/2-304/ رقم 568).

([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (281/7/ رقم 3272).

([4]) الإرشاد: الخليلي، (943/3).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (281/7/ رقم 3272).

([6]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (403/12/ رقم 1929).

([7]) سؤالات الحاكم للدَّارقطني، (102/ رقم 53).

([8]) الزُّبَيْدِى: هذه النِّسبة إلى زُبَيْد، وهي قبيلة قديمة من مذحج أصلهم من اليمن نزلوا الكوفة. الأنساب: السَّمعاني، (263/6/ رقم 568).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (92/ رقم 226).

([10]) مسلمة بن قاسم، محدث من أهل الأندلس في طبقة قاسم بن أصبغ. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى الضبي، (463/ رقم 1349).

([11]) إكمال التَّهذيب: مغلطاي، (263/1/ رقم 265).

([12]) الثِّقات: ابن حبَّان، (71/8/ رقم 12296).

وقال محمَّد بن عوف: "شيخ غير متهم"[1]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[2]، وقال ابن عَدي: "حديثه عن إسماعيل بن عيَّاش وبقيَّة وغيرهما مستقيمة، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث[3]، ويشبه أن يكون من عمل ابنه"[4].

وقال أبو داود: "ليس بشيء"[5].

وقال الذَّهبي: " شيخٌ صدوق"[6]، وقال ابن حجر: "مستقيم الحديث إلا في حديث واحد، يقال إنَّ ابنه محمدًا أدخله عليه"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

شيخٌ صدوق. والله تعالى أعلم.

وفيه إسماعيل بن عيَّاش، صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، مدلس من الثَّالثة[8].

قلت: صرَّح بالسَّماع عن إسماعيل بن يحيى في رواية ابن عَدي، وأبي نُعيم الأصبهاني، إلا أنَّ روايته هذه عن غير أهل بلده.

وفيه إسماعيل بن يحيى بن عُبَيد الله بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه، أبو يحيى التَّيمي[9].

([1]) الكامل: ابن عدي، (547/7/ رقم 1772).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (121/2/ رقم 370).

([3]) حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلاءِ، عَنْ بَقِيَّةُ، عَنْ مُحَمد بْنِ زِيَادٍ، عَن أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اسْتَعْتِبُوا الْخَيْلَ تَعْتِبْ». الكامل: ابن عدي، (547/7/ رقم 1772).

([4]) الكامل: ابن عدي، (547/7/ رقم 1772).

([5]) إكمال التَّهذيب: مغلطاي، (263/1/ رقم 265).

([6]) الكاشف: الذَّهبي، (220/1/ رقم 183).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (92/ رقم 226).

([8]) سبقت دراسته، (ص: 108).

([9]) لسان الميزان: ابن حجر، (181/2/ رقم 1259).

قال أبو عليٍّ النَّيسابوري الحافظ[1]، والدَّارقطني[2]، والخطيب البغدادي[3]، والهيثمي[4]: "كذَّاب"، وزاد الدَّارقطني[5]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني[6]، وابن القيسراني[7]: "متروك"، وزاد أبو نُعيم الأصبهاني: "حدَّث عن مِسْعَر ومالك بالموضوعات، يشمئز القلب وينفر من حديثه"[8]، وقال الدَّارقطني في موضع آخر: "يكذب على مالك، والثَّوري، وغيرهما"[9]، وقال مرة: "يُحدِّث عن الثِّقات بما لا يُتابع عليه"[10]، وقال ابن عدي[11]، وابن القيسراني[12] في موضع آخر: "يحدِّث عن الثِّقات بالبواطيل"، وقال ابن عَدي في موضع آخر: "وعامَّة ما يرويه من الحديث بواطيل عن الثِّقات وعن الضُّعفاء"[13]، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "ضعيف جدًا"[14]، وقال ابن حِبَّان[15]، وابن القيسراني[16] في موضع آخر: "يروي الموضوعات عن الثِّقات، وما لا أصل له"، وزاد ابن حِبَّان: "لا يحل الرِّواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"[17]، وقال صالح جَزرة:

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (221/7/ رقم 3237).
([2]) الضُّعفاء والمتروكون: الدَّارقطني، (256/1/ رقم 79).
([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (204/2/ رقم 219).
([4]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (240/9/ رقم 15300).
([5]) الضُّعفاء والمتروكون: الدَّارقطني، (256/1/ رقم 79).
([6]) الضُّعفاء: أبو نُعيم الأصبهاني، (60/ رقم 12).
([7]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (1000/2/ رقم 2087).
([8]) الضُّعفاء: أبو نُعيم الأصبهاني، (60/ رقم 12).
([9]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (97/ رقم 24).
([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (221/7/ رقم 3237).
([11]) الكامل: ابن عَدي، (419/1/ رقم 129).
([12]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (1193/2/ رقم 2546).
([13]) الكامل: ابن عَدي، (501/1/ رقم 129).
([14]) تذكرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (200/ رقم 477).
([15]) المجروحين: ابن حبَّان، (126/1/ رقم 45).
([16]) تذكرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (273/ رقم 676).
([17]) المجروحين: ابن حبَّان، (126/1/ رقم 45).

"كان يضع الحديث"[1]، وقال أبو الفتح الأزدي: "ركن من أركان الكذب، لا تحلُّ الرِّواية عنه"[2]، وقال أبو عبد الله الحاكم: "لا أشكُّ في ضعفه"[3]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكون[4].

وقال الذَّهبي: "متروك"[5]، وقال في موضع آخر: "مُجمع على تركه"[6].

خلاصة القول في الرَّاوي:

متروك، كذَّاب، يضع الحديث. والله تعالى أعلم.

وفيه عطية بن سعد بن جُنَادة العَوفي[7]، الجَدلي[8]، الكوفي، أبو الحسن، مات سنة إحدى عشرة[9].

وثَّقه ابن سعد[10]، والعجلي[11]، وزاد ابن سعد: "وله أحاديث صالحة، ومن النَّاس من لا يَحتجُّ به"[12]، وزاد العجلي: "وليس بالقوي"[13].

وضعَّف حديثه سفيان الثَّوري[14]، وهُشيم بن بشير[15]، وابن مَعين[16]، وأحمد ابن

([1]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (1074/4/ رقم 27).

([2]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (123/1/ رقم 428).

([3]) سؤالات السجزي للحاكم، (90/ رقم 53).

([4]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (123/1/ رقم 428).

([5]) ديوان الضُّعفاء: الذَّهبي، (38/ رقم 455).

([6]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (253/1/ رقم 965).

([7]) العَوفى: هذه النِّسبة إلى عوف، وهم جماعة، منهم عوف بن يشكر، وعبد الرَّحمن بن عوف الزهري أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأولاده يقال لهم العوفيون. الأنساب: السَّمعاني، (404/9/ رقم 2833).

([8]) الجَدَلىّ: هو منسوب إلى جديلة الأنصار. الأنساب: السَّمعاني، (217/3/ رقم 840).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (393/ رقم 4616).

([10]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (304/6).

([11]) الثِّقات: العجلي، (140/2/ رقم 1255).

([12]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (304/6).

([13]) الثِّقات: العجلي، (140/2/ رقم 1255).

([14]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (359/3/ رقم 1392).

([15]) علل أحمد بن حنبل –رواية عبد الله، (548/1/ رقم 1306).

([16]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (359/3/ رقم 1392).

حنبل[1]، وأبو حاتم[2]، والنَّسائي[3]، وأبو الحسن ابن القطَّان[4]، والهيثمي[5]، والبوصيري[6]، وزاد ابن مَعين في موضع آخر: "إلاَّ أنَّه يُكتب حديثه"[7]، وزاد أبو حاتم: "يُكتب حديثه، وأبو نضْرة[8] أحبُّ إليَّ من عطية"[9]، وزاد الهيثمي: "وقد وثِّق"[10]، وكان هُشيم بن بشير يتكلم فيه[11]، وسُئل ابن مَعين في موضع آخر عن عطيَّة العَوفي وعن أبي نضْرة؟ فقال: "أبو نضْرة أحبُّ إليَّ"[12]، وقال مرةً: "صالح"[13]، وقال –ايضًا: "ليس به بأس، قيل: يُحتجُّ به؟ قال" ليس به بأس"[14].

وقال الجُوزَجَانِي: "مائل"[15]، وقال أبو داود: "ليس بالذي يُعتمد عليه"[16]، وقال ابن قُتيبة: "كان يتشيَّع"[17]، ولَيَّن حديثه أبو زُرعة[18]، وأبو القاسم البَلْخِي[19]، وقال السَّاجي: "ليس

([1]) علل أحمد بن حنبل –رواية عبد الله، (548/1/ رقم 1306).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/6/ رقم 2125).

([3]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (85/ رقم 481).

([4]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطَّان، (152/3/ رقم 820).

([5]) مجمع الزائد: الهيثمي، (74/5/ رقم 8207).

([6]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (226/2/ رقم 1392).

([7]) الكامل: ابن عدي، (84/7/ رقم 1530).

([8]) المنذر بن مالك بن قُطعة، العبدي، العَوَقي، البصري، أبو نضْرة، مشهور بكنيته، ثقة، مات سنة ثمان أو تسع ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (546/ رقم 6890).

([9]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/6/ رقم 2125).

([10]) مجمع الزائد: الهيثمي، (74/5/ رقم 8207).

([11]) التَّاريخ الأوسط: البخاري، (267/1/ رقم 1302).

([12]) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (438/3/ رقم 2153).

([13]) المرجع السابق، (500/3/ رقم 2446).

([14]) من كلام ابن معين في الرِّجال –رواية طهمان، (84/ رقم 256).

([15]) أحوال الرِّجال: الجوزجاني، (72/ رقم 42).

([16]) سؤالات الآجري لأبي داود، (105/ رقم 24).

([17]) المعارف: ابن قتيبة، (518/1).

([18]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (383/6/ رقم 2125).

([19]) قبول الأخبار: البلخي، (286/2/ رقم 606).

بحجة"[1]، وقال ابن حبَّان: "لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التَّعجب"[2]، وقال ابن عدي: "هو مع ضعفه يُكتب حديثه، وكان يُعد من شيعة الكوفة"[3]، وقال الدَّارقطني: "مضطرب الحديث"[4]

وقال البيهقي[5]، وابن الخرَّاط[6]: "لا يُحتجُّ به"، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكون[7].

وقال الذَّهبي: "ضعيف الحديث"[8]، وقال في موضع آخر: "ضعفوه"[9]، وقال مرة: "مجمع على ضعفه"[10]، وقال ابن حجر: "صدوق يُخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلِّسًا"[11]، وقال في موضع آخر: "ضعيف، وأعلَّه أبو حاتم، والبيهقي، وعبد الحقِّ، وابن القطَّان بالضَّعف والاضطراب"[12]، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الرَّابعة من مراتب المدلِّسين، وقال: "ضعيف الحفظ، مشهورٌ بالتَّدليس القبيح"[13].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ضعيف، وكان شيعيًا مدلِّسًا من الرَّابعة. والله تعالى أعلم.

قلت: ولم يصرِّح بالسَّماع في أي طريق من طُرق الحديث، ولم يُتابعه أحد في روايته. وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

([1]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (226/7/ رقم 414).

([2]) المجروحين: ابن حبَّان، (176/2/ رقم 807).

([3]) الكامل: ابن عدي، (85/7/ رقم 1530).

([4]) علل الدَّارقطني، (290/11/ رقم 2289).

([5]) السنن الكبرى: البيهقي، (50/6/ رقم 11153).

([6]) الأحكام الوسطي: ابن الخرَّاط، (278/3).

([7]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (180/2/ رقم 2321).

([8]) العبر: الذَّهبي، (104/1)، السِير: له، (325/5/ رقم 159).

([9]) الكاشف: الذَّهبي، (27/2/ رقم 3820).

([10]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (436/2/ رقم 4139)، ديون الضُّعفاء: له، (276/ رقم 2843).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (393/ رقم 4616).

([12]) التَّلخيص الحبير: ابن حجر، (60/3/ رقم 1207).

([13]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (50/ رقم 122).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع؛ مداره على إسماعيل بن يحيى؛ وهو متروك، كذَّاب، يضع الأحاديث.

قال ابن عَدي –بعد ذكره لحديث الدِّراسة: "وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد لا يرويه غير إسماعيل –يعني ابن يحيى"[1]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: "غريب من حديث مِسْعَر تفرَّد به إسماعيل بن عيَّاش، عن إسماعيل بن يحيى"[2]، وقال ابن القيسراني: "هذا باطل بهذا الإسناد، لا يرويه غير إسماعيل"[3]، وقال: "وإسماعيل هذا يروي الموضوعات عن الثِّقات"[4]، وقال ابن الجوزي: "وأمَّا إسماعيل بن يحيى فإنِّي أرى البلاء منه"[5]، وقال: "ما يصنع مثل هذا الحديث إلا ملحدٌ يريد شين الاسلام، أو جاهلٌ في غاية الجهل وقلَّة المبالاة بالدِّين، ولا يجوز أن يُفرِّق حروف الكلمة المجتمعة فيقال الألف من كذا واللام من كذا، وإنَّما هذا يكون في الحروف المقطَّعة، فيقال: اقتَنَع بحرف من كَلِمَتِه، مثل: قولهم في كهيعص: الكاف من الكافي، والهاء من الهادي، فقد جمع واضع هذا الحديث جهلًا وافرًا، وإقدامًا عظيمًا، وأتى بشيء لا تخفى بُرُودَتُه والكذب فيه"[6]، وقال الذَّهبي: "آفته إسماعيل بن يحيى؛ كذَّبه الدَّارقطني"[7]، وقال ابن كثير: "وهذا غريبٌ جدًا، وقد يكون صحيحًا إلى من دون رسول الله ﷺ، ويكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، والله أعلم"[8]، وتعقَّب أحمد شاكر ابن كثير بقوله: "وما أدري كيف فات الحافظ ابن كثير أنَّ في إسناده هذا الكذَّاب، فتسقط روايته بمرة، ولا يحتاج إلى هذا التَّردد"[9].

([1]) الكامل: ابن عَدي، (494/1/ رقم 129).

([2]) حلية الأولياء: الأصبهاني، (251/7).

([3]) ذخيرة الحفَّاظ: ابن القيسراني، (935/2/ رقم 1930).

([4]) المرجع السابق، (121/ رقم 281).

([5]) الموضوعات: ابن الجوزي، (204/1).

([6]) المرجع السابق، (204/1–205).

([7]) تلخيص كتاب الموضوعات: الذَّهبي، (52/ رقم 103).

([8]) تفسير ابن كثير، (119/1).

([9]) حاشية جامع البيان للطَّبري: أحمد شاكر، (121/1/ رقم 140).

وقال السَّيوطي: "موضوع، والبلاء من إسماعيل بن يحيى كذَّاب"[1]، وقال ابن عراق الكناني: "وفيه إسماعيل بن يحيى التَّيمي والبلاء منه، ولا يضع مثل هذا إلا ملحدٌ أو جاهلٌ"[2]، وقال أحمد شاكر: "هذا حديثٌ موضوعٌ، لا أصل له"[3]. والله تعالى أعلم.

المبحث الثَّاني

تضعيفُ الحديثِ لعلَّةٍ في إسناده

قال الإمام ابن حجر: "إذا وقعت العلَّة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصُّه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء"[4]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني؛ فضعَّف جملةً من الأحاديث بسبب وجود عِلَّة في إسناده، وذلك على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث؛ لانقطاع في إسناده.

اتصال الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، فإن اختل الشَّرط، وكان السَّاقط باثنين غير متواليين، في موضعين مثلاً، فهو المنقطع، وكذا إن سقط واحدٌ فقط أو أكثر من اثنين، لكن يشترط عدم التَّوالي، كما قال ابن حجر[5]، وهذا سبب من أسباب تضعيف الحديث، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في تضعيفه للأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا، وَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ مِن امْرَأَتِهِ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَتَاهُ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟ **فأنزل الله: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ذلِكَ ذِكْرى لِلذَّاكِرِينَ﴾**، وأخرجه أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ[6].

([1]) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السَّيوطي، (158/1).

([2]) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: علي بن محمَّد الكناني، (231/1).

([3]) حاشية جامع البيان للطَّبري: أحمد شاكر، (121/1/ رقم 140).

([4]) النكت على كتاب ابن الصَّلاح: ابن حجر، (746/2).

([5]) نزهة النَّظر: ابن حجر، (ص: 102).

([6]) فتح القدير: الشَّوكاني، (543/1).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "فالحديث منقطع؛ لأنَّه من رواية ابن أبي ليلى عن معاذ ولم يلقه"[1].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين: منقطعًا، ومرسلًا، على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: من أخرجه منقطعًا.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو سَعِيدٍ – يعني عبد الرَّحمن بن عبد الله الشَّهير بِجَرْدَقَة– قَالَا: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ –يعني ابن قُدامة، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: **أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا، فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ مِنَ امْرَأَتِهِ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَتَاهُ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114] الْآيَةَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَضَّأْ ثُمَّ صَلِّ»، قَالَ مُعَاذٌ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً؟ قَالَ: «بَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً»**[2].

وأخرجه من طريقه أبو موسى المديني[3]، وأخرجه عبد بن حُميد[4]، ومن طريقه التِّرمذي[5]، وأخرجه محمَّد بن نَصر المَروزي[6]، والطَّبري[7]، والطَّبراني[8]، والذَّهبي[9]؛ ستتهم (أحمد بن حنبل، وعبد بن حُميد، ومحمَّد بن نصر، والطَّبري، والطَّبراني، والذَّهبي) من طريق زائدة بن قُدامة.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (543/1).

([2]) مسند الإمام أحمد، (426/36/ رقم 22112).

([3]) اللطائف من دقائق المعارف: أبو موسى المديني، (313/1/ رقم 627)، بمثله.

([4]) المنتخب من مسند عبد بن حُميد، (67/ رقم 110)، بنحوه.

([5]) سنن التِّرمذي، (142/5/ رقم 3113)، بنحوه.

([6]) تعظيم قدر الصَّلاة: محمد بن نصر المروزي، (144/1/ رقم 78)، بنحوه.

([7]) جامع البيان: الطَّبري، (520/15/ رقم 18678)، بنحوه.

([8]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (136/20/ رقم 277)، بنحوه.

([9]) تذكرة الحفاظ: الذَّهبي، (313/1/ رقم 627)، بنحوه.

وأخرجه محمَّد بن نَصر المَروزي[1]، والطَّبري[2]، والطَّبراني[3] –أيضًا، والدَّارقطني[4]، ومن طريقه الواحدي[5]، وابن الجوزي[6]، وأخرجه الحاكم[7]، ومن طريقه البيهقي[8]؛ خمستهم (محمَّد بن نصر، والطَّبري، والطَّبراني، والدَّارقطني، والحاكم) من طريق جرير بن عبد الحُميد؛ كلاهما (زائدة بن قُدامة، وجرير بن عبد الحُميد) عن عبد الملك بن عُمير، به.

الثَّاني: من أخرجه مرسلًا.

أخرجه الإمام النَّسائي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ –يعني ابن الحارث، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: **إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ مِنَ امْرَأَةٍ مَا دُونَ الْجِمَاعِ، فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: 114] إِلَى ﴿ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: 114]، فَقَالَ معاذ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَهُ خَاصَّةً؟ فَقَالَ: «بَلِ لِلنَّاسِ كَافَّةً»**[9].

أخرجه الطَّبري[10]، من طريق شعبة، به.

وللحديث شاهد، دون لفظ: «تَوَضَّأْ ثُمَّ صَلِّ»:

أخرجه الشَّيخان البخاري[11]، ومسلم[12] رحمهما الله تعالى، من حديث ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: **أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:**

([1]) تعظيم قدر الصَّلاة: محمد بن نصر المروزي، (144/1/ رقم 77)، بنحوه.

([2]) جامع البيان: الطَّبري، (522/15/ رقم 18682)، بنحوه.

([3]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (137/20/ رقم 278)، بنحوه.

([4]) سنن الدَّارقطني، (244/1/ رقم 483)، بنحوه.

([5]) أسباب النزول: علي بن أحمد الواحدي، (274/ رقم 542)، التفسير الوسيط: له، (594/2/ رقم 459)، بنحوه.

([6]) التَّحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (172/1/ رقم 167)، بنحوه، دون ذكر الآية، ودون ذكر سؤال معاذ.

([7]) المستدرك: الحاكم، (229/1/ رقم 471)، بنحوه.

([8]) السنن الكبرى: البيهقي، (199/1/ رقم 610)، بنحوه.

([9]) السنن الكبرى: النَّسائي، (481/6/ رقم 7287).

([10]) جامع البيان: الطَّبري، (521/15/ رقم 18679)، (521/15/ رقم 18680)، بنحوه.

([11]) صحيح البخاري، (111/1/ رقم 526).

([12]) صحيح مسلم، (2115/4/ رقم 39).

﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114]، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِي هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ». واللفظ للبخاري، ومسلم بنحوه.

دراسة الإسناد:

فيه عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عُبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكة، لقبه جَرْدَقة، مات سنة سبع وتسعين ومائة[1].

وثَّقه ابن معين[2]، وأحمد بن حنبل[3]، والطَّبراني[4]، والبغوي[5]، والدَّارقطني[6]، وقال أبو حاتم: "كان أحمد بن حنبل يرضاه، وما كان به بأس"[7].

وقال أحمد في موضع آخر: "كان كثير الخطأ"[8]، وقال السَّاجي: "يهم في الحديث"[9].

وقال ابن حجر: " صدوق ربما أخطأ"[10].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، ربما أخطأ، كما قال ابن حجر. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد قرنه الإمام أحمد بن حنبل بعبد الرَّحمن بن مهدي، وهو إمام حافظ.

وفيه عبد الملك بن عُمير بن سُويد اللَّخمي، حليف بني عَدي، الكوفي، ويقال له: الفَرَسي، نسبة إلى فَرَس له سابق، كان يقال له: القِبْطي، وربما قيل ذلك –أيضًا– لعبد الملك، ثقة فصيح، عالم، تغير حفظه، وربَّما دلَّس، مات سنة ست وثلاثين، وله مائة وثلاث سنين[11].

([1]) تقريب التَّقريب: ابن حجر، (344/ رقم 3918).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (254/5/ رقم 1205).

([3]) المرجع السابق، (254/5/ رقم 1205).

([4]) تهذيب الكمال: المزي، (219/17/ رقم 3871).

([5]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (209/6/ رقم 429).

([6]) سؤالات السلمي للدَّارقطني، (256/ رقم 279).

([7]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (254/5/ رقم 1205).

([8]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (341/2/ رقم 939).

([9]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (210/6/ رقم 429).

([10]) تقريب التَّقريب: ابن حجر، (344/ رقم 3918).

([11]) المرجع السابق، (364/ رقم 4200).

وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من المدلسين، وقال: "تابعي مشهور، من الثِّقات، مشهور بالتَّدليس، وصفه الدَّارقطني، وابن حِبَّان وغيرهما"[1].

قلت: وأصحاب هذه المرتبة لا يُقبل حديثهم إلا إذا صرَّحوا بالسَّماع، ولم يُصرِّح بالسَّماع في أيِّ طريق من طرق الحديث، ومدار الحديث عليه وقد تغير حفظه، وقد اختلف الحديث عليه ، فرواه مرة مرسلًا، ومرة غير مرسل من حديث معاذ رضي الله عنه؛ ولعل ذلك وقع منه بسبب تغير حفظه، والله تعالى أعلم.

وفي الوجه الأوَّل –المروي عن معاذ رضي الله عنه– انقطاع؛ فعبد الرَّحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذ رضي الله عنه، قال التِّرمذي: "هذا حديث ليس إسناده بمتصل عبد الرَّحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقُتِل عمر وعبد الرَّحمن بن أبي ليلى غلامٌ صغيرٌ ابن ست سنين، وقد روى عن عمر، وروى شعبة، هذا الحديث عن عبد الملك ابن عُمير، عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن النَّبي ﷺ مرسلًا"[2]، وقال البيهقي: "وفيه إرسال عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، لم يدرك معاذ بن جبل"[3]، وقال ابن كثير: "منقطع بين ابن أبي ليلى ومعاذ، فإنَّه لم يلقه"[4]، وقال ابن حجر: "إنَّه من رواية عبد الرَّحمن بن أبي ليلى عن معاذ، ولم يسمع منه"[5].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

قلت: والشَّاهد الوارد في الصَّحيحين، يشهد لأصل القصة، دون أمره ﷺ للرَّجل بالوضوء والصَّلاة، فهذه زيادة غريبة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لانقطاع إسناده بين عبد الرَّحمن بن أبي ليلى ومعاذ رضي الله عنه، فعبد الرَّحمن لم يلقه، وفيه عبد الملك بن عُمير، وهو ثقة فصيح، عالم، تغير حفظه، مدلِّس من

([1]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 41/ رقم 84).

([2]) سنن التِّرمذي، (142/5/ رقم 3113).

([3]) السنن الكبرى: البيهقي، (199/1/ رقم 610).

([4]) تفسير ابن كثير، (360/2).

([5]) الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (43/1/ رقم 29).

الثَّالثة، ولم يصرِّح بالسَّماع، ومدار الحديث عليه، وقد اختلف الحديث عليه ، فرواه مرةً مرسلًا، ومرةً غير مرسل من حديث معاذ رضي الله عنه؛ ولعل ذلك وقع منه بسبب تغير حفظه.

وقد جاءت هذه القصة عن غير معاذ رضي الله عنه من الصَّحابة في الصَّحيحين، كما سبق في التَّخريج، وليس فيها أمره ﷺ بالوضوء والصَّلاة، فدل ذلك على أنَّ الحديث منكر بهذه الزِّيادة.

وقد أعله التِّرمذي، والبيهقي، وابن كثير، وابن حجر بالانقطاع، كما سبق بيانه عند دراسة الإسناد، وكذلك ضعَّفه الزَّيلعي لأجل ذلك[1].

وأمَّا تصحيح الدَّارقطني للحديث، بقوله: "صحيح"[2]، لعلَّه أراد صحة أصل الحديث، وليس صحة إسناده؛ لعلمه بعدم سماع عبدالرَّحمن بن أبي ليلى من معاذ بن جبل رضي الله عنه، حيث قيل له: "فصحَّ سماع عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن معاذ، قال: فيه نظر؛ لأنَّ معاذًا قديم الوفاة، مات في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة"[3].

وأمَّا قول الحاكم: "هذه الأحاديث والتي ذكرتها أنَّ الشَّيخين اتَّفقا عليها غير أنَّها مخرَّجة في الكتابين بالتَّفاريق، وكلُّها صحيحة دالة على أنَّ اللمس الذي يوجب الوضوء دون الجماع"[4]، وكذلك قول أبي موسى المديني: "هذا حديث مشهور له طرق"[5]، فيه نظر؛ لما سبق بيانه.

قال الألباني: "ضعيف... والصَّواب أنَّ الحديث منقطع كما جزم به التِّرمذي والبيهقي، فهو ضعيف الإسناد، وقد جاءت هذه القصة عن جماعة من الصَّحابة في الصَّحيحين، والسُّنن، والمسند، وغيرها من طرق وأسانيد متعددة، وليس في شيء منها أمره ﷺ بالوضوء والصَّلاة، فدلَّ ذلك على أنَّ الحديث منكر بهذه الزِّيادة. والله أعلم. وأمَّا قول أبي موسى المديني: "هذا حديث مشهور، له طرق"، فكأنَّه يعني أصل الحديث، فإنَّه هو الذي له طرق، وأمَّا بهذه الزِّيادة فهو غريب، ومنقطع كما عرفت، والله أعلم"[6]. والله تعالى أعلم.

([1]) نصب الرَّاية: الزيلعي، (70/1).

([2]) سنن الدَّارقطني، (244/1/ رقم 483).

([3]) علل الدَّارقطني، (60/6/ رقم 976).

([4]) المستدرك: الحاكم، (229/1/ رقم 471).

([5]) اللطائف من دقائق المعارف: أبو موسى المديني، (313/1/ رقم 627).

([6]) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، (428/2/ رقم 1000).

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ضَافَهُ ضَيْفٌ مِنْ أَهْلِهِ وَهُوَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَهُمْ لَمْ يُطْعِمُوا ضَيْفَهُمُ انْتِظَارًا لَهُ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: حَبَسْتِ ضَيْفِي مِنْ أَجْلِي، هُوَ حَرَامٌ عَلَيَّ، فَقَالَتِ امْرَأَتُهُ: هُوَ حَرَامٌ عَلَيَّ، فَقَالَ الضَّيْفُ: هُوَ حَرَامٌ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ وَضَعَ يَدَهُ، وَقَالَ: كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**قَدْ أصبت**»، **فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾**[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "**وَهَذَا أَثَرٌ مُنْقَطِعٌ**، وَلَكِنْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي قِصَّةِ الصِّدِّيقِ مَعَ أَضْيَافِهِ مَا هُوَ شَبِيهٌ بِهَذَا"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن جرير الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ زَيْدٍ –يعني عبد الرَّحمن– فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾، قَالَ، قَالَ أَبِي –يعني زيد بن أسلم: ضَافَ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوَاحَةَ ضَيْفٌ، فَانْقَلَبَ ابْنُ رَوَاحَةَ وَلَمْ يَتَعَشَّ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: مَا عَشَّيْتِيه؟ فَقَالَت: كَانَ الطَّعَامُ قَلِيلًا فَانْتَظَرْتُ أَنْ تَأْتِيَ! قَالَ: فَحَبَسْتِ ضَيْفِي مِنْ أَجْلِي! فَطَعَامُكِ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ ذُقْتُه! فَقَالَت هِيَ: وَهُوَ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ ذُقْتُهُ إِنْ لَمْ تَذُقْهُ! وَقَالَ الضَّيْفُ: هُوَ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ ذُقْتُهُ إِنْ لَمْ تَذُوقُوه! فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: قَرِّبِي طَعَامَكِ، كُلُوا بِسْمِ اللهِ! وَغَدَا إِلى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَه، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَدْ أَحْسَنْتَ**»، **فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 87]، وَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الأَيْمَان ﴾ [المائدة: 89]، إِذَا قُلْتَ: وَاللهِ لَا أَذُوقُهُ، فَذَلِكَ العَقْدُ**[3].

أخرجه ابن أبي حاتم[4]، من طريق هشام بن سعيد، عن زيد بن أسلم، به.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (81/2).

([2]) المرجع السابق، (81/2).

([3]) جامع البيان: الطَّبري، (519/10–520/ رقم 12349).

([4]) تفسير ابن أبي حاتم، (1187/4–1188/ رقم 6692)، بنحوه، ولم يذكر قول النَّبي ﷺ.

دراسة الإسناد:

جميع رواة السَّند ثقات ما عدا **عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم،** ضعيف، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة[1].

قلت: وقد تابع زيد بن أسلم، هشام بن سعيد، وهو مجهول الحال، لم أجد له جرحًا ولا تعديلًا.

وفيه انقطاع بين زيد بن أسلم المتوفى سنة (136هـ) أو نحوها[2]، وعبد الله ابن رواحة رضي الله عنه المتوفى سنة (8هـ) يوم مؤتة[3]، فلا يُمكن أن يكون أدركه، قال ابن كثير[4]: "وهذا أثر منقطع، وفي صحيح البخاري في قصة الصِّديق رضي الله عنه مع أضيافه شبيه بهذا".

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ في إسناده انقطاع، فزيد بن أسلم لم يُدرك عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، وفيه عبد الرَّحمن بن زيد، وهو ضعيف، كما ذكرت في دراسة الإسناد.

وقد أعله ابن كثير بالانقطاع، كما سبق بيانه.

وقد صَحَّ شبيه هذه الحكاية عن أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه؛ أخرجها البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، قال: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَضَيَّفَ رَهْطًا، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «دُونَكَ أَضْيَافَكَ، فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَافْرُغْ مِنْ قِرَاهُمْ[5] قَبْلَ أَنْ أَجِيءَ»، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَاهُمْ بِمَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: اطْعَمُوا، فَقَالُوا: أَيْنَ رَبُّ مَنْزِلِنَا، قَالَ: اطْعَمُوا، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِآكِلِينَ حَتَّى يَجِيءَ رَبُّ مَنْزِلِنَا، قَالَ: اقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ، فَإِنَّهُ إِنْ جَاءَ وَلَمْ تَطْعَمُوا لَنَلْقَيَنَّ مِنْهُ، فَأَبَوْا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يَجِدُ عَلَيَّ، فَلَمَّا جَاءَ تَنَحَّيْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتُمْ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ»، فَسَكَتُّ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ»، فَسَكَتُّ، فَقَالَ: «يَا

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (340/ رقم 3865).

([2]) السِّير: الذَّهبي، (316/5/ رقم 153).

([3]) معجم الصَّحابة: البغوي، (54/4).

([4]) تفسير ابن كثير، (170/3).

([5]) قِرَاهُمْ: القرى، الضيافة وفي إضافة القرى إليهم لطف. الكواكب الدراري: الكرماني، (13/22/ رقم 5765).

غُنْثَرٌ[1]، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي لَمَّا جِئْتَ»، فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: سَلْ أَضْيَافَكَ، فَقَالُوا: صَدَقَ، أَتَانَا بِهِ، قَالَ: «فَإِنَّمَا انْتَظَرْتُمُونِي، وَاللَّهِ لاَ أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ»، فَقَالَ الآخَرُونَ: وَاللَّهِ لاَ نَطْعَمُهُ حَتَّى تَطْعَمَهُ، قَالَ: «لَمْ أَرَ فِي الشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ، وَيْلَكُمْ، مَا أَنْتُمْ؟ لِمَ لاَ تَقْبَلُونَ عَنَّا قِرَاكُمْ؟ هَاتِ طَعَامَكَ»، فَجَاءَهُ، فَوَضَعَ يَدَهُ فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، الأُولَى لِلشَّيْطَانِ، فَأَكَلَ وَأَكَلُوا»[2]. والله تعالى أعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث؛ لإرسالٍ في إسناده.

اتصال الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، فإن اختل الشَّرط، وكان السَّقط بعد التَّابعي، فهو المرسل، قال ابن الصَّلاح: "وصورته –يعني المرسل– التِّي لا خلاف فيها: حديث التَّابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصَّحابة وجالسهم، إذا قال: "قال رسول الله ﷺ"، والمشهور: التَّسوية بين التَّابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم"[3]، فلإرساله، وعدم معرفة الرَّاوي المحذوف ضعف الحديث، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في تضعيفه للأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي فَضَائِلِهِ، عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ التَّوْرَاةَ، وَالإِنْجِيلَ، وَالزَّبُورَ، والفُرْقَان**»[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "عن الحسن –يعني البصري– **مرسلًا**"[5].

([1]) غَنْثَرٌ: بِالْغَيْنِ مُعْجَمَةً وَبِالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، فالغَنْثَر الذُّبَابُ، شبَّهَهُ بالذُّبَاب تَحْقِيرا لَهُ وتَصْغِيرا لقدره. غريب الحديث: الخطابي، (6/2).

([2]) صحيح البخاري، (33/8/ رقم 6140).

([3]) مقدمة ابن الصَّلاح، (ص: 51).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (19/1).

([5]) المرجع السابق، (19/1).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ –يعنى ابن هارون، عَنْ أَبِي نُصَيْرَةَ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ –يعنى البصري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الحديث[1].

وأخرجه من طريقه المستغفري[2].

دراسة الإسناد:

جميع رواة السَّند ثقات، **وفيه الحسن البصري**، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يُرسل كثيرًا، ويدلِّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز، ويقول: حدَّثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حَدَّثوا وخَطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطَّبقة الثَّالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التِّسعين[3]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّانية من مراتب التَّدليس، وقال: "كان مُكثرًا من الحديث، ويُرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد، النَّسائي وغيره"[4].

قلت: وهذا الحديث من مراسيله.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لإرساله، فلا يُدرى من بين الحسن البصري والنَّبي ﷺ.

وقد اختلف العلماء في مراسيل الحسن البصري، فمن العلماء من ضعفها، ومنهم من قواها، قال ابن عبد البَرِّ: "اختلف النَّاس في مراسيل الحسن؛ فقبلها قوم، وأباها آخرون"[5].

فمن الذين ضعفوها ابن سيرين، وعبد الله بن عون، وأحمد بن حنبل، وابن سعد، والتِّرمذي، وغيرهم؛ قال ابن سيرين: "كَانَ أَرْبَعَة يُصَدِّقون من حَدثهمْ: أَبُو الْعَالِيَة، وَالْحسن، وَحميد بن هِلَال، وَرجل آخر سَمَّاهُ"[6]، وقال الخطيب البغدادي معلقًا عليه: "أَرَادَ ابْنُ سِيرِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْحَدِيثَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَبْحَثُونَ عَنْ حَالِهِ، لِحُسْنِ ظَنِّهِمْ بِهِ، وَهَذَا الْكَلَامُ قَالَهُ ابْنُ

([1]) فضائل القرآن: القاسم بن سلام، (ص: 221).

([2]) فضائل القرآن: المستغفري، (487/1/ رقم 670)، بمثله، إلا أنَّه قال: «وَالْقُرْآنَ»، بدل «وَالْفُرْقَانَ».

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (160/ رقم 1227).

([4]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (29/ رقم 40).

([5]) التمهيد: ابن عبد البر، (57/1).

([6]) العلل لأحمد –رواية ابنه عبد الله، (442/1/ رقم 898).

سِيرِينَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ فِي فِعْلِهِمْ وَكَرَاهَتِهِ لَهُمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1]، وقال ابن سيرين في موضع آخر: "لَا تُحَدِّثْنِي عَنِ الْحَسَنِ وَلَا عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُمَا لَا يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا الْحَدِيثَ"[2]، وقال عبد الله بن عون: "كَانَ الْحَسَنُ يُحَدِّثُنَا بِأَحَادِيثَ لَوْ كَانَ يُسْنِدُهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا"[3]، وقال أحمد بن حنبل: "وَلَيْسَ فِي الْمُرْسَلَاتِ شَيْءٌ أَضْعَفَ مِنْ مُرْسَلَاتِ الْحَسَنِ وَعَطَاءِ ابن أبي رَبَاحٍ فَإِنَّهُمَا يَأْخُذَانِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ"[4]، وقال ابن سعد في ترجمته: "وَمَا أَرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ"[5]، وقال التِّرمذي: "وَمن ضعف الْمُرْسل فَإِنَّهُ ضعف من قبل أَن هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة حدثوا عَن الثِّقَات وَغير الثِّقَات فَإِذا روى أحدهم حَدِيثا وأرسله لَعَلَّه أَخذه عَن غير ثِقَة قد تكلم الْحسن الْبَصْرِيّ فِي معبد الْجُهَنِيّ ثمَّ روى عَنهُ"[6]، وقال ابن رجب: "وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام التِّرمذي ما يقتضي تضعيفها، فإنه ذكر أنَّ الحسن ضعف معبدًا ثم روى عنه، فتضعف مراسيله حينئذ"[7]، وقال الطَّبري: "مَرَاسِيلَ الْحَسَنِ أَكْثَرُهَا صُحُفٌ غَيْرُ سَمَاعٍ، وَأَنَّهُ إِذَا وُصِلَتِ الْأَخْبَارُ فَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِ عَنْ مَجَاهِيلَ لَا يُعْرَفُونَ. وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فِيمَا يَرْوِي مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَنَا أَنْ نَتَثَبَّتَ فِي مَرَاسِيلِهِ"[8]، وقال الدَّارقطني: "مراسيله فيها ضعف"[9]، وقال الخطَّابي: "وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع"[10]، وقال البيهقي: "مَرَاسِيلَ

([1]) الكفاية: الخطيب البغدادي، (ص: 372).

([2]) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (36/2).

([3]) التمهيد: ابن عبد البر، (57/1).

([4]) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (239/3-240).

([5]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (157/7).

([6]) العلل الصغير: الترمذي، (ص: 754).

([7]) شرح صحيح البخاري: ابن رجب، (536/1).

([8]) تهذيب الآثار مسند علي: الطبري، (112/3/ رقم 184).

([9]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (270/2/ رقم 488).

([10]) معالم السنة: الخطابي، (331/3).

الْحَسَنِ غَيْرُ قَوِيَّةٍ"[1]، وقال الذَّهبي: "ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن"[2]، وقال العراقي: "ومراسيلُ الحسن عندَهم شِبْهُ الريحِ"[3].

أمَّا من قوى مراسيل الحسن البصري؛ ابن سعيد القطَّان، والشَّافعي، وابن معين، وغيرهم؛ قال يحيى بن سعيد القطَّان: "مَا قَالَ الْحسن فِي حَدِيثه: قَالَ رَسُول الله ﷺ إِلَّا وجدنَا لَهُ أصلا إِلَّا حَدِيثا أَو حديثين"[4]، وعلَّق ابن رجب على قوله، فقال: "يدل على أنَّ مراسيله جيدة"[5]، وحكى إمام الحرمين عن الشَّافعي: "أنَّ مراسيل الحسن البصري عنده مستحسنة"[6]، وقال يحيى ابن معين: "مرسلات الحسن ليس بها بأس"[7]، وقال أبو زرعة: "كُلُّ شَيْءٍ قَالَ الْحَسَنُ: قَال رَسُول اللهِ ﷺ، وَجَدْتُ لَهُ أَصْلا ثَابِتًا مَا خَلا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ"[8]، وقال ابن عبد البرِّ: "وَقَالَ حَبِيبُ ابْنُ الشَّهِيدِ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بن سيرين: سل الحسن ممن سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِنْ سَمُرَةَ، قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَهَكَذَا مَرَاسِيلُ الثِّقَاتِ إِذَا سُئِلُوا أَحَالُوا عَلَى الثِّقَاتِ"[9]، وقال ابن حزم: "فَإِنَّ الْمَالِكِيِّينَ يَقُولُونَ: الْمُرْسَلُ، وَالْمُسْنَدُ سَوَاءٌ لَا سِيَّمَا مُرْسَلُ الْحَسَنِ فَإِنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ الْحَدِيثَ إِلَّا إذَا حَدَّثَهُ بِهِ أَرْبَعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ فَصَاعِدًا"[10].

قلت: إنَّ العلماء لم يجزموا بضعف مراسيل الحسن البصري، ولم يجزموا بتقويتها – أيضًا، لذلك فإنَّ كل مرسل من مراسيل الحسن ينبغي النَّظر فيه ودراسته، ومعرفة هل له أصلً أم لا، ثم الحكم عليه وفقًا لذلك، وحديثنا هذا لم يُعرف من أسقطه الحسن البصري بينه وبين النَّبي ﷺ؛ فلذا يُضعَّف لأجل ذلك. والله أعلى وأعلم.

([1]) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (369/14/ رقم 20336).

([2]) الموقظة: الذهبي، (40/1/ رقم 6).

([3]) شرح التبصرة والتذكرة: العراقي، (315/1).

([4]) العلل الصغير: الترمذي، (ص: 754).

([5]) شرح علل الترمذي: ابن رجب، (536/1).

([6]) النكت: الزركشي، (486/1).

([7]) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (258/4/ رقم 4248).

([8]) الكامل: ابن عدي، (228/1).

([9]) التمهيد: ابن عبد البر، (37/1).

([10]) المحلى: ابن حزم، (30/5).

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الصَّبْرِ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ[1]، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عن حبَّان بن أبي جَبَلَة قَالَ: **سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾، قَالَ: «لَا شَكْوَى فِيهِ، مَنْ بَثَّ لَمْ يَصْبِرْ»**[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهو من طريق هُشيم، عن عبد الرَّحمن، عن حبَّان بن أبي جَبَلَة، **وهو مرسل**"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن أبي الدُّنيا رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ –يعني ابن بشير– قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، عَنْ حِبَّانِ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ، رَفَعَهُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 83] قَالَ: «صَبْرٌ لَا شَكْوَى فِيهِ»[4].

أخرجه الطَّبري[5]، وابن أبي حاتم[6]؛ كلاهما من طريق هُشيم بن بشير، به.

دراسة الأسناد:

فيه هُشيم بن بشير، ثقة ثبت، كثير التَّدليس والإرسال الخفي، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثَّمانين[7]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من مراتب المدلِّسين، وقال: "مشهور بالتَّدليس مع ثقته، وصفه النَّسائي وغيره بذلك"[8].

قلت: وقد صرَّح هُشيم بن بشير بالسَّماع من عبد الرَّحمن بن يحيى، كما هو موضح في التَّخريج.

([1]) قلت: لم أعثر عليه في تفسيره المطبوع.

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (15/3).

([3]) المرجع السابق ، (15/3).

([4]) الصَّبر والثَّواب عليه: ابن أبي دنيا، (83/ رقم 110).

([5]) جامع البيان: الطَّبري، (15/584–585/ رقم 18872)، بمثله، وزاد «قَالَ: مَنْ بَثَّ فَلَمْ يَصْبِرْ»، (15/585/ رقم 18873)، بمثله.

([6]) تفسير ابن أبي حاتم، (7/2112/ رقم 11397)، بمثله.

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (574/ رقم 7312).

([8]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (47/ رقم 111).

وفيه يحيى بن عبد الرَّحمن الكناني أو الكِنْدِي، أبو شيبة المصري، قَلَبَه هُشيم، فقال: عبد الرَّحمن بن يحيى، من السَّادسة[1].

وثَّقه أبو القاسم الطَّبراني[2]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[3].

وقال الذَّهبي: "وثق"[4]، وقال ابن حجر: "صدوق"[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله تعالى أعلم.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لإرساله، فلا يُدرى من بين حِبَّان بن أبي جَبَلَة والنَّبي ﷺ.

قال ابن كثير[6]، وعبد الرَّؤوف المُناوي[7]، والمُظهري[8]، ومحمَّد صدِّيق خان[9]: "مُرسل". والله تعالى أعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث؛ لاختلاف رواته بين الوصلِ والارسال.

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ السَّائِحِينَ، فَقَالَ: «**هُمُ الصَّائِمُونَ**»، وَأَخْرَجَ الْفِرْيَابِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (593/ رقم 7594).

([2]) تهذيب الكمال: المزي، (441/31/ رقم 6871).

([3]) الثِّقات: ابن حبَّان، (609/7/ رقم 11701).

([4]) الكاشف: الذَّهبي، (370/2/ رقم 6204).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (593/ رقم 7594).

([6]) تفسير ابن كثير، (375/4).

([7]) الفتح السماوي: عبد الرؤوف المناوي، (727/2/ رقم 614).

([8]) التفسير المظهري، (149/5).

([9]) فتح البيان في مقاصد القرآن: محمَّد صدِّيق خان، (301/6).

جَرِيرٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَابْنُ النَّجَّارِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وقد رُوي عن أبي هريرة موقوفًا، وهو أصَحُّ من المرفوع من طريقه، وحديث عُبيدِ بن عُمَير مُرسل، وقد أسنده من طريق أبي هريرة في الرِّواية الثَّانية"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من ثلاثة وجوه؛ الأوَّل: عن عُبيد بن عُمير متصلًا مرفوعًا، والثَّاني: عن عُبيد بن عُمير مرسلًا مرفوعًا، والثَّالث: موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

أولًا- من أخرجه عن عُبيد بن عُمير متصلًا مرفوعًا:

أخرجه الحاكم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى الْمُذَكِّرُ، ثنا جُنَيْدُ بْنُ حَكِيمٍ الدَّقَّاقُ، ثنا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّائِحِينَ فَقَالَ: «هُمُ الصَّائِمُونَ»**[3].

وأخرجه من طريقه البيهقي[4].

وأخرجه العقيلي[5]، والطَّبري[6]، وابن عدي[7]؛ ثلاثتهم من طريق حكيم بن خِذام.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (466/2).

([2]) المرجع السابق، (466/2).

([3]) المستدرك: الحاكم، (365/2/ رقم 3288).

([4]) شعب الإيمان: البيهقي، (200/5/ رقم 3303)، بمثله.

([5]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (317/1/ رقم 390)، بنحوه.

([6]) جامع البيان: الطَّبري، (503/14/ رقم 17287)، بنحوه.

([7]) الكامل: ابن عدي، (513/2/ رقم 404)، بنحوه.

وأخرجه أبو الشَّيخ الأصبهاني[1]، ومن طريقه الشَّجري[2]، وأخرجه ابن المُقرئ[3]، والدَّارقطني[4]، والخطيب البغدادي[5]؛ أربعتهم من طريق أبي ربيعة زيد بن عوف، عن أبي عَوانة الوضَّاح اليَّشكري.

وأخرجه الشَّجري[6] –أيضًا؛ من طريق حُصين بن مُخَارق؛ ثلاثتهم (حكيم بن خِذام، الوضَّاح اليَّشكري، وحُصين بن مُخَارق)، عن سليمان بن مِهران الأعمش، عن أبي صالح السَّمان؛ كلاهما (عُبيد بن عُمير، وأبو صالح السَّمان)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانيًا– من أخرجه عن عُبيد بن عُمير مرسلًا مرفوعًا:

أخرجه الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الدَّامِغَانِيُّ، وَابْنُ وَكِيعٍ، قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَان –يعني ابْنُ عُيَيْنَة، عَنْ عَمْرُو –يعني ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنِي يُونُسُ –ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ، عَنْ عَمْرُو – يعني ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: **سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ السَّائِحِين، فَقَالَ: «هُمُ الصَّائِمُونَ»**[7].

أخرجه ابن معين[8]، وأخرجه البيهقي[9]؛ من طريق علي بن المديني، وأخرجه ابن حجر[10]؛ عن مسدَّد؛ ثلاثتهم (ابن معين، على بن المديني، مسدد)، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

([1]) طبقات المحدثين: أبو الشيخ الأصبهاني، (226/4/ رقم 628)، بنحوه.

([2]) ترتيب الأمالي الخميسية: الشجري، (379/1/ رقم 1352)، بنحوه.

([3]) معجم ابن المقرئ، (187/ رقم 574)، بنحوه.

([4]) العلل: الدَّارقطني، (206/8/ رقم 1516)، بنحوه.

([5]) موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي، (97/2/ رقم 194)، بنحوه.

([6]) ترتيب الأمالي الخميسية: الشجري، (131/2/ رقم 1851)، بنحوه.

([7]) جامع البيان: الطَّبري، (502/14/ رقم 17285).

([8]) الجزء الثاني من حديث ابن معين –رواية المروزي، (234/ رقم 187)، بمثله.

([9]) السنن الكبرى: البيهقي، (503/4/ رقم 8514)، معرفة السنن والآثار: له، (378/6/ رقم 9056)، بمثله.

([10]) المطالب العالية: ابن حجر، (695/14/ رقم 3621)، بمثله.

ثالثًا- من أخرجه موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن معين رحمه الله تعالى، قال: سَمِعت يحيى بن سعيد الْقطَّان، قَالَ: سَمِعت أَبَا مُعَاوِيَة الضَّرِير يُحدِّث فِي حَيَاة الْأَعْمَش، عَن الْأَعْمَش، عَن أبي صَالح، عَن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه، قَالَ: «**السَّائحون الصَّائمون**»[1].

أخرجه الطَّبري[2]، من طريق سليمان بن مِهران الأعمش، به.

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المتَّصل المرفوع:

فيه محمَّد بن سليمان بن محمَّد بن منصور الأَتْرَارِي[3]، أبو جعفر، مذكر الكرامية[4].

قال الحاكم: "حدَّثنا بعجائب"[5]

وفيه جُنَيْد بن حُكيم الدّقّاق[6].

قال الدَّارقطني: "ليس بالقوي"[7]، وقال الذَّهبي: "فيه لين ما"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ليس بالقوي. والله تعالى أعلم.

وفيه عُبيد بن عُمير الأصبحي، أبو عثمان، عن أبي هريرة، مقبول[9].

قلت: وقد تابعه أبو صالح السَّمان في روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وهو ثقة

([1]) تاريخ ابن معين -رواية الدوري، (255/4/ رقم 4235).

([2]) جامع البيان: الطَّبري، (503/14/ رقم 17288)، بمثله.

([3]) الأَتْرَارِي: إلى أترار بلد كبير بالترك على شط جيحون. ذيل لب الألباب: أحمد بن أحمد العجمي، (ص: 56).

([4]) لسان الميزان: ابن حجر، (175/7/ رقم 6868).

([5]) المرجع السابق، (175/7/ رقم 6868).

([6]) المرجع السابق، (497/2/ رقم 1982).

([7]) سؤالات الحاكم للدارقطني، (108/ رقم 70).

([8]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (731/6/ رقم 187).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (377/ رقم 4387).

ثبت[1]، إلا أنَّ في إسناده حكيم بن خِذام؛ وهو منكر الحديث[2]، وتُوبع حكيم من قِبَل حُصين ابن مُخَارِق؛ وهو مُتَّهم بالكذب[3]، ومن قِبَل أبي عَوانة وضَّاح اليَّشكري؛ وهو ثقة ثبت[4]، إلا أنَّ في إسناده أبو ربيعة زيد بن عوف؛ وهو متروك الحديث[5]؛ وعليه فالمتابعة واهية لا تصلح لتقويته.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (203/ رقم 1841).

([2]) قال البخاري في "التَّاريخ الأوسط"، (257/2/ رقم 2517): "منكر الحديث يرى القدر"، وقال النَّسائي في "الضُّعفاء والمتروكون"، (30/ رقم 128): "ضعيف"، وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل"، (203/3/ رقم 882): "متروك الحديث"، وقال السَّاجِي، كما ذكر ابن حجر في "لسان الميزان"، (260/3/ رقم 2714): "يحدث بأحاديث بواطيل زعم أنه سمع من الأعمش"، وقال ابن عدي في "الكامل"، (515/2/ رقم 404): "هو ممَّن يكتب حديثه".

([3]) قال الذهبي في "المغني في الضعفاء"، (778/2/ رقم 7385): "كذاب"، وقال في "المقتنى في سرد الكنى"، (152/1/ رقم 1165): "منكر الحديث"، وقال في "ميزان الاعتدال"، (511/4/ رقم 10074): "متهم بالكذب".

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (580/ رقم 7407).

([5]) زيد بن عوف، ولقبه فهد، قال العجلي في "الثقات"، (209/2/ رقم 1492): "لا بأس به، كان من أروى الناس عن فضيل"، وقال ابن معين: "ليس لي به علم، لا أعرفه ولم أكتب عنه"، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، (570/3/ رقم 2587)، وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل"، (570/3/ رقم 2587): "وكان ابن المديني يتكلم فيه"، ونقل ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء والمتروكون"، (11/3/ رقم 2733) قول علي ابن المديني: "كذاب، وكان يقول: ذهب الفهدان، فهد بن حيان، وفهد بن عوف"، وقال عمرو بن على الفلاس في "الكامل" لابن عدي، (167/4/ رقم 708): "متروك الحديث"، وقال أبو حاتم: "تعرف وتنكر"، وسئل أبو زرعة يكتب حديثه؟ فقال: "أصحاب الحديث ربما أراهم يكتبونه"، وقال في موضع آخر، "تاريخ الإسلام" للذهبي، (425/5/ رقم 325): "اتهم بسرقة حديثين"، وقال ابن حبان في "المجروحين"، (311/1/ رقم 373): "كان ممن اختلط بأخرة فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار، وكان يحيى بن معين سيء الرأي فيه، ويقول: اتقوا فهدين؛ فهد ابن عوف، وفهد بن حيان"، وقال ابن عدي في "الكامل"، (167/4/ رقم 708): "مشهور في البصريين، وينفرد عن أبي عوانة بغير شيء وعن غيره، ولم أر في حديثه منكرا لا يشبه حديث أهل الصدق"، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون" (153/2/ رقم 231).

ثانيًا- دراسة السَّند المرسل:

فيه محمد بن عيسى بن زياد الدَّامَغاني[1]، أبو الحسين، نزيل الرَّي[2].

قال أبو حاتم الرَّازي: "يُكتب حديثه[3]، وقال ابن حجر: "مقبول"[4].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مقبول إذا تُوبع وإلا فلين. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد تابعه **سفيان بن وكيع** في روايته عن سفيان بن عُيَيْنَة؛ وكان صدوقًا إلا أنَّه ابتلي بوراقه؛ فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصح فلم يقبل، فسقط حديثه[5].

وتابعه ابن معين[6]، وعلي بن المديني[7]، ومُسَدَّد[8]؛ وجميعهم أئمَّة ثقات.

وفيه عُبيد بن عُمير الأصبحي، مقبول، سبق في السَّند السَّابق.

قلت: ولم يُتابع.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

ثالثًا- دراسة السَّند الموقوف:

جميع رواته ثقات، إلا أنَّ الحديث موقوف على أبي هريرة رضى الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف موصولًا، ومرسلًا، وصحيح موقوفًا، فالموصول فيه محمَّد بن سليمان؛ وهو يروي العجائب، وفيه جُنيد الدَّقاق، وهو ليس بالقوي، وفيه عُبيد بن عُمير، وهو مقبول، وله متابعة واهية لا تصلح لتقويته، كما هو موضَّح في دراسة الإسناد.

([1]) الدَّامَغَاني: بلدة من بلاد قومس. الأنساب: السمعاني، (289/5/ رقم 1545).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (500/ رقم 6205).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (39/8/ رقم 176).

([4]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (500/ رقم 6205).

([5]) سبقت ترجمته (ص:148).

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (597/ رقم 7651).

([7]) المرجع السابق، (403/ رقم 4760).

([8]) المرجع السابق، (528/ رقم 6598).

والمُرسل فيه عُبيد بن عُمير، وهو مقبول، ولم يُتابع.

والموقوف جميع رواته ثقات، قال العقيلي –بعد ذكر الحديث المتصل المرفوع: "وهذا يُروى عن أبي هريرة موقوفًا"[1]، وقال ابن المُقرئ: "حدَّثناه ابن منده إبراهيم، حدَّثنا ابن النُّعمان بهذا الحديث، ثنا أبو ربيعة، مرةً موقوفًا، ومرةً مرفوعًا"[2].

وقال ابن عدي[3]، وابن القيسراني[4]: "ولا أعلم رفع هذا الحديث، عن الأعمش غير حكيم بن خِذام".

قلت: بل تابعه في رفعه عن الأعمش، حُصين بن مُخَارِق، والوضَّاح اليَّشكري، كما هو موضَّح في التَّخريج، ولكن بطرق واهية كما سبق بيانه.

وقال البيهقي: "هكذا رُوي بهذا الإسناد، موصولًا، والمحفوظ، عن ابن عُيَيْنة، عن عمرو، عن عُبيد بن عُمير، عن النَّبي ﷺ مرسلًا"[5]، وقال في موضع آخر –بعد ذكر الحديث المرسل: "رواه الشَّافعي في القديم، عن سفيان بن عُيَيْنة هكذا مرسلًا"[6].

وقال ابن كثير بعد إيراد سند ابن جرير المرسل: "وهذا مرسل جيد"[7]، وقال البُوصيري: "رواه مسدَّد مرسلًا بسند الصَّحيح، والبيهقي في الكبرى"[8]، وقال ابن حجر في طريق مُسدَّد: "هذا مرسل صحيح الإسناد"[9].

قلت: في إسناده عُبيد بن عُمير، وهو مقبول، كما قال ابن حجر، ولم يُتابعه أحد، فكيف يكون مرسلًا صحيحًا؟!.

وقال الدَّارقطني: "والصَّحيح عن الأعمش موقوف، عن أبي هريرة"[10]، وقال ابن كثير: "وهذا الموقوف أصح"[11]، وقال خالد بن عبد العزيز الباتلي –بعد ذكر الحديث الموقوف: "وهذا

([1]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (317/1/ رقم 390).

([2]) معجم ابن المقرئ، (187/ رقم 574).

([3]) الكامل: ابن عدي، (513/2/ رقم 404).

([4]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1486/3/ رقم 3282).

([5]) شعب الإيمان: البيهقي، (200/5/ رقم 3303).

([6]) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (378/6/ رقم 9056).

([7]) تفسير ابن كثير، (220/4).

([8]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (62/3/ رقم 2182).

([9]) المطالب العالية: ابن حجر، (695/14/ رقم 3621).

([10]) علل الدَّارقطني، (206/8/ رقم 1516).

([11]) تفسير ابن كثير، (220/4).

سند صحيح"[1]، وقال هو[2]، والألباني[3] في المرفوع: "ضعيف"، وقال محمَّد سيد طنطاوي: "لا يصح رفعه"[4].

وأعجب من الحاكم النَّيسابوري إذ قال في الموصول: "هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين، ولم يخرجاه؛ على أنَّه ممَّا أرسله أكثر أصحاب ابن عُيَيْنَة، ولم يذكروا أبا هريرة رضي الله عنه في إسناده"[5]، وهو القائل في شيخه محمد المُذَكِّر الذي روى عنه هذا الحديث: "يروي العجائب!.

وتعقَّب الألباني الحاكم بقوله: "أقول: وليس صحيح الإسناد؛ بل هو على شرط الشَّيخين؛ فإنَّ البلخي هذا، وإن كان ثقة؛ فلم يخرج له الشَّيخان شيئاً، والدَّقاق؛ قال الدَّارقطني: "ليس بالقوي فأنَّى له الصِّحة؟!"[6]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ، وَالْبَغَوِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْعَظَمَةِ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، عَنِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: **أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا مُحَمَّدُ انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ- اللَّهُ الصَّمَدُ- لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا عَدْلٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»**[7].

([1]) التفسير النبوي: خالد الباتلي، (403/1).

([2]) المرجع السابق، (403/1).

([3]) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، (207/8/ رقم 3729).

([4]) التفسير الوسيط: محمَّد طنطاوي، (413/6).

([5]) المستدرك: الحاكم، (365/2/ رقم 3288).

([6]) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، (207/8/ رقم 3729).

([7]) فتح القدير: الشَّوكاني، (631/5).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ورواه التِّرمذيُّ من طريق أخرى عن أبي العالية مُرسلًا، ولم يذكر أُبَيًّا، ثُمَّ قال: وهذا أصَحُّ"[1].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين: متصلًا، ومرسلًا، على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: من أخرجه متصلًا.

وقد رُوي بزيادة وبدون زيادة، على النَّحو الآتي:

أولًا: من رواه بزيادة: «فَالصَّمَدُ: الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلاَّ سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلاَّ سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَمُوتُ وَلاَ يُورَثُ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلاَ عِدْلٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ هُوَ الصَّغَانِيُّ –يعني محمَّد بن مُيسَّر، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ –يعني عِيْسَى بن مَاهَان، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ –يعني رَفِيع بن مَهْرَان، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، «**أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، فَالصَّمَدُ: الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلاَّ سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلاَّ سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَمُوتُ وَلاَ يُورَثُ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلاَ عِدْلٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**»[2].

أخرجه عثمان الدَّارمي[3]، وابن أبي عاصم[4]، ومن طريقه قوَّام السُّنة[5]، وأخرجه

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (631/5).

([2]) سنن التِّرمذي، (308/5/ رقم 3364).

([3]) الرَّد على الجهمية: عثمان الدَّارمي، (28/ رقم 28)، بمثله.

([4]) السنة: ابن أبي عاصم، (297/1–298/ رقم 663)، بنحوه.

([5]) الحجة في بيان المحجة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، (301/2/ رقم 249)، بنحوه.

الخطيب البغدادي[1]، وابن خُزيمة[2]، والبغوي[3]، ومن طريقه قوَّام السُّنة[4]– أيضًا، وأخرجه الشَّاشي[5]، وابن عَدي[6]، وأبي الشَّيخ الأصبهاني[7]، وابن بَشران[8]، والبيهقي[9]؛ جميعهم من طريق محمَّد بن مُيَسَّر.

وأخرجه الحاكم[10]، ومن طريقه البيهقي[11]– أيضًا؛ من طريق محمَّد بن سابق؛ كلاهما (محمَّد بن مُيسَّر، محمَّد بن سابق) عن عيسى بن مَاهَان، به.

ثانيًا: من رواه **دون الزِّيادة**.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: **أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 2] لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»**[12].

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (453/4/ رقم 1080)، بنحوه.

([2]) التَّوحيد: ابن خزيمة، (578/2/ رقم 1034)، بنحوه، وزاد أحمد بن منيع في حديثه، وهو الرَّاوي، عن محمَّد بن ميسر الصَّاغاني: «قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ، وَلَا عَدْلٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"، وَقَالَ مَحْمُودُ بْنُ خِدَاشٍ فِي حَدِيثِهِ– وهو الرَّاوي عن محمَّد بن ميسر الصَّاغاني: "{الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ} [الإخلاص: 2]، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ "، وَالْبَاقِي مِثْلُ لَفْظِ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، سَوَاءً».

([3]) معرفة الصَّحابة: البغوي، (11/1–12/ رقم 8)، بمثله.

([4]) الحجة في بيان المحجة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، (197/1/ رقم 65)، بمثله.

([5]) مسند الشَّاشي، (371/3/ رقم 1496)، بمثله.

([6]) الكامل: ابن عدي، (461/7/ رقم 1696)، بمثله.

([7]) العظمة: أبي الشيخ الأصبهاني، (372/1/ رقم 88)، بمثله.

([8]) أمالي ابن بشران– الجزء الأول، (85/ رقم 165)، والجزء الثاني: له، (266/ رقم 1481)، بنحوه.

([9]) الأسماء والصفات: البيهقي، (39/2/ رقم 607)، بمثله.

([10]) مستدرك الحاكم، (589/2/ رقم 3987)، بنحوه.

([11]) الأسماء والصفات: البيهقي، (92/1/ رقم 50)، الاعتقاد: له، (ص: 44)، شعب الإيمان: له، (206/1/ رقم 100)، بنحوه.

([12]) مسند الإمام أحمد، (143/35–144/ رقم 21219).

أخرجه البخاري[1]، والطَّبري[2]، والدُّولابي[3]، والعُقيلي[4]، وابن أبي حاتم[5]؛ خمستهم من طريق محمَّد بن مُيَسَّر، به.

الثَّاني: من أخرجه مرسلًا.

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ –يعني عِيسَى بن مَاهَان، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ آلِهَتَهُمْ فَقَالُوا: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ بِهَذِهِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**»[6].

أخرجه العُقيلي[7]، من طريق هاشم بن القاسم، عن عيسى بن مَاهَان، به.

دراسة الإسناد:

وكما بيَّنت أنَّ الحديث رُوي متصلًا ومرسلًا، وهذه دراسة الإسنادين:

دراسة السَّند المتَّصل:

فيه محمَّد بن مُيَسَّر، الجُعفي، أبو سعد الصَّاغاني، البَلْخِي، الضَّرير، نزيل بغداد، ويقال له: محمَّد بن أبي زكريا، ضعيف، ورُمي بالإرجاء[8].

قلت: وقد تابعه محمَّد بن سابق بالزِّيادة في روايته عن أبي جعفر الرَّازي؛ وهو صدوق[9].

وفيه أبو جعفر الرَّازي، التَّميمي مولاهم، مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن مَاهَان، وأصله من مَرو، وكان يُتجر إلى الرَّي، مات في حدود السِّتين[10].

([1]) التاريخ الكبير: البخاري، (245/1/ رقم 778)، بنحوه.

([2]) جامع البيان: الطَّبري، (687/24)، بنحوه.

([3]) الكنى والأسماء: الدُّولابي، (578/2/ رقم 1034)، بنحوه.

([4]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (140/4/ رقم 1702)، بمثله.

([5]) تفسير ابن أبي حاتم، (3474/10/ رقم 19532)، بمثله.

([6]) سنن التِّرمذي، (309/5/ رقم 3365).

([7]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (140/4/ رقم 1702)، بنحوه.

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (509/ رقم 6344).

([9]) المرجع السابق، (479/ رقم 5897).

([10]) المرجع السابق، (629/ رقم 8019).

وثَّقه ابن سعد[1]، وابن معين[2]، وابن المديني[3]، وابن عمَّار[4]، وأبو حاتم[5]، والحاكم[6]، وزاد ابن معين في موضع آخر: "يغلط فيما يروي عن مُغيرة"[7]، وزاد أبو حاتم: "صدوق، صالح الحديث"[8]، وقال ابن معين مرةً: "صالح"[9]، وقال هو[10]، وابن المديني[11] في موضع آخر: "يُكتب حديثه، إلا أنَّه يُخطئ"، وقال ابن المديني مرةً: "هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط فيما روى عن مُغيرة"[12]، وقال ابن عبد البرّ: "وهو عندهم ثقة، عالم بتفسير القرآن"[13].

وقال أحمد بن حنبل: "صالح الحديث"[14]، وقال في موضع آخر: "مضطرب الحديث"[15]، وقال مرة[16] هو، والنَّسائي[17]: "ليس بالقوي"، وقال ابن عَدي[18]، وابن القيسراني[19]: "أرجو أنَّه لا باس به"، وزاد ابن عَدي: "أحاديثه عامتها مستقيمة"[20].

([1]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (380/7).
([2]) تاريخ ابن معين –راوية ابن محرز، (99/1).
([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).
([4]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).
([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (281/6/ رقم 1556).
([6]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (57/12/ رقم 221).
([7]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).
([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (281/6/ رقم 1556).
([9]) المرجع السابق، (281/6/ رقم 1556).
([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).
([11]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (259/4/ رقم 449).
([12]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).
([13]) الاستغناء في معرفة المشهورين: ابن عبد البرّ، (503/1/ رقم 515).
([14]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).
([15]) المجروحين لابن حبان، (120/2/ رقم 706).
([16]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (388/3/ رقم 1428).
([17]) الكامل: ابن عدي، (448/6/ رقم 1400).
([18]) المرجع السابق، (450/6/ رقم 1400).
([19]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1774/3/ رقم 4034).
([20]) الكامل: ابن عدي، (450/6/ رقم 1400).

وقال أبو زرعة: "شيخٌ، يَهِم كثيرًا"[1]، وقال ابن خِرَاش[2]، والسَّاجي[3]: "صدوق"، وزاد ابن خِرَاش: "سيئ الحفظ"[4]، وزاد السَّاجي: "ليس بمتقن"[5].

وقال عمرو بن عليٍّ الفلَّاس: "فيه ضعف، وهو من أهل الصِّدق، سيئ الحفظ"[6]، وقال ابن حِبَّان: "كان ممَّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثِّقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يُخالف الأثبات"[7]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكون[8].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[9]، وقال في موضع آخر[10]: "صالح الحديث"، وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مُغيرة"[11].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق يخطئ كثيرًا، ويُخلط كثيرًا فيما روى عن مُغيرة، يُعتبر بحديثه إذا وافق الثِّقات، ويُضعَّف إذا انفرد. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد انفرد في الحديث في روايته عن الرَّبيع بن أنس.

وفيه الرَّبيع بن أنس، البكري أو الحنفي، بصري نزل خُرَاسان، مات سنة أربعين ومائة، أو قبلها[12].

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (461/12/ رقم 5796).

([2]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).

([3]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).

([4]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).

([5]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).

([6]) المرجع السابق، (461/12/ رقم 5796).

([7]) المجروحين لابن حبان، (120/2/ رقم 706).

([8]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (240/2/ رقم 2653).

([9]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (500/2/ رقم 4820).

([10]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (319/3/ رقم 6595).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (629/ رقم 8019).

([12]) المرجع السابق، (205/ رقم 1882).

وثَّقه العجلي[1]، وقال في موضع آخر هو[2]، وأبو حاتم[3]: "صدوق"، وسُئل أبو حاتم في موضع آخر: "الرَّبيع بن أنس أحبُّ إليك في أبي العالية أو أبو خَلْدة[4] في أبي العالية؟ قال: الرَّبيع أحبُّ إليَّ[5]، وقال النَّسائي: "ليس به بأس"[6].

وقال ابن حِبَّان: "النَّاس يتَّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر –يعني الرَّاوي السَّابق– عنه؛ لأنَّ فيها اضطرابًا كثيرًا"[7]، وقال في موضع آخر: "كل ما في أخباره من المناكير إنَّما هي من جهة أبى جعفر الرَّازي"[8].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالتَّشيع"[10].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق، ورواية أبي جعفر الرَّازي عنه مُضطربة. والله تعالى أعلم.

قلت: وهذا الحديث من رواية أبي جعفر عنه.

وفيه رُفيع بن مِهْرَان، أبو العالية الرِّياحي، ثقة كثير الإرسال، مات سنة تسعين، وقيل ثلاث وتسعين، وقيل بعد ذلك[11].

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

([1]) الثِّقات: العجلي، (350/1/ رقم 448).

([2]) تهذيب الكمال: المزي، (61/9/ رقم 1853).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (454/3/ رقم 2054).

([4]) خالد بن دينار التَّميمي السَّعدي، أبو خَلْدة، مشهور بكنيته، البصري الخيَّاط، صدوق. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (187/ رقم 1627).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (454/3/ رقم 2054).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (61/9/ رقم 1853).

([7]) الثِّقات لابن حبان، (228/4/ رقم 2637).

([8]) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبَّان، (203/ رقم 987).

([9]) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه: الذَّهبي، (151/ رقم 1198).

([10]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (205/ رقم 1882).

([11]) المرجع السابق، (210/ رقم 1953).

دراسة السَّند المُرسل:

فيه عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمَّد، ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعيم، واستصغر في سفيان الثَّوري، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين على الصَّحيح[1].

وفيه أبو جعفر الرَّازي، والرَّبيع بن أنس، وأبو العالية، وقد سبق ترجمتهم، إلا أنَّ الحديث مُرسل؛ فلم يُذكر فيه أُبيُّ بن كعب رضي الله عنه.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف موصولًا، ومرسلًا؛ مداره على أبي جعفر الرَّازي، وهو صدوق يخطئ كثيرًا، ويُخلط كثيرًا فيما روى عن مُغيرة، وفي روايته عن الرَّبيع بن أنس اضطراب، وهذه الرِّواية عنه، ووقع فيها اضطراب في السَّند؛ فرويت متصلة ومرسلة.

قال ابن أبي عاصم: "إسناده ضعيف؛ لسوء حفظ أبي جعفر الرَّازي"[2]، وقال البغوي: "وهذا الحديث لم يُحدِّث به أحد غير أبي سعد الصَّاغاني، حدَّث به أحمد بن حنبل، وجَدِّي[3]"[4]، وقال ابن عَدي: "وهذا لم يروه، عن أبي جعفر بهذا الإسناد غير أبي سعد هذا"[5]، وقال ابن القيسراني: "تفرد به أبو سعد الصَّاغَانِي محمَّد بن مُيَسَّر عن أبي جعفر الرَّازِيّ عَنهُ"[6].

قلت: لم ينفرد أبو سعد الصَّاغاني بالرِّواية عن أبي جعفر الرَّازي، بل تابعه محمَّد ابن سابق في الرِّواية عنه؛ كما هو مُوضَّح في التَّخريج، ورغم تصريح ابن القيسراني بالتَّفرد إلا أنَّه قال في موضع آخر: "وهذا –يعني الحديث– يرويه عن أبي جعفر غير أبي سعد، وهو متروك الحديث"[7].

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (375/ رقم 4345).

([2]) السنة: ابن أبي عاصم، (298/1/ رقم 663).

([3]) هو جد عبد الله بن محمد البغوي، واسمه عبد العزيز بن محمد بن المرزبان، لم أجد له ترجمة.

([4]) معجم الصَّحابة: البغوي، (12/1/ رقم 8).

([5]) الكامل: ابن عدي، (462/7/ رقم 1696).

([6]) أطراف الغرائب والأفراد: ابن القيسراني، (397/1/ رقم 614).

([7]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1659/3/ رقم 3714).

وقال التِّرمذي –بعد ذكر الحديث المرسل: "وهذا أصحُّ من حديث أبي سعدٍ"[1]، وقال العُقيلي: "وهذا –يعني المرسل– أولى"[2]، وهذا منهما لا يعني التَّصحيح المطلق للحديث، وإنَّما هو أصَّح من المتصل وإن كان ضعيفًا لما فيه من العلل التي سبق ذكرها.

وأمَّا قول الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[3]، ففيه نظر؛ لما في الحديث من علل قادحة سبق ذكرها. والله تعالى أعلم.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديثِ لاختلاف رواته بين الرَّفع والوقف.

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أُوقِيَّةٍ**»، رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الوراث، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي بكر ابن أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بِهِ"[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وقد رواه ابن جرير موقوفًا على أبي هريرة، قال ابن كثير: وهذا أصحُّ"[5].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

أولًا: من أخرجه مرفوعًا:

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ –يعني ابن أبي النَّجود، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أُوقِيَّةٍ، كُلُّ أُوقِيَّةٍ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ**»[6].

([1]) سنن التِّرمذي، (309/5/ رقم 3365).

([2]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (140/4/ رقم 1702).

([3]) مستدرك الحاكم، (589/2/ رقم 3987).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (372/1).

([5]) المرجع السابق، (372/1).

([6]) مسند أحمد، (366/14/ رقم 8758).

ومن طريقه ابن ماجه[1].

وأخرجه البزَّار[2]، وابن حِبَّان[3]؛ ثلاثتهم (أحمد، والبزَّار، ابن حِبَّان) من طريق حمَّاد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح السَّمان، به.

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا:

أخرجه الإمام الدَّارمي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**الْقِنْطَارُ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا**»[4].

وأخرجه ابن جرير الطَّبري[5]؛ من طريق حمَّاد بن زيد، وأخرجه ابن المنذر[6]؛ من طريق حمَّاد بن سلمة؛ ثلاثتهم (أبان العطار، حمَّاد بن سلمة، حمَّاد بن زيد) عن عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح السَّمان، به.

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المرفوع:

فيه عبد الصَّمد بن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم التَّنُّوري، أبو سهل البصري، مات سنة سبع ومائتين[7].

وثَّقه ابن سعد[8]، ويحيى بن معين[9]، والعجلي[10]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[11].

وقال أبو حاتم الرَّازي: "صدوق"[12].

([1]) سنن ابن ماجه، (630/4/ رقم 3660)، بمثله.

([2]) مسند البزار، (10/16/ رقم 9028)، بمثله.

([3]) صحيح ابن حبَّان، (311/6-312/ رقم 2573)، بمثله.

([4]) سنن الدارمي، (2177/4/ رقم 3507).

([5]) جامع البيان: ابن جرير، (244/6/ رقم 6700)، بلفظ: «القنطار ألف ومئتا أوقية».

([6]) تفسير ابن المنذر، (257/1/ رقم 614)، بمثله، وزاد «كُلُّ أُوقِيَّةٍ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ والْأَرْضِ».

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (356/ رقم 4080).

([8]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (300/7).

([9]) تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز، (145/1).

([10]) الثقات: العجلي، (303/ رقم 1003).

([11]) الثقات: ابن حبان، (414/8/ رقم 14157).

([12]) السِّير: الذَّهبي، (517/9/ رقم 198).

وقال الذَّهبي: "الحافظ الثِّقة"[1]، وقال ابن حجر: "صدوق ثبت في شعبة"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

حافظ ثقة. والله تعالى أعلم.

وفيه حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقه عابد، أثبت النَّاس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، مات سنة سبع وستين ومائة[3].

وفيه عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النَّجود، الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ، من السَّادسة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة[4].

قال ابن سعد: "قالوا: وكان عاصم ثقة، إلا أنَّه كان كثير الخطأ في حديثه"[5]، وقال ابن معين[6]، وأبو زُرعة الرَّازي[7]: "ثقة"، وزاد ابن معين: "لا بأس به، وهو من نظراء الأعمش، والأعمش أثبت منه"، وقال ابن معين في موضع آخر: "عاصم بن بهدلة أثبت من عاصم الأحول[8]"[9]، وقال مرةً: "ليس بالقوي في الحديث"[10]، وقال أحمد بن حنبل: "رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه"[11]، وقال أحمد بن صالح: "كان صاحب سُنَّة وقراءة للقرآن، وكان ثقة

([1]) السِّير: الذَّهبي، (516/9/ رقم 198).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (356/ رقم 4080).

([3]) المرجع السابق، (178/ رقم 1499).

([4]) المرجع السابق، (285/ رقم 3054).

([5]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (321/6).

([6]) من كلام ابن معين في الرجال- رواية ابن طهمان، (153/64/ رقم 157).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (341/6/ رقم 1887).

([8]) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطَّان؛ فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة أربعين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (285/ رقم 3060).

([9]) من كلام ابن معين في الرجال- رواية ابن طهمان، (158/65/ رقم 161).

([10]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (228/25/ رقم 3008).

([11]) العلل للإمام أحمد- رواية ابنه عبد الله، (420/1/ رقم 918).

رأسًا في القراءة"[1]، وسئل أبو داود عنه، وعن عمرو بن مُرَّة[2]، فقال: "عمرو فوقه"[3]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات، وقال: "وكان من القراء"[4].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان[5]، والنَّسائي[6]: "ليس به بأس"، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بحافظ"[7]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "صالح، هو أكثر حديثا من أبى قيس الأودي[8] وأشهر منه، وأحبُّ إليَّ من أبي قيس"[9]، وقال في موضع آخر: "ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة، وقد تكلم فيه ابن عُلية، فقال: كأنَّ كل من كان اسمه عاصمًا سيئ الحفظ"[10]، وقال مرة: "محله عندي محل الصِّدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ"[11].

وقال شعبة: "حدَّثنا عاصم بن أبي النَّجود، وفي النَّفس ما فيها"[12]، وقال صدقة ابن الفضل: "مضطرب الحديث"[13]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "في حديثه اضطراب، وهو ثقة"[14]، وقال ابن خِرَاش: "في حديثه نُكرة"[15]، وقال العُقيلي: "لم يكن فيه إلا سوء الحفظ"[16]،

([1]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/234/ رقم 3008).

([2]) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي، المرادي، أبو عبد الله الكوفي الأعمى، ثقة عابد، كان لا يدلس، ورُمي بالإرجاء، مات سنة ثماني عشرة ومائة، وقيل قبلها. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (426/ رقم 5112).

([3]) سؤالات عبيد الآجري لأبي داود، (162/ رقم 149).

([4]) الثقات: ابن حبان، (256/7/ رقم 9952).

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/238/ رقم 3008).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (478/13/ رقم 3002).

([7]) السِّير: الذَّهبي، (260/5/ رقم 119).

([8]) عبد الرحمن بن ثَرْوان، أبو قيس الأودي، الكوفي، صدوق ربما خالف، مات سنة عشرين ومائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (337/ رقم 3823).

([9]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (341/6/ رقم 1887).

([10]) المرجع السابق، (341/6/ رقم 1887).

([11]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/239/ رقم 3008).

([12]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/239/ رقم 3008).

([13]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (105/2/ رقم 139).

([14]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/224/ رقم 3008).

([15]) تهذيب الكمال: المزي، (478/13/ رقم 3002).

([16]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (25/239/ رقم 3008).

وقال الدَّارقطني: "في حفظه شيء"[1].

وقال الذَّهبي: "كان عاصم ثبتًا في القراءة، صدوقًا في الحديث"[2]، وقال في موضع آخر: "صدوق"[3]، وقال مرة: "ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثَّبت، صدوق يهم"[4]، وقال –أيضًا: "هو حسن الحديث"[5]، وقال: "ليس بالقوي"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، حُجَّة في القراءة، وحديثه في الصَّحيحين مقرون"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق له أوهام، حُجَّة في القراءة.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات. والله تعالى أعلم.

ثانيًا– دراسة السَّند الموقوف:

فيه أبان بن يزيد العطَّار البصري، أبو يزيد، ثقة له أفراد، مات في حدود السِّتين[8].

وفيه عبد الصَّمد بن عبد الوارث، وحمَّاد بن سلمة، وعاصم بن أبي النَّجود، وقد سبق ترجمتهم، إلا أنَّ الحديث موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعًا، وموقوفًا، والموقوف أصَحُّ؛ فالمرفوع تفرد به عاصم بن أبي النَّجود، وهو صدوق له أوهام، وعنه حمَّاد بن سلمة، وهو ثقه عابد، أثبت النَّاس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، ورواه عنه موقوفًا –ايضًا، وتابعه على وقفه أبان العطار، وحمَّاد بن زيد[9]؛ وكلاهما ثقتان.

([1]) سؤالات البرقاني للدارقطني، (49/ رقم 338).

([2]) السِّير: الذَّهبي، (260/5/ رقم 119).

([3]) من تُكلم فيه وهو موثق: الذَّهبي، (280/ رقم 173).

([4]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (357/2/ رقم 4068).

([5]) المرجع السابق، (357/2/ رقم 4068).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (625/1).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (285/ رقم 3054).

([8]) المرجع السابق، (87/ رقم 143).

([9]) المرجع السابق، (178/ رقم 1498).

قال البزَّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو هريرة رضي الله عنه، ولا نعلم له طريقًا إلا هذا الطَّريق، وقد أسنده غير الحنفي، وأوقفه جماعة"[1].

وقال البُوصيري –بعد ذكر الحديث المرفوع: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات"[2].

قلت: بل فيه عاصم، وهو صدوق له أوهام، وكذلك ثقة رواة الحديث لوحدها لا تكفي للحكم على الحديث بالصِّحة؛ لأنَّ الحديث الصَّحيح له شروط أخرى، وهي اتصال السَّند، والسَّلامة من الشُّذوذ، والعلة، وهذا الحديث لم يتضمن كل شروط الصِّحة؛ فقد تفرَّد حمَّاد ابن سلمة في روايته عن عاصم مرفوعًا، ورواه هو –أيضًا، وغيره ممَّن ذكرت عن عاصم موقوفًا؛ فيكون المرفوع شاذًا، والموقوف محفوظًا، وهذا المحفوظ يضعف بسبب تفرد عاصم به –أيضًا.

قال الدَّارقطني: "والموقوف أشبه"[3]، وقال ابن كثير –بعد ذكر الحديث الموقوف: "وهذا أصحُّ"[4]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**نُزِّلَتِ الْمَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَخُونُوا، وَلَا يَدَّخِرُوا لِغَدٍ، فَخَافُوا، وَادَّخَرُوا، وَرَفَعُوا لِغَدٍ؛ فَمُسِخُوا قِرَدَةً، وَخَنَازِيرَ**»[5].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وقد رُوي موقوفًا على عمَّار، قال التِّرمذي: والوقف أصَحُّ"[6].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على عمَّار بن ياسر رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

([1]) مسند البزار، (10/16/ رقم 9028).

([2]) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: البوصيري، (98/4/ رقم 1279).

([3]) العلل: الدارقطني، (169/8/ رقم 1486).

([4]) تفسير ابن كثير، (20/2).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (107/2).

([6]) المرجع السابق، (107/2).

أولًا: من أخرجه مرفوعًا.

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -يعني ابن أبي عروبة، عَنْ قَتَادَةَ -يعني ابن دِعَامة، عَنْ خِلاَسِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: الحديث[1].

وأخرجه البزار[2]، وأبو يعلى المَوصلي[3]، والطَّبري[4]، وابن أبي حاتم[5]، وابن عدي[6]، وأبو الشَّيخ الأصبهاني[7]، والواحدي[8]؛ جميعهم من طريق الحسن بن قَزَعَةَ، عن سفيان ابن حبيب، عن سعيد بن أبي عَروبة، به.

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا.

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، نَحْوَهُ- أي نحو الحديث المرفوع، وَلَمْ يَرْفَعْهُ[9].

وأخرجه الطَّبري[10]؛ من طريق محمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي، وأخرجه ابن أبي حاتم[11]؛ من طريق الضَّحاك بن مَخْلَد، وأخرجه ابن عساكر[12]؛ من طريق عمرو بن أبي

([1]) سنن التِّرمذي، (110/5/ رقم 3061).

([2]) مسند البزار، (250/4/ رقم 1419)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «فرفعت»، بدل «فَمُسِخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ».

([3]) مسند أبي يعلى الموصلي، (212/3/ رقم 1651)، بنحوه.

([4]) جامع البيان: الطَّبري، (228/11-229/ رقم 13012)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «وعليها ثمرٌ من ثمر الجنة»، بدل «خُبْزًا وَلَحْمًا».

([5]) تفسير ابن أبي حاتم، (1245/4/ رقم 7022)، بنحوه.

([6]) الكامل: لابن عدي، (519/3/ رقم 617)، بنحوه.

([7]) العظمة: أبي الشيخ الأصبهاني، (1541/5)، بنحوه.

([8]) التفسير الوسيط: الواحدي، (247/2/ رقم 320)، بنحوه.

([9]) سنن التِّرمذي، (110/5/ رقم 3061).

([10]) جامع البيان: الطَّبري، (229/11/ رقم 13014)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «وعليها ثمرٌ من ثمر الجنة»، بدل «خُبْزًا وَلَحْمًا».

([11]) تفسير ابن أبي حاتم، (1245/4/ رقم 7023)، مختصرًا، بلفظ، «نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ ثَمَرٌ مِنْ ثمر الجنة».

([12]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (399/47)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «في المائدة ثمر من اثمار الجنة».

رَزِين؛ ثلاثتهم (ابن أبي عدي، والضَّحاك بن مَخْلَد، وعمرو بن أبي رَزِين) عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة بن دِعامة، عن خلَّاس بن عمرو، عن عمَّار بن ياسر.

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المرفوع:

فيه الحسن بن قَزَعَة، الهاشمي مولاهم البصري، مات سنة خمسين تقريبا[1].

ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[2]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "صدوق"[3]، وقال النَّسائي[4]، والدَّارقطني[5]: "صالح"، وقال النَّسائي في موضع آخر: "لا بأس به"[6].

وقال الذَّهبي: "ثقة"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق. والله تعالى أعلم.

وفيه سعيد بن أبي عَروبة مِهران اليَشْكُري مولاهم، أبو النَّضر، البصري، ثقة حافظ له تصانيف، لكنَّه كثير التَّدليس، واختلط، وكان من أثبت النَّاس في قتادة، مات سنة ست، وقيل: سبع وخمسين[9]، وجعله ابن حجر في المرتبة الثَّانية من المدلِّسين[10].

قلت: وهذه المرتبة لا يضر عدم تصريحهم بالسَّماع، وهو من أثبت النَّاس في قتادة، وروايته هذه عن قتادة.

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (163/ رقم 1278).

([2]) الثِّقات: ابن حبان، (176/8/ رقم 12835).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (34/3/ رقم 139).

([4]) تسمية مشايخ النسائي، (66/ رقم 130).

([5]) سؤالات السلمي للدارقطني، (158/ رقم 117).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (305/6/ رقم 1266).

([7]) الكاشف: الذَّهبي، (329/1/ رقم 1060).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (163/ رقم 1278).

([9]) المرجع السابق، (239/ رقم 2365).

([10]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (31/ رقم 50).

وفيه قتادة بن دِعامة السَّدوسي، البصري، حافظ عصره، مدلِّس من الثَّالثة[1].

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع في أي طريق من طُرق الحديث.

وفيه خِلَاس بن عمرو الهَجَري، البصري، وكان على شُرطة عليٍّ، وقد صحَّ أنَّه سمع من عمَّار[2].

وقال ابن سعد: "كثير الحديث، كانت له صحيفة يُحدِّث عنها"[3]، وقال أحمد[4]، وأبو داود[5]: "ثقة ثقة"، وقال ابن معين[6]، والعجلي[7]: "ثقة"، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة ... لم أر بعامَّة حديثه بأسًا"[8].

وقال أيوب السَّخْتَيانِي: "صُحفي، لا تروا عنه"[9]، وكان المغيرة بن مِقْسِم لا يَعبأ بحديث سالم بن أبي الجعد[10]، وحديث خِلاس[11]، وقال في موضع آخر: "ما أُحبُّ أنَّ لي كتب خِلاس بشيء"[12]، وقال شعبة: "لا ترو عن خِلاس؛ فإنَّه صُحفي"[13]، وقال أحمد: "كان يحيى -يعني ابن سعيد القطَّان- لا يُحدِّث عن قتادة، عن خِلاس، عن علي شيئًا -يعني: كأنَّه لم يسمع منه، وكان يُحدِّث عن قتادة، عن خِلاس، عن غيره، عن عمَّار، كان يتوقى حديث

([1]) سبقت ترجمته، (ص: 75).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (197/ رقم 1770).

([3]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 149).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (402/3/ رقم 1844).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (366/8/ رقم 1744).

([6]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (402/3/ رقم 1844).

([7]) الثقات: العجلي، (338/1/ رقم 416).

([8]) الكامل: ابن عدي، (520/3/ رقم 617).

([9]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (210/1/ رقم 1922).

([10]) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيرا، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، وقيل مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (226/ رقم 2170).

([11]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (253/1/ رقم 25).

([12]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (28/2/ رقم 449).

([13]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (253/1/ رقم 25).

خِلاس، عن علي وحده، يقول: ليس هي صحاح، أو لم يسمع منه"[1]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "ليس بقوي"[2]، وقال ابن حِبَّان: "منكر الحديث"[3]، وذكره وذكره العقيلي[4]، وابن الجوزي في جملة الضُّعفاء[5].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[6]، وقال في موضع آخر: "ثقة"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة، وكان يرسل"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، وكان يرسل. والله تعالى أعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند الموقوف:

فيه حُمَيد بن مَسْعَدة بن المبارك السَّامي أو الباهلي، بصري، مات سنة أربع وأربعين ومئتين[9].

قال النَّسائي[10]، ومسلمة بن قاسم[11]: "ثقة"، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[12]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "صدوق"[13].

([1]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (28/2/ رقم 449).

([2]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (402/3/ رقم 1844).

([3]) المجروحين: ابن حبان، (285/1/ رقم 309).

([4]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (28/2/ رقم 449).

([5]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (255/1/ رقم 114).

([6]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (210/1/ رقم 1922).

([7]) السِّير: الذَّهبي، (491/4/ رقم 190).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (197/ رقم 1770).

([9]) المرجع السابق، (182/ رقم 1559).

([10]) تسمية مشايخ النَّسائي، (70/ رقم 164).

([11]) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: ابن خلفون، (162/ رقم 137).

([12]) الثقات: ابن حبان، (197/8/ رقم 12956).

([13]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (229/3/ رقم 1007).

وقال الذَّهبي[1]، وابن حجر[2]: "صدوق".

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله تعالى أعلم.

وفيه سعيد بن أبي عَروبة، وقتادة بن دِعامة، وخِلاس بن عمرو، وقد سبق ترجمتهم، إلا أنَّ الحديث موقوف على عمَّار بن ياسر رضي الله عنه.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعًا، وموقوفًا، والموقوف أصَحُّ؛ فالمرفوع تفرد به قتادة بن دِعامة، وهو مدلس من الثَّالثة، ولم يُصرِّح بالسَّماع في أي طريق من طرق الحديث، وتفرَّد برفعه الحسن ابن قَزَعَة، وهو صدوق، وقد خالفه من هم أوثق منه، وهم: ابن أبي عدي[3]، والضَّحاك ابن مَخْلَد[4]، وعمرو بن أبي رَزِين[5]، فرواه عن سعيد بن أبي عَروبة موقوفًا؛ فيكون المرفوع شاذًا؛ لأجل المخالفة، والموقوف محفوظًا إلا أنَّه تفرد به قتادة –أيضًا، ولم يُصرِّح فيه بالسَّماع؛ فيضعف لأجل ذلك.

قال التِّرمذي –بعد إيراد الحديث المرفوع: "هذا حديث غريب قد رواه أبو عاصم، وغير واحد عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خِلاس، عن عمَّار بن ياسر، موقوفًا، ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث الحسن بن قَزَعَة، حدثنا حُمَيد بن مَسْعَدة، قال: حدثنا سفيان بن حبيب، عن سعيد بن أبي عَروبة، نحوه، ولم يرفعه وهذا أصحُّ من حديث الحسن بن قَزَعَة، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلًا"[6]، وقال البزَّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمَّار مرفوعًا إلا من هذا الوجه"[7]، وقال ابن عدي: "وهذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الوجه من أوَّل الإسناد إلى

([1]) الكاشف: الذَّهبي، (355/1/ رقم 1257).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (182/ رقم 1559).

([3]) المرجع السابق، (465/ رقم 5697).

([4]) سبقت دراسته، (ص: 153).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (426/ رقم 5107).

([6]) سنن التِّرمذي، (110/5/ رقم 3061).

([7]) مسند البزار، (250/4/ رقم 1419).

آخره، لا يرويه عن قتادة غير سعيد، ولا عن سعيد غير سفيان بن حبيب، ولا أعلم يرويه، عن ابن حبيب إلا ابن قَزَعَة"[1]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديثِ لاشتمال إسناده على أكثر من عِلة.

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**التَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ أَنْ يَتُوبَ مِنْهُ، ثُمَّ لَا يَعُوْدَ إِلَيْهِ أَبَدًا**»، كَمَا أَخْرَجَهُ مَوْقُوفًا عَنْهُ، ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْبَيْهَقِيُّ[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده إبراهيم بن مسلم الهَجَرِيُّ، وهو ضعيف، وَالصَّحيح الموقوف"[3].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

أولًا: من أخرجه مرفوعًا.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْهَجَرِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**التَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ: أَنْ يَتُوبَ مِنْهُ، ثُمَّ لَا يَعُودَ فِيهِ**»[4].

أخرج الطَّحاوي[5]؛ من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، وأخرجه أبو جعفر البَخْتَري[6]؛ من طريق علي بن عاصم، وأخرجه البيهقي[7]؛ من طريق بكر بن خُنيس؛ ثلاثتهم (خالد بن عبد الله، وعلي بن عاصم، وبكر بن خُنيس) عن إبراهيم الهَجَري، به.

([1]) الكامل: ابن عدي، (520/3/ رقم 617).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (303/5).

([3]) المرجع السابق ، (303/5).

([4]) مسند أحمد، (299/7/ رقم 4264).

([5]) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (288/4/ رقم 6949)، بنحوه.

([6]) مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد ابن البختري، (165/ رقم 119)، بنحوه.

([7]) شعب الإيمان: البيهقي، (265/9/ رقم 6637)، بنحوه.

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا.

أخرجه الإمام محمَّد بن فُضيل الضَّبي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «**التَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ**»[1].

أخرجه البيهقي[2]، من طريق إبراهيم الهجري.

وأخرجه ابن أبي شيبة[3]، والطَّبري[4]، والبيهقي[5]؛ ثلاثتهم من طريق أبي إسحاق السَّبيعي الهمداني؛ كلاهما (الهجري، والسَّبيعي) عن أبي الأحوص، به.

دراسة الإسناد:

أولًا: دراسة الإسناد المرفوع.

فيه علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التَّيمي مولاهم، مات سنة إحدى ومائتين، وقد جاوز التِّسعين[6].

قال العجلي: "كان ثقة معروفًا بالحديث، والنَّاس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل"[7]، وقال صالح جزرة: "ليس هو عندي ممَّن يكذب، ولكن يهم، وهو سيئ الحفظ، كثير الوهم، يغلط فِي أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم"[8].

وقال شعبة: "لا تكتبوا عنه"[9]، وقال ابن أبي خيثمة: "ولم يُحدِّث أبي عنه بشيء، ولا أخرج عنه في تصنيفه شيئاً قط علمته، ويزيد بن زُرَيع، وإسماعيل بن عُليَّة جميعاً قد طعنا عليه"[10]، وقال وكيع بن الجراح: "خذوا من حديثه ما صَحَّ، ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه"[11]،

([1]) الدعاء: الضبي، (332/ رقم 136).

([2]) شعب الإيمان: البيهقي، (265/9/ رقم 6636)، بنحوه.

([3]) مصنف ابن أبي شيبة، (107/7/ رقم 34560)، بنحوه.

([4]) جامع البيان: الطَّبري، (494/23)، بنحوه.

([5]) السنن الكبرى: البيهقي، (10/ 260/ رقم 20566)، شعب الإيمان: له، (264/9/ رقم 6635)، بنحوه وفيه زيادة.

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (403/ رقم 4758).

([7]) الثقات: العجلي، (156/2/ رقم 1304).

([8]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (407/13/ رقم 6301).

([9]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (245/3/ رقم 1244).

([10]) المختلف فيه: ابن شاهين، (ص: 50).

([11]) العلل للإمام أحمد- رواية ابنه عبد الله، (156/1/ رقم 70).

وكان يزيد بن هارون قد رماه بالكذب غير مرة، ولا مرتين[1]، وقال ابن معين: "كذَّاب ليس بشيء"[2]، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"[3]، وقال مرةً: "كان أحاديثه الطِّوال أخذها من الصَّيارفة"[4]، وقال علي بن المديني: "هو معروف في الحديث، وكان يغلط فِي الحديث، وروى أحاديث منكرة"[5]، وقال أحمد بن حنبل: "كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا بالكذب"[6]، وقد سُئل عنه –أيضًا، فقال: "أمَّا أنا، فأُحدِّث عنه"[7]، وقال في موضع آخر: "يُكتب حديثه، أخطأ، يُترك خطأه، ويُكتب صوابه، قد أخطأ غيره"[8]، وقال مرة: "ما صحَّ من حديث علي بن عاصم فلا بأس به"[9]، وقال –أيضًا: "معروفًا في الحديث، وكان يغلط فِي الحديث، وكان يروي أحاديث منكرة"[10]، وقال عمرو بن علي الفلاس: "فيه ضعف، وكان إن شاء اللَّه من أهل الصِّدق"[11]، وقال البخاري: "أمَّا أنا فلا أكتبه –يعني حديث علي بن عاصم"[12]، وقال في موضع آخر: "وليس بالقوي عندهم"[13]، وقال ابن قتيبة: "وكان يُخطئ في حديثه، فترك حديثه"[14]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "لين الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به"[15]، وقال النَّسائي: "ضعيف"[16]، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث"[17]، وقال السَّاجي: "كان من أهل

([1]) تاريخ ابن معين– رواية ابن محرز، (213/2).

([2]) المرجع السابق، (50/1).

([3]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (198/6/ رقم 1092).

([4]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (357/1/ رقم 49).

([5]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (407/13/ رقم 6301).

([6]) العلل للإمام أحمد– رواية ابنه عبد الله، (156/1/ رقم 70).

([7]) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، (322/ رقم 440).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (199/6/ رقم 1092).

([9]) المرجع السابق، (199/6/ رقم 1092).

([10]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (407/13/ رقم 6301).

([11]) المرجع السابق، (407/13/ رقم 6301).

([12]) التاريخ الأوسط: البخاري، (295/2/ رقم 2661).

([13]) التاريخ الكبير: البخاري، (290/6/ رقم 2435)، الضعفاء الصغير: له، (82/ رقم 254).

([14]) المعارف: ابن قتيبة، (516/1/ رقم 258).

([15]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (199/6/ رقم 1092).

([16]) الضعفاء والمتروكون: النَّسائي، (76/ رقم 430).

([17]) الكامل: ابن عدي، (326/6/ رقم 1348).

الصِّدق، ليس بالقوي فِي الحديث"[1]، وذكره العقيلي في الضُّعفاء، وذكر له حديثًا، وقال: "لم يتابعه عليه ثقة"[2]، وقال ابن حبَّان: "كان ممَّن يخطئ، ويقيم على خطئه، فإذا بُيِّن له لم يرجع"[3]، وقال –أيضًا: "كان أحمد بن حنبل سيء الرَّأي فيه، والذي عندي في أمره: ترك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثِّقات؛ لأنَّ له رحلة وسماعًا وكتابة، وقد يُخطئ الإنسان فلا يستحق التَّرك، وأمَّا ما بيَّن له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهمًا أنَّه كان كما حدَّث به"[4].

قلت: ولكن الإمام أحمد لم يكن سيء الرَّأي فيه كما تبين لي قبل قليل، بل ما ذهب إليه ابن حِبَّان بنحو ما ذهب إليه أحمد فيه.

وقال ابن عدي: "والضَّعف بيِّن على حديثه"[5].

وقال الذَّهبي: "ضعفوه"[6]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[7]، وقال مرة: "حافظ مشهور ضعفوه، وكان مكثرًا"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ ويُصِر، ورُمي بالتَّشيع"[9].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق في نفسه، يُقبل من حديثه ما وافق فيه الثِّقات، ويُترك منه ما انفرد به؛ فإنَّه كان يخطئ ويُصر على خطأه، ويأتي بالمناكير. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد تابعه خالد بن عبد الله الواسطي في روايته للحديث المرفوع؛ وهو ثقة ثبت[10]، وبكر بن خُنيس، وهو صدوق له أغلاط[11]، كما هو مبيَّن في التَّخريج.

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (407/13/ رقم 6301).

([2]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (246/3/ رقم 1244).

([3]) المجروحين: ابن حبَّان، (113/2/ رقم 692).

([4]) المجروحين: ابن حبَّان، (113/2/ رقم 692).

([5]) الكامل: ابن عدي، (331/6/ رقم 1348).

([6]) الكاشف: الذَّهبي، (42/2/ رقم 3935).

([7]) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه: الذَّهبي، (185/ رقم 1502).

([8]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (450/2/ رقم 4290).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (403/ رقم 4758).

([10]) المرجع السابق، (189/ رقم 1647).

([11]) المرجع السابق، (126/ رقم 739).

وفيه إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الهَجَري، يُذكر بكنيته[1].

قال يحيى القطَّان: "يسوق الحديث سياقة جيدة"[2]، وقال يعقوب الفسوي: "كان رفاعًا، لا بأس به"[3]، وقال السَّاجي: "صدوق يهم، كان رفاعًا للأحاديث، وكان سيء الحفظ، فيه ضعف"[4]، وقال ابن عدي: "وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وهو عندي ممَّن يُكتب حديثه"[5]، وقال الأزدي: "صدوق، لكنَّه رفَّاع، كثير الوهم"[6]، وقال الحاكم: "لم يُنقم عليه بحجة"[7]، وفي موضع آخر: "ليس بالمتروك إلا أنَّ الشَّيخين لم يحتجا به"[8].

ضعَّفه ابن عُيَيْنَة[9]، وابن سعد[10]، وابن معين[11]، وابن المديني[12]، وابن عمَّار[13]، والجُوزَجَانِي[14]، والبُرقي[15]، والنَّسائي[16]، وزاد ابن المديني: "كان رفاعًا"، وقال ابن معين في موضع آخر[17]، وابن القيسراني[18]: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم الرَّازي: "ليس بقوي، لين

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 252).

([2]) سؤالات الآجري أبا داود، (116/ رقم 49).

([3]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (293/1/ رقم 294).

([4]) المرجع السابق، (293/1/ رقم 294).

([5]) الكامل: ابن عدي، (348/1/ رقم 58).

([6]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (53/1/ رقم 118).

([7]) المستدرك على الصحيحين: الحاكم، (512/1/ رقم 1330).

([8]) المرجع السابق، (539/1/ رقم 1412).

([9]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (326/1/ رقم 1022)، الضعفاء الصغير: له، (22/ رقم 10).

([10]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 341).

([11]) الكامل: ابن عدي، (346/1/ رقم 58).

([12]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (292/1/ رقم 294).

([13]) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (49/ رقم 18).

([14]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (148/ رقم 131).

([15]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (292/1/ رقم 294).

([16]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (11/ رقم 6).

([17]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (65/1/ رقم 64).

([18]) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (130/ رقم 303).

الحديث"[1]، وقال البزَّار: "رفع أحاديث أوقفها غيره"[2]، وقال ابن حبَّان: "كان ممَّن يخطئ فيكثر"[3]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[4]، وقال علي بن الجنيد: "متروك"[5]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكون[6].

وقال الذَّهبي: "ضُعِّف"[7]، وقال في موضع آخر: "لين"[8]، وقال ابن حجر: "لين الحديث، رفع موقوفات"[9].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ضعيف، رفع موقوفات. والله تعالى أعلم.

قلت: ولم يتابعه أحد في رفعه.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

ثانيًا: دراسة الإسناد الموقوف.

فيه إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الهَجَري، وهو ضعيف، رفع موقوفات، كما سبق بيانه.

قلت: وقد تابعه عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السَّبِيعي، وهو ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة[10].

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

([1]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (132/2/ رقم 417).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (292/1/ رقم 294).

([3]) المجروحين: ابن حبان، (99/1/ رقم 7).

([4]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (292/1/ رقم 294).

([5]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (53/1/ رقم 118).

([6]) المرجع السابق، (52/1/ رقم 118).

([7]) الكاشف: الذَّهبي، (225/1/ رقم 206).

([8]) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه: الذَّهبي، (143/ رقم 1129).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 252).

([10]) المرجع السابق، (423/ رقم 5065).

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع ضعيف، والموقوف حسن لغيره، فمدار الحديث المرفوع على إبراهيم الهَجَري وهو ضعيف، رفع موقوفات، وأمَّا الموقوف فلم ينفرد بروايته، بل تُوبع من قِبَل أبي إسحاق السَّبِيعي الهمداني، وهو ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة.

قال البيهقي: "والصَّحيح هو الأوَّل –يعني الموقوف، ورفعه ضعيف"[1]، وقال ابن كثير: "تفرد به أحمد[2] من طريق إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف، والموقوف أصح، والله أعلم"[3]، وقال الهيثمي –بعد ذكر الحديث المرفوع: "إسناده ضعيف"[4]، وقال البوصيري: "ومدار إسناديهما على إبراهيم بن مسلم الهجري؛ وهو ضعيف"[5].

قلت: لم ينفرد بالموقوف كما سبق بيانه. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ[6]، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ[7]، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَصَحَّحَهُ[8]، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، فَقَالَ: «**هِيَ الصَّلَاةُ بَعْضُهَا شَفْعٌ، وَبَعْضُهَا وَتْرٌ**»[9].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده رجل مجهول، وهوَ الرَّاوي له عن عِمران بن حُصَين، وقد رُوي عن عِمران بن عصام عن عِمران بن حُصَين بإسقاط الرَّجل

([1]) شعب الإيمان: البيهقي، (265/9/ رقم 6637).

([2]) أي: تفرد عن أصحاب الكتب الستة في روايته لهذا الحديث.

([3]) تفسير ابن كثير، (169/8).

([4]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (200/10/ رقم 17524).

([5]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (410/7/ رقم 7205).

([6]) قلت: لم أعثر عليه في مسنده المطبوع.

([7]) قلت: لم أعثر عليه في تفسيره المطبوع.

([8]) قلت: ذكره معلقًا، ولم يحكم عليه، وهذا نصه: "عن عمران بن حصين: إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن والشفع والوتر، فقال: «هِيَ الصَّلاةُ بَعْضُهَا شَفْعٌ وَبَعْضُهَا وَتْرٌ»، تفسير: ابن أبي حاتم، (10/ 3423/ رقم 19236).

([9]) فتح القدير: الشَّوكاني، (532/5).

المجهول، وقال التِّرمذيُّ بعد إخراجه بالإسناد الَّذي فيه الرَّجل المجهول: هو حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث قتادة، قال ابن كثير: وعندي أنَّ وقفه على عِمران بن حُصَين أشبه، والله أعلم، قال: ولم يجزم ابن جرير بشيء من هذه الأقوال في الشَّفع والوتر، وقد أخرج هذا الحديث موقوفًا على عِمران بن حُصَين عبد الرَّزَّاق[1]، وعبد بن حُمَيد[2]، وابن جرير، فهذا يقوي ما قاله ابن كثير"[3].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على عِمران بن حُصين رضي الله عنه، على النَّحو التَّالي:

أولًا: من أخرجه مرفوعًا.

رُوي الحديث مرفوعًا من ثلاثة وجوه؛ على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: عن همَّام، عن قتادة، عن عِمران بن عصام، عن شيخ من أهل البصرة، عن عِمران ابن حُصين رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عِصَامٍ، أَنَّ شَيْخًا حَدَّثَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: فذكره[4].

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر[5]، والمزي[6]، وأخرجه التِّرمذي[7]؛ كلاهما (أحمد، والتِّرمذي) من طريق أبي داود الطَّيالسي[8].

وأخرجه أحمد[9] –أيضًا؛ من طريق يزيد بن هارون.

([1]) قلت: لم أعثر عليه في مصنفه المطبوع.

([2]) قلت: لم أعثر عليه في مسنده المطبوع.

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (532/5).

([4]) مسند أحمد، (148/33/ رقم 19919).

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (510/43/ رقم 9378)، بمثله.

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (341/22/ رقم 4496)، بمثله.

([7]) سنن التِّرمذي، (297/5/ رقم 3342)، بمثله.

([8]) قلت: لم أعثر عليه في مسنده المطبوع.

([9]) مسند أحمد، (184/33/ رقم 19973)، بنحوه.

وأخرجه أحمد[1]، والطَّبري[2]، وابن عساكر[3]؛ ثلاثتهم من طريق عفَّان بن مسلم.

وأخرجه أحمد[4]، والحاكم[5]؛ كلاهما من طريق عبد الصَّمد بن عبد الوارث.

وأخرجه أحمد[6]؛ ومن طريقه ابن عساكر[7]؛ عن بَهز بن أسد.

وأخرجه التِّرمذي[8]؛ من طريق عبد الرَّحمن بن مهدي.

وأخرجه الطَّبراني[9]؛ من طريق هُدْبَة بن خالد؛ ستتهم (أبو داود الطَّيالسي، ويزيد ابن هارون، وعفَّان بن مسلم، وبَهز بن أسد، وعبد الرَّحمن بن مهدي، وهُدْبَة بن خالد)، عن همَّام، به.

الثَّاني: عن خالد بن قَيْس، وهمَّام، عن قتادة، عن عِمران بن عاصم، عن عِمران بن حصين رضي الله عنه.

أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا مُسْلِمُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، وَهَمَّامٌ، قَالَا: ثنا قَتَادَةُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عِصَامٍ، عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ: فذكره[10].

وأخرجه الرُّوياني[11]، والطَّبري[12]، وابن عساكر[13]؛ ثلاثتهم من طريق خالد بن قيس، عن قتادة، به.

([1]) مسند أحمد، (184/33/ رقم 19973)، بنحوه.

([2]) جامع البيان: الطَّبري، (400/24)، بنحوه.

([3]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (510/43/ رقم 9377)، بنحوه.

([4]) مسند أحمد، (184/33/ رقم 19973)، بنحوه.

([5]) مستدرك الحاكم، (568/2/ رقم 3928)، بنحوه، **قلت:** ولعله وقع في هذا السَّند سقط حرف "عن"، فقال: "عن عِمْرَانَ ابْنِ عِصَامٍ، شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ"، والصَّواب: "عن عِمْرَانَ بْنِ عِصَامٍ، عَنْ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ"، والله أعلم.

([6]) مسند أحمد، (160/33-161/ رقم 19935)، بنحوه.

([7]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (510/43-511/ رقم 9379)، بنحوه.

([8]) سنن التِّرمذي، (297/5/ رقم 3342)، بمثله.

([9]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (233/18/ رقم 579)، بنحوه.

([10]) المرجع السابق، (232/18/ رقم 578).

([11]) مسند الرُّوياني، (126/1/ رقم 124)، بمثله.

([12]) جامع البيان: الطَّبري، (400/24)، بمثله.

([13]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (509/43-510/ رقم 5163)، بمثله، (510/43/ رقم 9376)، بنحوه.

الثَّالث: عن همَّام، عن عِمران بن عصام، عن شيخ من أهل البصرة، عن عِمران بن حُصين رضي الله عنه.

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيب، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عِصَامٍ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قال في هذه الآية ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾، قال: «**هِيَ الصَّلاةُ مِنْها شَفْعٌ، وَمِنْها وَتْرٌ**»[1].

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا.

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: ثنا ابْنُ ثَورٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، في قوله: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾، قال عِمْرَانُ: «**هِيَ الصَّلاةُ الْمَكْتُوبَةُ فِيهَا الشَّفْعُ وَالوِتْرُ**»[2].

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة الإسناد المرفوع:

دراسة الوجه الأوَّل:

فيه همَّام بن يحيى بن دينار العَوْذِي[3]، المُحَلِّمي[4] مولاهم، أبو عبد الله، أو أبو بكر البصري، مات سنة أربع أو خمس وستين[5].

قال ابن مهدي: "همَّام عندي في الصِّدق مثل ابن أبي عَروبة"[6]، وقال يزيد بن هارون: "كان همَّام قويًا في الحديث"[7]، ووثَّقه ابن سعد[8]، وابن معين[9]، وابن المديني[10]، والعجلي[11]،

([1]) جامع البيان: الطَّبري، (400/24).

([2]) المرجع السابق، (399/24).

([3]) العَوْذى: هذه النِّسبة إلى بنى عوذ، وهو بطن من الأزد. الأنساب: السَّمعاني، (401/9/ رقم 2830).

([4]) المُحَلِّمى: هذه النِّسبة إلى محلم بن تميم، والمشهور بالانتساب إليه جعد بن الصلت المحلمي. المرجع السابق، (118/12/ رقم 3675).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (574/ رقم 7319).

([6]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (108/9/ رقم 457).

([7]) المرجع السابق، (108/9/ رقم 457).

([8]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (282/7).

([9]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (108/9/ رقم 457).

([10]) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (63/ رقم 34).

([11]) الثِّقات: العجلي، (334/2/ رقم 1918).

وأبو حاتم الرَّازي[1]، وزاد ابن سعد: "ربما غلط في الحديث"، وزاد ابن معين: "صالح، وهو في قتادة أحبُّ إليَّ من حمَّاد بن سلمة، وأحسنهما حديثًا عن قتادة"، وزاد أبو حاتم: "صدوق في حفظه شيء، وهو في قتادة أحبُّ إليَّ من حمَّاد بن سلمة، ومن أَبَان العطَّار"[2]، وقال أحمد ابن حنبل: "همَّام عندي أحفظ من أيوب أبي العلاء[3]"[4]، وقال في موضع آخر: "ثبت في كل المشايخ"[5]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[6]، وقال ابن عدي: "وهمَّام أشهر، وأصدق من أن يذكر له حديث منكر أو له حديث منكر، وأحاديثه مستقيمة، عن قتادة، وهو مقدم أيضًا في يحيى ابن أبي كثير[7]، وعامَّة ما يرويه مستقيم"[8].

وقال أبو زُرعة: "لا بأس به"[9]، وقال أحمد بن هارون البَرديجي: "همَّام عندي صدوق، يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به"[10]، وقال السَّاجي: "صدوق، سيئ الحفظ، ما حدَّث من كتاب فهو صالح، وما حدَّث من حفظه فليس بشيء"[11].

وقال يزيد بن زُريع: "همَّام حفظه ردئ، وكتابه صالح"[12]، وقال عفَّان: "كان يحيى ابن سعيد يعترض على همَّام في كثير من حديثه، فلمَّا قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (109/9/ رقم 457).

([2]) المرجع السابق، (109/9/ رقم 457).

([3]) أيوب بن أبي مسكين، ويقال: ابن مسكين التَّميمي، أبو العلاء القصَّاب، الواسطي، صدوق له أوهام، من السَّابعة، مات سنة أربعين. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (119/ رقم 622).

([4]) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (243/ رقم 310).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (108/9/ رقم 457).

([6]) الثِّقات: ابن حبَّان، (586/7/ رقم 11598).

([7]) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يُدلِّس ويُرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (596/ رقم 7632).

([8]) الكامل: ابن عدي، (447/8/ رقم 2047).

([9]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (109/9/ رقم 457).

([10]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (166/12/ رقم 4967).

([11]) المرجع السابق، (167/12/ رقم 4967).

([12]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (108/9/ رقم 457).

يوافق همَّامًا في كثير ممَّا كان يحيى ينكره عليه، فكفَّ يحيى بعد عنه"[1]، وقال ابن عدي: "أخبرني إسحاق بن يوسف أظنه عبد الله بن حنبل، عن أبيه قال: شهد يحيى بن سعيد في حداثته بشهادة، وكان همَّام على العدالة، يعني أنَّ همَّام لم يعدله فتكلم فيه يحيى هذا"[2].

وقال الذَّهبي: "ثقة من رجال الصَّحيحين"[3]، وقال في موضع آخر: "ثقة مشهور"[4]، وقال مرة: "الحافظ"[5]، وقال أيضًا: "كان أحد أركان الحديث بالبصرة"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، ربما وهم إذا حدَّث من حفظه. والله تعالى أعلم.

وفيه قتادة بن دِعامة السَّدوسي، البصري، كان حافظ عصره، مدلِّس من الثَّالثة[8].

قلت: وقد صرَّح بالسَّماع من عِمران بن عصام في أكثر من رواية.

وفيه عِمران بن عصام الضُّبَعي[9]، أبو عمارة البصري، والد أبي جمرة، قُتل يوم الزَّاوية سنة ثلاث وثمانين، من الثَّانية[10].

قال أبو حاتم الرَّازي: "كان قاضيا بالبصرة، روى عن عمران بن حصين، روى عنه قتادة، ومثنى الضبعي، وابنه نصر بن عمران، وأبو التياح"[11]، وقال أبو بكر الأزدي: "كان خطيباً شاعراً شُجاعاً، كان فيمن قتلَه الحجّاج، لأنَّه أتُّهم أنَّه من أصحاب ابنِ الأشعث"[12]،

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (9/108/ رقم 457).

([2]) الكامل: ابن عدي، (8/443/ رقم 2047).

([3]) الرواة الثِّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردُّهم: الذَّهبي، (ص: 176).

([4]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (2/713/ رقم 6768).

([5]) الكاشف: الذَّهبي، (2/339/ رقم 5986).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (4/533/ رقم 419).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (574/ رقم 7319).

([8]) سبقت ترجمته، (ص: 75).

([9]) الضُبَعى: هذه النِّسبة إلى بنى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. الأنساب: السَّمعاني، (8/376/ رقم 2530).

([10]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (430/ رقم 5161).

([11]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 300/ رقم 1665).

([12]) الاشتقاق: لأبي بكر الأزدي، (ص: 323).

وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "كان على قضاء البصرة، يروى عن عمران بن حصين، ولأبيه صحبة، روى عنه قتادة، وأبو التياح، كان مع ابن الأشعث، فلما غلب الحجاج على ابن الأشعث أسر عمران بن عصام، فضرب عنقه صبرا"[1]، وقال في موضع آخر: "كان على قضاء البصرة ممن يرجع إلى الفقه والعلم"[2]، وقال العلائي: "قال ابن عبد البرِّ: ذكروه في الصَّحابة، ومنهم من لم يُصحِّح له صحبة، قلت –يعني: العلائي: هو تابعي يروي عن عِمران بن حصين وغيره"[3].

وقال أبو المظفر سبط ابن الجوزي: "من التابعين من أهل البصرة، كان قاضيًا عليها، وكان إمامَ مسجد بني ضُبَيْعة"[4]، وقال ابن كثير: "كان من علماء أهل البصرة، وكان صالحا عابدا"[5].

وقال الذَّهبي: "وُثِّق"[6]، وقال في موضع آخر: "من علماء أهل البصرة، وممَّن خرج على الحجاج مع ابن الأشعث، وكان صالحا، عابدا، مقرئا، يقص بالبصرة. روى عن: عمران ابن حصين، وقيل عن رجل، عن عمران، وهو الصحيح"[7]، وقال ابن حجر: "قيل له صحبة"[8]، وقال في موضع آخر: "مجهول"[9].

خلاصة القول في الرَّاوي:

تابعي، من علماء أهل البصرة وقاضيها، وكان صالحًا، عابدًا، مُقرئًا، شاعرًا، مُذكرًا يَقُصُّ بالبصرة. والله تعالى أعلم.

وفيه رجل أو شيخ مبهم من أهل البصرة.

وبقية رواة السَّند ثقات.

([1]) الثِّقات: ابن حبَّان، (221/5/ رقم 4602).

([2]) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 148/ رقم 665).

([3]) جامع التَّحصيل: العلائي، (248/ رقم 590).

([4]) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: أبو المظفر سبط ابن الجوزي، (9/ 360).

([5]) البداية والنهاية: ابن كثير، (9/ 64).

([6]) الكاشف: الذَّهبي، (94/2/ رقم 4270).

([7]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (983/2/ رقم 112).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (430/ رقم 5161).

([9]) اتحاف المهرة: ابن حجر، (39/12/ رقم 15043).

دراسة إسناد الوجه الثَّاني:

فيه همَّام بن يحيى، وقتادة بن دِعامة، وعِمران بن عصام، وقد سبق ترجمتهم، إلا أنَّه لم يُذكر فيه الشَّيخ المبهم، وقتادة بن دِعامة لم يُصَّرح بالسَّماع من عِمران بن عصام في هذا الوجه.

وفيه خالد بن قيس بن رباح الأزدي، الحُدَّاني، البصري[1].

وثَّقه ابن معين[2]، والعجلي[3]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[4]، وقال علي بن المديني: "ليس به بأس"[5]، وقال الأزدي: "خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير"[6].

وقال الذَّهبي: "ثقة"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق، يُغرب"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله أعلى وأعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

دراسة إسناد الوجه الثَّالث:

فيه عُبيد الله بن موسى بن أبي المُختار بن باذام، ثقة كان يتشيع[9].

وفيه همَّام بن يحيى، وعِمران بن عصام، وقد سبق ترجمتهما، وفيه **الشَّيخ المبهم** من أهل البصرة، إلا أنَّه لم يُذكر فيه قتادة بن دِعامة.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة الإسناد الموقوف:

جميع رواته ثقات، إلا أنَّ الإسناد فيه انقطاع بين قتادة بن دِعامة، وعِمران بن حُصين.

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (190/ رقم 1668).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (348/3/ رقم 1517).

([3]) الثِّقات: العجلي، (331/1/ رقم 392).

([4]) الثِّقات: ابن حبَّان، (259/6/ رقم 7632).

([5]) تاريخ أسماء الثِّقات: ابن شاهين، (76/ رقم 317).

([6]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (113/3/ رقم 211).

([7]) الكاشف: الذَّهبي، (368/1/ رقم 1348).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (190/ رقم 1668).

([9]) سبقت ترجمته، (ص: 194)

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعًا، وموقوفًا؛ ففي الوجه الأوَّل من المرفوع فيه رجل مبهم، وفي الوجه الثَّاني انقطاع بين عِمران بن عصام، وعِمران بن حصين، ولم يُصرِّح فيه قتادة بن دِعامة بالسَّماع من عِمران بن عصام، وفي الوجه الثَّالث انقطاع بين همَّام بن يحيى، وعِمران ابن عصام؛ لسقط قتادة بن دِعامة من بينهما، وفيه رجل مبهم.

وأمَّا الموقوف ففيه انقطاع بين قتادة بن دِعامة، وعِمران بن حُصين.

قال التِّرمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرِفه إلاَّ من حديث قتادة، وقد رواه خالِد بن قيس –أيضًا، عن قتادة"[1].

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِجاه"[2]، وتعقبه ابن حجر، فقال: "ابن عصام مجهول، ولم يسمعه من عِمران؛ بينهما رجل"[3]، وقال في موضع آخر: "وقد أخرجه الحاكم من هذا الوجه فسقط من روايته المبهم، فاغتر فصححه"[4].

وقال الذَّهبي: "عِمران بن حُصين، وقيل: عن رجل، عن عِمران، وهو الصَّحيح"[5].

وقال ابن كثير: "وعندي أنَّ وقفه على عِمران بن حُصين أشبه، والله أعلم"[6]. والله أعلى وأعلم.

المبحث الثَّالث

تضعيف الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظ الدَّالة على ضعف إسناده

كان من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الحديث الاكتفاء بإطلاق لفظ من ألفاظ التَّضعيف على إسناده، وقد تنوعت تلك الألفاظ عنده، وكان ذلك على النَّحو الآتي:

([1]) سنن التِّرمذي، (297/5/ رقم 3342).

([2]) مستدرك الحاكم، (568/2/ رقم 3928).

([3]) اتحاف المهرة: ابن حجر، (39/12/ رقم 15043).

([4]) فتح الباري: ابن حجر، (702/8).

([5]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (983/2/ رقم 112).

([6]) تفسير ابن كثير، (393/8).

المطلب الأول: تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسناده نَظَر".

من الألفاظ التي استخدمها الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، قوله: "في إسناده نَظَر"، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ فِي كِتَابِ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «**لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ**». وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي المراسيل، من حديث الزُّهري قال: قرأت فِي صَحِيفَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**وَلَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**»، وَقَدْ أَسْنَدَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عمرو بن حزم، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن أَبِي الْعَاصِ[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي أسانيدها نظر"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث موصولًا، ومرسلًا، ووجادةً، على النَّحو التَّالي:

أولًا: من أخرجه موصولًا:

أخرجه الإمام الدَّارقطني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، نا مُحَمَّدُ ابْنُ يَحْيَى، ح وَثنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ، قَالَا: نا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، نا يَحْيَى ابْنُ حَمْزَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا فَكَانَ فِيهِ: «**لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**»[3].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (196/5).

([2]) المرجع السابق، (196/5).

([3]) سنن الدَّارقطني، (219/1/ رقم 439).

أخرجه الدَّارمي[1]، وابن حبَّان[2]، وأبو القاسم اللالكائي[3]، والدَّارقطني[4] –أيضًا، والحاكم[5]، والبيهقي[6]، وابن عبد البر[7]؛ جميعهم من طريق الحكم بن موسى، عن يحيى ابن حمزة، به.

وللموصول شواهد:

الأوَّل: أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الدِّينَوَرِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوَابٍ الْحُصْرِيُّ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**»[8]

أخرجه الدَّارقطني[9]؛ من طريق سعيد بن محمَّد، به.

الثَّاني: أخرجه الإمام الدَّارقطني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، نا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِنْقَرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، نا سُوَيْدٌ أَبُو حَاتِمٍ، نا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «**لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ عَلَى طُهْرٍ**»[10].

ثانيًا: من أخرجه مرسلًا.

ورُوي من وجهين:

([1]) سنن الدارمي، (1455/3/ رقم 2312)، بنحوه، وفيه زيادة.

([2]) صحيح ابن حبان، (501/14/ رقم 6559)، بمثله، وفيه زيادة.

([3]) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم اللالكائي، (379/2/ رقم 571– 572)، بنحوه.

([4]) سنن الدَّارقطني، (347/3/ رقم 2723)، بمثله وزيادة.

([5]) المستدرك: الحاكم، (552/1/ رقم 1447)، بمثله، وفيه زيادة.

([6]) السنن الكبرى: البيهقي، (461/1/ رقم 1478)، بمثله، و(4/ 149/ رقم 7255)، بمثله، وزيادة، شعب الإيمان: له، (446/3/ رقم 1935)، بمثله، الخلافات بين الإمامين: له، (207/1–208/ رقم 292)، بمثله.

([7]) التمهيد: ابن عبد البر، (397/17)، بنحوه.

([8]) المعجم الكبير: الطبراني (12/ 313/ رقم 13217)، والمعجم الصغير: له، (277/2/ رقم 1162).

([9]) سنن الدارقطني، (1/ 219/ رقم 437)، بمثله.

([10]) المرجع السابق، (1/ 221/ رقم 440).

الأوَّل: عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم مرسلًا.

أخرجه الإمام عبد الرَّزاق رحمه الله تعالى، قال: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «**لَا يُمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ**»[1].

وأخرجه من طريقه الدَّارقطني[2]، والبيهقي[3]، والواحدي[4]، وقوَّام السُّنة[5].

وأخرجه ابن عبد البر[6]؛ من طريق ابن المبارك؛ كلاهما (عبد الرَّزاق، وابن المبارك) عن مَعمر.

وأخرجه الجُوزَقَاني[7]؛ من طريق مالك؛ كلاهما (معمر، ومالك) عن عبد الله بن أبي بكر.

وأخرجه عبد الرزاق[8] –أيضًا، ومن طريقه الدَّارقطني[9]؛ من طريق محمَّد بن أبي بكر.

وأخرجه الفاكهي[10]، وأبو داود[11]، والدَّارقطني[12] –أيضًا؛ ثلاثتهم من طريق محمَّد ابن عمارة؛ ثلاثتهم (عبد الله بن أبي بكر، محمَّد بن أبي بكر، محمَّد بن عمارة) عن أبي بكر ابن محمَّد بن عمرو بن حزم.

الثَّاني: عن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم مرسلًا.

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ؛ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «**أَنْ لاَ يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ**»[13].

([1]) مصنف عبد الرَّزاق، (1/341/ رقم 1328).

([2]) سنن الدارقطني، (1/218/ رقم 435)، بنحوه، (1/219/ رقم 438)، بنحوه.

([3]) السنن الكبرى: البيهقي، (1/141/ رقم 408)، بنحوه.

([4]) التفسير الوسيط: الواحدي، (4/240/ رقم 1161)، بنحوه.

([5]) الحجة في بيان المحجة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، (1/402/ رقم 210)، بنحوه.

([6]) التمهيد: ابن عبد البر، (17/396–397)، بنحوه.

([7]) الأباطيل والمناكير: الجوزقاني، (1/553–554/ رقم 362)، بنحوه.

([8]) تفسير عبد الرَّزاق، (3/ 282/ رقم 3149)، بنحوه.

([9]) سنن الدارقطني، (1/219/ رقم 438)، بنحوه.

([10]) أخبار مكة: الفاكهي، (5/67/ رقم 2917)، بنحوه.

([11]) المراسيل: أبو داود، (121/ رقم 92)، بنحوه.

([12]) سنن الدارقطني، (1/218/ رقم 436)، بنحوه.

([13]) موطأ مالك، (2/278/ رقم 680).

وأخرجه من طريقه أبو داود[1]، وابن أبي داود[2]، والبيهقي[3]، وابن عبد البر[4]، والبغوي[5].

وأخرجه ابن بطة؛ من طريق محمَّد بن إسحاق؛ كلاهما (مالك، محمَّد بن إسحاق)، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم[6].

ثالثًا: من أخرجه عن محمَّد بن شهاب الزُّهري وجادةً.

أخرجه الإمام أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ صَحِيفَةً عِنْدَ آلِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمٍ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَهَا لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، حِينَ أَمَّرَهُ عَلَى نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ فِيهِ: **«الْحَجُّ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ، وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»**[7].

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المتصل:

فيه الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي، أبو صالح القنطري، مات سنة اثنتين وثلاثين[8].

وثَّقه ابن سعد[9]، وابن معين[10]، والعجلي[11]، وصالح جزرة[12]، وزاد ابن سعد: "كثير الحديث، وكان رجلًا صالحًا، ثبتًا في الحديث"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس به

([1]) المراسيل: أبو داود، (122/ رقم 93)، بمثله.

([2]) المصاحف: ابن أبي داود، (ص: 427)، بمثله.

([3]) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (318/1/ رقم 763)، بنحوه.

([4]) التمهيد: ابن عبد البر، (396/17/ رقم 1)، بمثله.

([5]) تفسير البغوي، (20/5/ رقم 2119)، بمثله.

([6]) الإبانة الكبرى: ابن بطة، (5/ 276/ رقم 43)، بنحوه، وزيادة.

([7]) المراسيل: أبو داود، (122/ رقم 94).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (176/ رقم 1462).

([9]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (346/7).

([10]) تاريخ ابن معين- رواية الدارمي، (101/ رقم 291).

([11]) الثقات: العجلي، (313/1/ رقم 340).

([12]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (126/9/ رقم 4291).

بأس"[1]، وقال الحسين بن فهم: "وكان رجلًا صالحًا، ثبتًا فِي الحديث"[2]، وقال علي ابن المديني[3]، وموسى بن هارون[4]، وأبو القاسم البغوي[5]: "الشَّيخ الصَّالح"، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[6]، وقال أبو حاتم الرَّازي: "صدوق"[7].

وقال ابن حجر: "صدوق"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله أعلى وأعلم.

وفيه سليمان بن داود الخَوْلاني، أبو داود الدِّمشقي، سكن داريَّا[9][10].

قال أبو حاتم الرَّازي: "لا بأس به"[11]، وقال الدَّارمي: "روى عنه يحيى بن حمزة أحاديث حسانًا، كلها مستقيمة"[12]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات، وقال: "ثقة"[13]، وزاد في موضع آخر: "صدوق اللهجة، متقن في الرِّواية"[14]، وزاد في موضع آخر: "مأمون"[15].

([1]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (211/62/ رقم 221).

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (126/9/ رقم 4291).

([3]) المرجع السابق، (126/9/ رقم 4291).

([4]) المرجع السابق، (126/9/ رقم 4291).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (140/7/ رقم 1446).

([6]) الثِّقات: ابن حبَّان، (195/8/ رقم 12948).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (129/3/ رقم 584).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (176/ رقم 1462).

([9]) داريّا: قرية كبيرة مشهورة من قرى دمشق بالغوطة، والنِّسبة إليها داراني على غير قياس، وبها قبر أبي سليمان الداراني. معجم البلدان: ياقوت الحموي، (431/2).

([10]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (251/ رقم 2555).

([11]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (110/4/ رقم 486).

([12]) تاريخ ابن معين –رواية الدارمي (ص: 123/ رقم 386).

([13]) الثِّقات: ابن حبَّان، (387/6/ رقم 8224).

([14]) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبَّان، (293/ رقم 1471).

([15]) صحيح ابن حبان، (515/14/ رقم 6559).

وقال ابن معين[1]، وأحمد بن حنبل[2]: "ليس بشيء"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس يُعرف"[3]، وقال مرة: "ضعيف"[4]، وقال علي بن المديني: "منكر الحديث، وضعفه"[5]، وذكر البخاري له حديثًا، وقال: "فيه نظر"[6]، وقال عبد الله بن الدَّورقي: "شيخ شامي ضعيف"[7]، وقال ابن خُزيمة: "لا يُحتج بحديثه إذا انفرد"[8].

وذكره الدَّارقطني[9]، وابن الجوزي[10]، في الضُّعفاء والمتروكون.

وقال الذَّهبي: "مختلف فيه"[11]، وقال ابن حجر: "صدوق"[12]، وقال مرة: "فلا ريب في أنَّه صدوق"[13].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مختلف فيه، ويُحتمل أن يكون صدوقًا. والله أعلى وأعلم.

قلت: لم يتابعه أحد في روايته للحديث.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند المرسل:

جميع رواته ثقات إلا أنَّه مرسل.

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (4/110/ رقم 486).

([2]) الكامل: ابن عدي، (4/269/ رقم 747).

([3]) المرجع السابق، (4/268/ رقم 747).

([4]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/17/ رقم 1516).

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (22/314/ رقم 2669).

([6]) التاريخ الكبير: البخاري، (4/10/ رقم 1790).

([7]) الكامل: ابن عدي، (4/269/ رقم 747).

([8]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (22/314/ رقم 2669).

([9]) الضعفاء والمتروكون: الدَّارقطني، (2/155/ رقم 249).

([10]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/17/ رقم 1516).

([11]) الكاشف: الذَّهبي، (1/459/ رقم 2087).

([12]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (251/ رقم 2555).

([13]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (4/190/ رقم 321).

ثالثًا- دراسة سند الوجادة:

جميع رواته ثقات إلا أنَّه وجادة.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بمجموع طرقه، وشهرة كتاب النَّبي ﷺ لعمرو بن حزم إلى أهل اليمن -الذي تضمن هذا الحديث- تُغني عن صحة إسناده، سُئِل أحمد بن حنبل عن حديث الصَّدقات هذا الذي يرويه يَحْيى بْن حمزة أصحيح هو؟ فقال: "أرجو أن يكون صحيحا"[1]، قال أبو داود: "رُوي هذا الحديث مسندًا، ولا يصح"[2]، وقال ابن عدي: "وأمَّا حديث الصَّدقات فله أصل في بعض رواة معمر، عنِ الزُّهْريّ، عَن أبي بكر بْن عَمْرو بْن حزم، فأفسد إسناده، وحديث سليمان ابن دَاوُد مجوَّد الإسناد"[3]، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح كبير مفسر في هذا الباب، يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وأقام العلماء في عصره محمَّد بن مسلم الزُّهري بالصِّحة كما تقدم ذكري له، وسليمان بن داود الدِّمشقي الخَوْلاني معروف بالزُّهري، وإن كان يحيى بن معين غمزه فقد عدَّله غيره" كما أخبرنيه أبو أحمد الحسين بن علي، ثنا عبد الرَّحمن بن أبي حاتم، قال: سمعت أبي وسئل عن حديث عمرو بن حزم في كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه له في الصَّدقات، فقال: سليمان بن داود الخَوْلاني عندنا ممن لا بأس به، قال أبو محمَّد بن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعة يقول ذلك، قال الحاكم: «قد بذلت ما أدى إليه الاجتهاد في إخراج هذه الأحاديث المفسرة الملخصة في الزَّكاة، ولا يستغني هذا الكتاب عن شرحها، واستدللت على صحتها بالأسانيد الصَّحيحة عن الخلفاء والتَّابعين بقبولها واستعمالها بما فيه غنية لمن أناطها، وقد كان إمامنا شعبة يقول في حديث عقبة بن عامر الجهني في الوضوء: لأن يصح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحبَّ إلي من نفسي ومالي وأهلي، وذاك حديث في صلاة التَّطوع فكيف بهذه السنن التي هي قواعد الإسلام، والله الموفق وهو حسبي ونعم الوكيل»[4]، وقال البيهقي: "وَقَدْ أَثْنَى عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيِّ هَذَا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَعُثْمَانُ ابْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ وَرَأَوْا هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ فِي الصَّدَقَةِ مَوْصُولَ الْإِسْنَادِ

([1]) الكامل: ابن عدي، (269/4/ رقم 747).

([2]) المراسيل: أبو داود، (122/ رقم 94).

([3]) الكامل: ابن عدي، (270/4/ رقم 747).

([4]) المستدرك: الحاكم، (552/1/ رقم 1447).

حَسَنًا. وَاللهُ أَعْلَمُ"[1]، وقال ابن عبد البر: "وقد ذكرنا أنَّ كتاب النَّبي ﷺ لعمرو بن حزم إلى أهل اليمن، في السُّنن والفرائض والدِّيات كتاب مشهور عند أهل العلم، معروف يُستغني بشهرته عن الإسناد"[2]، وقال في موضع آخر: "والدَّليل على صحة كتاب عمرو بن حزم تلقي جمهور العلماء له بالقبول"[3]، وقال ابن دقيق العيد: "ومن النَّاس من يُثبت هذا الحديث بشهرة الكتاب وتلقيه بالقبول، ويرى أنَّ ذلك يُغني عن طلب الإسناد"[4]، وقال ابن كثير: "وهذه وجادة جيدة، قد قرأها الزُّهري وغيره، ومثل هذا ينبغي الأخذ به، وقد أسنده الدَّارقطني عن عمرو بن حزم، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن أبي العاص، وفي إسناد كل منها نظر، والله أعلم"[5]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسناده مقال".

من الألفاظ التي استخدمها الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، إطلاق مصطلح: فيه مقال، للإشارة إلى ضعف الحديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**سَأَلَتِ الْيَهُودُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الرَّعْدِ مَا هُوَ؟ قَالَ: مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِيَدِهِ مَخَارِيقُ[6] مِنْ نَارٍ يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، قَالُوا: فَمَا هَذَا الصَّوْتُ الَّذِي نَسْمَعُ؟ قَالَ: زَجْرَهُ بِالسَّحَابِ إِذَا زَجَرَهُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى حَيْثُ أُمِرَ، قَالَتْ: صَدَقْتَ**»، الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[7].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده مقال"[8].

([1]) السنن الكبرى: البيهقي، (149/4/ رقم 7255).

([2]) التمهيد: ابن عبد البر، (396/17).

([3]) المرجع السابق، (397/17).

([4]) الإلمام بأحاديث الأحكام: ابن دقيق العيد، (87/1/ رقم 84).

([5]) تفسير ابن كثير، (7/ 545).

([6]) مَخَارِيق: هِيَ جَمْعُ مِخْرَاقٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ثَوْبٌ يُلَف ويَضْرِب بِهِ الصِّبيانُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أَرَادَ أَنَّهُ آلَةٌ تَزْجُر بِهَا الْمَلَائِكَةُ السَّحاب وتَسُوقه، وَيُفَسِّرُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «البَرْق سَوط مِنْ نُورٍ تَزْجُر بِهِ الْمَلَائِكَةُ السحابَ». النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، (26/2).

([7]) فتح القدير: الشَّوكاني، (57/1).

([8]) المرجع السابق، (57/1).

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما، على النَّحو الآتي:

أوَّلًا- من أخرجه مرفوعًا:

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الوَلِيدِ، وَكَانَ يَكُونُ فِي بَنِي عِجْلٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**أَقْبَلَتْ يَهُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا أَبَا القَاسِمِ، أَخْبِرْنَا عَنِ الرَّعْدِ مَا هُوَ؟ قَالَ: مَلَكٌ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ، مَعَهُ مَخَارِيقُ مِنْ نَارٍ، يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالُوا: فَمَا هَذَا الصَّوْتُ الَّذِي نَسْمَعُ؟ قَالَ: زَجْرَةٌ بِالسَّحَابِ إِذَا زَجَرَهُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى حَيْثُ أُمِرَ، قَالُوا: صَدَقْتَ، فَقَالُوا: فَأَخْبِرْنَا عَمَّا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ؟ قَالَ: اشْتَكَى عِرْقَ النَّسَا[1]، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُلاَئِمُهُ إِلاَّ لُحُومَ الإِبِلِ وَأَلْبَانَهَا؛ فَلِذَلِكَ حَرَّمَهَا، قَالُوا: صَدَقْتَ**»[2].

أخرجه البخاري[3]، والنَّسائي[4]، والطَّبراني[5]، ومن طريقه أبو نُعيم الأصبهاني[6]، وأخرجه ابن مَنده[7]، والثَّعلبي[8]، وابن بشران[9]؛ جميعهم من طريق أبي نُعيم فُضيل بن عمرو.

([1]) عرق النَّسا: وجع يمتد من لدن الورك إلى الفخذ كله في مكان منه في الطول وربما بلغ الساق والقدم ممتداً. مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد البلخي، (ص: 189).

([2]) سنن التِّرمذي، (145/5/ رقم 3117).

([3]) التاريخ الكبير: البخاري (2/ 114/ رقم 1878)، بنحوه.

([4]) السنن الكبرى: النَّسائي، (218/8/ رقم 9024)، مطولًا.

([5]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (45/12/ رقم 12429)، مطولًا.

([6]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني، (304/4)، مطولًا.

([7]) التَّوحيد: ابن منده، (168/1/ رقم 44)، بنحوه، مختصرًا.

([8]) تفسير الثَّعلبي، (248/15-249/ رقم 1574)، بنحوه، مختصرًا.

([9]) أمالي ابن بشران- الجزء الثَّاني، (204/ رقم 1347)، بنحوه، مختصرًا.

وأخرجه أحمد[1]، وابن أبي حاتم[2]، وأبو الشَّيخ الأصبهاني[3]، وابن مَنده[4] –أيضًا؛ أربعتهم من طريق أبي أحمد محمَّد بن عبد الله الزُّبيري.

وأخرجه الطَّبراني[5]؛ من طريق علي بن عبد العزيز؛ ثلاثتهم (فُضيل بن عمرو، ومحمَّد بن عبد الله الزُّبيري، وعلي بن عبد العزيز)، عن عبد الله بن الوليد، عن بُكير بن شهاب، به.

ثانيًا– من أخرجه موقوفًا:

أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى، قال: وَقَالَ الثَّوري: عَنْ حبيب –أي ابن أبي ثابت، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قولَهُ، قَالَ أبو عبد الله: حدثناه مُحَمَّد بْن يوسف وغير واحد، عَنْ سُفْيَانَ[6].

دراسة الإسناد:

أولًا: دراسة الإسناد المرفوع:

فيه بُكير بن شهاب الكوفي[7].

قال أبو حاتم الرَّازي: "شيخ"[8]، وحسَّن التِّرمذي حديثه[9]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[10]، ووثقه ابن مَنده[11].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[12]، وقال ابن حجر: "مقبول"[13].

([1]) مسند أحمد، (284/4/ رقم 2483)، مطولًا.

([2]) تفسير ابن أبي حاتم، (54/1–55/ رقم 185)، بنحوه، مختصرًا.

([3]) العظمة: أبو الشَّيخ الأصبهاني، (1279/4)، بنحوه، مختصرًا.

([4]) التَّوحيد: ابن منده، (168/1/ رقم 44)، بنحوه، مختصرًا.

([5]) الدُّعاء: الطَّبراني، (305/ رقم 986)، بنحوه، مختصرًا.

([6]) التاريخ الكبير: البخاري (2/ 114/ رقم 1878)، بنحوه.

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (127/ رقم 757).

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (404/2/ رقم 1587).

([9]) سنن التِّرمذي، (145/5/ رقم 3117).

([10]) الثِّقات: ابن حبَّان، (106/6/ رقم 6922).

([11]) التوحيد: ابن منده، (168/1/ رقم 44).

([12]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (115/1/ رقم 995).

([13]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (127/ رقم 757).

خلاصة القول في الرَّاوي:

شيخ صدوق. والله أعلى وأعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

ثانيًا: دراسة الإسناد الموقوف:

فيه سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، مدلِّس من الثَّانية[1].

وفيه حبيب بن أبي ثابت، قيس، ويقال هند ابن دينار، الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتَّدليس، مات سنة تسع عشرة ومائة[2]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من مراتب المدلِّسين، وقال: "تابعي مشهور، يكثر التَّدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدَّارقطني وغيرهما"[3].

قلت: ولم يصرِّح بالسَّماع.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع حسن، والموقوف ضعيف، فالمرفوع فيه بُكير بن شهاب؛ وهو شيخ صدوق، والموقوف فيه حبيب بن أبي ثابت مدلِّس من الثَّالثة ولم يصرح بالسَّماع.

قال التِّرمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"[4]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: "غريب من حديث سعيد، تفرَّد به بُكير"[5]، وقال ابن مَنده: "هَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ، وَرُوَاتُهُ مَشَاهِيرُ ثِقَاتٌ"[6]، وذكره ابن حجر في الفتح وسكت عنه[7]، وهذا تحسين منه له.

([1]) سبقت ترجمته، (ص: 138).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (150/ رقم 1084).

([3]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (38/ رقم 69).

([4]) سنن التِّرمذي، (145/5/ رقم 3117).

([5]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني، (304/4).

([6]) التوحيد: ابن منده، (168/1/ رقم 44).

([7]) فتح الباري: ابن حجر، (8/ 166).

وقال الألباني: "والأرجح أنَّه صحيح كما ذهب إليه الجماعة"[1]، وقال الشيخ علي ابن أحمد الشيرازي: "حديث صحيح"[2]، وقال أبو إسحاق الحويني: "حسن"[3]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَقَدْ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ تَخْصِيصُ الْمَيْتَةِ، بِقَوْلِهِ ﷺ: «**أُحِلَّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ**»، أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده مقال، ويقوِّيه حديث: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحلّ مِيتَتُهُ»، وهو عند أحمد، وأهل السُّنن، وغيرهم، وصحَّحه جماعة، منهم: ابن خُزيمة، وابن حِبَّان"[5].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، وموقوفًا على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، على النَّحو الآتي:

أولًا- من أخرجه مرفوعًا:

أخرجه الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الحديث[6].

ومن طريقه البيهقي[7]، والبغوي[8].

([1]) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (492/4/ رقم 1827).

([2]) التوحيد: ابن منده، (197/3).

([3]) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن: أبو إسحاق الحويني، (1/ 341).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (11/2).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (11/2).

([6]) مسند الشافعي، (ص: 340).

([7]) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (466/13/ رقم 18853)، بمثله.

([8]) شرح السنة: البغوي، (244/11/ رقم 2803)، بمثله.

وأخرجه أحمد[1]، وعبد بن حُميد[2]، وابن ماجه[3]، وابن عدي[4]، وابن ثرثال[5]، وأبو نُعيم الأصفهاني[6]، والبيهقي[7]؛ جميعهم من طريق عبد الرَّحمن بن زيد.

وأخرجه ابن عدي[8]، والبيهقي[9] -أيضًا؛ من طريق عبد الله بن زيد.

وأخرجه ابن عدي[10]؛ من طريق سليمان بن بلال.

وأخرجه البيهقي[11]؛ من طريق أسامة بن زيد؛ أربعتهم (عبد الرَّحمن بن زيد، وعبد الله ابن زيد، وسليمان بن بلال، وأسامة بن زيد)، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ثانيًا: من أخرجه موقوفًا:

أخرجه الإمام العُقيلي رحمه الله تعالى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَخِيهِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «**أُحِلَّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ مَيْتَتَانِ**»[12].

وأخرجه البيهقي[13]؛ من طريق سليمان بن بلال؛ كلاهما (أسامة بن زيد، وسليمان ابن بلال) عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

([1]) مسند أحمد، (10/15-16/ رقم 5723)، بنحوه.

([2]) المنتخب من مسند ابن حُميد، (260/ رقم 820)، بنحوه.

([3]) سنن ابن ماجه، (4/431/ رقم 3314)، بنحوه.

([4]) الكامل: ابن عدي، (5/444/ رقم 1105)، بنحوه.

([5]) جزء ابن ثرثال، (77/ رقم 185)، بنحوه.

([6]) الطب النبوي: أبو نعيم الأصفهاني، (2/747/ رقم 874)، بنحوه.

([7]) السنن الكبرى: البيهقي، (1/384/ رقم 1197)، بنحوه، (10/12/ رقم 19697)، بنحوه، السنن الصغير: له، (4/54/ رقم 3047)، بنحوه.

([8]) الكامل: ابن عدي، (5/38/ رقم 1001)، بنحوه.

([9]) السنن الكبرى: البيهقي، (1/384/ رقم 1197)، بنحوه، السنن الصغير: له، (4/54/ رقم 3047)، بنحوه.

([10]) الكامل: ابن عدي، (5/38/ رقم 1001)، بنحوه.

([11]) السنن الكبرى: البيهقي، (1/384/ رقم 1197)، بنحوه، السنن الصغير: له، (4/54/ رقم 3047)، بنحوه.

([12]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/331/ رقم 926).

([13]) السنن الكبرى: البيهقي، (1/384/ رقم 1196)، بنحو الحديث المرفوع، السنن الصغير: له، (4/54/ رقم 3047)، بنحو الحديث المرفوع.

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المرفوع:

فيه عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، مات سنة اثنتين وثمانين[1].

قلت: وقد تابعه عبد الله بن زيد؛ وهو صدوق فيه لين[2]، وسليمان بن بلال؛ وهو ثقة[3]، إلا أنَّ في إسنادهما مسعود بن سهل؛ وهو مجهول الحال، وفيه أحمد بن عيسى الوشَّاء؛ وهو منكر الحديث[4]، وقد تابعه -أيضًا- أسامة بن زيد؛ وهو ضعيف من قِبل حفظ[5].

وبقية رواته ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند الموقوف:

فيه إسحاق بن عيسى بن نَجيح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطَّباع، مات سنة أربع عشرة، وقيل بعدها بسنة[6].

قال البخاري: "مشهور الحديث"[7]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[8]، ووثَّقه أبو يعلى الخليلي[9]، وقال أبو حاتم الرَّازي[10]، وصالح جزرة[11]: "صدوق"، وزاد صالح: "لا بأس به".

([1]) سبقت دراسته، (ص: 174).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (304/ رقم 3330).

([3]) المرجع السابق، (250/ رقم 2539).

([4]) قال مسلمة بن قاسم: "انفرد بأحاديث أنكرت عليه لم يأت بها غيره، شاذة، كتبت عنه حديثا كثيرا، وكان جامعا للعلم وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه فبعضهم يوثقه وبعضهم يضعفه"، ثمَّ أورد له الحافظ أحاديث تدلُّ على أنَّه واهٍ. لسان الميزان: ابن حجر، (571/1/ رقم 698).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (98/ رقم 315).

([6]) المرجع السابق، (102/ رقم 375).

([7]) التاريخ الكبير: البخاري، (399/1/ رقم 1268).

([8]) الثِّقات: ابن حبان، (114/8/ رقم 12494).

([9]) الإرشاد: أبو يعلى الخليلي، (244/1).

([10]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (231/2/ رقم 806).

([11]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (345/7/ رقم 3328).

وقال الذَّهبي: "ثقة"[1]، وقال ابن حجر: "صدوق"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق. والله أعلى وأعلم.

وفيه عبد الرَّحمن بن زيد، وأسامة بن زيد، وهما ضعيفان، كما سبق، والحديث موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما.

قلت: وقد تابعهما سليمان بن بلال؛ وهو ثقة، فتابع أسامة بن زيد متابعة تامَّة، وتابع عبد الرَّحمن بن زيد متابعة ناقصة.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعًا، والموقوف حسن لغيره من طريق أسامة بن زيد، وصحيح من طريق أسامة بن بلال، وهو بحكم المرفوع؛ ففي الحديث المرفوع عبد الرَّحمن بن زيد؛ ضعيف، ولا يُفرح بمن تابعه، كما وضحت في دراسة الإسناد.

وأمَّا الموقوف؛ ففيه عبد الرَّحمن بن زيد، وأسامة بن زيد، وهما ضعيفان، وقد تابعهما سليمان بن بلال؛ وهو ثقة، فتابع أسامة بن زيد متابعة تامَّة، وتابع عبد الرَّحمن بن زيد متابعة ناقصة، وإسناد أسامة بن بلال صحيح؛ جميع رواته ثقات.

كان أحمد بن حنبل يُضعِّف عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم، ويقول: "روى حديثا منكرًا: أحلت لنا ميتتان ودمان"[3]، وقال الدَّارقطني: "يرويه –يعني: أسامة بن زيد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، موقوفًا، وهو الصَّواب"[4]، وقال في موضع آخر: "والموقوف عن ابن عمر أصح"[5]، وقال البيهقي –بعد ذكر الحديث موقوفًا: "وهذا أصح"[6]، وقال في موضع آخر: "هذا

([1]) الكاشف: الذَّهبي، (238/1/ رقم 314).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (102/ رقم 375).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (117/17/ رقم 3820).

([4]) علل الدَّارقطني، (266/11/ رقم 2277).

([5]) المرجع السابق، (157/13/ رقم 3038).

([6]) السنن الصغير: البيهقي، (54/4/ رقم 3047).

إسناد صحيح، وهو في معنى المسند، وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم"[1]، وقال –أيضًا: "وهذا أصح، وهو في معنى المرفوع"[2]، وقال–بعد ذكر الحديث المرفوع: "أولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء، جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، يوثِّقان عبد الله ابن زيد، إلا أنَّ الصَّحيح من هذا الحديث هو الأوَّل –يعني الموقوف"[3]، وقال ابن عبد الهادي: "والصَّحيح في هذا الحديث ما رواه سليمان بن بلال –الثِّقة الثَّبت– عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر، أنَّه قال: أحلت لنا ميتتان ... وهو موقوفٌ في حكم المرفوع، والله أعلم"[4].

وقال ابن حجر–بعد ذكر الحديث المرفوع: "وفيه ضعف"[5]، وقال السَّخاوي: "صحح الموقوف أبو زُرعة، وأبو حاتم، ومع ذلك فحكمهما الرَّفع"[6]، وقال ماهر الفحل: "لا يصح رفعه، بل الصَّحيح أنَّه موقوف ... ثم إنَّ الحديث وإن كان موقوفاً فله حكم المرفوع؛ لأنَّ الذي أحلَّ لهم هو النَّبيُّ ﷺ وهو المبلِّغ عن الله"[7]، لذلك قال الألباني: "الخلاف شكلي، والله أعلم"[8]، وقال في موضع آخر: "وإسناد الموقوف صحيح، وهو في حكم المرفوع؛ لأنَّه لا يقال من قِبل الرَّأي"[9]، وقال مرةً: "هذا الحديث جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً ولكن إسناده ضعيف، ولو كان حديثاً عادياً لم تقم به الحجة لما ذكرت من ضعف سنده، لكن هذا الحديث قد جاء بإسناد قوي موقوفاً على ابن عمر، حينئذ لو صرفنا النَّظر عن السَّند الأوَّل المرفوع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، لو صرفنا النَّظر عنه بالكلية، ووقفنا عند حديثه الموقوف الثَّابت عنه لم نخسر شيئاً؛ لأنَّ هذا الحديث الموقوف على ابن عمر يغنينا عن ذاك الحديث المرفوع الضَّعيف إسناده، كيف كان هذا الحديث الموقوف في حكم المرفوع؛ لأنَّه يقول: «أحلت لنا ميتتان»، فمن الذي يُحلل ويُحرم، إنَّما هو الله تبارك وتعالى، تارة في كتابه، وتارة في سُنَّة نبيه ﷺ، وعلى ذلك قال

([1]) السنن الكبرى: البيهقي، (384/1/ رقم 1196).

([2]) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (466/13/ رقم 18853).

([3]) السنن الكبرى: البيهقي، (384/1/ رقم 1197).

([4]) تنقيح التحقيق: ابن عبد الهادي، (643/4/ رقم 3128).

([5]) بلوغ المرام: ابن حجر، (51/ رقم 13).

([6]) المقاصد الحسنة: السخاوي، (67/ رقم 36).

([7]) حاشية بلوغ المرام: ماهر الفحل، (51/ رقم 13).

([8]) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (112/3/ رقم 1118).

([9]) منزلة السنة في الإسلام: الألباني، (9/ رقم 3).

أهل العلم بالحديث: إذا قال الصَّحابي من السُّنة كذا، فهو في حكم المرفوع، بخلاف ما إذا قال التَّابعي: من السُّنة كذا، فليس له حكم المرفوع، هذا مثال للحديث الموقوف الذي هو في حكم المرفوع، وصدق فيه أنَّه لا يقال بمجرد الرَّأي والاجتهاد"[1]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه ضعيف"

من منهج الإمام الشَّوكاني إطلاق بعض الألفاظ التي تُشير إلى ضعف إسناد الحديث، كقوله: "إسناده ضعيف"، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَابْنُ السُّنِّيِّ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ، يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَكَذلِكَ تُخْرَجُونَ﴾، أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي: أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ**»[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وإسناده ضعيف"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ سعيدٍ الهَمْدانِيُّ، قال: أخبرنا. ح وحدَّثنا الرَّبيعُ بنُ سليمان، حدَّثنا ابنُ وهبٍ، أخبرني الليثُ، عن سعيدِ بنِ بَشير النَّجاريِّ، عن محمَّد بنِ عبدِ الرحمن البيلمَانيِّ -قال الربيعُ: ابنُ البيلماني- عن أبيه، عن ابنِ عبَّاس، عن رسولِ الله ﷺ أَنَّه قَالَ: «**مَنْ قال حينَ يُصبِحُ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ إلى ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: 17 - 18] أدرَكَ ما فاتَه في يومِه ذلك، ومَنْ قالهُنَّ حينَ يُمسي أدرَكَ ما فاتَه في ليلتِه**»[4].

([1]) موسوعة الألباني في العقيدة، (5/791-792/ الرقم 738)

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (4/256).

([3]) المرجع السابق، (4/256).

([4]) سنن أبي داود، (4/410/ رقم 5076).

أخرجه ابن السُّني[1]، وابن عدي[2]، والخطيب البغدادي[3]؛ ثلاثتهم من طريق عبد الله ابن وهْب.

وأخرجه العُقيلي[4]، والخَرائطي[5]، والطَّبراني[6]، ومن طريقه المزي[7]، وأخرجه ابن السُّني[8] -أيضًا، والثَّعلبي[9]، والبيهقي[10]؛ ستتهم من طريق عبد الله بن صالح؛ كلاهما (عبد الله بن وهْب، عبد الله بن صالح) عن الليث بن سعد، به.

دراسة الإسناد:

فيه أحمد بن سعيد بن بشير، أو بشر، الهمداني[11]، أبو جعفر المصري، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين[12].

قال أحمد بن صالح[13]، والعجلي[14]: "ثقة"، وزاد أحمد بن صالح: "ما زلت أعرفه

([1]) عمل اليوم والليلة: ابن السني، (53/ رقم 56)، بنحوه.

([2]) الكامل: ابن عدي، (442/4/ رقم 817)، بنحوه.

([3]) المتفق والمفترق: الخطيب البغدادي، (1075/2-1076/ رقم 663)، بنحوه.

([4]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (100/2/ رقم 562)، بنحوه.

([5]) مكارم الأخلاق: الخرائطي، (282/ رقم 864)، بنحوه.

([6]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (239/12/ رقم 12991)، بنحوه، المعجم الأوسط: له، (280/8/ رقم 8637)، بنحوه، الدعاء: له، (122/ رقم 323)، بنحوه.

([7]) تهذيب الكمال: المزي، (356/10-357/ رقم 2244)، بنحوه.

([8]) عمل اليوم والليلة: ابن السني، (73/ رقم 79)، بنحوه.

([9]) تفسير الثعلبي، (298/7)، بنحوه.

([10]) الدعوات الكبير: البيهقي، (100/1/ رقم 44)، بنحوه.

([11]) الهَمْدَانيّ: هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة، وهي همدان بن أوسلة، وهمدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان. الأنساب: السَّمعاني، (419/13/ رقم 5263).

([12]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (79/ رقم 38).

([13]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (45/1/ رقم 43).

([14]) الثقات: العجلي، (191/1/ رقم 1).

بالخير منذ عرفته"، وقال السَّاجي: "ثبت"[1]، وقال أبو علي الغساني: "كان مقدمًا في الحديث فاضلًا"[2].

وقال النَّسائي: "ليس بالقوي"[3].

وقال الذَّهبي: "الحافظ"[4]، وقال في موضع آخر: "لا بأس به"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق"[6].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، والله أعلى وأعلم.

وفيه سعيد بن بشير، الأنصاري[7].

قال أبو حاتم: "هو شيخ لليث، ليس بالمشهور، لم يرو عنه غير الليث، ليس محله أنَّ يدخل في كتاب الضُّعفاء"[8].

وقال البخاري[9]، والسَّاجي[10]: "لا يصح حديثه"، وذكره العقيلي في الضُّعفاء[11]، وقال ابن حبَّان: "منكر الحديث جدًا، فلا أدري التَّخليط في حديثه منه أو من ابن البَيْلَماني؛ لأنَّ ابن البَيْلَماني ليس في الحديث بشيء، وإذا روى ضعيفان خبرًا موضوعًا لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السَّبر"[12]، وقال ابن عدي: "شبه المجهول"[13]، وقال أبو أحمد الحاكم:

([1]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (45/1/ رقم 43).

([2]) المرجع السابق، (45/1/ رقم 43).

([3]) مشيخة النَّسائي، (57/ رقم 65).

([4]) السير: الذَّهبي، (232/12/ رقم 79).

([5]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (100/1/ رقم 387).

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (79/ رقم 38).

([7]) المرجع السابق، (234/ رقم 2277).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/4/ رقم 21).

([9]) التاريخ الكبير: البخاري، (460/3/ رقم 1528).

([10]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (266/5/ رقم 1911).

([11]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (100/2/ رقم 562).

([12]) المجروحين: ابن حبَّان، (318/1/ رقم 391).

([13]) الكامل: ابن عدي، (442/4/ رقم 817).

"ليس بالقوي عندهم"[1].

وقال الذَّهبي: "لا يُعرف، له حديث في الذكر"[2]، وقال ابن حجر: "مجهول"[3].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مجهول، كما قال ابن حجر. والله أعلى وأعلم.

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث.

وفيه محمَّد بن عبد الرَّحمن بن البَيْلَماني[4]، ضعيف، وقد اتَّهمه ابن عدي، وابن حبَّان[5].

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث.

وفيه عبد الرَّحمن بن البَيْلَماني، مولى عمر، مدني نزل حَرَّان، ضعيف، من الثَّالثة[6].

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًا؛ فيه سعيد بن بشير، وهو مجهول، ومحمَّد بن عبد الرَّحمن البَيْلَماني، وأبيه عبد الرَّحمن؛ وكلاهما ضعيفان.

قال البخاري[7]، والسَّاجي[8]: "لا يصح"، وقال ابن حبَّان: "منكر جدًا"[9]، وقال الطَّبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: اللَّيْثُ"[10]، وقال أبو

([1]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (5/266/ رقم 1911).

([2]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (1/256/ رقم 2359).

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (234/ رقم 2277).

([4]) البَيْلَماني: بالفتح إلى بيلمان موضع باليمن. لب الألباب في تحرير الأنساب: السيوطي، (ص: 50).

([5]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (492/ رقم 6067).

([6]) المرجع السابق، (337/ رقم 3819).

([7]) التاريخ الكبير: البخاري، (3/460/ رقم 1528).

([8]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (5/266/ رقم 1911).

([9]) المجروحين: ابن حبَّان، (1/318/ رقم 391).

([10]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (8/280/ رقم 8637).

المعالي: "في إسناده محمَّد بن عبد الرَّحمن البَيْلَماني، عن أبيه، وكلاهما لا يُحتج به"[1]، وقال الشَّوكاني: "وفي إسناد أبي داود محمَّد بن عبد الرَّحمن بن الْبَيْلَمَانِي، وهو ضعيف"[2]، وقال محمَّد صدِّيق خان[3]، ومحمَّد العلوي[4]: "إسناده ضعيف"، وقال الألباني: "ضعيف جدًا"[5]، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف جداً، محمَّد بن عبد الرَّحمن بن الْبَيْلَمَانِي وأبوه ضعيفان، ومحمَّد أشد ضعفاً، وسعيد بن بشير –وهو الأنصاري– مجهول"[6]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ**»، **وَلَفْظُ أَحْمَدَ «إِنَّمَا هِيَ طَابَةُ»**[7].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وإسناده ضعيف"[8].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث متَّصلًا، ومرسلًا، على النَّحو الآتي:

أولًا– من أخرجه متصلًا:

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ**»[9].

([1]) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح: محمَّد بن ابراهيم المناوي، (309/2/ رقم 1728).

([2]) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين: الشَّوكاني، (99/22).

([3]) فتح البيان في مقاصد القرآن: محمَّد صدِّيق خان، (235/10).

([4]) تفسير حدائق الرُّوح والرَّيحان: محمَّد العلوي، (826/ رقم 5733).

([5]) ضعيف الجامع الصغير: الألباني، (826/ رقم 5733).

([6]) حاشية سنن أبي داود: شعيب الأرنؤوط، (410/4/ رقم 5076).

([7]) فتح القدير: الشَّوكاني، (309/4).

([8]) المرجع السابق، (309/4).

([9]) مسند أحمد، (483/30/ رقم 18519).

أخرجه ابن شبة[1]، وأبو يعلى الموصلي[2]، والرُّوياني[3]، وابن عدي[4]، وابن الجوزي[5]؛ خمستهم من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمر، به.

ثانيًا- من أخرجه مرسلًا:

أخرجه الإمام عبد الرَّزاق رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَالَ لِلْمَدِينَةِ يَثْرِبُ فَلْيَقُلْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ثَلَاثًا، هِيَ طِيبَةٌ، هِيَ طِيبَةٌ، هِيَ طِيبَةٌ**»[6]، وقال: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ[7].

أخرجه ابن شبة[8]، والجندي[9]؛ كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد، به.

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المتصل:

فيه إبراهيم بن مهدي، المِصِّيصي[10]، بغدادي الأصل، مات سنة أربع وقيل خمس وعشرين ومئتين[11].

([1]) تاريخ المدينة: ابن شبة، (164/1)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «هِيَ طَابَةُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

([2]) مسند أبي يعلى الموصلي، (247/3/ رقم 1688)، بنحوه، بدون ذكر: «هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ».

([3]) مسند الروياني، (240/1/ رقم 346)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «هِيَ طَابَةُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

([4]) الكامل: ابن عدي، (165/9/ رقم 2168)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «هِيَ طَابَةُ».

([5]) الموضوعات: ابن الجوزي، (26/ رقم 20)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «فليستغفر الله ثلاث مرات»، بدون ذكر: «هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ».

([6]) مصنف عبد الرَّزاق، (267/9/ رقم 17167).

([7]) المرجع السابق، (267/9/ رقم 17168).

([8]) تاريخ المدينة: ابن شبة، (164/1)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ».

([9]) فضائل المدينة: الجندي، (26/ رقم 20)، بنحوه، إلا أنَّه قال: «هِيَ طَيْبَةُ»، مَرَّتَيْنِ.

([10]) المِصِّيصى: هذه النَّسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشَّام، يقال لها «المِصِّيصة» ، وقد استولى الإفرنج عليها، وهي في أيديهم إلى السَّاعة، واختلف في اسمها، والصَّحيح الصَّواب مشددة بكسر الميم. الأنساب: السَّمعاني، (297/12/ رقم 3824).

([11]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 256).

سئل ابن معين عنه، فقال: "كان رجلًا مسلمًا"، فقيل له: أهو ثقة؟ فقال: "ما أراه يكذب"[1]، وقال في موضع آخر: "جاء بمناكير"[2]، وقال أبو داود: "كان أحمد يُحدِّثنا عنه"[3]، ووثَّقه أبو حاتم[4]، وعبد الباقي بن قانع[5]، وابن الجوزي[6]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[7].

وقال العقيلي: "حدَّث بمناكير"[8]، وقال الأزدي: "له عن علي بن مِسْهِر أحاديث لا يُتابع عليها"[9]، وقال أبو الوليد ابن الفرضي: "كثير الغلط"[10].

وقال الذَّهبي: "حدَّث بمناكير"[11]، وقال في موضع آخر: "صاحب حديث"[12]، وقال ابن حجر: "مقبول"[13].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، حدَّث عن علي بن مِسْهِر مناكير، والله أعلى وأعلم.

قلت: وقد تابعه أحمد بن إبراهيم الموصلي في روايته عن صالح بن عمر؛ وهو صدوق[14].

وفيه يزيد بن أبي زياد، الهاشمي مولاهم، الكوفي، مات سنة ست وثلاثين ومائة[15].

([1]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (119/7/ رقم 3185).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (297/1/ رقم 297).

([3]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (169/1/ رقم 304).

([4]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (139/2/ رقم 447).

([5]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (297/1/ رقم 297).

([6]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (100/11/ رقم 1280).

([7]) الثقات: ابن حبان، (71/8/ رقم 12295).

([8]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (27/1/ رقم 185).

([9]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (169/1/ رقم 304).

([10]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (27/1/ رقم 185).

([11]) ديوان الضعفاء: الذَّهبي، (21/ رقم 258).

([12]) السِّير: الذَّهبي، (556/10/ رقم 191).

([13]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (94/ رقم 256).

([14]) المرجع السابق، (77/ رقم 1).

([15]) المرجع السابق، (601/ رقم 7717).

قال ابن سعد: "وكان ثقة في نفسه، إلا أنَّه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب"[1]، وقال أحمد بن صالح[2]، والعجلي[3]: "ثقة"، وزاد أحمد بن صالح: "لا يعجبني قول من يتكلم فيه"، وزاد العجلي: "جائز الحديث، وكان بآخره يلقن"، وقال أبو داود: "ثبت، لا أعلم أحدًا ترك حديثه، وغيره أحبُّ إليَّ منه"[4].

وقال البخاري: "صدوق إلا أنَّه تغير بآخره"[5]، وقال في موضع آخر: "منكر الحديث"[6]، وقال ابن المبارك: "ارم به"[7]، وقال ابن معين[8]، وأبو حاتم[9]، والنَّسائي[10]: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس بذاك"[11]، وقال هو[12]، وعلي بن المديني[13]: "لا يُحتج بحديثه"، وسُئل مرة: يزيد بن أبي زياد حجة؟ قال: "لا، ليس بحجة، ضعيف الحديث"[14]، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "ضعيف، كأنَّ حديثه موضوع"[15]، وقال النَّسائي في موضع آخر: "متروك الحديث"[16]، وقال أحمد: "ولم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ"[17]،

([1]) الطَّبقات الكبرى: ابن سعد، (340/6).

([2]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (256/ رقم 1561).

([3]) الثقات: العجلي، (364/2/ رقم 2019).

([4]) سؤالات الآجري لأبي داود، (158/ رقم 139).

([5]) العلل الكبير: التِّرمذي، (ص: 391).

([6]) التاريخ الكبير: البخاري، (334/8/ رقم 3221).

([7]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (379/4/ رقم 1993).

([8]) تاريخ ابن معين– رواية الدَّارمي، (93/ رقم 250).

([9]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (265/9/ رقم 1114).

([10]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (111/ رقم 651).

([11]) تاريخ ابن معين– رواية الدوري، (361/3/ رقم 1752).

([12]) المرجع السابق، (59/4/ رقم 3144).

([13]) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (279/2/ رقم 1274).

([14]) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (488/ رقم 883).

([15]) الأباطيل والمناكير: الجوزقاني، (514/1/ رقم 322).

([16]) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (279/2/ رقم 1274).

([17]) العلل لأحمد –رواية ابنه عبد الله، (368/1/ رقم 708).

وقال في موضع آخر: "حديثه ليس بذاك"[1]، وقال الجُوزَجَانِي: "سمعتهم يضعفون حديثه"[2]، وقال أبو زرعة: "لين، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"[3]، وقال ابن حبَّان: "وكان يزيد صدوقًا، إلا أنَّه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لُقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيَّاه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أوَّل عمره سماعٌ صحيحٌ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماعٌ ليس بشيء"[4]، وقال ابن عدي: "ومع ضعفه يكتب حديثه"[5]، وقال الدَّارقطني: "كان سيء الحفظ"[6]، وقال في موضع آخر: "ضعيف يخطئ كثيرًا، ويتلقن إذا لُقن"[7]، وقال ابن القيسراني: "ضعيف"[8]، وقال في موضع آخر: "ليس بحجة"[9].

وقال الذَّهبي: "شيعي عالم فهم صدوق، رديء الحفظ، لم يترك"[10]، وقال في موضع آخر: "لين الحديث"[11]، وقال مرة: "مشهور سيء الحفظ"[12]، وقال –أيضًا: "وكان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن"[13]، وقال ابن حجر: "ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان

([1]) العلل لأحمد –رواية ابنه عبد الله، (484/2/ رقم 3180).

([2]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (151/ رقم 135).

([3]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (265/9/ رقم 1114).

([4]) المجروحين: ابن حبَّان، (100/3/ رقم 1177).

([5]) الكامل: ابن عدي، (166/9/ رقم 2168).

([6]) علل الدَّارقطني، (38/12/ رقم 2382).

([7]) سؤالات البرقاني للدَّارقطني، (72/ رقم 561).

([8]) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (331/ رقم 835).

([9]) المرجع السابق، (383/ رقم 982).

([10]) الكاشف: الذَّهبي، (382/2/ رقم 6305).

([11]) العبر: الذَّهبي، (144/1).

([12]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (749/2/ رقم 7101).

([13]) السير: الذَّهبي، (129/6/ رقم 41).

شيعيًا"[1]، وذكره في المرتبة الثَّالثة من مراتب المدلسين، وقال: "تغير في آخر عمره، وضعف بسبب ذلك، وصفه الدَّارقطني والحاكم وغيرهما بالتَّدليس"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

كان صدوقًا، إلا أنَّه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لُقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيَّاه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أوَّل عمره سماعٌ صحيحٌ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماعٌ ليس بشيء. والله أعلى وأعلم.

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث.

وبقيِّة رجال السَّند ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند المرسل:

فيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يُدلِّس ويُرسل، مات سنة خمسين، أو بعدها، وقد جاز السَّبعين، وقيل جاز المائة ولم يثبت[3]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثَّالثة من مراتب التَّدليس، وقال: "مشهور بالعلم والثَّبت، كثير الحديث، وصفه النَّسائي وغيره بالتَّدليس، قال الدَّارقطني: شرُّ التَّدليس تدليس ابن جُريج؛ فإنَّه قبيح التَّدليس لا يُدلس الا فيما سمعه من مجروح"[4].

قلت: وقد قال في هذا الحديث: "حُدِّثْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ"، ولم يصرح بالسَّماع، وهذا يدل على انقطاع بينهما، وقد تابعه سفيان بن عُيَيْنَة في روايته عن يزيد بن أبي زياد؛ وهو ثقة مدلس من الثَّانية[5]، وتابعه كذلك إسماعيل بن زكريا الأسدي؛ وهو صدوق يخطئ قليلًا[6].

وفيه يزيد بن أبي زياد، وقد سبق ترجمته، إلا أنَّ الحديث مُرسل؛ فلم يُذكر فيه البراء بن عازب رضي الله عنه.

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (601/ رقم 7717).

([2]) طبقات المدلِّسين: ابن حجر، (48/ رقم 112).

([3]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (363/ رقم 4193).

([4]) طبقات المدلسن: ابن حجر، (41/ رقم 83).

([5]) سبقت ترجمته، (ص: 96).

([6]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (107/ رقم 445).

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف متصلًا، ومرسلًا؛ فمداره فيهما على يزيد بن أبي زياد؛ وهو كان صدوقًا، إلا أنَّه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لُقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيَّاه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، وقد اضطرب فيه، كما هو مبين في التَّخريج .

قال ابن القيسراني: "تفرد به صالح بن عمر الواسطي عن يزيد بن أبي زياد عنه"[1]، وقال في موضع آخر: "رواه يزيد بن أبي زياد: عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن البراء. ويزيد ضعيف"[2].

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح؛ تفرَّد به صالح عن يزيد"[3]، وردَّ ابن حجر على قول ابن الجوزي، فقال: "ولم يصب؛ فإنَّ يزيد وإن ضعَّفه بعضهم من قبل حفظه، وبكونه كان يُلقن فيتلقن في آخر عمره، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كل ما يُحدِّث به موضوعًا .. وشاهده ما أخرجه مالك، والبخاري، ومسلم، والنَّسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت بقرية تأكل القرى، يقولون: يثرب، وهي المدينة»[4] الحديث"[5]، إلا أنَّ الشَّوكاني تعقبه، فقال: "لا شك أن الحاكم على الحديث بالوضع لكون في إسناده: يزيد ابن أبي زياد فيه إفراط، وقد أخرج له مسلم في صحيحه، والبخاري تعليقًا، وأهل السُّنن الأربع، ولعلَّه قوى له الحكم بالوضع ما في المتن من النكارة، فلا يتم الاستشهاد له بما ذكر ابن حجر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه"[6].

([1]) أطراف الغرائب والأفراد: ابن القيسراني، (263/2/ رقم 1393).

([2]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2358/4/ رقم 5470).

([3]) الموضوعات: ابن الجوزي، (220/2).

([4]) صحيح البخاري، (20/3/ رقم 1871)، وصحيح مسلم، (1006/2/ رقم 1382).

([5]) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ابن حجر، (40-41/ رقم 11).

([6]) الفوائد المجموعة: الشَّوكاني، (117/ رقم 32).

وقال الذَّهبي: "تفرَّد به يزيد، وهو لين، وصالح ثقة"[1]، وقال في موضع آخر: "تفرَّد به: صالح"[2]، وقال ابن كثير: "تفرَّد به الإمام أحمد، وفي إسناده ضعف، والله أعلم"[3]، وقال الهيثمي: "رواه أحمد، وأبو يعلى، ورجاله ثقات"[4]، **قلت:** بل فيه يزيد بن أبي زياد؛ وهو كما بينت.

وقال الألباني: "ضعيف"[5]، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف، لضعف يزيد ابن أبي زياد، ولاضطرابه فيه، وبقية رجاله ثقات، غير إبراهيم بن مهدي –وهو المِصِّيصي– فمختلف فيه"[6]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه واهٍ".

من ألفاظ التَّضعيف التي استعملها الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، قوله: "إسناده واهٍ"، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ السِّلَفِيُّ بِسَنَدٍ وَاهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «**مَنْ قَرَأَ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾، نَزَلَ إِلَيْهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ أَعْمَالِهِمْ، وَنَزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، وَمَعَهُ مِرْزَبَّةٌ[7] مِنْ حَدِيدٍ، فَإِنْ أَوْحَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ ضَرَبَهُ ضَرْبَةً حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ حِجَابًا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا رَبُّكَ وَأَنْتَ عَبْدِي، امْشِ فِي ظِلِّي، وَاشْرَبْ مِنَ الْكَوْثَرِ، وَاغْتَسِلْ مِنَ السَّلْسَبِيلِ، وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ**»[8].

([1]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (753/5/ رقم 1).

([2]) السِّير: الذَّهبي، (36/11/ رقم 15).

([3]) تفسير ابن كثير، (389/6).

([4]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (300/3/ رقم 5784).

([5]) ضعيف الجامع الصغير: الألباني، (812/ رقم 5635).

([6]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (483/30/ رقم 18519).

([7]) الْمِرْزَبَةُ بِالتَّخْفِيفِ: المِطْرَقة الْكَبِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ للحَدّاد، وَمِنْهُ حَدِيثُ الملَك: «وبِيَده مِرْزَبَةٌ»، وَيُقَالُ لَهَا: الْإِرْزَبَّةُ، بِالْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ. النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، (219/2).

([8]) فتح القدير: الشَّوكاني، (112/2).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وأخرج السِّلَفِيُّ بسندٍ واه"[1].

تخريج الحديث:

لم أعثر على من أخرجه بإسناده المرفوع، ولكن أخرجه الإمام أبو عمرو الجوري رضي الله عنه، قال: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ نُزُولَ القُرآنِ تَأْلِيفِ أَبُي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاق بْنُ خُزَيْمَة فِي بَابِ: فَضِيلة قِراءَة ثَلاث آيات مِنْ أَوَّل سُوْرَةُ الأَنْعَامِ بَعْدَ صَلاةِ الفَجْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ فَهْدُ ابْنُ سُلَيمَان المَصْرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الله الأَشْعَرِي القُمِّيُّ، جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ قَالَ: «**مَنْ قَرَأَ ثَلاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ نَزَلَ إِلَيْهِ أَلْفَ مَلِكٍ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ أَعْمَالِهِمْ إِلى يَوْمِ القِيَامَة، وَيَنْزِلُ مَلَكٍ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَإِذَا أَوْحَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ شَيْئَاً مِنَ الشَّرِّ ضَرَبَهُ بِهِ ضَرْبًا حَتَى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ حِجَابًا، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ قَالَ اللهُ لَه: عَبْدِي امْشِ فِيْ ظِلِّي، وَكُلْ مِنْ ثِمَارِ جَنَّتِي، وَاشْرَبْ مِنْ مَاءِ الكَوْثَرِ، وَاغْتَسِلْ مِنْ مَاءِ السَّلْسَبِيلِ، فَأَنَا رَبُكَ وَأَنْتَ عَبْدِي اُدْخُلْ جَنَّتِي فَلَا حِسَابَ عَلَيْكَ وَلَا عَذَاب**»[2].

أخرجه ابن حجر[3]؛ من طريق محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة، عن إبراهيم ابن إسحاق الصِّيني، عن يعقوب بن عبد الله القُمي، به.

وللحديث شاهد:

أخرجه ابن الضَّريس رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُوسَى الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ عيسى الْعَمِّيُّ –مِنْ أَنْفُسِهِمْ– أَبُو مُحَمَّدٍ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْفَارِسِيُّ قَالَ: «**مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، بَعَثَ اللَّهُ سَبْعِينَ أَلْفِ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَهُ مِثْلُ أُجُورِهِمْ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَأَظَلَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ، وَأَطْعَمَهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَشَرِبَ مِنَ الْكَوْثَرِ وَاغْتَسَلَ مِنَ السَّلْسَبِيلِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا رَبُّكَ وَأَنْتَ عَبْدِي**»[4].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (112/2).

([2]) قوارع القرآن وما يستحب أن لا يخل بقراءته كل يوم وليلة: الجوري (108/ رقم 53).

([3]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (204/ رقم 134)، بنحوه، ألا أنه قال: " نَزَلَ إِلَيْهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ".

([4]) فضائل القرآن: ابن الضريس (95/ رقم 200).

دراسة الإسناد:

فيه يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري، أبو الحسن القُمِّي، مات سنة أربع وسبعين ومائة[1].

ذكره ابن حبَّان في الثِّقات[2]، ووثَّقه الطَّبراني[3]، وقال النَّسائي: "ليس به بأس"[4].

وقال الدَّارقطني: "ليس بالقوي[5].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[6]، وقال في موضع آخر: "صالح الحديث"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق.

وفيه جعفر بن أبي المغيرة، الخزاعي، القُمِّي، قيل اسم أبي المغيرة دينار[9].

وثَّقة أحمد[10]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[11].

وقال ابن مندة: "ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير"[12].

وقال الذَّهبي: "وكان صدوقًا"[13]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[14].

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (608/ رقم 7822).

([2]) الثِّقات: ابن حبَّان، (645/7/ رقم 11880).

([3]) تهذيب الكمال: المزي، (345/32/ رقم 7093).

([4]) المرجع السابق، (345/32/ رقم 7093).

([5]) الضُّعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (216/3/ رقم 3823).

([6]) الكاشف: الذَّهبي، (394/2/ رقم 6393).

([7]) من تُكلم فيه وهو موثَّق: الذَّهبي، (558/ رقم 384).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (608/ رقم 7822).

([9]) المرجع السابق، (141/ رقم 960).

([10]) العلل لأحمد –رواية ابته عبد الله، (102/3/ رقم 4393).

([11]) الثِّقات: ابن حبَّان، (134/6/ رقم 7048).

([12]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (417/1/ رقم 1536).

([13]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (388/3/ رقم 45).

([14]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (141/ رقم 960).

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق يهم.

قلت: لم يتابع في روايته.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

لم أجده مرفوعا، والموقوف ضعيف مضطرب؛ ففيه جعفر بن أبي المغيرة؛ وهو صدوق يهم، ولم يُتابع، وقد اختلفت الرِّوايات في عدد الملائكة فمرة ذكرت أربعون ألف ملك، ومرة ذكرت: ألف ملك.

قال ابن حجر: "هذا حديث غريب، والمتَّهم به إبراهيم بن إسحاق، وإن كان في محمَّد ابن عثمان بعض الضَّعف لكنَّه لم يُترك"[1]، وقال في موضع آخر: "ووجدت له خبرًا منكرًا جدًا –يعني إبراهيم بن إسحاق– رويته في جزء طلحة بن الصقر من رواية محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة عنه، عن يعقوب القُمِّي في فضل قراءة ثلاث آيات من أول سورة الأنعام"[2]، وقال السَّيوطي: "وَأخرج السِّلَفِي بِسَنَدِهِ واهٍ عَن ابْن عَبَّاس مَرْفُوعا.. الحديث"[3]، وقال في موضع آخر: "حديث غريب، في إسناده إبراهيم بن إسحاق الصيني، قال الدَّارقطني: متروك، وقال الأزدي: زائغ، لكن وثَّقه ابن حبَّان، وله شاهد، عن ابن مسعود مرفوعا"[4]، وقال في موضع آخر: "هذا حديث غريب، والمتهم به إبراهيم بن إسحاق، قال الدَّارقطني: إنَّه متروك، قال الأزدي: زائغ، لكن ذكره ابن حبَّان في الثِّقات وقال: ربَّما خالف، والراوي عنه – أي محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة– فيه بعض الضَّعف، ولم يترك"، قلت: وجدت له شاهدا: قال الديلمي في مسند القردوس: أنا والدي، أنا أبو نصر الزينبي، ثنا محمَّد بن عمر الورَّاق، ثنا أبو بكر محمَّد بن علي بن عثمان التمَّار، ثنا علي بن حرب الموصلي، ثنا أبو معاوية الضَّرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمه، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى الفجر في جماعة، وقعد في مصلاة، وقرأ ثلاث آيات من أول سورة الأنعام، وكل الله به سبعين ملكا، يسبحون الله،

([1]) الأمالي المطلقة: ابن حجر، (204/ رقم 134).

([2]) لسان الميزان: ابن حجر، (236/1/ رقم 48).

([3]) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، (3/ 245).

([4]) بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال: السيوطي، (ص: 5).

ويستغفرون له، إلى يوم القيامة»، ثم وجدت له شاهدا آخر في الإظلال: قال ابن الضريس في فضائل القرآن: أنا سلمة بن شبيب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا الحارث بن موسى الطائي، ثنا حبيب ابن عيسى العمي أبو محمد الفارسي، قال: «من قرأ ثلاث آيات من أول سورة الأنعام بعث الله سبعين ألف ملك، يستغفرون له، إلى يوم القيامة، وله مثل أجورهم، فإذا كان يوم القيامة، أدخله الله الجنة، وأظله في ظل عرشه، وأطعمه من ثمار الجنة، وشرب من الكوثر، واغتسل من السلسبيل، وقال الله: أنا ربك، وأنت عبدي»[1].

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث، بقوله: "ينبغي الكشف عن إسناده".

الحديث الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ فِي قَوْلِهِ: **﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾ قَالَ: «يُجْلِسُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ جِبْرِيلَ وَيَشْفَعُ لِأُمَّتِهِ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ»**[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وينبغي الكشف عن إسناد هذا الحديث"[3].

تخريج الحديث الأوَّل:

لم أعثر على من أخرجه بإسناده المرفوع، لكن أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى موقوفًا على ابن عبَّاس رضي الله عنهما، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، ثنا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ لَهِيعَةٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ الْهُذَلِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79]، قَالَ: **«يُجْلِسُهُ فِيمَا بَيْنَهُ، وَبَيْنَ جِبْرِيلَ، وَيُشَفَّعُ لِأُمَّتِهِ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ»**[4].

([1]) تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش: السيوطي، (ص: 12، بترقيم الشاملة آليا).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (303/3).

([3]) المرجع السابق، (303/3).

([4]) المعجم الكبير: الطَّبراني، (61/12/ رقم 12474).

دراسة الإسناد:

فيه يحيى بن عثمان بن صالح، السَّهمي مولاهم المصري، مات سنة اثنتين وثمانين ومئتين[1].

قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه"[2]، وقال أبو سعيد ابن يونس المصري: "كان عالمًا بأخبار البلد، وبموت العلماء، وكان حافظًا للحديث، وحدَّث بما لم يكن يوجد عند غيره"[3]، وقال مسلمة بن قاسم: "يتشيع، وكان صاحب وراقة يُحدِّث من غير كتبه، فطعن فيه لأجل ذلك"[4].

وقال الذَّهبي: "حافظ أخباري له ما ينكر"[5]، وقال في موضع آخر: "صدوق"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق، رُميّ بالتَّشيع، ولينه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

كان حافظًا للحديث، أخباري له ما ينكر، ولينه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله، والله أعلى وأعلم.

و**فيه عبد الله بن صالح** بن محمَّد بن مسلم الجهني[8]، أبو صالح المصري، كاتب الليث، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين، وله خمس وثمانون سنة[9].

قال أبو حاتم: "سمعت أبا الأسود النَّضر بن عبد الجبَّار، وسعيد بن عُفير يثنيان على

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (594/ رقم 7605).

([2]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (175/9/ رقم 721).

([3]) تاريخ ابن يونس، (507/1-508/ رقم 1385).

([4]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (257/11/ رقم 415).

([5]) الكاشف: الذَّهبي، (371/2/ رقم 6213).

([6]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (740/2/ رقم 7017).

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (594/ رقم 7605).

([8]) الجُهَنِيّ: هذه النِّسبة إلى جهينة، وهي قبيلة من قضاعة واسمه زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة، نزلت الكوفة وبها محلة نسبت إليهم، وبعضهم نزل البصرة. الأنساب: السَّمعاني، (439/3/ رقم 1017).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (308/ رقم 3388).

كاتب الليث"[1]، وقال صالح جزرة: "كان يحيى بن معين يوثِّقه"[2]، وقال عبد الملك بن شعيب ابن الليث: "ثقة مأمون، قد سمع من جدِّي حديثه، وكان يُحدِّث بحضرة أبي، وأبي يحضُّه على التَّحديث"[3]، وقال أبو حاتم: "صدوق أمين ما علمته"[4]، وقال مرة: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أنَّ هذه مما افتعل خالد بن نَجِيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نَجِيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب النَّاس، ولم يكن وزن أبي صالح الكذب، كان رجلًا صالحًا"[5].

وقال أبو زُرعة: "لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث"[6]، وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قلت لأبي زُرعة: أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك، وقال: "ذاك رجل حسن الحديث"[7]، وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به"[8].

وقال ابن حبَّان: "منكر الحديث جدًا، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثِّقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقًا"[9]، وقال –أيضًا: "وإنَّما وقع المناكير في حديثة من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خُزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد لله فيحدِّث به، فيتوهم أنَّه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره"[10]، وقال ابن عدي: "وهو عندي مستقيم الحديث إلاَّ أنَّه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب"[11]، وذكر ابن القطَّان

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (86/5/ رقم 398).

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (155/11/ رقم 5063).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (86/5/ رقم 398).

([4]) المرجع السابق، (87/5/ رقم 398).

([5]) المرجع السابق، (87/5/ رقم 398).

([6]) المرجع السابق، (87/5/ رقم 398).

([7]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (155/11/ رقم 5063).

([8]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (261/5/ رقم 448).

([9]) المجروحين: ابن حبَّان، (40/2/ رقم 573).

([10]) المرجع السابق، (40/2/ رقم 573).

([11]) الكامل: ابن عدي، (347/5/ رقم 1015).

حديثًا له وقال: "الحديث من أجله حسن، والرَّجل من أهل الصِّدق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، لكنه مختلفٌ فيه"[1].

وقال ابن المديني: "ضربت على حديث عبد اللَّه بن صالح، وما أروي عنه شيئًا"[2]، وقال أحمد: "كان أول أمره متماسكًا، ثمَّ أفسد بأخرة"[3]، وزاد في موضع آخر: "وليس هو بشيء"[4]، وقال عبد الله: "سمعتُ أبي وذكره يومًا، فذمَّه وكرهه"[5]، وقال أحمد بن صالح: "متهم ليس بشيء، وقال فيه قولًا شديدًا"[6]، وقال صالح جزرة: "كان يكذب في الحديث"[7]، وقال النَّسائي: "ليس بثقة"[8]، وقال أبو سعيد ابن يونس: "روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد ابن شعيب يرضاه"[9]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب الحديث"[10].

وقال الذَّهبي: "كان صدوقًا في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى"[11]، وذكره في من تُكلِّم فيه وهو موثَّق، وقال: "صالح الحديث، له مناكير"[12]، وقال –أيضًا: "تجتنب مناكيره"[13]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة"[14]، وقال في موضع آخر: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أنَّ حديثه في الأوَّل كان

([1]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطَّان، (678/4).

([2]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (155/11/ رقم 5063).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (87/5/ رقم 398).

([4]) الكامل: ابن عدي، (342/5/ رقم 1015).

([5]) المرجع السابق، (342/5/ رقم 1015).

([6]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (155/11/ رقم 5063).

([7]) المرجع السابق، (155/11/ رقم 5063).

([8]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (63/ رقم 334).

([9]) تاريخ ابن يونس، (273/1/ رقم 744).

([10]) تهذيب التَّهذيب: ابن حجر، (260/5/ رقم 448).

([11]) السِّير: الذَّهبي، (405/10/ رقم 115).

([12]) من تُكلِّم فيه وهو موثَّق: الذَّهبي، (298/ رقم 186).

([13]) المرجع السابق، (298/ رقم 186).

([14]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (308/ رقم 3388).

مستقيمًا، ثمَّ طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى ابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشُّيوخ عنه فَيُتَوَقَّف فيه"[1].

خلاصة القول في الرَّاوي:

حديثه في الأوَّل كان مستقيمًا، ثمَّ طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشُّيوخ عنه فَيُتَوَقَّف فيه. والله أعلى وأعلم.

وفيه عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرَّحمن، المصري القاضي، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد ناف على الثَّمانين[2].

قال محمَّد بن يحيى بن حسان: سمعت أبي يقول: "ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم"، قلت له: إنَّ النَّاس يقولون احترق كتب ابن لهيعة، فقال: "ما غاب له كتاب"[3]، وقال سفيان الثَّوري: "عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع"[4]، وقال أحمد بن حنبل: "من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدَّث عنه أحمد بحديث كثير"[5]، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث"[6].

قال أحمد بن صالح: "كان ابن لهيعة طلابًا للعلم، صحيح الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديمًا، فكتب عنه قوم يعقلون الحديث، وآخرون لا يضبطون، وقوم حضروا فلم يكتبوا وكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى النَّاس، ثمَّ لم تخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب النَّاس، فوقع في حديثه إلى النَّاس على هذا، فمن كتب بأخره من كتاب صحيح قرأ عليه على

([1]) فتح الباري: ابن حجر، (414/1).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (319/ رقم 3563).

([3]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (148/5/ رقم 682).

([4]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (143/32/ رقم 3474).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (494/15/ رقم 3513).

([6]) الأباطيل والمناكير: الجوزقاني، (532/1/ رقم 341).

الصِّحة، ومن كتب من كتاب من كان لا يضبط ولا يُصحِّح كتابه وقع عنده على فساد الأصل"[1].

وقال ابن مهدي: "ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه"[2]، وقال علي بن المديني: سمعت عبد الرَّحمن بن مهدي قيل له تحمل عن ابن لهيعة، فقال عبد الرحمن: "لا أحمل عن ابن لهيعة، قليلًا ولا كثيرًا"[3].

وقال الحُميدي: "يحيى بن سعيد كان لا يراه شيئًا"[4]، وقال ابن المدينى: قال يحيى ابن سعيد: "لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً"[5]، وقال ابن سعد: "وكان ضعيفًا وعنده حديث كثير ومن سمع منه في أول أمره احسن حالا في روايته ممن سمع منه بآخره واما أهل مصر فيذكرون انه لم يختلط ولم يزل أول امره وآخره واحدا ولكن كان يقرأ عليه ما ليسن من حديث فيسكت عليه فقيل له في ذلك فقال وما ذنبي إنما يجيئون بكتاب يقرءونه ويقومون ولو سألوني لأخبرتهم انه ليس من حديثي"[6].

وقال ابن معين: "لا يحتج بحديثه"[7]، وقال في موضع آخر: "ليس بذاك"[8]، وقال مرة: "ليس حديثه بالقوى"[9]، وقال –أيضًا: "ضعيف"[10]، وذُكر احتراق كتب بن لَهِيعَة، فقال: "هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت"[11]، وقال مسلم بن الحجاج: "تركه ابن مهدي، ويحيى، ووكيع"[12].

([1]) المعرفة والتاريخ: يعقوب الفسوي، (184/2).

([2]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (293/2/ رقم 867).

([3]) المرجع السابق، (293/2/ رقم 867).

([4]) التَّاريخ الكبير: البخاري، (182/5/ رقم 574)، الضُّعفاء الصغير: له، (80/ رقم 194).

([5]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (55/2/ رقم 98).

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (138/32/ رقم 3474).

([7]) قبول الأخبار ومعرفة الرجال: البلخي، (54/2/ رقم 98).

([8]) المرجع السابق، (55/2/ رقم 98).

([9]) المرجع السابق، (55/2/ رقم 98).

([10]) الضُّعفاء الكبير: العقيلي، (293/2/ رقم 867).

([11]) الكامل: ابن عدي، (238/5/ رقم 977).

([12]) الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج، (519/1/ رقم 2060).

وقال عمرو بن علي: "عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقري أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث"[1]، وقال الجَوزجاني: "ابن لَهِيعَة لا يوقف على حديثه، ولاَ ينبغي أن يحتج بروايته أو يعتد بروايته"[2]، وقال ابن قتيبة الدينوري: "وكان ضعيفًا في الحديث، ومن سمع منه في أوَّل أمره أحسن حالًا ممن سمع منه بآخره، وكان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت، فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنَّما يجيئون بكتاب يقرءونه، ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنَّه ليس من حديثي"[3].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي[4] أيهما أحب إليكما. فقالا: "جميعا ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أمَّا ابن لهيعة فأمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار". قلت لأبي: إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: "لا"[5]، وسُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: "آخره وأوله سواء إلا أنَّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشَّيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممَّن يُحتج بحديثه من أجمل القول فيه"[6]، وقال النَّسائي: "ضعيف"[7].

وقال ابن حبَّان: "وكان شيخًا صالح، ولكنَّه كان يُدلس عن الضُّعفاء قبل احتراق كتبه، ثمَّ احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون إنَّ سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه

([1]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (147/5/ رقم 682).

([2]) الكامل: ابن عدي، (239/5/ رقم 977).

([3]) المعارف: ابن قتيبة الدينوري، (505/1).

([4]) عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، من السَّابعة، مات سنة ست وخمسين، وقيل بعدها، وقيل جاز المائة ولم يصح، وكان رجلًا صالحًا. تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (340/ رقم 3862).

([5]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (147/5/ رقم 682).

([6]) المرجع السابق، (147/5-148/ رقم 682).

([7]) الضُّعفاء والمتروكون: النَّسائي، (64/ رقم 346).

فسماعه ليس بشيء، وكان بن لهيعة من الكتَّابين للحديث، والجمَّاعين للعلم، والرحَّالين فيه"[1]، وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث له: "وهذا الذي ذكرت لابن لَهِيعَة من حديثه وبينت جزءًا من أجزاء كثيرة مما يرويه بن لَهِيعَة عن مشايخه، وحديثه حسن كأنَّه يُستبان عَمَّن روى عنه، وَهو ممن يُكتب حديثه"[2]، وقال الدَّارقطني: "يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب"[3].

وقال الذَّهبي: "العمل على تضعيف حديثه"[4]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[5]، وقال مرة: "ومناكيره جمة"[6]، وقال مرة: "ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا ... يُروى حديثه في المتابعات، ولا يُحتجُّ به"[7]، وقال –أيضًا: "كان من بحور العلم، على لين في حديثه"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون"[9]، وذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، وقال: "اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته"[10].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق، مدلِّس من الخامسة، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها، ويُروى حديثُه من غير رواية العبادلة عنه للاعتبار، وإذا انفرد فلا يُحتج به.

قلت: وقد تفرد في روايته للحديث، ولم يصرِّح بالسَّماع. والله أعلى وأعلم.

([1]) المجروحين: ابن حبَّان، (11/2/ رقم 538).

([2]) الكامل: ابن عدي، (253/5/ رقم 977).

([3]) الضُّعفاء والمتروكون: الدَّارقطني، (160/2/ رقم 319).

([4]) الكاشف: الذَّهبي، (590/1/ رقم 2934).

([5]) المغني في الضعفاء: الذَّهبي، (352/1/ رقم 3317).

([6]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (668/4/ رقم 159).

([7]) تذكرة الحفاظ: الذَّهبي، (174/1–175/ رقم 224).

([8]) السير: الذَّهبي، (13/8/ رقم 4).

([9]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (319/ رقم 3563).

([10]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (54/ رقم 140).

وفيه عطاء بن دينار، الهذلي مولاهم، أبو الرَّيَّان، وقيل أبو طلحة المصري، من السادسة مات سنة ست وعشرين[1].

قال أحمد[2]، والعجلي[3]، وأبو داود[4]، وابن يونس المصري[5]: "ثقة"، وزاد أحمد: "معروف"[6]، وقال في موضع آخر: "ما أرى به بأس"[7]، وزاد ابن يونس: "مستقيم الحديث، معروف بمصر"، وقال أحمد بن صالح: "هو من ثقات أهل مصر، وتفسيره فيما يروى عن سعيد ابن جُبير صحيفة، وليست له دلالة على أنَّه سمع من سعيد بن جُبير"[8]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[9].

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، إلا أنَّ التَّفسير أخذه من الدِّيوان، فإنَّ عبد الملك ابن مروان كتب يسأل سعيد بن جُبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جُبير بهذا التَّفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الدِّيوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير"[10]، وقال النَّسائي: "ليس به بأس"[11].

قال ابن حجر: "صدوق إلا أنَّ روايته عن سعيد بن جُبير من صحيفة"[12].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة في نفسه، ولكنَّه لم يسمع التَّفسير من سعيد بن جُبير، إنَّما هو وجادة.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات. والله أعلى وأعلم.

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (391/ رقم 4589).

([2]) العلل للإمام أحمد –رواية ابنه عبد الله، (473/2/ رقم 3105).

([3]) الثِّقات: العجلي، (134/2/ رقم 1235).

([4]) الكاشف: الذَّهبي، (21/2/ رقم 3796).

([5]) تاريخ ابن يونس، (343/1/ رقم 943).

([6]) العلل للإمام أحمد –رواية ابنه عبد الله، (473/2/ رقم 3105).

([7]) المرجع السابق، (111/3/ رقم 4451).

([8]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (332/6/ رقم 1845).

([9]) الثِّقات: ابن حبَّان، (254/7/ رقم 9937).

([10]) الجرح والتَّعديل: ابن أبي حاتم، (332/6/ رقم 1845).

([11]) تهذيب الكمال: المزي، (68/20/ رقم 3931).

([12]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (391/ رقم 4589).

الحكم على الحديث:

لم أعثر عليه مرفوعًا، والموقوف ضعيف؛ تفرد به عبد الله بن لَهيعة؛ وهو صدوق، مدلِّس من الخامسة، لا يُحتجُّ به إذا انفرد، وعنه عبد الله بن صالح المصري، كاتب الليث، وهو شبيه بحاله. والله أعلى وأعلم.

الحديث الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ الدَّيْلَمِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾، قَالَ: يُجْلِسُنِي مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وينبغي الكشف عن إسناد هذا الحديث"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الثَّعلبي رحمه الله تعالى، قال: وأخبرني ابن فنجويه، قال: علي بن أحمد ابن نصرويه، قال: حدَّثنا أبو بكر محمَّد بن الحسين بن شهريار، ح وأخبرنا عبد الله بن حامد، قال: حدَّثنا عثمان بن أحمد الدَّقاق، قال: حدَّثنا محمَّد بن أحمد بن مهدي، قال: حدَّثنا إبراهيم ابن عبد الرَّزاق القاضي، قال: حدَّثنا محمَّد بن سعد -كاتب الواقدي- قال: حدَّثنا عبد الله بن إدريس، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قرأ: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قال: «يدنيني فيقعدني معه على العرش»**، وقال ابن فنجويه: «**يجلسني معه على السَّرير**»[3].

دراسة الإسناد:

فيه علي بن أحمد بن نصرويه، لم أجده.

وفيه محمَّد بن الحسين بن شهريار، أبو بكر القطَّان البلخي[4].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (303/3).

([2]) المرجع السابق، (303/3).

([3]) تفسير الثَّعلبي، (444/16-445/ رقم 1737- 1738).

([4]) لسان الميزان: ابن حجر، (87/7/ رقم 6690).

قال الدَّارقطني: "ليس به بأس"[1]، وقال أبو بكر الإسماعيلي: "سمعت ابن ناجية يُكذِّب، يعني: ابن شهريار، يروي عن: سلمان بن توبة النَّهرواني[2]، وقد مات قبل أن يسمع منه"[3].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ليس به بأس، كما قال الدَّارقطني. والله تعالى أعلم.

وفيه عبد الله بن حامد الوزَّان، لم أجد له ترجمة.

وفيه عثمان بن أحمد بن السَّماك، أبو عَمْرو الدَّقاق[4].

وثَّقه الجوهري[5]، وأبو الحسن بن الفضل القطَّان[6]، والدَّارقطني[7]، والخطيب البغدادي[8]، وزاد الجوهري: "المأمون"[9]، وزاد ابن الفضل القطَّان: "صالحًا صدوقًا"[10]، وزاد الخطيب البغدادي: "ثبتًا"[11].

وقال الذَّهبي: "موثَّق لكنَّه راوية للموضوعات عن طيور"[12]، وقال في موضع آخر هو[13]، وابن حجر[14]: "صدوق في نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن الطُّيور كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق، أمَّا هو فوثَّقه الدَّارقطني".

([1]) سؤالات حمزة للدَّارقطني، (119/ رقم 94).

([2]) سليمان بن توبة النهرواني، ويقال سلمان، صدوق، مات سنة اثنتين وستين ومئتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (250/ رقم 2540).

([3]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (19/3/ رقم 635).

([4]) لسان الميزان: ابن حجر، (373/5/ رقم 5101).

([5]) المرجع السابق، (373/5/ رقم 5101).

([6]) المرجع السابق، (373/5/ رقم 5101).

([7]) المؤتلف والمختلف: الدَّارقطني، (1245/3).

([8]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (190/13/ رقم 6045).

([9]) لسان الميزان: ابن حجر، (373/5/ رقم 5101).

([10]) المرجع السابق، (373/5/ رقم 5101).

([11]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (190/13/ رقم 6045).

([12]) المغني في الضُّعفاء: الذَّهبي، (324/2/ رقم 4007).

([13]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (31/3/ رقم 5486).

([14]) لسان الميزان: ابن حجر، (373/5/ رقم 5101).

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة في نفسه، لكنَّه راوية للموضوعات عن الطُّيور، فالآفة من فوق. والله أعلى وأعلم.

وفيه محمَّد بن أحمد بن مهدي، أبو عمارة[1].

قال الدَّارقطني: "ضعيف جدًا"[2]، وقال في موضع آخر: "متروك"[3]، وقال الخطيب: "في حديثه مناكير وغرائب"[4].

وقال الذَّهبي: "أحد المتروكين"[5]، وقال في موضع آخر: "وفي حديثه مناكير"[6].

خلاصة القول في الرَّاوي:

متروك، في حديثه مناكير وغرائب. والله أعلى وأعلم.

وفيه إبراهيم بن عبد الرَّزاق، القاضي، لم أجد له ترجمة.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًا؛ ففيه علي بن أحمد بن نصرويه، وعبد الله بن حامد الوزَّان، وإبراهيم بن عبد الرَّزاق؛ لم أجد لهم ترجمة، وفيه محمَّد بن أحمد بن مهدي؛ متروك. والله أعلى وأعلم.

([1]) لسان الميزان: ابن حجر، (6/498/ رقم 6367).

([2]) سنن الدَّارقطني، (1/379/ رقم 785).

([3]) لسان الميزان: ابن حجر، (6/498/ رقم 6367).

([4]) المرجع السابق، (6/498/ رقم 6367).

([5]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (6/796/ رقم 405).

([6]) المرجع السابق، (6/1014/ رقم 383).

الفصل الثَّانـي

منـهجُ الإمامِ الشَّوكانـي في تضعيفِ الأحاديث من خلال النَّظر في متونـها

المبحث الأوَّل

تضعيفُ الأحاديثِ لِعِلَّةٍ في متونـها

إنَّ وجود علَّة في الحديث سبب في عدم اطلاق الصِّحة عليه، ودرجة ضعفه تختلف باختلاف نوع العلَّة التي وقعت فيه، فإن كانت العلَّة خفيفة كان الضَّعف خفيفًا، وإن كانت العلَّة شديدة كان الضَّعف شديدًا، وعلى ذلك كان منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث بسبب وجود علَّة في متنها، وذلك على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لمخالفته ظاهر القرآن.

مناقضة الحديث لصريح القرآن أحد علامات الوضع التي ذكرها العلماء، قال ابن حجر: "ومنها –أي من علامات الوضع: أن يكون مناقضًا لنص الكتاب"[1]، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: وَرُوِيَ: «**أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَزَلْتُ مَحَلَّةَ قَوْمٍ، وَإِنَّ أَقْرَبَهُمْ إِلَيَّ جِوَارًا أَشَدُّهُمْ لِي أَذًى، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيًّا يَصِيحُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ: أَلَا إِنَّ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ولو ثبت هذا لكان مُغنيًا عن غيره، ولكنَّه رواه كما ترى من غير عزوٍ له إلى أحد كتب الحديث المعروفة، وهو وإن كان إمامًا في علم الرِّواية، فلا تقوم الحجَّة بما يرويه بغير سندٍ مذكورٍ، ولا نقلٍ عن كتابٍ مشهورٍ، ولا سيما وهو يذكر الواهيات كثيرًا، كما يفعل في تذكرته، وقد ورد في القرآن ما يدلُّ على أنَّ المساكنة في مدينةٍ مجاورةٍ، قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنافِقُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ لَا يُجاوِرُونَكَ فِيها إِلَّا قَلِيلًا﴾ فجعل اجتماعهم في المدينة جوارًا"[3].

([1]) النكت: ابن حجر، (126/1).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (536/1).

([3]) المرجع السابق، (536/1).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِرْقٍ الْحِمْصِيُّ، وَعَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًّى، ثنا يُوسُفُ بْنُ السَّفَرِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي نَزَلْتُ فِي مَحِلَّةِ بَنِي فُلَانٍ، وَإِنَّ أَشَدَّهُمْ لِي أَذًى أَقْدَمُهُمْ لِي جِوَارًا، فَبَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيًّا، يَأْتُونَ الْمَسْجِدَ فَيَقُومُونَ عَلَى بَابِهِ فَيَصِيحُونَ: أَلَا إِنَّ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ خَافَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»[1].

أخرجه الجصَّاص[2]؛ من طريق محمَّد بن مُصَفَّي، به.

وللحديث شاهد مرسل:

أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**السَّاكِنُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ**»، قَالَ: فَقُلْتُ: لِابْنِ شِهَابٍ وَكَيْفَ أَرْبَعُونَ دَارًا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَخَلْفَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ[3].

ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي[4].

وللحديث شواهد أخرى لم أذكرها لضعفها.

دراسة الإسناد:

فيه إبراهيم بن محمَّد الحِمصي، شيخ للطَّبراني، قال الذَّهبي: "غير معتمد"[5].

قلت: وقد تابعه عبد الله بن أحمد بن موسى، عبدان الأهوازي؛ الحافظ الحجة[6].

([1]) المعجم الكبير: الطبراني، (73/19/ رقم 143).

([2]) أحكام القرآن: الجصاص، (245/2)، بنحوه.

([3]) المراسيل: أبو داود، (257/ رقم 350).

([4]) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (236/2-237/ رقم 1648).

([5]) ميزان الاعتدال: الذهبي، (63/1/ رقم 199).

([6]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (16/11/ رقم 4908)، تاريخ دمشق: ابن عساكر، (51/27/ رقم 3168)، السير: الذهبي، (168/14/ رقم 97).

وفيه محمَّد بن مُصَفَّى بن بُهلول، الحِمصي القرشي، مات سنة ست وأربعين ومئتين[1].

قال مسلمة بن قاسم، وأبو علي الجياني: "ثقة مشهور"[2]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات، وقال: "كان يُخطئ"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[4]، وقال النَّسائي: "صالح"[5]، وقال أبو زرعة: "كان صفوان بن صالح[6]، ومحمَّد بن مصفى يسويان الحديث، يعني يدلسان تدليس التسوية"[7]، وقال صالح جزرة: "كان مُخلِّطًا، وأرجو أن يكون صادقًا، وقد حدَّث بأحاديث مناكير"[8]، وقال العيني: "صدوق، له أوهام، وكان يدلس"[9].

وقال الذَّهبي: "ثقة، يُغرب"[10]، وقال في موضع آخر: "الحافظ"[11]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام وكان يدلس"[12]، وذكره في المرتبة الثَّالثة من مراتب التَّدليس، ونقل قول أبي زُرعة فيه، "أنَّه كان يُسوِّي الحديث"[13].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق له أوهام وكان يدلس تدليس تسوية. والله تعالى أعلم.

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (507/ رقم 6304).

([2]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (361/10/ رقم 4298).

([3]) الثقات: ابن حبَّان، (101/9/ رقم 15411).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (104/8/ رقم 446).

([5]) تسمية مشايخ النسائي، (50/ رقم 15).

([6]) صفوان بن صالح بن صفوان، الثقفي مولاهم، أبو عبد الملك الدمشقي، ثقة، وكان يدلس تدليس التسوية؛ قاله أبو زرعة الدمشقي، مات سنة ثمان أو سبع أو تسع وثلاثين ومئتين، وله سبعون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (276/ رقم 2934).

([7]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (427/4/ رقم 745).

([8]) تهذيب الكمال: المزي، (469/26/ رقم 5613).

([9]) مغاني الأخيار: العيني، (551/3/ رقم 550).

([10]) الكاشف: الذهبي، (222/2/ رقم 5157).

([11]) تذهيب تهذيب الكمال: الذهبي، (292/8/ رقم 6349).

([12]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (507/ رقم 6304).

([13]) طبقات المدلسين: ابن حجر، (45/ رقم 103).

قلت: ولم يتابع في روايته، وقد صرَّح بالسِّماع من شيخه يونس بن السَّفَر، ولكن جاء بالعنعنة بين يونس هذا ومن روى عنه وهو الأوزاعي؛ وعليه فلا يُقبل منه حتى يصرِّح بالسَّماع من شيخه، وشيخه ممَّن فوقه حتى يؤمن تدليس التَّسوية منه.

وفيه يوسف بن السَّفَر بن الفيض، أبو الفيض الدِّمشقي، وهو يوسف بن الفيض[1].

قال دُحيم: "ليس بشيء"[2]، وقال في موضع آخر: "لا في السَّماء، ولا في الأرض"[3]، وقال البخاري[4]، وأبو حاتم[5]، والدَّارقطني[6]: "منكر الحديث"، وقال البخاري في موضع آخر[7]، والجُوزَجَانِي[8]: "كان يكذب"، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "ضعيف الحديث"[9]، وقال مسلم ابن الحجاج[10]، وأبو زرعة[11]، والنَّسائي[12]: "متروك الحديث"، وقال أبو زرعة في موضع آخر: "ذاهب الحديث"[13]، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بثقة ولا مأمون"[14].

وقال ابن حبَّان: "كان ممَّن يروي عن الأوزاعي ما ليس من أحاديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنَّها موضوعة؛ لا يحل الاحتجاج به بحال"[15]، وذكر ابن عدي

([1]) لسان الميزان: ابن حجر، (556/8/ رقم 8690).

([2]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (223/9/ رقم 935).

([3]) الكامل: ابن عدي، (497/8/ رقم 2068).

([4]) التاريخ الأوسط: البخاري، (223/2/ رقم 2385)، الضعفاء الصغير: له، (142/ رقم 432).

([5]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (223/9/ رقم 935).

([6]) المؤتلف والمختلف: الدَّارقطني، (1181/3).

([7]) الكامل: ابن عدي، (497/8/ رقم 2068).

([8]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (277/ رقم 285).

([9]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (243/74/ رقم 10191).

([10]) الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج، (682/2/ رقم 2756).

([11]) الكامل: ابن عدي، (497/8/ رقم 2068).

([12]) المرجع السابق، (497/8/ رقم 2068).

([13]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (223/9/ رقم 935).

([14]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (242/74/ رقم 10191).

([15]) المجروحين: ابن حبَّان، (133/3/ رقم 1230).

مجموعة من الأحاديث، وقال: "وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها"[1]، قال أبو أحمد الحاكم: "روى عن الأوزاعي أحاديث شبيهة بالموضوعة"[2]، وقال الذَّهبي: "واه"[3].

خلاصة القول في الرَّاوي:

منكر الحديث، يروي عن الأوزاعي ما ليس من أحاديثه من المناكير. والله تعالى أعلم.

قلت: ولم يُتابع في روايته، وهي عن الأوزاعي.

وفيه يونس بن يزيد بن أبي النَّجاد الأَيْلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة، إلا أنَّ في روايته عن الزُّهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزُّهري خطأ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصَّحيح، وقيل سنة ستين[4].

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر؛ فيه محمَّد بن مصَفَّى، وهو صدوق له أوهام وكان يدلس تدليس تسوية، ولم يتابع، وفيه يوسف بن السَّفَر، وهو منكر الحديث، ولم يتابع –أيضًا، وقد خالف معناه صريح القرآن الكريم.

قال العراقي: "ضعيف"[5]، وقال الهيثمي: "وفيه يوسف بن السَّفَر، وهو متروك"[6]، وقد ضعَّف إسناده، ابن حجر[7]، والسَّخاوي[8]، والقسطلاني[9]، والعجلوني[10].

([1]) الكامل: ابن عدي، (501/8/ رقم 2068).

([2]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (242/74/ رقم 10191).

([3]) المقتنى في سرد الكنى: الذَّهبي، (19/2/ رقم 5069).

([4]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (614/ رقم 7919).

([5]) المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (675/ رقم 1).

([6]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (169/8/ رقم 13566).

([7]) فتح الباري: ابن حجر، (447/10).

([8]) المقاصد الحسنة: السخاوي، (277/ رقم 360).

([9]) ارشاد الساري: القسطلاني، (26/9/ رقم 6020).

([10]) كشف الخفاء: العجلوني، (378/1/ رقم 1054).

وقال الجصَّاص: "وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الِاجْتِمَاعَ فِي مَدِينَةِ جِوَارًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الأحزاب:60] فَجَعَلَ تَعَالَى اجْتِمَاعَهُمْ مَعَهُ فِي الْمَدِينَةِ جِوَارًا"[1].

والشَّاهد ضعيف لإرساله، ولمخالفته ظاهر القرآن.

قال البيهقي: "وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا"[2]، وقال ابن عبد الهادي: "ولم يرو هذا الحديث غير أبي داود في "المراسيل" عن إبراهيم"[3]، وقال الذَّهبي: "لَا يحْتَج بِمثل هَذَا"[4]، وقال الألباني: "ضعيف"[5].

وأمَّا قول الزَّركشي في هذا المرسل: "سنده صحيح"[6]، وقول ابن حجر: "سند رجاله ثقات إلى الزُّهري"[7]، لا يعني ذلك صحة الحديث؛ لأنَّه مرسل، أو محمول على من يحتجَّ بالمرسل، كما قال الألباني: "ورجاله ثقات، فهو صحيح عند من يحتجَّ بالمرسل"[8]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ زَنْجَوَيْهِ، وَالدَّيْلَمِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى**». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ[9].

([1]) أحكام القرآن: الجصاص، (245/2).

([2]) الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة: البيهقي، (211/5/ رقم 403)، السنن الكبرى: له، (451/6/ رقم 12612).

([3]) تنقيح التحقيق: ابن عبد الهادي، (246/4/ رقم 2607).

([4]) تنقيح التحقيق: الذهبي، (155/2/ رقم 571).

([5]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (446/1/ رقم 277).

([6]) فيض القدير: عبد الرؤوف المناوي، (376/3/ رقم 3687).

([7]) التلخيص الحبير: ابن حجر، (201/3/ رقم 1427).

([8]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (446/1/ رقم 277).

([9]) فتح القدير: الشَّوكاني، (655/4).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ولا تُعَارَضُ بمثلِهِ صرائح القرآن، وما روي في هذا فهو إمَّا مرسل أو غير صحيحٍ"[1]. وأشار الإمام الشَّوكاني إلى علل أخرى في الحديث، سأشير لها في بابها[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين: مرفوعًا مرسلًا، وموقوفًا على عثمان بن محمَّد بن المغيرة ابن الأخنس، على النَّحو التَّالي:

أولًا- من أخرجه مرفوعًا مرسلًا:

أخرجه الإمام ابن أبي الدُّنيا رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَوَّارٍ، قَالَ: ثنا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَقِيلٍ -يعني: ابن خالد، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ ابْنِ الْأَخْنَسِ[3]، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ، وَيُولَدُ لَهُ وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى**»[4].

أخرجه الطَّبري[5]، ومن طريقه الثَّعلبي[6]؛ من طريق آدم بن أبي إياس.

وأخرجه ابن سمعون الواعظ[7]، ومن طريقه الحسن الخلال[8]، وأخرجه البغوي[9]؛ كلاهما (ابن سمعون، البغوي) من طريق عبد الله بن صالح الجُهني؛ كلاهما (آدم بن أبي إياس، وعبد الله بن صالح) عن ليث بن سعد، به.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (655/4).

([2]) (ص: 311).

([3]) **قلت:** لعلَّه عثمان بن محمَّد بن المغيرة بن الأخنس، كما ورد ذلك في جميع الطرق، والله أعلى وأعلم.

([4]) فضائل رمضان: ابن أبي الدنيا، (30/ رقم 6).

([5]) جامع البيان: الطَّبري، (10/22)، بمثله.

([6]) تفسير الثعلبي، (349/8)، بمثله.

([7]) أمالي ابن سمعون الواعظ، (178/1/ رقم 154)، بنحوه.

([8]) المجالس العشرة الأمالي: الحسن الخلال، (19/ رقم 5)، بنحوه.

([9]) تفسير البغوي، (173/4-174/ رقم 1899)، بنحوه.

ثانيًا- من أخرجه موقوفًا على عثمان بن محمَّد بن المغيرة بن الأخنس:

أخرجه الإمام البيهقي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ، قَالَ: **«تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ»، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ، وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى»**[1].

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة السَّند المرفوع المرسل:

فيه محمَّد بن الحسين بن سَوَّار، لم أجد له ترجمة.

قلت: وقد تابعه متابعة تامة، كلا من آدم بن أبي إياس؛ وهو ثقة[2]، وعبد الله ابن صالح؛ وهو صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة[3].

وفيه عثمان بن محمَّد بن المغيرة بن الأخنس، الثَّقفي الأخْنَسي حجازي، من السَّادسة[4].

قال البخاري[5]، وابن معين[6]: "ثقة"، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي[7] عنه؛ لأنَّ المخرمي ليس بشيء في الحديث"[8].

وقال علي بن المديني: "روى عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة أحاديث مناكير"[9]، وقال النَّسائي: "ليس بذاك القوي"[10].

([1]) شعب الإيمان: البيهقي، (365/5/ رقم 3558).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (86/ رقم 132).

([3]) سبقت دراسته، (ص: 253).

([4]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (386/ رقم 4515).

([5]) العلل الكبير: الترمذي، (161/ رقم 273).

([6]) تهذيب الكمال: المزي، (488/19/ رقم 3859).

([7]) عبد الله بن جعفر بن عبد الرَّحمن بن المسور بن مخرمة، أبو محمَّد المدني المخْرَمي، ليس به بأس، مات سنة سبعين، وله بضع وسبعون ومئتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (298/ رقم 3252).

([8]) الثقات: ابن حبان، (203/7/ رقم 9683).

([9]) تهذيب الكمال: المزي، (488/19/ رقم 3859).

([10]) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (184/9/ رقم 3652).

وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[1].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق، له مناكير. والله تعالى أعلم.

قلت: ولم يُتابع.

وبقية رواة السنَّد ثقات.

ثانيًا- دراسة السَّند الموقوف:

جميع رواته ثقات، ما عدا **عثمان بن محمَّد بن المغيرة**؛ وهو صدوق له مناكير، إلا أنَّ الحديث موقوف عليه.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر مرفوعًا وموقوفًا؛ فيه عثمان بن محمَّد بن المغيرة؛ وهو صدوق له مناكير، ومتنه مخالف لصريح القرآن الكريم الذي نص على أنَّ الليلة التي يُقدِّر الله تعالى فيها من السَّنة إلى السَّنة هي ليلة القدر التي في شهر رمضان، وليست ليلة النِّصف من شعبان.

قال الألباني: "منكر"[2]، وقال: "ولم يقع في "الشُّعب" رفعه، فلا أدري إذا كان سقط من الطَّابع أو النَّاسخ، ولعلَّ الأوَّل -يعني المرفوع- أقرب، فقد عزاه السُّيوطي في "الدُّر" إليه، وابن جرير مرفوعاً. والله أعلم"[3]، وقال عبد الرَّزاق المهدي: "إسناده ضعيف جدًا، فهو مرسل، ومع إرساله عثمان عنده مناكير، وقد روي من قوله غير مرفوع، وهو الصَّحيح"[4]، وقال: "أخرجه البيهقي في «الشُّعب» عن عثمان بن محمد بن الأخنس موقوفًا عليه، وهو أصحُّ من المرفوع، الخلاصة: المرفوع ضعيف جدًا، والصَّواب مقطوع، أي من قول التَّابعي"[5].

قال ابن كثير: "وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ -كَمَا رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ- فَقَدْ أَبْعَدَ النَّجْعَة فَإِنَّ نَصَّ الْقُرْآنِ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (386/ رقم 4515).

([2]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (255/14/ رقم 6607).

([3]) المرجع السابق، (255/14/ رقم 6607).

([4]) حاشية تفسير البغوي: عبد الرزاق المهدي، (173/4/ رقم 1899).

([5]) المرجع السابق، (173/4/ رقم 1899).

"تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ أُخْرِجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى" فَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَمِثْلُهُ لَا يُعَارَضُ بِهِ النُّصُوصُ"[1]. والله تعالى أعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لمخالفته للسُّنة الصَّحيحة.

مناقضة الحديث للسُّنَّة النَّبوية الصَّحيحة الثَّابتة أو المتواترة أحد علامات الوضع التي ذكرها العلماء، قال ابن حجر: "ومنها –أي من علامات الوضع: أن يكون مناقضًا لنص الكتاب، أو السُّنَّة المتواترة"[2]، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[3]، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَوْمُ عَرَفَةَ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ**»[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ولا يَخفاك أنَّ الأحاديث الواردة في كون يوم النَّحر هو يوم الحجِّ الأكبر هي ثابتة في الصَّحيحين وغيرهما من طرقٍ، فلا تَقْوَى لِمعارضتها هذهِ الرِّوايات المصرِّحة بأنَّه يوم عرفة"[5].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا من وجهين، على النَّحو الآتي:

الوجه الأوَّل: عن ابن جُريج، عن محمَّد بن قيس بن مخرمة.

أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَوْمَ عَرَفَةٍ، وَخَطَبَهُمْ: هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ**»[6].

([1]) تفسير ابن كثير، (246/7).

([2]) النكت: ابن حجر، (126/1).

([3]) **قلت:** ولم أقف عليه من هذا الوجه بهذا السياق، والذي في تفسير ابن أبي حاتم: عن محمَّد بن قيس ابن مخرمة، مرسلًا، والله أعلم.

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (383/2).

([5]) المرجع السابق، (383/2).

([6]) تفسير ابن أبي حاتم، (1748/6/ رقم 9228).

أخرجه الطَّبري[1]؛ من طريق ابن جُريج، به.

الوجه الثَّاني: عن ابن جُريج، عن رجل من بني هاشم كان أقعدهم من النَّبيِّ ﷺ، عن محمَّد بن قيس بن مخرمة.

أخرجه الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى، قال: مَا حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عِقَالٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْنَوَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ، حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي رَجُلٌ، مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَانَ أَقْعَدَهُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَجَّ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ**»[2].

دراسة الإسناد:

أولًا- دراسة الوجه الأوَّل:

فيه سفيان بن عُيَيْنَة، ثقة، مدلِّس من الثَّانية[3].

وفيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، ثقة، يرسل، مدلِّس من الثَّالثة[4].

قلت: وقد صرَّح ابن جريج بالسَّماع من محمَّد بن قيس بن مخرمة من طريق الطَّبري، فقال: "أخبرني"[5].

وفيه محمَّد بن قيس بن مخرمة بن المطلب المطلبي، يقال له رؤية، وقد وثَّقه أبو داود وغيره[6].

وقال العجلي: "تابعي"[7]، وذكره الدَّارقطني في أسماء التَّابعين[8]، وقال عبد الله ابن

([1]) جامع البيان: الطَّبري، (115/14/ رقم 16389)، بنحوه، (116/14/ رقم 16393)، بنحوه.

([2]) حجة الوداع: ابن حزم، (480/ رقم 544).

([3]) سبقت دراسته، (ص: 96).

([4]) سبقت دراسته، (ص: 246).

([5]) جامع البيان: الطَّبري، (115/14/ رقم 16389).

([6]) تقريب التقريب: ابن حجر، (503/ رقم 6242).

([7]) الثقات: العجلي، (250/2/ رقم 1637).

([8]) ذكر أسماء التَّابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات: الدَّارقطني، (230/2/ رقم 1134).

محمَّد بن عبد العزيز: "ولا أعلم أَنَّهُ سمع عن رَسُول اللَّهِ ﷺ"[1]، وقال ابن منده، وَأَبُو نُعيم: هو من التَّابعين[2].

قلت: هو تابعي ثقة، روى الحديث مرسلًا عن النَّبيِّ ﷺ. والله أعلى وأعلم.

وبقيِّة رواة السنَّد ثقات.

ثانيًا- دراسة الوجه الثَّاني:

فيه عبد اللَّه بن حسين بن عِقال، وفيه إبراهيم بن محمَّد الدَّيْنَوريُّ، لم أجد لهما ترجمة.

وفيه محمَّد بن الجهم البرمكي، يكنى أبا محمَّد، ذكره ابن قتيبة في المبتدعة[3].

وفيه إبراهيم بن حمَّاد، لم أجد له ترجمة.

وفيه ابن جريج، ثقة مرسل، مدلِّس من الثَّالثة[4].

وفيه رجل من بني هاشم كان أقعدهم من النَّبيِّ ﷺ.

وفيه محمَّد بن قيس بن مخرمة، تابعي ثقة[5].

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف منكر، فيه انقطاع بين محمَّد بن قيس والنَّبيِّ ﷺ، وفي الوجه الثَّاني فيه رجل مبهم لم يُعرف، وفيه عبد اللَّه بن حسين بن عِقال، وإبراهيم بن محمَّد، ومحمَّد بن الجهم البرمكي، وإبراهيم بن حمَّاد؛ لم أجد لهم ترجمة، ومعارض لصحيح السُّنَّة، كما قال الشَّوكاني.

قال ابن حزم: "وهذا ليس بشيء؛ لأنَّه رواية رجل مجهول لا ندري من هو على أنَّه قد روى هذا كثير عن الأئمة الأفاضل"[6]، وقد خالف ما صحَّ من الأحاديث التِّي ذكرت أن يوم النَّحر هو يوم الحج الأكبر، كما أخرج ذلك البخاري، في صحيحه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى،

([1]) أسد الغابة: ابن الأثير، (105/5/ رقم 4764).

([2]) المرجع السابق، (105/5/ رقم 4764).

([3]) لسان الميزان: ابن حجر، (41/7/ رقم 6605).

([4]) سبق ترجمته، (ص: 246).

([5]) سبق ترجمته، (ص: 275).

([6]) حجة الوداع: ابن حزم، (480/ رقم 544).

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِنًى: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»، وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الغَازِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الجَمَرَاتِ فِي الحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ بِهَذَا، وَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ» فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» وَوَدَّعَ النَّاسَ، فَقَالُوا: هَذِهِ حَجَّةُ الوَدَاعِ[1]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ، قَالَ السُّيُوطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «**خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَ بَعْضَ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ فَجَعَلَ يلتقط التّمر ويأكل، فقال لي: مالك لَا تَأْكُلُ؟ قُلْتُ: لَا أَشْتَهِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَكِنِّي أَشْتَهِيهِ وَهَذِهِ صُبْحُ رَابِعَةٍ مُنْذُ لَمْ أَذُقْ طَعَامًا وَلَمْ أَجِدْهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَدَعَوْتُ رَبِّي فَأَعْطَانِي مِثْلَ مُلْكِ كِسْرَى وَقَيْصَرَ، فَكَيْفَ بِكَ يَا ابْنَ عُمَرَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُخَبِّئُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ وَيَضْعُفُ اليقين، قال: فو الله مَا بَرِحْنَا وَلَا رُمْنَا حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنِي بِكَنْزِ الدُّنْيَا وَلَا بِاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، أَلَا وَإِنِّي لَا أَكْنِزُ دينارا ولا درهما، ولا أخبأ رِزْقًا لِغَدٍ**»[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهذا الحديث فيه نكارة شديدةٌ لمُخالفته لما كان عليه النَّبيُّ ﷺ؛ فقد كان يُعطي نساءه قُوت العام كما ثبت ذلك في كتب الحديث المعتبرة"[3].

وأشار الإمام الشَّوكاني إلى علل أخرى في الحديث سأشير إليها في بابها[4].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا من ثلاثة وجوه؛ على النَّحو التَّالي:

([1]) صحيح البخاري، (177/2/ رقم 1742).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (245/4).

([3]) المرجع السابق، (245/4).

([4]) (ص: 327).

الأوَّل: عن يزيد بن هارون، عن الجرَّاح بن مِنهال، عن الزُّهري، عن عطاء بن رباح، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام أبو الشَّيخ الأصبهاني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْجَمَّالُ، نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَجَلِيُّ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا الْجَرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ، عَنِ الزُهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: الحديث[1].

ومن طريقه الواحدي[2]، وأخرجه البغوي[3]، وابن عساكر[4]؛ ثلاثتهم من طريق الجرَّاح ابن مِنهال، به.

الثَّاني: عن يزيد بن هارون، عن الجرَّاح بن مِنهال، عن الزُّهري، عن رجل، عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام عبد بن حُميد رحمه الله تعالى، قال: أَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا أَبُو الْعَطُوفِ الْجَرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ الْجَزَرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الحديث[5].

ومن طريقه ابن عساكر[6]، وأخرجه ابن أبي الدُّنيا[7]، وابن عساكر[8] –أيضًا؛ كلاهما من طريق يزيد بن هارون، به.

الثَّالث: عن يزيد بن هارون، عن الجرَّاح بن مِنهال، عن الزُّهري، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْهَرَوِيُّ، يزيد بْنُ هَارُونَ، ثنا الْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ الْجَزَوِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الحديث[9].

([1]) أخلاق النبي: أبي الشيخ الأصبهاني، (233/4/ رقم 879). وقال بعد ذكر الحديث: "الزُّهْرِيُّ هُوَ عَبْدُ الرَّحِيمِ ابْنِ عَطَّافٍ"، قلت: لعلَّه أخطأ هنا فالزهري هو ابن شهاب. والله أعلم.

([2]) التفسير الوسيط: الواحدي، (425/3/ رقم 716)، أسباب النزول: له، (353/ رقم 673)، بنحوه.

([3]) تفسير البغوي، (565/3/ رقم 1635)، بنحوه.

([4]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (128/4)، بنحوه.

([5]) المنتخب من مسند عبد بن حميد، (256/ رقم 816).

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (127/4–128)، بنحوه.

([7]) الجوع: ابن أبي الدنيا، (183/ رقم 307)، بنحوه.

([8]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (127/4)، بنحوه.

([9]) تفسير ابن أبي حاتم، (3078/9–3079/ رقم 17414).

دراسة الإسناد:

فيه جرَّاح بن مِنهال، أبو العطوف الجَزَري[1]، وقلب ابن إسحاق اسمه؛ فسمَّاه المِنهال ابن الجرَّاح.

قال ابن سعد: "كان ضعيفًا في الحديث"[2]، وقال ابن معين: "يسوي فلس"[3]، وقال في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"[4]، وقال ابن المديني: "ضعيف لا يكتب حديثه"[5]، وقال البخاري[6]، ومسلم[7]: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم[8]، والنَّسائي[9]، وابن القيسراني[10]: "متروك الحديث"، وزاد أبو حاتم: "ذاهب الحديث لا يكتب حديثه"، وقال ابن حِبَّان: "رجل سوءٍ، يشرب الخمر، ويكذب في الحديث"[11]، وقال الجُوزَجَانِي: "قد سُكت عن حديثه"[12].

وقال الذَّهبي: "تركوه"[13]، وقال في موضع آخر: "متروك"[14].

خلاصة القول في الرَّاوي:

منكر الحديث، ذاهب الحديث.

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث. والله تعالى أعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

([1]) لسان الميزان: ابن حجر، (426/2/ رقم 1780).

([2]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (485/7).

([3]) تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز، (63/1).

([4]) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (467/4/ رقم 5333).

([5]) الكامل: ابن عدي، (406/2/ رقم 350).

([6]) المرجع السابق، (406/2/ رقم 350).

([7]) الكنى والأسماء: مسلم، (660/1/ رقم 2680).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (523/2/ رقم 2174).

([9]) الكنى والأسماء: مسلم، (660/1/ رقم 2680).

([10]) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (201/ رقم 478).

([11]) المجروحين: ابن حبان، (259/5/ رقم 195).

([12]) أحوال الرجال: الجوزجاني، (302/ رقم 317).

([13]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (128/1/ رقم 1105).

([14]) ديوان الضعفاء: الذهبي، (61/ رقم 725).

الحكم على الحديث:

الحديث منكر من جميع الوجوه؛ مداره على الجرَّاح بن مِنهال؛ منكر الحديث، ذاهب الحديث، وسقط من الوجه الثَّاني عطاء بن أبي رباح، وفي الوجه الثَّالث ذُكر مبهمًا، وفي متنه نكارة؛ فقد صحَّ عن النَّبي ﷺ أنَّه ادَّخر قوت يومه، كما أخرج ذلك البخاري[1]، ومسلم[2]، قال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ لِي مَعْمَرٌ، قَالَ لِي الثَّوْرِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: فَلَمْ يَحْضُرْنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ».

قال البيهقي: "هذا إسناد مجهول، والجرَّاح بن مِنهال ضعيف"[3]، وقال السَّمعاني: "والخبر غريب"[4]، وقال ابن عساكر: "الرَّجل الذي لم يسمه يزيد بن هارون، هو عطاء بن أبي رباح، سمَّاه عمَّار بن عبد الجبار أبو الحسن المروزي"[5]، وقال القرطبي: "وهذا ضعيف يضعفه أنَّه عليه السَّلام كان يدَّخر لأهله قوت سنتهم، اتفق البخاري عليه ومسلم، وكانت الصَّحابة يفعلون ذلك وهم القدوة، وأهل اليقين والأئمَّة لمن بعدهم من المتقين المتوكلين"[6]، وقال ابن كثير: "وهذا حديث غريب، وأبو العطوف الجَزَرِي ضعيف"[7]، وقال البوصيري: "رواه عبد ابن حميد، وأبو الشَّيخ بن حَيَّان في كتاب الثَّواب بسند فيه راو لم يسم"[8]، وقال السُّيوطي: "بسند ضعيف"[9]، وقال الألباني: "ضعيف جداً"[10]، وقال عبد الرزاق المهدي: "باطل، إسناده ضعيف جدًا، وعلته الجرَّاح بن مِنهال، فإنه متروك الحديث، واتهمه ابن حِبَّان، وهو كما قال، فحديثه

([1]) صحيح البخاري، (63/7/ رقم 5357).

([2]) صحيح مسلم، (1379/3/ رقم 1757).

([3]) إحياء علوم الدين: الغزالي، (181/4).

([4]) تفسير السمعاني، (191/4).

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (128/4).

([6]) تفسير القرطبي، (360/13).

([7]) تفسير ابن كثير، (293/6).

([8]) إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (461/7/ رقم 7343).

([9]) الدر المنثور: السيوطي، (475/6).

([10]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (482/10/ رقم 4874).

باطل؛ لأنَّ السُّورة مكية كما ذكر المؤلف نفسه"[1]، وقال كمال زغلول: "إسناده ضعيف: الجرَّاح ابن مِنهال ضعيف"[2]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لمخالفته للحقائق التَّاريخية.

من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، أن يضعِّف الحديث بسبب مخالفته للحقائق التَّاريخية، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: **«قَالَ لِعَائِشَةَ وَضَرَبَ بِيَدِهِ: أَنْفِقِي مَا عَلَى ظَهْرِ كَفِّي، قَالَتْ: إِذَنْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ، قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً﴾ الْآيَةَ [الإسراء: 29]»**[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ويقدح في ذلك أنَّه ﷺ لم يتزوَّج بعائشة إلَّا بعد الهجرةِ"[4].

تخريج الحديث:

لم أعثر على من أخرجه بإسناده، ومن أورده من العلماء في كتاب من كتبه ذكره بدون إسناد[5].

دراسة الإسناد: لم أعثر على إسناد له.

الحكم على الحديث:

لم أعثر على إسناده. والله تعالى أعلم.

([1]) حاشية تفسير البغوي: عبد الرزاق المهدي، (3/565/ رقم 1635).

([2]) حاشية أسباب النزول للواحدي: كمال زغلول، (353/ رقم 673).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (3/268).

([4]) المرجع السابق، (3/268).

([5]) الدرر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، (5/276)، التفسير: المظهري، (5/435)، تفسير حدائق الروح والريحان: محمد أمين الهرري، (16/56)، التفسير المنير: الزحيلي، (15/52)، وقال السيوطي: "وظاهر ذلك أنّها مدنية".

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث لمخالفته للعقل السَّليم.

من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، أن يضعِّف الحديث بسبب مخالفته للعقل السَّليم، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر:30]، قُلْتُ: يَا رَبِّ أَيَمُوتُ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ وَيَبْقَى الْأَنْبِيَاءُ؟ فَنَزَلَتْ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:57]**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وَيُنْظَرُ كَيْفَ صِحَّةُ هَذَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ أَنْ يَسْمَعَ قَوْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ مَاتُوا، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ يَنْشَأُ عن هذه الآية ما رواه عَنْهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيَمُوتُ الْخَلَائِقُ وَيَبْقَى الْأَنْبِيَاءُ»، فَلَعَلَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لَا تَصِحُّ مَرْفُوعَةً، وَلَا مَوْقُوفَةً"[2].

تخريج الحديث:

لم أعثر على من أخرجه بإسناده، ومن أورده من العلماء في كتاب من كتبه ذكره بدون إسناد، مع ذكر بعضهم لكلام الشَّوكاني فيه[3].

دراسة الإسناد:

لم أعثر على إسناد له.

الحكم على الحديث:

لم أعثر على إسناده. والله أعلى وأعلم.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (245/4).

([2]) المرجع السابق، (245/4).

([3]) الدرر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، (474/6-475)، فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق خان القنوجي، (211/10)، ونقل فيه كلام الشَّوكاني فيه.

المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ متنه لا يُشبه ألفاظَ النَّبيِّ ﷺ.

إنَّ ركاكة ألفاظ الحديث ومعناه تدلُّ على أنَّ الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ، قال ابن الصَّلاح: "وُضِعَتْ أَحَادِيثُ طَوِيلَةٌ يَشْهَدُ بِوَضْعِهَا رَكَاكَةُ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا"[1]، وعلى ذلك اعتمد الإمام الشَّوكاني لمعرفة صحة الحديث من ضعفه، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ، وَالدَّيْلَمِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ مَنْ قَاسَ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ إِبْلِيسُ، قَالَ اللَّهُ لَهُ: اسْجُدْ لِآدَمَ، فَقَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ**» قَالَ جَعْفَرٌ: فَمَنْ قَاسَ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ قَرَنَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلِيسَ؛ لِأَنَّهُ اتَّبَعَهُ بِالْقِيَاسِ[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وينبغي أن يُنظر في إسناد هذا الحديث فما أظنُّه يصحُّ رفعه، وهو لا يُشبه كلام النُّبوَّة"[3].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرسلًا مرفوعًا، ومقطوعًا، على النَّحو الآتي:

أولًا: من أخرجه مرسلًا مرفوعًا.

أخرجه الإمام أبو نُعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَنْبَسَةَ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ جُمَيْعٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَا، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُبَيْشٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَنْجُوَيْهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقُرَشِيُّ بِمِصْرَ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ شُبْرُمَةَ، قَالَ: "دَخَلْتُ أَنَا، وَأَبُو حَنِيفَةَ، عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى: مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ لَهُ بَصَرٌ وَنَفَاذٌ فِي أَمْرِ الدِّينِ، قَالَ: لَعَلَّهُ يَقِيسُ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ جَعْفَرٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: نُعْمَانُ قَالَ: يَا نُعْمَانُ هَلْ قِسْتَ رَأْسَكَ بَعْدُ؟ قَالَ: كَيْفَ أَقِيسُ رَأْسِي؟ قَالَ: مَا أُرَاكَ تُحْسِنُ شَيْئًا،

([1]) مقدمة ابن الصَّلاح، (ص: 99).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (220/2).

([3]) المرجع السابق، (220/2).

هَلْ عَلِمْتَ مَا الْمُلُوحَةُ فِي الْعَيْنَيْنِ، وَالْمَرَارَةُ فِي الْأُذُنَيْنِ، وَالْحَرَارَةُ فِي الْمِنْخَرَيْنِ، وَالْعُذُوبَةُ فِي الشَّفَتَيْنِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: مَا أُرَاكَ تُحْسِنُ شَيْئًا، قَالَ: فَهَلْ عَلِمْتَ كَلِمَةً أَوَّلُهَا كُفْرٌ وَآخِرُهَا إِيمَانٌ؟ فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ أَخْبِرْنَا بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ جَعَلَ لِابْنِ آدَمَ الْمُلُوحَةَ فِي الْعَيْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا شَحْمَتَانِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَذَابَتَا، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْمَرَارَةَ فِي الْأُذُنَيْنِ حِجَابًا مِنَ الدَّوَابِّ، فَإِنْ دَخَلَتِ الرَّأْسَ دَابَّةٌ وَالْتَمَسَتْ إِلَى الدِّمَاغِ فَإِذَا ذَاقَتِ الْمَرَارَةَ الْتَمَسَتِ الْخُرُوجَ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْحَرَارَةَ فِي الْمِنْخَرَيْنِ يَسْتَنْشِقُ بِهِمَا الرِّيحَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَنْتَنَ الدِّمَاغُ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَرَحْمَتِهِ لِابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْعُذُوبَةَ فِي الشَّفَتَيْنِ يَجِدُ بِهِمَا اسْتِطْعَامَ كُلِّ شَيْءٍ وَيَسْمَعُ النَّاسُ بِهَا حَلَاوَةَ مَنْطِقِهِ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْكَلِمَةِ الَّتِي أَوَّلُهَا كُفْرٌ وَآخِرُهَا إِيمَانٌ، فَقَالَ: إِذَا قَالَ الْعَبْدُ لَا إِلَهَ فَقَدْ كَفَرَ، فَإِذَا قَالَ: إِلَّا اللهُ فَهُوَ إِيمَانٌ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: يَا نُعْمَانُ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ مَنْ قَاسَ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ إِبْلِيسُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى لَهُ: اسْجُدْ لِآدَمَ، فَقَالَ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: 12] فَمَنْ قَاسَ الدِّينَ بِرَأْيِهِ قَرَنَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلِيسَ؛ لِأَنَّهُ اتَّبَعَهُ بِالْقِيَاسِ**»، زَادَ ابْنُ شُبْرُمَةَ فِي حَدِيثِهِ: ثُمَّ قَالَ جَعْفَرٌ: أَيُّهُمَا أَعْظَمُ: قَتْلُ النَّفْسِ أَوِ الزِّنَا؟ قَالَ: قَتْلُ النَّفْسِ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَبِلَ فِي قَتْلِ النَّفْسِ شَاهِدَيْنِ، وَلَمْ يَقْبَلْ فِي الزِّنَا إِلَّا أَرْبَعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهُمَا أَعْظَمُ: الصَّلَاةُ أَمِ الصَّوْمُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ، قَالَ: فَمَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، فَكَيْفَ؟ وَيْحَكَ يَقُومُ لَكَ قِيَاسُكَ، اتَّقِ اللهَ وَلَا تَقِسِ الدِّينَ بِرَأْيِكَ[1].

ثانيًا: من أخرجه مقطوعًا.

أخرجه الإمام أبو نُعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَهْدٍ الْمَالِكِيُّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا ابْنُ شُبْرُمَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالَ لِأَبِي حَنِيفَةَ: «**اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَقِيسَنَّ لِلدِّينِ بِرَأْيِكَ، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ، إِذْ أَمَرَهُ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ، فَقَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ؛ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ، وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ، وَذَكَرَ كَلَامًا**»[2].

([1]) حلية الأولياء: أبو نعيم الأصبهاني، (196/3).

([2]) مسند أبي حنيفة: أبو نعيم الأصبهاني، (ص: 66).

دراسة الإسناد:

أولًا: دراسة السَّند المرسل المرفوع.

فيه سعيد بن عنبسة، ذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "ربما خالف"[1]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء، ولم يطعن فيه[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، ربما خالف. والله أعلى وأعلم.

وفيه عَمْرو بن جميع، أَبُو المنذر وقيل: كنيته أَبُو عثمان[3].

قال ابن معين: "كان كذَّابًا خبيثًا"[4]، وقال مرة: "ليس بثقة ولا مأمون"[5]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[6]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"[7]، وقال النَّسائي: "متروك"[8]، وقال ابن حبَّان: "كان ممَّن يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على سبيل الاعتبار"[9]، وذكر ابن عدي له أحاديث، وقال: "ولعمرو بن جميع أحاديث غير ما ذكرت، رواياته عمن روى ليس بمحفوظة، وعامَّتها مناكير وكان يتهم بوضعها"[10]، وقال الدَّارقطني: "متروك الحديث"[11].

وقال الذَّهبي: "متفق على تركه"[12]، وقال في موضع آخر: "متهم بالوضع"[13].

([1]) الثقات: ابن حبان، (268/8/ رقم 13380).

([2]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (324/1/ رقم 1492).

([3]) لسان الميزان: ابن حجر، (196/6/ رقم 5788).

([4]) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (462/3/ رقم 2272).

([5]) المرجع السابق، (400/4/ رقم 4978).

([6]) ميزان الاعتدال: الذهبي، (251/3/ رقم 6345).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (224/6/ رقم 1245).

([8]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (79/ رقم 446).

([9]) المجروحين: ابن حبان، (78/2/ رقم 628).

([10]) الكامل: ابن عدي، (199/6/ رقم 1279).

([11]) المؤتلف والمختلف: الدَّارقطني، (450/1).

([12]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (935/4/ رقم 272).

([13]) ديوان الضعفاء: الذهبي، (302/ رقم 3166).

خلاصة القول في الرَّاوي:

متروك الحديث، متهم بالوضع. والله أعلى وأعلم.

قلت: وقد تابعه عبد الله بن شُبْرُمَة؛ وهو ثقة[1]، إلا أنَّ في إسناده محمَّد بن عبد الله القرشي؛ لم أجد له ترجمة.

وفيه جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف بالصَّادق، مات سنة ثمان وأربعين ومائة[2].

قال ابن معين: "مأمون ثقة صدوق"[3]، ووثَّقه الشَّافعي[4]، وأبو حاتم[5]، وابن عدي[6]، وزاد أبو حاتم: "لا يسأل عن مثله"[7]، وقال السَّاجي: "كان جعفر بن محمَّد صدوقًا مأمونًا، إذا حدَّث عنه الثِّقات فحديثه مستقيم، وإذا حدَّث عنه من دونهم اضطرب حديثه"[8]، وذكره العجلي[9]، وابن حبَّان[10]، في الثِّقات، وقال ابن حبَّان: "يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأنَّ في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنَّما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثِّقات عنه مثل ابن جريج والثَّوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد ودونهم، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره"[11].

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (307/ رقم 3380).

([2]) المرجع السابق، (141/ رقم 950).

([3]) تاريخ ابن معين –رواية محرز، (110/1).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (487/2/ رقم 1987).

([5]) المرجع السابق، (487/2/ رقم 1987).

([6]) الكامل: ابن عدي، (360/2/ رقم 334).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (487/2/ رقم 1987).

([8]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (228/3/ رقم 1001).

([9]) الثقات: العجلي، (270/1/ رقم 226).

([10]) الثقات: ابن حبان، (131/6/ رقم 7039).

([11]) المرجع السابق، (131/6/ رقم 7039).

وقال يحيى القطان: "كَانَ جَعفَر إذا أخذت منه العفو، لم يكن به بأسٌ، وإذا حملته حمل على نفسه"[1]، وقال في موضع آخر: "في نفسي منه شيء"[2]، وقال مرة: "ما كان كذوبًا"[3]، وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: "وكان مالك بن أنس لا يروي عن جعفر بن محمَّد حتى يضمه إلى آخر من أولئك الرُّفعاء ثمَّ يجعله بعده"[4]، وسُئل أبي بكر بن عياش مالك لم تسمع من جعفر بن محمَّد وقد أدركته؟ فقال: سألناه عن ما يتحدث به من الأحاديث أشيئًا سمعته، قال، "لا، ولكنَّها رواية رويناها عن آبائنا"[5].

وقال الذَّهبي: "ثقة"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق فقيه إمام"[7].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، ورواية أبنائه عنه منكرة. والله أعلى وأعلم.

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

ثانيًا: دراسة السَّند المقطوع.

فيه الحسن بن محمَّد بن فهد المالكي؛ لم أجد له ترجمة.

وفيه هشام بن عمَّار بن نُصير، السُّلمي الدِّمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، وقد سمع من معروف الخياط لكن معروف ليس بثقة، مات سنة خمس وأربعين ومئتين على الصَّحيح، وله اثنتان وتسعون سنة[8].

وفيه محمَّد بن عبد العزيز؛ لم أجد له ترجمه.

وفيه عبد الله بن شبرمة؛ ثقة[9]، والإسناد مقطوع.

وبقية رواة السَّند ثقات.

([1]) التاريخ الكبير: البخاري، (198/2/ رقم 2183).

([2]) الكامل: ابن عدي، (356/2/ رقم 334).

([3]) المرجع السابق، (357/2/ رقم 334).

([4]) المرجع السابق، (356/2/ رقم 334).

([5]) الكامل: ابن عدي، (357/2/ رقم 334).

([6]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (134/1/ رقم 1156)، من تُكلم فيه وهو موثَّق: له، (150/ رقم 69).

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (141/ رقم 950).

([8]) المرجع السابق، (573/ رقم 7303).

([9]) سبقت دراسته، (ص: 286).

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع موضوع، والمقطوع ضعيف جدًا؛ ففي المرفوع عمرو بن جُميع؛ متروك الحديث، متهم بالوضع، والمتابعة ضعيفة، ففيها محمَّد بن عبد الله القُرشي؛ لم أجد له ترجمة.

والمقطوع فيه الحسن بن محمَّد بن فهد المالكي، ومحمَّد بن عبد العزيز؛ ولم أجد لهما ترجمة. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ الضُّرَيْسِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَالْخَطِيبُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سُورَةُ يس تُدْعَى فِي التَّوْرَاةِ الْمُعَمِّمَةَ، تَعُمُّ صَاحِبَهَا بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، تُكَابِدُ عَنْهُ بَلْوَى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ أَهَاوِيلَ الْآخِرَةِ، وَتُدْعَى الدَّافِعَةَ وَالْقَاضِيَةَ، تَدْفَعُ عَنْ صَاحِبِهَا كُلَّ سُوءٍ، وَتَقْضِي لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ، مَنْ قَرَأَهَا عَدَلَتْ عِشْرِينَ حَجَّةً، وَمَنْ سَمِعَهَا عَدَلَتْ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ كَتَبَهَا ثُمَّ شَرِبَهَا أَدْخَلَتْ جَوْفَهُ أَلْفَ دَوَاءٍ، وَأَلْفَ نُورٍ، وَأَلْفَ يَقِينٍ، وَأَلْفَ بَرَكَةٍ، وَأَلْفَ رَحْمَةٍ، وَنَزَعَتْ عَنْهُ كُلَّ غِلٍّ وَدَاءٍ**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "قال البيهقيُّ: تفرَّد به عبد الرَّحمن بن أبي بكر الجُدْعَانِيُّ، عن سليمان بن رافع الجَنَدِيِّ، وهو منكر. قلت: وهذا الحديث، هوَ الَّذي تقدَّمت الإشارة من التِّرمذيِّ إلى ضعف إسناده، ولا يَبعد أن يكون موضوعًا، فهذه الألفاظ كلها منكرة بعيدة من كلامِ من أُوتي جوامع الكَلِم"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرسلًا من ثلاثة وجوه؛ على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: عن سليمان بن مِرْقَاع، عن هلال، عن الصَّلت، عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

أخرجه الإمام العقيلي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْجُدْعَانِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ مِرْقَاعٍ الْجُنْدَعِيِّ، عَنْ هِلَالٍ، عَنِ الصَّلْتِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سُورَةُ يس**

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (411/4).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (411/4-412).

تُدْعَى فِي التَّوْرَاةِ الْمُعِمَّةُ» قِيلَ: وَمَا الْمُعِمَّةُ؟ قَالَ: «تَعُمُّ صَاحِبَهَا بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتُكَابِدُ عَنْهُ بَلَاءَ الدُّنْيَا، وَتَدْفَعُ عَنْهُ أَهَاوِيلَ الْآخِرَةِ» وذكر الحديث[1].

أخرجه المستغفري[2]، والبيهقي[3]، والخطيب البغدادي[4]، والشَّجري[5]، وابن الجوزي[6]؛ خمستهم من طريق إسماعيل بن أبي أويس، به.

الثَّاني: عن سليمان بن مِرْقَاع بن هلال، عن الصَّلت، عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

أخرجه الإمام ابن الضَّريس رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْجَدْعَانِيُّ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِرْقَاعِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الصَّلْتِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سُورَةُ يس تُدْعَى فِي التَّوْرَاةِ الْمُعَمَّةُ، قِيلَ وَمَا الْمُعَمَّةُ؟ قَالَ: تَعُمُّ صَاحِبَهَا بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتُكَابِدُ عَنْهُ بَلْوَى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ أَهَاوِيلَ الْآخِرَةِ، وَتُدْعَى الْمُدَافِعَةُ الْقَاضِيَةُ، وَتَدْفَعُ عَنْ صَاحِبِهَا كُلَّ سُوءٍ، وَتَقْضِي لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ، وَمَنْ قَرَأَهَا عَدَلَتْ لَهُ عِشْرِينَ حَجَّةً، وَمَنْ سَمِعَهَا، عَدَلَتْ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ كَتَبَهَا، ثُمَّ شَرِبَهَا أَدْخَلَتْ جَوْفَهُ أَلْفَ دَوَاءٍ، وَأَلْفَ نُورٍ، وَأَلْفَ يَقِينٍ، وَأَلْفَ بَرَكَةٍ، وَأَلْفَ رَحْمَةٍ وَنَزَعَتْ مِنْهُ كُلَّ غِلٍّ، وَكُلَّ دَاءٍ**»[7].

الثَّالث: عن سليمان بن مِرْقَاع، عن هلال بن الصَّلت، عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

أخرجه الإمام الثَّعلبي رحمه الله تعالى، قال: وأخبرنا أبو الحسن عبد الرّحمن بن محمد ابن إبراهيم الطبراني بها قال: حدّثنا العباس بن محمد بن قوهيار قال: حدّثنا الفضل بن حماد وأخبرنا أحمد بن أبي الفراتي قال: أخبرنا أبو نصر السرخسي قال: حدّثنا محمد بن أيوب قالا: حدّثنا إسماعيل بن أبي أوس عن محمد بن عبد الرّحمن بن أبي بكر الجدعاني عن سليمان ابن

([1]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/143/ رقم 637).

([2]) فضائل القرآن: المستغفري، (2/596/ رقم 875)، (2/597/ رقم 876)، (2/597/ رقم 877)، (2/597/ رقم 878)، (2/597/ رقم 879)، بنحوه.

([3]) شعب الإيمان: البيهقي، (4/96/ رقم 2237)، بنحوه.

([4]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (3/671/ رقم 791)، بنحوه.

([5]) ترتيب الأمالي الخميسية: الشجري، (1/155/ رقم 574)، بنحوه.

([6]) الموضوعات: ابن الجوزي، (1/247)، بنحوه.

([7]) فضائل القرآن: ابن الضَّريس، (100/ رقم 216).

مِرْقَاع عن هلال بن الصلت أنّ أبا بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يس تدعى المعمة» . قيل: يا رسول الله وما المعمة؟ قال: «تعم صاحبها: خير الدنيا وتدفع عنه أهاويل الآخرة، وتدعى الدافعة والقاضية» قيل: يا رسول الله وكيف ذلك؟ قال: «تدفع عنه كل سوء وتقضي له كل حاجة، ومن قرأها عدلت له عشرون حجة، ومن سمعها كان له ألف دينار في سبيل الله، ومن كتبها وشربها أدخلت جوفه ألف دواء وألف يقين وألف زلفى وألف رحمة، ونزع عنه كل داء وغل**»[1].

قلت: ولعلَّه وقع في الوجه الثَّاني، والثَّالث تصحيف؛ فوقع في الثَّاني: "سليمان بن مِرْقَاع ابن هلال، عن الصَّلت"، ووقع في الثَّالث: "سليمان بن مِرْقَاع، عن هلال بن الصَّلت"، والصَّواب: "سليمان بن مِرْقَاع، عن هلال، عن الصَّلت"، وممَّا يُؤكد ذلك؛ أنَّ أكثر من روى هذا الحديث ذكروه بالوجه الأوَّل، وممَّا يُؤكد ذلك؛ قول ابن حجر –في ترجمة سليمان بن مِرْقَاع: "وروى عن هلال عن الصَّلت، عَن أبي بكر مرفوعًا: سورة تدعى المُعمَّة تعم صاحبها بخير الدُّنيا والآخرة"[2]. والله تعالى أعلم.

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن إسماعيل بن سالم الصَّائغ الكبير، أبو جعفر البغدادي، نزيل مكة، صدوق، مات سنة ست وسبعين، وله ثمان وثمانون[3].

وفيه إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي[4]، أبو عبد الله ابن أبي أويس المدني، من العاشرة مات سنة ست وعشرين[5].

([1]) تفسير الثعلبي، (118/8).

([2]) لسان الميزان: ابن حجر، (175/4/ رقم 3646).

([3]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (468/ رقم 5731).

([4]) الأصبحي: هذه النِّسبة الى أصبح، واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن سداد بن زرعة، وهو من يعرب بن قحطان، وأصبح صارت قبيلة، والمشهور بهذه النِّسبة إمام دار الهجرة أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك. الأنساب: السمعاني، (281/1/ رقم 190).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (108/ رقم 460).

قال أبو حاتم: "كان ثبتًا في حديث خاله مالك"[1]، وقال في موضع آخر: "محله الصِّدق، وكان مغفلًا"[2]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[3]، وقال ابن عدي: "وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غير أنَّه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدَّث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد والبخاري، يحدِّث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس"[4]، وقال ابن خَلَفُون: "مشهور، اتفق الإمامان على إخراج حديثه في الصَّحيح، وروى عنه جماعة من أئمة الحديث وحفاظهم"[5].

وقال ابن معين[6]، وأحمد بن حنبل[7]: "لا بأس به"، وقال ابن معين مرة: "صدوق، ضعيف العقل ليس بذلك"[8]، وقال في موضع آخر: "يَسْوَى فِلْسَين"[9]، وقال–أيضًا: "ليس بذاك، وقال: ليس بشيء"[10]، وقال: "مخلط يكذب ليس بشيء"[11]، وقال: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"[12]، وقال هو[13]، والنَّسائي[14]: "ضعيف"، وزاد ابن معين: "أضعف النَّاس، لا يحل لمسلم أن يُحدِّث عنه بشيء"[15]، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بثقة"[16]، وقال النَّضر

([1]) الإرشاد: الخليلي، (347/1).

([2]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (181/2/ رقم 613).

([3]) الثقات: ابن حبان، (99/8/ رقم 12421).

([4]) الكامل: ابن عدي، (527/1/ رقم 151).

([5]) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: ابن خلفون، (93/ رقم 68).

([6]) الكامل: ابن عدي، (526/1/ رقم 151).

([7]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (181/2/ رقم 613).

([8]) المرجع السابق، (181/2/ رقم 613).

([9]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (87/1/ رقم 100).

([10]) التعديل والتجريح: سليمان بن خلف القرطبي، (370/1/ رقم 71).

([11]) المرجع السابق، (370/1/ رقم 71).

([12]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (117/1/ رقم 395).

([13]) تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز، (65/1).

([14]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (17/ رقم 42).

([15]) تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز، (65/1).

([16]) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: ابن خلفون، (93/ رقم 68).

ابن سلمة المروزي: "كذَّاب"[1]، وقال الدَّارقطني: "لا أختاره في الصَّحيح"[2].

وقال الذَّهبي: "صدوق له مناكير"[3]، وقال مرة: "محدِّث مكثر فيه لين"[4]، وقال في موضع آخر: "وكان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أنَّ الشَّيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصَّحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"[6].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق في نفسه، له أحاديث منكرة. والله أعلى وأعلم.

وفيه محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مليكة، التَّيمي المكي، أبو غِرارة، الجُدْعاني[7]، وقيل إنَّ أبا غِرارة غير الجُدْعاني، فأبو غِرارة لين الحديث، والجُدْعاني متروك[8].

قلت: ولم يتابع في روايته للحديث.

وفيه سليمان بن مِرقاع الجُنْدَعي[9]، قال العقيلي[10]، والبيهقي[11]: "منكر"، وزاد العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[12]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء، وقال: "منكر الحديث"[13].

([1]) الكامل: ابن عدي، (525/1/ رقم 151).

([2]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (79/1/ رقم 638).

([3]) المرجع السابق، (79/1/ رقم 638).

([4]) ميزان الاعتدال: الذهبي، (222/1/ رقم 854).

([5]) السير: الذهبي، (392/10/ رقم 108).

([6]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (108/ رقم 460).

([7]) الجُدْعانىّ: وهذه النِّسبة إلى بنى جدعان التيمي، من تيم قريش، والمنسوب إليها ولاء يزيد بن صيفي بن صهيب بن سنان الجدعانى. الأنساب: السمعاني، (216/3/ رقم 839).

([8]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (491/ رقم 6065).

([9]) الجُنْدعىّ: هذه النِّسبة إلى جندع، وهو بطن من ليث، وليث من مضر بن نزار بن معد بن عدنان. الأنساب: السمعاني، (346/3/ رقم 950).

([10]) ينظر: الضعفاء الكبير: العقيلي، (143/2/ رقم 637).

([11]) شعب الإيمان: البيهقي، (96/4/ رقم 2237).

([12]) ينظر: الضعفاء الكبير: العقيلي، (143/2/ رقم 637).

([13]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (24/2/ رقم 1545).

خلاصة القول في الرَّاوي: منكر الحديث. والله أعلى وأعلم.

قلت: ولم يتابع في روايته للحديث.

وفيه هلال، لم أجد له ترجمة.

وفيه الصَّلت السَدُوسي[1] مولاهم، تابعي، لين الحديث، أرسل حديثًا[2].

قلت: ولم يتابع في روايته، والحديث الذي أرسله هو حديث الدِّراسة، فقد سئل أبو زُرعة عن الحديث الذي رواه إسماعيل بن أبي أويس، عن محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الجدعاني، عن سليمان بن مِرقاع الجندي، عن هلال، عن الصَّلت، عن أبي بكر الصِّدِّيق، فقال أبو زرعة: "الصَّلت عن أبي بكر مرسل"[3].

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع، فيه محمَّد بن عبد الرَّحمن الجُدعاني؛ وهو متروك، وفيه سليمان ابن مِرقاع؛ وهو منكر الحديث، وفيه هلال؛ لم أجد له ترجمة، وفيه الصَّلت؛ وهو لين الحديث.

قال العقيلي في ترجمة سليمان بن مِرقاع –بعد ذكر الحديث: "منكر لا يتابع عليه، ولا يعرف –أي الحديث– إلا به"[4]، وقال البيهقي: "تفرد به محمد بن عبد الرَّحمن هذا عن سليمان، وهو منكر"[5]، وقال الخطيب البغدادي: "ولا أعلم يروي هذا الحديث إلا من طريق الجدعاني، وفي إسناده غير واحد من المجهولين، وقد سرق متنه محمد بن عبد"[6]، وقال القرطبي: "لا يصح حديث أبي بكر من قبل إسناده، وإسناده ضعيف"[7].

أمَّا قول ابن عَرَاق الكناني: "والجُدْعاني لم يُتهم بكذب بل وُثِّق، فقال فيه أحمد، وأبو زُرعة؛ لا بأس به، فغاية حديثه أن يكون ضعيفًا"[8].

([1]) السَدُوسى: هذه النِّسبة إلى جماعة قبائل. الأنساب: السمعاني، (102/7/ رقم 2063).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (277/ رقم 2951).

([3]) المراسيل: ابن أبي حاتم، (92/ رقم 332).

([4]) ينظر: الضعفاء الكبير: العقيلي، (143/2/ رقم 637).

([5]) شعب الإيمان: البيهقي، (96/4/ رقم 2237).

([6]) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (671/3/ رقم 791).

([7]) تفسير القرطبي، (1/15).

([8]) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني، (289/1/ رقم 12).

قلت: الذي قال فيه أحمد، وأبو زُرعة؛ لا بأس به، هو أبو غِرارة[1]، وليس الجُدْعاني. والله أعلى وأعلم.

المطلب السَّادس: تضعيفُ الحديث لنكارةٍ في متْنِه.

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: مَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ وَتَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ -يعني آية الحِرَابة، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أُولَئِكَ النَّفَرِ الْعُرَنِيِّينَ، وَهُمْ مِنْ بَجِيلَةَ، قَالَ أَنَسٌ: «فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَ، وَاسْتَاقُوا الْإِبِلَ، وَأَخَافُوا السَّبِيلَ، وَأَصَابُوا الْفَرْجَ الْحَرَامَ، قَالَ أَنَسٌ: فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ عَنِ الْقَضَاءِ فِيمَنْ حَارَبَ، فَقَالَ: **«مَنْ سَرَقَ وَأَخَافَ الطَّرِيقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ لِسَرِقَتِهِ، ورجله بإخافته، وَمَنْ قَتَلَ فَاقْتُلْهُ، وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَاسْتَحَلَّ الْفَرْجَ الْحَرَامَ فَاصْلُبْهُ»**[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهذا مع ما فيه من النَّكارةِ الشَّديدةِ لا يُدرى كيف صِحَّته؟"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ قَالَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ؛ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنَسٌ يُخْبِرُهُ: الحديث[4].

دراسة الإسناد:

فيه علي بن سهل بن قادم الرَّملي، نسائي الأصل، مات سنة إحدى وستين ومئتين[5].

([1]) ينظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/311-312/ رقم 1696).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (2/42).

([3]) المرجع السابق، (2/42).

([4]) جامع البيان: الطَّبري، (10/267/ رقم 11854).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (402/ رقم 4741).

وثَّقة النَّسائي[1]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[2]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[3].

وقال الذَّهبي: "الإمام، الحجة"[4]، وقال ابن حجر: "صدوق"[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله أعلى وأعلم.

وفيه الوليد بن مسلم القرشي، ثقة، لكنَّه كثير التَّدليس والتَّسوية، مدلس من الرَّابعة[6].

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع في روايته عن ابن لَهِيعة.

وفيه عبد الله بن لَهِيعة صدوق، مدلِّس من الخامسة، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها، ويُروى حديثُه من غير رواية العبادلة عنه للاعتبار، وإذا انفرد فلا يُحتج به[7].

قلت: وقد انفرد في روايته للحديث.

وفيه عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني، ثمَّ الدِّمشقي، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالًا وقبلها منازعًا لابن الزبير تسع سنين، ومات دون المائة، سنة ست وثمانين، في شوال، وقد جاوز السِّتين[8].

قال ابن سعد: "جالس الفقهاء والعلماء، وحفظ عنهم، وكان قليل الحديث"[9]، وقال في موضع آخر: "وكان عابدًا ناسكًا قبل الخلافة"[10]، وذكره العجلي[11]، وابن حبَّان[12]، في الثِّقات،

([1]) مشيخة النسائي، (92/ رقم 136).

([2]) الثقات: ابن حبان، (475/8/ رقم 14507).

([3]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (189/6/ رقم 1039).

([4]) السير: الذهبي، (241/12/ رقم 85).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (402/ رقم 4741).

([6]) سبقت ترجمته، (ص: 111).

([7]) سبقت دراسته، (ص: 256).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (365/ رقم 4213).

([9]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (226/5).

([10]) المرجع السابق، (234/5).

([11]) الثقات: العجلي، (105/2/ رقم 1141).

([12]) الثقات: ابن حبان، (120/5/ رقم 4136).

وقال ابن حبَّان: "وهو بغير الثِّقَات أشبه"[1].

وقال ابن حجر: "كان طالب علم قبل الخلافة، ثمَّ اشتغل بها فتغير حاله"[2].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، تغير حاله بعد توليه الخلافة. والله أعلى وأعلم.

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، مداره على عبد الله ابن لَهِيعة؛ صدوق، وقد انفرد بالرِّواية، وفيه الوليد ابن مسلم، مدلس من الرَّابعة ولم يُصرِّح بالسَّماع في روايته عن ابن لَهِيعة.

قال ابن كثير بعد أن ذكر أقول العلماء في مسألة الحِرابة: "ويشهد لهذا التَّفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره إن صحَّ سنده"[3].

وقال محمد الأمين الشِّنقيطي: "وهذا الحديث لو كان ثابتًا لكان قاطعًا للنِّزاع، ولكن فيه ابن لَهِيعة، ومعلوم أنَّه خَلَّطَ بعد احتراق كتبه، ولا يُحتجُّ به، وهذا الحديث ليس راويه عنه ابن المبارك، ولا ابن وهبٍ؛ لأنَّ روايتهما عنه أعدل من رواية غيرهما، وابن جَريرٍ نفسُه يرى عدم صحَّة هذا الحديث الذي ساقه؛ لأنَّه قال في سوقه للحديث المذكور: وقد رُوي عن رسول اللَّه ﷺ بتصحيح ما قلنا في ذلك بما في إسناده نظرٌ، وذلك ما حدَّثَنا به عليُّ بن سهلٍ، حدَّثنا الوليد ابن مسلمٍ، إلى آخر الإسناد الذي قدَّمنا آنفًا، وذكرنا معه محلَّ الغرض من المتن، ولكنَّ هذا الحديث، وإن كان ضعيفًا، فإنَّه يقوِّي هذا القول الذي عليه أكثر أهل العلم، ونسبه ابن كثيرٍ للجمهور"[4]. والله أعلى وأعلم.

([1]) المرجع السابق، (120/5/ رقم 4136).

([2]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (365/ رقم 4213).

([3]) تفسير ابن كثير، (100/3).

([4]) أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن: محمَّد الأمين الشنقيطي، (395/1).

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ: سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِأَبِيكَ وَجَدِّكَ: «**إِنَّكُمُ الشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي هذا نكارة لقولها: يقول لأبيك وجدِّك، ولعلَّ جَدَّ مروان لم يدرك زمن النُّبوَّة"[2].

تخريج الحديث:

لم أعثر على من أخرجه بإسناده، ومن أورده من العلماء في كتاب من كتبه ذكره دون إسناد[3].

دراسة الإسناد:

لم أعثر على إسناد له.

الحكم على الحديث:

لم أعثر على إسناده. والله أعلى وأعلم.

المطلب السَّابع: تضعيفُ الحديث لاضْطرابٍ في متْنِه.

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُ –يعني: عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَانَ أَصْحَابُ مُوسَى الَّذِينَ جَازُوا الْبَحْرَ اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطًا، فَكَانَ فِي كُلِّ طَرِيقٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، كُلُّهُمْ وَلَدُ يَعْقُوبَ**»، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْهُ أَيْضًا بِسَنَدٍ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: وَاهٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَانَ فِرْعَوْنُ عَدُوَّ اللَّهِ، حَيْثُ أَغْرَقَهُ اللَّهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي سَبْعِينَ قَائِدًا، مَعَ كُلِّ قَائِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَكَانَ مُوسَى مَعَ سَبْعِينَ**

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (285/3).

([2]) المرجع السابق، (285/3).

([3]) الدرر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، (310/5)، فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق خان القنوجي، (415/7)، وقال: "وفي هذا نكارة".

أَلْفًا، حَيْثُ عَبَرُوا الْبَحْرَ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: **«كَانَ طَلَائِعُ فِرْعَوْنَ الَّذِينَ بَعَثَهُمْ فِي أَثَرِهِمْ سِتُّمِائَةِ أَلْفٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا عَلَى بَهِيمٍ»**[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "هذه الرِّوايات المضطربة، قد رُوي عن كثير من السَّلف ما يُماثلها في الاضطراب والاختلاف، ولا يَصِحُّ منها شيء عن النَّبيِّ ﷺ"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام عبد بن حُميد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الحديث[3].

ومن طريقه ابن عساكر[4]، وابن الجوزي[5]، والبوصيري معلقًا[6].

دراسة الإسناد:

فيه إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، ضعيف وصل مراسيل[7].

وفيه الحكم بن أبان العدني، أبو عيسى، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وكان مولده سنة ثمانين[8].

قال سفيان بن عُيَيْنَة: "أتيت عدن، فقلت: إمَّا أن يكون القوم كلهم علماء أو يكون كلهم جهلاء، فلم أر مثل الحكم بن أبان"[9]، ووثَّقه ابن معين[10]، وأحمد[11]، والعجلي[12]،

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (4/119-120).

([2]) المرجع السابق، (4/120).

([3]) المنتخب من مسند عبد بن حميد، (207/ رقم 605).

([4]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (61/79-80/ رقم 7741)، بنحوه.

([5]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، (1/349)، بمثله.

([6]) اتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (7/141/ رقم 6525)، بنحوه.

([7]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (89/ رقم 166).

([8]) المرجع السابق، (174/ رقم 1438).

([9]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/113/ رقم 526).

([10]) تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز، (1/110).

([11]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (62/ رقم 215).

([12]) الثقات: العجلي، (1/311/ رقم 333).

والنَّسائي[1]، وزاد العجلي: "صاحب سُنَّة"[2]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "وربما أخطأ، وإنَّما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف"[3]، وقال أبو زُرعة: "صالح"[4].

وذكره العقيلي في الضُّعفاء، ونقل قول ابن المبارك: "ارم به"[5]، وقال ابن عدي: "فيه ضعف"[6].

وقال الذَّهبي: "ثقة، صاحب سُنَّة"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق عابد وله أوهام"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، وما وقع في روايته من مناكير إنَّما هي من ابنه إبراهيم بن الحكم. والله أعلى وأعلم. وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مضطرب؛ ففي إسناده إبراهيم بن الحكم؛ وهو ضعيف، وفي متنه اضطراب، فقد ورد عن ابن عبَّاس –أيضًا– أنَّه قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «كَانَ فِرْعَوْن عَدو الله حَيْثُ غرقه الله هُوَ وَأَصْحَابه فِي سبعين قَائِد مَعَ كل قَائِد سَبْعُونَ ألفا، وَكَانَ مُوسَى مَعَ سبعين ألفا حِين عبروا الْبَحْر»[9]، قال السَّيوطي: "أخرج ابن مردويه بسند واه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وذكر الحديث ..."[10]. والله أعلى وأعلم.

([1]) تهذيب الكمال: المزي، (87/7/ رقم 1422).

([2]) الثقات: العجلي، (311/1/ رقم 333).

([3]) الثقات: ابن حبان، (186/6/ رقم 7288).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (113/3/ رقم 526).

([5]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (255/1/ رقم 310).

([6]) الكامل: ابن عدي، (225/3/ رقم 485).

([7]) الكاشف: الذهبي، (343/1/ رقم 1172).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (174/ رقم 1438).

([9]) **قلت:** لم أجد له إسناد.

([10]) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، (295/6).

المبحث الثَّاني

تضعيفُ المروي بإطلاق لفظ من الألفاظ الدَّالة على ضَعْفِه

كان من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الحديث الاكتفاء بإطلاق لفظ من ألفاظ التَّضعيف على متنه، وكان ذلك على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث بقوله: "ينبغي النَّظر في صحته".

كان من منهج الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى تضعيف الحديث بقوله: "ينبغي النَّظر في صحته"، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ الثَّعْلَبِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، وَأَسَدًا وَأُسَيْدًا ابْنَيِ كَعْبٍ، وَثَعْلَبَةَ بْنَ قَيْسٍ، وَسَلَامًا ابْنَ أُخْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَسَلَمَةَ ابْنَ أَخِيهِ، وَيَامِينَ بْنَ يَامِينَ، أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُؤْمِنُ بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَمُوسَى وَالتَّوْرَاةِ وَعُزَيْرٍ وَنَكْفُرُ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرُّسُلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَكِتَابِهِ الْقُرْآنَ، وَبِكُلِّ كِتَابٍ كَانَ قَبْلَهُ. فَقَالُوا: لَا نفعل، فنزلت ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ الْآيَةَ [النساء:136]**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وينبغي النَّظر في صِحَّة هذا، فالثَّعلبيُّ رحمه الله ليس من رجال الرِّواية، ولا يُفرِّق بين الصَّحيح والموضوع"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الثَّعلبي رحمه الله تعالى، قال: الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس: نزلت هذه الآية في عبد الله بن سلام، وأسد وأسيد ابني كعب، وثعلبة بن قيس بن كعب، وسلام ابن اخت عبد الله بن سلام، وسلامة بن أخيه، ويامين ابن يامين، فهؤلاء مؤمنو أهل الكتاب، أتوا رسول الله ﷺ وقالوا: يا رسول الله إنَّا نؤمن بك وبكتابك، وبموسى والتوراة، وعزيز، ونكفر بما سواه من الكتب والرسل، فقال لهم النبي ﷺ: «**بل آمنوا بالله ورسوله محمَّد، وبكتابه القرآن،**

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (605/1).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (605/1).

وبكل كتاب كان قبله»، فقالوا: لا نفعل، فأنزل الله تعالى ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ﴾ يعني القرآن ﴿وَالْكِتابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ يعني الكتب المتقدمة التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب المتقدمة ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿ضَلالًا بَعِيداً﴾ يعني خطأ خطأ بعيدا، فلما نزلت هذه الآية، قالوا: يا رسول الله فإنّا نؤمن بالله ورسوله وبالقرآن وبكلّ رسول وكتاب كان قبل القرآن والملائكة واليوم الآخر لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ كما فعلت اليهود والنصارى، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ فدخلوا في الإسلام[1].

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن السَّائب بن بشر الكلبي، أبو النَّضر الكوفي، النسابة المفسر، متهم بالكذب، ورُمي بالرفض، مات سنة ست وأربعين ومائة[2].

وفيه باذام، ويقال آخره نون، أبو صالح، مولى أم هانئ، ضعيف مدلِّس يرسل، من الثَّالثة[3].

قلت: ولم يتابع، ولم يصرِّح بالسَّماع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع؛ فيه محمَّد بن السَّائب الكلبي، وهو متهم بالكذب، وفيه باذام أبو صالح، وهو ضعيف. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث، بقوله: "حديث ضعيف، أو لم يصح عن رسول الله ﷺ".

كلُّ حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصَّحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو حديث ضعيف، قاله ابن الصَّلاح[4]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، فكان يقول: "حديث ضعيف"، أو "لم يصح عن رسول الله ﷺ"، فيما لا يجمع شروط القبول، ومن أمثلة ذلك:

([1]) تفسير الثعلبي، (401/3).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (479/ رقم 5901).

([3]) المرجع السابق، (120/ رقم 634).

([4]) مقدمة ابن الصلاح، (ص: 41).

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مِنَّا يَذْبَحُ وَيَنْسَى أَنْ يُسَمِّيَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اسْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "حديث ضعيف، قد ضعَّفه البيهقيُّ وغيره"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن عَدي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عبدان، حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ يَزِيدَ وَالْحَسَنُ بْنُ الحارث، قالا: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ الأَوْزاعِيّ، عَن يَحْيى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاء رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ، يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مِنَّا يذبح وينسى أن يسمي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اسْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مسلم**»[3].

ومن طريقه البيهقي[4]، وأخرجه الدَّارقطني[5]، ومن طريقه الواحدي[6]، وابن الجوزي[7]، وأخرجه الطَّبراني[8]؛ ثلاثتهم (ابن عَدي، والدَّارقطني، والطَّبراني) من طريق أبي همَّام محمَّد بن الزِّبرقان، به.

دراسة الإسناد:

فيه يحيى بن يزيد الأهوازي[9]، أبو زكريا[10].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (180/2).

([2]) المرجع السابق، (180/2).

([3]) الكامل: ابن عدي، (120/8/ رقم 1870).

([4]) السنن الكبرى: البيهقي، (402/9/ رقم 18894)، بمثله.

([5]) سنن الدَّارقطني، (533/5/ رقم 4803)، بنحوه.

([6]) التفسير الوسيط: الواحدي، (317/2/ رقم 337)، بنحوه.

([7]) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (360/2/ رقم 1836)، بنحوه.

([8]) المعجم الأوسط: الطَّبراني، (94/5/ رقم 4769)، بنحوه.

([9]) الأَهْوازي: هذه النِّسبة الى الأهواز وهي من بلاد خوزستان، وتنسب جميع بلاد الخوز الى الأهواز، يقال لها كور الأهواز، والبلدة التي هي الأهواز الساعة يقال لها سوق الأهواز وهي على قرب من أربعين فرسخا من البصرة وكانت احدى البلاد المشهورة المشحونة بالعلماء والأئمة والتجار والمتمولين من أهل البلد والغرباء وقد خربت أكثرها وبقيت التلال، ولم يبق بها الا جماعة قليلة. الأنساب: السمعاني، (395/1/ رقم 282).

([10]) الثقات: ابن حبان، (266/9/ رقم 16351).

ذكره ابن حبَّان في الثِّقات[1]، وقال ابن الجوزي: "وهذا الرَّجل كالمجهول"[2].

وقال الذَّهبي: "وهذا يُجهل"[3]، وقال في موضع آخر: "لم أر أحدًا ضعَّفه"[4]، وقال في موضع آخر: "لا يُعرف"[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

مجهول الحال. والله تعالى أعلم.

قلت: وقد تابعه الحسن بن الحارث، لم أجد له ترجمة.

وفيه محمَّد بن الزِّبرقان[6]، أبو همَّام الأهوازي[7].

قال على ابن المديني[8]، والدَّارقطني[9]: "ثقة".

وقال ابن معين[10]، والنَّسائي[11]: "ليس به بأس"، وقال ابن معين في موضع آخر: "لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به"[12]، وقال البخاري: "معروف الحديث"[13]، وقال أبو حاتم:

([1]) الثقات: ابن جبان، (266/9/ رقم 16351).

([2]) الموضوعات: ابن الجوزي، (33/3/ رقم 16351).

([3]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (746/2/ رقم 7069).

([4]) تلخيص كتاب الموضوعات: الذهبي، (258/ رقم 677).

([5]) ميزان الاعتدال: الذهبي، (414/4/ رقم 9653).

([6]) الزِبْرِقانى: هذه النِّسبة إلى الزبرقان، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه وهو مخلد بن الزبرقان الزبرقاني، وهو والد محمد بن مخلد بن الزبرقان الزبرقاني، كان أصله من العرب. الأنساب: السمعاني، (255/6/ رقم 1888).

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (478/ رقم 5884).

([8]) تهذيب الكمال: المزي، (210/25/ رقم 5218).

([9]) سؤالات السُّلمي للدَّارقطني، (339/ رقم 434).

([10]) تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز، (86/1)، سؤالات ابن الجنيد: له، (485/ رقم 873).

([11]) تهذيب الكمال: المزي، (210/25/ رقم 5218).

([12]) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (205/ رقم 1236).

([13]) التاريخ الكبير: البخاري، (87/1/ رقم 239).

"صالح الحديث، صدوق"[1]، وقال أبو زرعة: "صالح، هو وسط"[2]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "ربَّما أخطأ"[3].

وقال الذَّهبي: "ثقة"[4]، وقال ابن حجر: "صدوق رُبَّما وهم"[5].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة ربَّما أخطأ. والله تعالى أعلم.

وفيه مروان بن سالم الغفاري[6]، أبو عبد الله الجزري، متروك، ورماه السَّاجي وغيره بالوضع[7].

وفيه يحيى بن أبي كثير، ثقة ثبت، يُرسل، ويدلِّس من الثَّانية[8].

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع؛ فيه مروان بن سالم؛ متروك الحديث، وفيه يحيى بن يزيد؛ مجهول الحال، وقد تابعه الحسن بن الحارث؛ لم أجد له ترجمة.

قال النَّسائي: "مروان بن سالم متروك الحديث"[9]، وقال الطَّبراني: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيث عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو هَمَّامٍ "[10]، وقال ابن عدي: "ولمروان بْن سالم غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ وعامَّة حديثه ممَّا لا يتابعه الثِّقات عَلَيْهِ"[11]، وقال الدَّارقطني: "مروان

([1]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (260/7/ رقم 1419).

([2]) المرجع السابق، (260/7/ رقم 1419).

([3]) الثقات: ابن جبان، (441/7/ رقم 10828).

([4]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (1194/4/ رقم 275).

([5]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (478/ رقم 5884).

([6]) الغِفارِى: هذه النِّسبة إلى غفار، وهو غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر ابن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار. الأنساب: السمعاني، (64/10/ رقم 2907).

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (526/ رقم 6570).

([8]) سبقت دراسته، (ص: 216).

([9]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (91/4/ رقم 8425).

([10]) ينظر: المعجم الأوسط: الطَّبراني، (94/5/ رقم 4769).

([11]) الكامل: ابن عدي، (121/8/ رقم 1870).

ابن سالم ضعيف"[1]، وعلق الألباني على قوله، فقال: "قلت: بل هو ضعيف جدًا متهم"[2]، وقال في موضع آخر: "موضوع"[3].

وقال البيهقي: "مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ الْجَزَرِيُّ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ"[4]، وقال ابن القيسراني: "ومروان هذا متروك الحديث"[5]، وقال أبو الحسن ابن القطَّان: "ومروان بن سالم، هو الغفاري، سكن قَرْقِيسِياء[6] من الجزيرة، وليس بثقة، بل هو ضعيف، وليس بمروان بن سالم المكي"[7].

وقال الذَّهبي في ترجمة مروان بن سالم: "وَتَفَرَّدَ بِهَذَا عَنِ الأَوْزَاعِيِّ"[8]، وقال في موضع آخر: "مروان متروك"[9]، وقال ابن كثير: "وَلَكِنَّ هَذَا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مَرْوَانَ بْنَ سَالِمٍ الْقُرْقُسَانِيَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيَّ، ضَعِيفٌ، تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[10]، وقال الهيثمي: "وفيه مروان بن سالم الغفاري، وهو متروك"[11]، وقال ابن حجر: "ومروان متروك"[12]. والله أعلى وأعلم.

([1]) سنن الدَّارقطني، (533/5/ رقم 4803).

([2]) إرواء الغليل: الألباني، (169/8/ رقم 2537).

([3]) ضعيف الجامع الصغير: الألباني، (122/ رقم 855)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: له، (291/6/ رقم 2774).

([4]) السنن الكبرى: البيهقي، (402/9/ رقم 18894).

([5]) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (377/1/ رقم 449).

([6]) قَرْقِيسِياءُ: بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ وعندها مصبّ الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات، قيل: سميت بقرقيسيا بن طهمورث الملك. معجم البلدان: الحموي، (581/3/ رقم 1371).

([7]) بيان الوهم والإيهام: أبو الحسن ابن القطَّان، (581/3/ رقم 1371).

([8]) السير: الذَّهبي، (35/9-36/ رقم 8).

([9]) تنقيح التحقيق: الذَّهبي، (287/2/ رقم 742).

([10]) تفسير ابن كثير، (327/3).

([11]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (30/4/ رقم 6016).

([12]) موافقة الخبر الخبر: ابن حجر، (428/2/ رقم 227).

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي الْكُنَى، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ إِذَا اسْتُودِعَ شَيْئًا حَفِظَهُ**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وقد ذكر جماعة من أهل الحديث روايات عن جماعة من الصَّحابة، والتَّابعين تتضمَّن كلمات من مواعظ لقمان، وحكمه، ولم يصحَّ عن رسول الله ﷺ من ذلك شيء، ولا ثبت إسناد صحيح إلى لقمان بشيء منها حتَّى نقبله، وقد حكى سبحانه من مواعظه لابنه ما حكاه في هذا الوضع، وفيه كفاية، وما عدا ذلك ممَّا لم يصحَّ فليس في ذكره إلَّا شَغْلَةٌ للحيِّز، وقطيعة للوقت، ولم يكن نبيًّا حتَّى يكون ما نُقِلَ عنه من شرع من قبلنا، ولا صحَّ إسناد ما رُوي عنه من الكلمات حتَّى يكون ذكر ذلك من تدوين كلمات الحكمة الَّتي هيَ: ضالَّة المؤمن"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعًا، على النَّحو التَّالي:

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ نَهْشَلِ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ قَزَعَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا اسْتُوْدِعَ شَيْئًا حَفِظَهُ**»، وقَالَ مَرَّةً: نَهْشَلٌ، عَنْ قَزَعَةَ أَوْ عَنْ أَبِي غَالِبٍ[3].

أخرجه أحمد[4] –أيضًا، والنَّسائي[5]؛ كلاهما من طريق سفيان الثَّوري.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (276/4).

([2]) المرجع السابق، (276/4).

([3]) مسند أحمد، (430/9/ رقم 5605).

([4]) مسند أحمد، (431/9/ رقم 5606)، بمثله.

([5]) السنن الكبرى: النَّسائي، (192/9/ رقم 10274)، و(192/9/ رقم 10275)، عمل اليوم والليلة: له، (355/ رقم 517)، و(355/ رقم 518)، بمثله.

وأخرجه النَّسائي[1] –أيضًا، والخرائطي[2]؛ كلاهما من طريق محمَّد بن فضيل؛ كلاهما (سفيان الثَّوري، ومحمَّد بن فضيل)، عن نَهْشَلِ بْنِ مُجَمِّعٍ، عن قَزَعَةَ بن يحيى.

وأخرجه عبد بن حُميد[3]، والنَّسائي[4] –أيضًا، والبيهقي[5]؛ ثلاثتهم من طريق سفيان الثَّوري، عن نَهْشَلِ بْنِ مُجَمِّعٍ، عن أبي غالب.

وأخرجه الطَّبراني[6] –أيضًا؛ من طريق سفيان الثَّوري، عن نَهْشَلِ بْنِ مُجَمِّعٍ، عن أبي غالب، وأبي قَزَعَةَ سويد بن حُجير أو أحدهما؛ ثلاثتهم (قَزَعَةَ بن يحيى، وأبو غالب، وأبو قَزَعَةَ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

دراسة الإسناد:

فيه نَهْشَل بن مُجَمِّع، الضبي الكوفي[7].

قال سفيان الثَّوري: "وكان مرضيًا"[8]، وقال ابن معين[9]، وأبو داود[10]: "ثقة"، وقال ابن معين في موضع آخر: "وليس نهشل بشيء"[11]، وعلَّق ابن شاهين على ابن معين بقوله: "هذا الكلام من يحيى بن معين في نهشل على وجهين، والقول عندي قوله فيما وافقه عليه سفيان الثَّوري، والله أعلم"[12]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[13].

([1]) السنن الكبرى: النَّسائي، (191/9/ رقم 10273)، عمل اليوم والليلة: له، (355/ رقم 516)، بنحوه، وزاد قول ابن عمر لقزعة: «وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُ اللهَ دَيْنَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِمَ عَمَلِكَ، وَأَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامُ».

([2]) مكارم الأخلاق: الخرائطي، (261/ رقم 800)، بنحوه، وزاد قول ابن عمر لقزعة: «وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُ اللهَ دَيْنَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِمَ عَمَلِكَ».

([3]) المنتخب من مسند عبد بن حُميد، (270/ رقم 855)، بمثله.

([4]) السنن الكبرى: النَّسائي، (192/9/ رقم 10276)، عمل اليوم والليلة: له، (356/ رقم 519)، بنحوه، وزاد قول ابن عمر لقزعة وأبي غالب: «وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكُمْ، وَأَمَانَاتِكُمْ، وَخَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ».

([5]) شعب الإيمان: البيهقي، (46/5/ رقم 3073)، بمثله.

([6]) الدعاء: الطَّبراني، (261/ رقم 827)، بمثله.

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (566/ رقم 7199).

([8]) العلل لأحمد بن حنبل– رواية ابنه عبد الله، (392/3/ رقم 5721).

([9]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (495/8/ رقم 2265).

([10]) تهذيب الكمال: المزي، (35/30/ رقم 6484).

([11]) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ابن شاهين، (100/ رقم 55).

([12]) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ابن شاهين، (100/ رقم 55).

([13]) الثقات: ابن حبان، (542/7/ رقم 11379).

وقال أبو حاتم[1]، ويعقوب الفسوي[2]: "لا بأس به"، وزاد أبو حاتم: "يكتب حديثه".

وقال ابن حجر: "صدوق"[3].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله تعالى أعلم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

حديث صحيح؛ جميع رواته ثقات.

قال العراقي: "إسناده جيد"[4]، وقال علي بن أحمد العزيزي: "عن ابن عمر بن الخطاب بإسناد حسن"[5]، وقال أحمد السَّاعاتي: "وسنده جيد"[6]، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشَّيخين غير نهشل بن مُجَمِّع الضَّبي الكوفي"[7]، وقال مأمون حموش: "بسند حسن"[8].

أمَّا قول البوصيري: "مدار إسنادي عبد بن حُميد، والنَّسائي، على أبي غالب، وهو مجهول"[9].

قلت: تابع أبو غالب متابعة تامَّة كل من: قزعة بن يحيى[10]، وسويد بن حُجير[11]؛ وكلاهما ثقة.

([1]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (495/8/ رقم 2265).

([2]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (88/12/ رقم 4875).

([3]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (566/ رقم 7199).

([4]) تخريج أحاديث الإحياء: العراقي، (722/ رقم 1).

([5]) السراج المنير شرح الجامع الصغير: العزيزي، (125/2).

([6]) الفتح الرباني: الساعاتي، (129/15).

([7]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (430/9/ رقم 5605).

([8]) التفسير المأمون: مأمون حموش، (78/6/ رقم 2547).

([9]) إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (101/5/ رقم 4305).

([10]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (455/ رقم 5547).

([11]) المرجع السابق، (260/ رقم 2688).

وقال الألباني: "ضعيف"[1]، إلا أنَّه قال في موضع آخر: "وهذا سند صحيح لولا أنَّ نهشلا تردد بين قزعة وأبي غالب، وقزعة ثقة، وأبو غالب مجهول، ولا يجوز ترجيح أحد طرفي التَّردد على الآخر إلا بمرجح، وهذا ما لم نجده حتى الآن، ولذلك كنت أوردته في الضَّعيفة"[2]،

قلت: لعلَّ سفيان الثَّوري لم يرد بقوله: "نَهْشَلٌ، عَنْ قَزَعَةَ أَوْ عَنْ أَبِي غَالِبٍ" التَّردد أو الشَّك، وإنَّما أراد أنَّ نهشل رواه مرة عن قزعة، ومرة عن أبي غالب؛ كما هو مبين في التَّخريج، قال شعيب الأرنؤوط: "وقول سفيان هنا: نهشل عن قزعة، أو عن أبي غالب، لا تعني الشك، وإنَّما تعني أنَّ نهشلاً رواه مرة عن قزعة، ومرة عن أبي غالب"[3]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث بقوله: "لا تقوم به حُجَّة".

كان من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الحديث، اطلاق لفظ: "لا تقوم به حُجَّة" على الحديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾ **[النساء:25]** قَالَ: «**إحْصَانُهَا: إسْلامُهَا**». وَقَالَ عَلِيٌّ: اجْلِدُوهُنَّ[4].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "قال ابن أبي حاتم: حديث منكر، وقال ابن كثير: في إسناده ضعيف، ومبهم لم يُسَمَّ، ومثله لا تقوم به حُجَّةٌ"[5].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ الدَّشْتَكِيُّ، ثنا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

([1]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (173/7/ رقم 3191)، ضعيف الجامع الصغير: له، (277/ رقم 1921).

([2]) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (102/6-103/ رقم 2547).

([3]) حاشية مسند أحمد: شعيب الأرنؤوط، (430/9/ رقم 5605).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (525/1).

([5]) المرجع السابق، (525/1-526).

رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾ قَالَ: «**إِحْصَانُهَا: إِسْلامُهَا**»، قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ: اجْلِدُوهُنَّ[1].

دراسة الإسناد:

فيه أحمد بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكي[2]، مقرئ لقبه حمدون، صدوق[3].

وفيه عبد الرَّحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان، وقد ينسب إلى جدِّه الدَّشْتَكي، أبو محمَّد الرَّازي المقرئ، مات سنة بضع عشرة ومئتين[4].

قال ابن معين: "ثقة"[5]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[6].

وقال ابن معين[7] في موضع آخر، وأبو حاتم[8]: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "صدوق، وكان رجلًا صالحًا"[9].

وقال الذَّهبي: "صدوق"[10]، وقال ابن حجر: "ثقة"[11].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة. والله تعالى أعلم.

وفيه عبد الله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكي، أبو عبد الرَّحمن المروزي، نزيل مرو، من العاشرة[12].

([1]) تفسير ابن أبي حاتم، (923/3/ رقم 5157).

([2]) الدَّشْتَكى: هذه النسبة إلى دشتك، وهي قرية بالري. الأنساب: السمعاني، (350/5/ رقم 1598).

([3]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (81/ رقم 66).

([4]) المرجع السابق، (344/ رقم 3914).

([5]) تهذيب الكمال: المزي، (210/17/ رقم 3867).

([6]) الثقات: ابن حبان، (372/8/ رقم 13943).

([7]) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (324/ رقم 210).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (255/5/ رقم 1206).

([9]) المرجع السابق، (255/5/ رقم 1206).

([10]) الكاشف: الذَّهبي، (632/1/ رقم 3235).

([11]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (344/ رقم 3914).

([12]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (305/ رقم 3348).

ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[1].

وقال الذَّهبي: "وثَّق"[2]، وقال في موضع آخر: "صدوق"[3]، وقال ابن حجر: "صدوق"[4].

خلاصة القول في الرَّاوي:

صدوق. والله تعالى أعلم.

وفيه جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل سنة اثنتين وثلاثين[5]، وقال ابن حجر: "متروك"[6].

قلت: ولم يتابع في روايته.

وفيه رجل مبهم.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

حديث ضعيف جدًا؛ فيه جابر بن يزيد، وهو متروك رافضي، وفيه رجل مبهم.

قال ابن أبي حاتم: "حديث منكر"[7]، وقال ابن كثير: "وفي إسناده ضعف، ومنهم من لم يسم، ومثله لا تقوم به حجة"[8]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ زَنْجَوَيْهِ، وَالدَّيْلَمِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ**

([1]) الثقات: ابن حبان، (338/8/ رقم 13761).

([2]) الكاشف: الذَّهبي، (557/1/ رقم 2746).

([3]) تاريخ الإسلام: الذَّهبي، (875/4/ رقم 180).

([4]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (305/ رقم 3348).

([5]) المرجع السابق، (137/ رقم 878).

([6]) المطالب العالية: ابن حجر، (403/10/ رقم 2267).

([7]) تفسير ابن أبي حاتم، (923/3/ رقم 5157).

([8]) تفسير ابن كثير، (262/2).

وَيُولَدُ لَهُ وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وَهَذَا مُرْسَلٌ وَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ وَلَا تُعَارَضُ بِمِثْلِهِ صَرَائِحُ الْقُرْآنِ، وَمَا رُوِيَ فِي هَذَا فَهُوَ إِمَّا مُرْسَلٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ"[2].

تم تخريج الحديث ودراسة إسناده[3].

خلاصة الحكم على الحديث:

الحديث مرسل، وهو منكر مرفوعًا وموقوفًا؛ فيه عثمان بن محمَّد بن المغيرة؛ وهو صدوق له مناكير، ومتنه مخالف لصريح القرآن الكريم الذي نص على أن الليلة التي يقدر الله فيها من السَّنة إلى السَّنة هي ليلة القدر التي في شهر رمضان، وليست ليلة النصف من شعبان.

قال عبد الرَّزاق المهدي: "إسناده ضعيف جدًا، فهو مرسل، ومع إرساله عثمان عنده مناكير، وقد روي من قوله غير مرفوع، وهو الصَّحيح"[4]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرَّابع: تضعيفُ الحديث بقوله: "موضوع".

قال ابن دقيق العيد: "وكثيرا ما يحكمون بذلك –أي بالوضع– باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنَّه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النَّبي ﷺ هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة، وما لا يجوز"[5]، وقال ابن الجوزي: "وكل حديث رأيته يخالف العقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنَّه موضوع، فلا تتكلف اعتباره، أي: لا تعتبر رواته، ولا تنظر في جرحهم"[6]، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث، والحكم عليها بالوضع، ومن أمثلة ذلك:

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (655/4).

([2]) المرجع السابق، (655/4).

([3]) (ص: 271– 273).

([4]) حاشية تفسير البغوي: عبد الرزاق المهدي، (173/4/ رقم 1899).

([5]) فتح المغيث: السخاوي، (331/1–332).

([6]) المرجع السابق، (332/1).

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ أَرْضًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ بَيْضَاءَ**». ثُمَّ سَاقَ مِنْ أَوْصَافِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْضُوعٌ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: «**فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:8]**»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "ثمَّ ساق من أوصافها ما يدلُ على أنَّ الحديث موضوع"[2].

تخريج الحديث:

لم أعثر على من أخرجه بإسناد، ومن أورده من العلماء في كتاب من كتبه ذكره دون إسناد[3].

دراسة الإسناد:

لم أعثر على إسناد له.

الحكم على الحديث:

لم أعثر على إسناده. والله أعلى وأعلم.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (181/3).

([2]) المرجع السابق، (181/3).

([3]) تفسير التِّستري، (ص: 90)، تفسير الماوردي، (181/3)، الدرر المنثورة في التفسير بالمأثور: السيوطي، (113/5).

الفصل الثَّالث

منهجُ الإمامِ الشَّوكاني في تضعيفِ الأحاديث من خلالِ النَّظرِ في أسانيدِها ومتونِها معًا

المبحث الأوَّل

تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعلَّةٍ في متنه

قد بيَّنا في مباحث سابقة أنَّ اتصال الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، ووجود سقط بين التَّابعي النَّبي صلى الله عليه وسلم يُعد إرسالًا، وهو سبب في تضعيف الحديث من جهة إسناده، فكيف به إذا احتوى على علة أخرى في متنه؛ فإنَّه من باب أولى أن يكون ضعيفًا لأجل ذلك، وكان من منهج الإمام الشَّوكاني أن يُضعِّف الحديث لأجل ذلك، وكان تضعيفه على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، ومخالفته ظاهر القرآن الكريم.

من منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الحديث؛ كون الحديث مرسلًا، ومخالفًا متنه لصريح القرآن الكريم، وذلك على النَّحو التَّالي:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ زَنْجَوَيْهِ، وَالدَّيْلَمِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى**»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهذا مرسل ولا تقوم به حُجَّة، ولا تُعارض بمثله صَرائح القرآن، وما رُوي في هذا فهو إمَّا مرسل أو غير صحيح"[2].

تم تخريج الحديث ودراسة إسناده[3].

خلاصة الحكم على الحديث:

الحديث مرسل، وهو منكر مرفوعًا وموقوفًا؛ فيه عثمان بن محمَّد بن المغيرة؛ وهو صدوق له مناكير، ومتنه مخالف لصريح القرآن الكريم الذي نصَّ على أنَّ الليلة التي يُقدِّر الله

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (655/4).

([2]) المرجع السابق، (655/4).

([3]) (ص: 271- 273).

تعالى فيها من السَّنة إلى السَّنة هي ليلة القدر التي في شهر رمضان، وليست ليلة النِّصف من شعبان.

قال عبد الرَّزاق المهدي: "إسناده ضعيف جدًا، فهو مرسل، ومع إرساله عثمان عنده مناكير، وقد روي من قوله غير مرفوع، وهو الصَّحيح"[1]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وغرابة متنه أو نكارته.

إنَّ أغلب حديث كُتب المصطلح يتوجه إلى نكارة الإسناد، إذ نكارة المتن ليست لها قاعدة تضبطها وتندرج تحتها، بل هي ممَّا يُعرف عند جمع ألفاظ المتون أو عند تأمل هذه الألفاظ ومعرفة وجه نكارتها، وقد عنيت كُتب التَّخريج بهذا الأمر، فغالباً ما ينبه المُخرِّج لنكارة المتن، فيقول: "وهو منكر"، أو "وفيه غرابة"، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني في تضعيفه للحديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الأوَّل، والثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حاتم، وابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ الْآيَةِ: «**أَنَّهُ اخْتَصَمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فَقَضَى بَيْنَهُمَا، فَقَالَ الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ، فَرَدَّهُمَا، فَقَتَلَ عُمَرُ الَّذِي قَالَ رُدَّنَا، وَنَزَلَتِ الْآيَةُ، فَأَهْدَرَ النَّبِيُّ ﷺ دم المقتول**»، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأُصُولِ، عَنْ مَكْحُولٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ عُمَرُ كَانَ مُنَافِقًا[2].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهما مرسلان، والقصَّة غريبة، وابن لَهِيعَةَ فيه ضعف"[3].

تخريج الحديث الأوَّل:

رُوي الحديث مرسلًا على النَّحو التَّالي:

أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قِرَاءَةً، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ – يعني محمَّد بن عبد الرَّحمن ابن

([1]) حاشية تفسير البغوي: عبد الرزاق المهدي، (173/4/ رقم 1899).

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (560/1).

([3]) المرجع السابق، (560/1).

نوفل، قَالَ: «**اخْتَصَمَ رَجُلانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى بَيْنَهُمَا، فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، انْطَلِقَا إِلَى عُمَرَ، فَلَمَّا أَتَيَا عُمَرَ قَالَ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قَضَى لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا، فَقَالَ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكُمَا فَأَقْضِيَ بَيْنَكُمَا، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا، مُشْتَمِلا عَلَى سَيْفِهِ فَضَرَبَ الَّذِي قَالَ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ فَقَتَلَهُ، وَأَدْبَرَ الآخَرُ فَارّاً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَتَلَ عُمَرُ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَلَوْ مَا أَنِّي أَعْجَزْتُهُ لَقَتَلَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كُنْتُ أظن أن يَجْتَرِئُ عُمَرُ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنَيْنِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء:65]، فَهَدَرَ دَمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَبَرِئَ عُمَرُ مِنْ قَتْلِهِ، فَكَرِهَ اللَّهُ أَنْ يَسُنَّ ذَلِكَ بَعْدُ، فَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾[النساء:66]**»[1].

أخرجه ابن وهب[2]، وابن بَشْرَان، كلاهما من طريق عبد الله بن لَهِيعَة[3]، به.

تخريج الحديث الثَّاني:

رُوي الحديث معلقًا مرسلًا، على النَّحو التَّالي:

أخرجه الإمام الحكيم التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: عن مكحول رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، قال: "كان بين رجل من المنافقين ورجل من المسلمين منازعة في شيء ادعاه المنافق، فأتيا رسول الله ﷺ فقصَّا عليه قصتهما، فلمَّا توجه القضاء على المنافق، قال المنافق: يا رسول الله، ادفعني وإياه إلى أبي بكر، قال: «**انطلق معه إلى أبي بكر**»، فانطلق معه، فقصَّا قصتهما على أبي بكر رضي الله عنه، فقال: ما كنت لأقضي بين من رغب عن قضاء الله وقضاء رسوله، فرجعا إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبي الله، ادفعني وإياه إلى عمر ..." الحديث بطوله[4].

([1]) تفسير ابن أبي حاتم، (994/3/ رقم 5560).

([2]) تفسير القرآن: ابن وهب، (71/1/ رقم 160)، بنحوه.

([3]) أمالي ابن بشران– الجزء الأول، (30/ رقم 17)، بنحوه.

([4]) نوادر الأصول في أحاديث الرسول: الحكيم الترمذي، (1/ 231).

دراسة الإسناد:

دراسة إسناد الحديث الأوَّل:

فيه عبد الله بن لَهِيعة؛ ضعيف، مدلِّس من الخامسة، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها، ويُروى حديثُه من غير رواية العبادلة عنه للاعتبار، وإذا انفرد فلا يُحتج به[1].

قلت: وقد تفرد في روايته للحديث، ولم يصرِّح بالسَّماع.

وبقية رواة السَّند ثقات، إلا أنَّ الحديث مرسل، من مراسيل أبي الأسود، وهو ثقة[2].

دراسة إسناد الحديث الثَّاني:

السَّند معلق، ولم يذكر فيه سوى مكحول، وكذلك مرسل من مراسيله.

الحكم على الحديثين:

الحديثان ضعيفان؛ ففي الأوَّل عبد الله بن لهيعة؛ وهو ضعيف، مدلِّس من الخامسة، لا يُحتجُّ به إذا انفرد، وقد تفرد فيه، ولم يُصرِّح بالسَّماع، وهو مرسل –أيضًا.

وأمَّا الثَّاني؛ فمعلق ومرسل –أيضًا.

قال الزَّيلعي في الأوَّل: "وهو مرسل، وابن لَهِيعَة ضعيف"[3]، وقال فيه ابن كثير: "وهو أثر غريب، وهو مرسل، وابن لَهِيعَة ضعيف، والله أعلم"[4]، وقال العيني: "غريب جدًا"[5]، وقال محمَّد الأمين العلوي: "وهذا مرسل غريب في إسناده ابن لَهِيعَة"[6]، والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّالث: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْعَبْدُ الْأَسْوَدُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ نَبِيًّا إِلَى أَهْلِ قَرْيَةٍ فَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ مِنْ أَهْلِهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلِكَ**

([1]) سبقت دراسته، (ص: 256).

([2]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (493/ رقم 6085).

([3]) تخريج أحاديث الكشاف: الزيلعي، (330/1).

([4]) تفسير ابن كثير، (351/2).

([5]) عمدة القاري: العيني، (202/12).

([6]) تفسير حدائق الروح والريحان: محمد الأمين العلوي، (162/6).

الْأَسْوَدُ، ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ غَدَوْا عَلَى النَّبِيِّ فَحَفَرُوا لَهُ بِئْرًا فَأَلْقُوهُ فِيهَا، ثُمَّ أَطْبَقُوا عَلَيْهِ بِحَجَرٍ ضَخْمٍ، فَكَانَ ذَلِكَ الْعَبْدُ يَذْهَبُ فَيَحْتَطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ يَأْتِي بِحَطَبِهِ فَيَبِيعَهُ فَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا وَشَرَابًا، ثُمَّ يَأْتِي بِهِ إِلَى تِلْكَ الْبِئْرِ، فَيَرْفَعُ تِلْكَ الصَّخْرَةَ فَيُعِينُهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَيُدْلِي طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ ثُمَّ يَرُدُّهَا كَمَا كَانَتْ، فَكَانَ كَذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ إِنَّهُ ذَهَبَ يَوْمًا يَحْتَطِبُ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ فَجَمَعَ حَطَبَهُ وَحَزَّمَ حِزْمَتَهُ وَفَرَغَ مِنْهَا، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَجَدَ سِنَةً، فاضطجع فنام، فضرب الله على أذنه سبع سِنِينَ نَائِمًا، ثُمَّ إِنَّهُ ذَهَبَ فَتَمَطَّى فَتَحَوَّلَ لِشِقِّهِ الْآخَرِ فَاضْطَجَعَ، فَضَرَبَ اللَّهُ عَلَى أُذُنِهِ سَبْعَ سِنِينَ أُخْرَى، ثُمَّ إِنَّهُ ذَهَبَ فَاحْتَمَلَ حِزْمَتَهُ وَلَا يَحْسَبُ إِلَّا أَنَّهُ نَامَ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَجَاءَ إِلَى الْقَرْيَةِ فَبَاعَ حِزْمَتَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى طَعَامًا وَشَرَابًا كَمَا كَانَ يَصْنَعُ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْحُفْرَةِ فِي مَوْضِعِهَا الَّذِي كَانَتْ فِيهِ فَالْتَمَسَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ، وَقَدْ كَانَ بد لِقَوْمِهِ فِيهِ بُدٌّ فَاسْتَخْرَجُوهُ فَآمَنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ الْأَسْوَدِ مَا فَعَلَ؟ فَيَقُولُونَ مَا نَدْرِي حَتَّى قُبِضَ ذَلِكَ النَّبِيُّ، فَأَهَبَّ اللَّهُ الْأَسْوَدَ مِنْ نَوْمَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، إِنَّ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ لَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»[1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "قال ابن كثير في تفسيره بعد إخراجه: وفيه غرابة ونكارة، ولعلَّ فيه إدراجًا انتهى، الحديث –أيضًا– مرسل"[2].

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرسلًا على النَّحو التَّالي:

أخرجه الإمام الطَّبري رحمه الله تعالى، قال: حدثنا ابن حُميد، قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمَّد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكر الحديث[3].

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن حُميد بن حَيَّان الرَّازي، حافظ ضعيف، وكان ابن مَعين حسن الرَّأي فيه[4]، **قلت:** ولم يُتابع.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (91/4).

([2]) المرجع السابق، (91/4).

([3]) جامع البيان: الطبري، (270/19–271).

([4]) سبقت دراسته، (ص: 91).

وفيه سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الرَّي، مات بعد التِّسعين ومائة، وقد جاز المائة[1].

قال جرير: "ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خُراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة ابن الفضل"[2]، وقال ابن سعد[3]، وابن معين[4]، وأبو داود[5]: "ثقة"، وزاد ابن سعد: "صدوقًا"، وزاد ابن معين: "قد كتبنا عنه"، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"[6]، وقال أحمد بن حنبل: "لا أعلم إلا خيرا"[7]، وقال أبو حاتم: "صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن اطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يُكتب حديثه ولا يُحتج به"[8]، وقال ابن عدي: "عنده إفرادات، ولم أجد في حديثه حديثا قد جاوز الحدَّ في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة"[9]، وذكره ابن حِبِّان في الثِّقات، وقال: "يُخالف ويخطئ"[10]، وذكره في المجروحين[11].

وقال على بن المديني: "رمينا بحديثه قبل أن يخرج من الرَّي"[12]، وضعفه إسحاق ابن إبراهيم[13]، والنَّسائي[14]، وقال البخاري[15]، والسَّاجي[16]: "عِنْده مناكير"، وزاد البخاري في

([1]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (248/ رقم 2505).

([2]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (169/4/ رقم 739).

([3]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (381/7).

([4]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (169/4/ رقم 739).

([5]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (169/ رقم 1713).

([6]) تاريخ ابن معين– رواية ابن محرز، (83/1)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (405/ رقم 558).

([7]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (20/6/ رقم 2130).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (169/4/ رقم 739).

([9]) الكامل: ابن عدي، (370/4/ رقم 790).

([10]) الثقات: ابن حبان، (287/8/ رقم 13480).

([11]) المجروحين: ابن حبان، (337/1/ رقم 425).

([12]) التاريخ الأوسط: البخاري، (268/2/ رقم 2560).

([13]) المرجع السابق، (268/2/ رقم 2560).

([14]) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (47/ رقم 241).

([15]) التاريخ الكبير: البخاري، (84/4/ رقم 2044).

([16]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (19/6/ رقم 2130).

موضع آخر: "فيه نظر"[1]، وقالِ أبو زُرعة: "كان أهل الرَّي لا يرغبون فيه؛ لمعان فيه، من سوء رأيه، وظلم، ومعان"[2]، وقال البَلْخي: "يُكذَّب حديثه، ولا يُحتج به"[3]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[4]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين[5].

وقال الذَّهبي: "مختلف في الاحتجاج به، ولكنَّه في ابن إسحاق ثقة"[6]، وقال في موضع آخر: "وورد عنه أنَّه من الحفَّاظ الذين يحفظون الشَّيء على البديهة"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة في ابن إسحاق، لا يُحتج به في غيره، وعنده مناكير تفرَّد بها. والله تعالى أعلم.

قلت: ولم يُتابع في روايته للحديث.

وفيه محمَّد بن إسحاق بن يَسَار، صدوق، رُمي بالقدَر، مدلِّس من الثَّالثة، لا بد من تصريحه بالسَّماع[9].

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع، ولم يُتابع في روايته للحديث.

وفيه إرسال.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر، تفرد به محمَّد بن حُميد؛ وهو ضعيف، عن سلمة بن الفضل؛ وهو ثقة في ابن إسحاق، لا يُحتج به في غيره، وعنده مناكير تفرَّد بها، عن محمد بن إسحاق؛ وهو صدوق مدلِّس من الثَّالثة، ولم يُصرِّح بالسَّماع، والخبر أيضًا مرسل، ومتنه منكر.

([1]) الضعفاء الصغير: البخاري، (71/ رقم 152).

([2]) تهذيب الكمال: المزي، (307/11/ رقم 2464).

([3]) قبول الأخبار: البلخي، (244/2/ رقم 456).

([4]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (19/6/ رقم 2130).

([5]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (11/2/ رقم 1487).

([6]) العبر: الذهبي، (238/1).

([7]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (1118/4/ رقم 116).

([8]) تقريب التَّهذيب: ابن حجر، (248/ رقم 2505).

([9]) سبقت دراسته، (ص: 47).

رده الطَّبري، بقوله: "غير أنَّ هؤلاء في هذا الخبر يذكر محمَّد بن كعب، عن النَّبيّ ﷺ أنَّهم آمنوا بنبيهم واستخرجوه من حفرته، فلا ينبغي أن يكونوا المعنيين بقوله: ﴿وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾؛ لأنَّ الله أخبر عن أصحاب الرَّسّ أنَّه دمرهم تدميرا، إلا أن يكونوا دُمروا بأحداث أحدثوها بعد نبيهم الذي استخرجوه من الحفرة وآمنوا به، فيكون ذلك وجها"[1]، وبنحوه قال الثَّعلبي[2].

وقال ابن كثير: "فإنَّه حديث مرسل، ومثله فيه نظر، ولعلَّ بسط قصته من كلام محمَّد ابن كعب القُرظي والله أعلم، ثُمَّ قد رده ابن جرير نفسه"[3]، وقال في موضع آخر: "مرسلًا، وفيه غرابة ونكارة، ولعلَّ فيه إدراجًا، والله أعلم"[4]، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعدم ثبوت متنه.

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَمَّا الْمَجُوسُ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا لَا تُؤْكَلْ ذَبَائِحُهُمْ وَلَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو ثَوْرٍ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَبُو ثَوْرٍ كَاسْمِهِ، يَعْنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكَأَنَّهُ تَمَسَّكَ بِمَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَجُوسِ: «**سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ**»[5].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا ... ولم يثبت بهذا اللَّفظ، وعلَى فرض أنَّ له أصلًا ففيه زيادة تدفع ما قاله، وهي قوله: «غَيْرَ آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ، وَلَا نَاكِحِي نِسَائِهِمْ»، وقد رواه بهذه الزِّيادة جماعة ممَّن لا خبرة له بفنِّ الحديث من المفسِّرين والفقهاء، ولم يثبت الأصل ولا الزِّيادة، بل الَّذي ثبت في الصَّحيح أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ الجزية من

([1]) جامع الطبري، (271/19).

([2]) تفسير الثعلبي، (135/7).

([3]) البداية والنهاية: ابن كثر، (263/1).

([4]) تفسير ابن كثر، (112/6).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (18/2).

مجوس هَجَرَ [1]"[2].

تخريج الحديث:

روي الحديث مرفوعًا من وجهين، على النَّحو التَّالي:

الوجه الأوَّل: من طريق جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر بن الخطاب، عن عبد الرَّحمن بن عوف.

أخرجه الإمام البزَّار رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ، قَالَ: نا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِالْمَجُوسِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**سُنُّوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ**»[3].

أخرجه ابن عبد البَر[4]؛ من طريق أبي علي الحنفي، عن مالك بن أنس، عن جعفر ابن محمَّد به.

الوجه الثَّاني: من طريق جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن عبد الرَّحمن ابن عوف.

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمنِ ابْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ**»[5].

([1]) صحيح البخاري، (96/4/ رقم 3156)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ، -سَنَةَ سَبْعِينَ، عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ ابْنِ الخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ، فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

([2]) فتح القدير: الشَّوكاني، (18/2).

([3]) مسند البزار، (264/3/ رقم 1056).

([4]) التمهيد: ابن عبد البر، (114/2-115)، بمثله، و(115/2)، بنحوه.

([5]) الموطأ: مالك، (395/2/ رقم 968).

ومن طريقه أخرجه الشَّافعي[1]، وابن أبي شيبة[2]، والشَّاشي[3]، وابن شَبَّة[4]، والبَلَاذُري[5]، والبِرْتي[6]، والجوهري[7]، والبيهقي[8].

وأخرجه عبد الرَّزاق[9]، وابن أبي شيبة[10] –أيضًا، وابن زَنْجَوَيه[11]، والشَّاشي[12] – أيضًا، والبِرْتي[13] –أيضًا، وابن العربي[14]، والدَّارقطني[15]، والثَّعلبي[16]، والخليلي[17]، والبغوي[18]، وابن عساكر[19]، والذَّهبي[20]؛ جميعهم من طريق جعفر بن محمَّد بن علي، به.

([1]) مسند الشافعي، (ص: 209)، بمثله

([2]) مصنف ابن أبي شيبة، (430/6/ رقم 32651)، بمثله.

([3]) مسند الشاشي، (288/1/ رقم 257)، بمثله.

([4]) تاريخ المدينة: ابن شبة، (853/3)، بمثله.

([5]) فتوح البلدان: البلاذري، (ص: 262–263)، بمثله.

([6]) مسند عبد الرحمن بن عوف: البرتي، (80/ رقم 34)، بمثله.

([7]) مسند الموطأ: الجوهري، (289/ رقم 313)، بمثله.

([8]) السنن الكبرى: البيهقي، (319/9/ رقم 18654)، والسنن الصغرى: له، (4/4/ رقم 2932)، ومعرفة السنن والآثار: له، (365/13/ رقم 18492)، والمدخل الى علم السنن: له، (155/1/ رقم 278)، والخلافات بين الإمامين الشافعي وأبو حنيفة: له، (283/7/ رقم 5277)، بمثله.

([9]) مصنف عبد الرزاق، (68/6/ رقم 10025)، و(325/10/ رقم 19253)، بمثله.

([10]) مصنف ابن أبي شيبة، (435/2/ رقم 10765)، و(430/6/ رقم 32650)، و(430/6/ رقم 32651)، بمثله.

([11]) الأموال: ابن زنجويه، (136/1/ رقم 122)، بمثله.

([12]) مسند الشاشي، (289/1/ رقم 259)، بمثله.

([13]) مسند عبد الرحمن بن عوف: البرتي، (78/ رقم 33)، و(81/ رقم 35)، بمثله.

([14]) معجم ابن العربي، (998/3/ رقم 2128)، بمثله.

([15]) علل الدارقطني، (299/4/ رقم 578)، بمثله.

([16]) تفسير الثعلبي، (29/5)، بمثله.

([17]) الإرشاد: الخليلي، (317/1/ رقم 52)، بمثله.

([18]) تفسير البغوي، (336/2/ رقم 1055)، بمثله.

([19]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (269/54/ رقم 11493)، بمثله.

([20]) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (126/1/ رقم 162)، السير: له، (267/6/ رقم 117)، بمثله.

دراسة الإسناد:

دراسة إسناد الوجه الأوَّل:

فيه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري، مات سنة تسع ومائتين[1].

وثَّقه ابن سعد[2]، وأحمد بن صالح[3]، والعجلي[4]، والدَّارقطني[5]، وأبو الحسن ابن القطَّان[6]، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[7].

وقال ابن معين[8]، وأبو حاتم[9]: "ليس به بأس"، وزاد أبو حاتم: "صالح"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس بشيء"[10]، وقال العقيلي: "ضعيف، هو أضعف إخوته، وكلهم ثقات غيره"[11].

وقال الذَّهبي: "ثقة"[12]، وقال في موضع آخر: "الإمام الصَّدوق"[13]، وقال ابن حجر: "صدوق لم يثبت أنَّ يحيى ابن معين ضعفه"[14].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، لم يثبت أنَّ يحيى بن معين ضعفه. والله تعالى أعلم.

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (373/ رقم 4317).

([2]) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (299/7).

([3]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (48/9/ رقم 3465).

([4]) الثقات: العجلي، (111/2/ رقم 1164).

([5]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (48/9/ رقم 3465).

([6]) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (222/2)، (141/5).

([7]) الثقات: ابن حبان، (404/8/ رقم 14109).

([8]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (324/5/ رقم 1541).

([9]) المرجع السابق، (324/5/ رقم 1541).

([10]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (123/3/ رقم 1105)، والضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (164/2/ رقم 2245).

([11]) اكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (48/9/ رقم 3465).

([12]) الكاشف: الذهبي، (683/1/ رقم 3569)، والمغني في الضعفاء: له، (416/2/ رقم 3936).

([13]) السير: الذهبي، (487/9/ رقم 181).

([14]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (373/ رقم 4317).

وفيه **جعفر بن محمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي**، ثقة، ورواية أبنائه عنه منكرة[1].

وبقيِّة رواة السَّند ثقات.

دراسة إسناد الوجه الثَّاني:

فيه جعفر بن محمَّد، سبق دراسته، وبقيِّة رواة السَّند ثقات، إلا أنَّ الإسناد في الوجهين فيه انقطاع، كما سيأتي في كلام العلماء عند الحكم على الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث منقطع بكلا الوجهين.

قال البزار–بعد ذكر الحديث المتصل: "وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَنْ جَدِّهِ، وَجَدُّهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا، قَالَ: عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، إِلَّا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيَّ عَنْ مَالِكٍ"[2]، وقال ابن عبد البر: "وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أبيه، عن جده، وهو أيضًا منقطع، والصَّحيح عن مالك مَا فِي الْمُوَطَّأِ"[3]، وقال في موضع آخر: "هذا حديث منقطع؛ لأنَّ محمَّد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرَّحمن بن عوف، رواه أبو علي الحنفي، عن مالك، فقال فيه: عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جدِّه، وهو مع هذا أيضًا منقطع؛ لأنَّ علي بن حسين لم يلق عمر ولا عبد الرَّحمن بن عوف"[4]، وقال –أيضًا: "منقطع ولكن معناه متصل من وجوه حسان"[5]، وقال أحمد الدَّاني: "وهو مع هذا مقطوعٌ أيضًا، عليُّ بن الحسين لم يُدْرِكْ عمرَ، ولا عبدَ الرحمن بنَ عَوف"[6]، وقال ابن الملقن: "وهو أيضا منقطع؛ لأنَّ علي بن الحسين لم يلق عمر ولا عبد الرَّحمن"[7].

([1]) سبقت دراسته، (ص: 286).

([2]) مسند البزار، (264/3/ رقم 1056).

([3]) الاستذكار: ابن عبد البر، (241/3–242).

([4]) التمهيد: ابن عبد البر، (114/2).

([5]) المرجع السابق، (116/2).

([6]) الإيماء الي أطراف أحاديث الموطأ: أحمد الداني، (332/2).

([7]) البدر المنير: ابن الملقن، (617/7/ رقم 11).

وقال الجوهري –بعد ذكر الحديث من الوجه الثَّاني: "وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ"[1]، ورجح الدَّارقطني الوجه المرسل، وقال: "وهو الصَّواب"[2].

وقال القرطبي: "فإنَّه غير متصل الإسناد"[3]، وقال الخليلي: "هذا مرسل، فإنَّ أباه محمدا لم يلق عبد الرَّحمن"[4]، وقال أحمد الدَّاني: "وهو مقطوع"[5]، وقال ابن عساكر: "هذا منقطع؛ محمد لم يدرك عمر"[6]، وقال ابن الأثير: "هذا حديث منقطع"[7]، وقال ابن عبد الهادي: "وفي إسناده انقطاع، وقد روي نحوه متصلًا من وجه آخر"[8].

وقال الذَّهبي: "هذا منقطع الإسناد"[9]، وقال في موضع آخر: "هَذَا حَدِيْثٌ عَالٍ، فِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ"[10]، وقال مرة: "هَذَا مُرْسَل"[11]، وقال ابن كثير: "مرسلًا .. لم يثبت بهذا اللفظ"[12]، وقال ابن حجر: "وهو مع ذلك منقطع؛ لأنَّ علي بن الحسين لم يلق عمر، ولا عبد الرَّحمن، إلا أن يكون الضَّمير في جده يعود على محمّد، فجده حسين سمع منهما، لكن في سماع محمّد من حسين نظر كبير"[13]، وقال في موضع آخر: "وَهَذَا مُنْقَطع مَعَ ثِقَة رِجَاله، وَرَوَاهُ ابن الْمُنْذِرِ وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْغَرَائِبِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، فَزَادَ فِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَدَّهُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يَلْحَقْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَلَا عُمَرَ، فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ عَنْ جَدِّهِ يَعُودُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ فَيَكُونُ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّ جَدَّهُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ

([1]) مسند الموطأ: الجوهري، (289/ رقم 313).

([2]) العلل: الدراقطني، (299/4/ رقم 578).

([3]) الهداية الى بلوغ النهاية: القرطبي، (1608/3).

([4]) الإرشاد: الخليلي، (317/1/ رقم 52).

([5]) الإيماء الي أطراف أحاديث الموطأ: أحمد الداني، (331/2).

([6]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (269/54/ رقم 11493).

([7]) الشافي في شرح مسند الشافعي: ابن الأثير، (404/5).

([8]) المحرر في الحديث: ابن عبد الهادي، (465/ رقم 829).

([9]) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (126/1/ رقم 162).

([10]) السير: الذهبي، (268/6/ رقم 117).

([11]) المرجع السابق، (403/4/ رقم 158).

([12]) تفسير ابن كثير، (41/3).

([13]) التلخيص الحبير: ابن حجر، (2322/5/ رقم 2019).

سَمِعَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ"[1]، وقال مرة: "يشهد له حديث بجالة ابن عبدة المتقدم آنفًا وهو حديث صحيح، وعليه فإنه يرتقي إلى الحسن لغيره"[2].وقال ابن حجر – أيضًا: "هذا حديث غريب، وسنده منقطع أو معضل"[3]. والله أعلى وأعلم.

المبحث الثَّاني

تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، وعلَّةٍ في متنه

ذكرنا في المباحث السَّابقة أنَّ الإمام الشَّوكاني يضعف الحديث لأجل الطَّعن في عدالة الرَّاوي أو ضبطه أو كلاهما، فكيف به إذا احتوى على علة أخرى في متنه، فإنَّه من باب أولى أن يكون ضعيفًا لأجل ذلك، وعلى ذلك سار الإمام الشَّوكاني؛ فضعَّف جملةً من الأحاديث بسبب ضعف راويها، ووجود علةٍ في متونها، وكان ذلك على النَّحو الآتي:

المطلب الأوَّل: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومخالفته للسُّنَّة الصَّحيحة.

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ، قَالَ السُّيُوطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «**خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَ بَعْضَ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ فَجَعَلَ يلتقط التّمر ويأكل، فقال لي: مالك لَا تَأْكُلُ؟ قُلْتُ: لَا أَشْتَهِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَكِنِّي أَشْتَهِيهِ وَهَذِهِ صُبْحُ رَابِعَةٍ مُنْذُ لَمْ أَذُقْ طَعَامًا وَلَمْ أَجِدْهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَدَعَوْتُ رَبِّي فَأَعْطَانِي مِثْلَ مُلْكِ كِسْرَى وَقَيْصَرَ، فَكَيْفَ بِكَ يَا ابْنَ عُمَرَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُخَبِّئُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ وَيَضْعُفُ اليقين، قال: فو الله مَا بَرِحْنَا وَلَا رُمْنَا حَتَّى نَزَلَتْ ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنِي بِكَنْزِ الدُّنْيَا وَلَا بِاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، أَلَا وَإِنِّي لَا أَكْنِزُ دينارا ولا درهما، ولا أخبأ رِزْقًا لِغَدٍ**»[4].

([1]) فتح الباري: ابن حجر، (261/6).

([2]) المطالب العالية: ابن حجر، (29/18/ رقم 4366).

([3]) موافقة الخبر الخبر: ابن حجر، (179/2/ رقم 167).

([4]) فتح القدير: الشَّوكاني، (245/4).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وهذا الحديث فيه نكارة شديدة لمخالفته لما كان عليه النَّبيُّ ﷺ فقد كان يُعطي نساءه قوت العام كما ثبت ذلك في كُتب الحديث المعتبرة. وفي إسناده أبو العَطُوفِ الجَوْزِيِّ، وهو ضعيف"[1].

تم تخريج الحديث ودراسة إسناده[2].

خلاصة الحكم على الحديث:

الحديث منكر من جميع الوجوه؛ فيه الجرَّاح بن مِنهال؛ متروك الحديث، وسقط من الوجه الثَّاني عطاء بن أبي رباح، وفي الوجه الثَّالث ذُكر مبهمًا، وفي متنه نكارة، فقد صحَّ عن النَّبي ﷺ أنَّه كان يُعطي نساءه قوت العام، كما أخرج ذلك البخاري[3]، ومسلم[4]، قال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ لِي مَعْمَرٌ، قَالَ لِي الزُّهْرِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: فَلَمْ يَحْضُرْنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ». والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّاني: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ونكارة متنه.

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ ابْنُ رَاهَوَيْهِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الأوسط، وابن مردويه، عن زيد بن ثَابِتٍ قَالَ: «**أَمْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلْقاً آخَرَ﴾ [المؤمنون:12-14]، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ، فَضَحِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: مِمَّ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِهَا خُتِمَتْ ﴿فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ﴾**»[5].

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (245/4).

([2]) (ص: 277- 279).

([3]) صحيح البخاري، (63/7/ رقم 5357).

([4]) صحيح مسلم، (1379/3/ رقم 1757).

([5]) فتح القدير: الشَّوكاني، (568/3).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده: جابر الجُعْفِيُّ، وهو ضعيف جدًّا، قال ابن كثير: وفي خبره هذا نكارة شديدة، ذلك أنَّ هذه السُّورة مكِّيَّة، وزيد بن ثابت إنَّما كتب الوحيَ بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنَّما كان بالمدينة، والله أعلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطَّبراني رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: نَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: نَا شَيْبَانُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: فذكر الحديث[2].

دراسة الإسناد:

فيه جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، متروك[3].

قلت: ولم يتابع في روايته.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

حديث منكر؛ فيه جابر بن يزيد، وهو متروك رافضي.

قال الطَّبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: آدَمُ"[4]، وقال ابن كثير: "جابر بن يزيد الجعفي ضعيف جدا، وفي خبره هذا نكارة شديدة، وذلك أن هذه السورة مكية، وزيد بن ثابت إنما كتب الوحي بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنما كان بالمدينة أيضا، فالله أعلم"[5]، وقال الهيثمي: "وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح"[6]، وقال البوصيري: "هذا إسناد فيه جابر الجعفي وهو ضعيف"[7]، وقال

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (568/3).

([2]) المعجم الأوسط: الطبراني، (56/5/ رقم 4657).

([3]) سبقت دراسته، (ص: 311).

([4]) المعجم الأوسط: الطبراني، (56/5/ رقم 4657).

([5]) تفسير ابن كثير، (469/5).

([6]) مجمع الزوائد: الهيثمي، (72/7/ رقم 11187).

([7]) إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (247/6/ رقم 5767).

ابن حجر: "جابر: هو الجعفي ضعيف"[1]، وقال محمَّد صدِّيق خان: "وفي إسناده جعفر الجعفي، وهو ضعيف جداً"[2]. والله أعلى وأعلم.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَأَخْرَجَ الثَّعْلَبِيُّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«وعلّموا أَقَارِبَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ، فَإِنَّهُ أَيُّمَا مُسْلِمٌ تَلَاهَا، أَوْ عَلَّمَهَا أَهْلَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَكَرَاتَ الْمَوْتِ، وَأَعْطَاهُ الْقُوَّةَ أَنْ لَا يَحْسُدَ مُسْلِمًا»**[3].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده سَلَام بن سالم، ويقال ابن سُليم المدائنيُّ، وهو متروك، عن هارون بن كثيرٍ، قال أبو حاتمٍ: مجهول، وقد ذكر لهُ الحافظ ابن عساكرَ متابعًا من طريق القاسم بن الحكم، عن هارون بن كثيرٍ، ومن طريق شَبَابَة عن مِجْلِز ابن عبد الواحد، عن عليِّ بن زيد بن جُدْعَان، وعن عطاء بن ميمون، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن أبيِّ بنِ كعب مرفوعًا فذكرَ نحوَه، وهو منكر من جميع طرقه"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الثَّعلبي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَين عَلي بْنُ مُحَمَّد ابْنُ الحَسَن المُقرِئ غَيرَ مَرة، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَد ابْنُ إِبْرَاهِيم الجُرْجَانِي، وَأَبُو الشِّيخ عَبْدُ الله ابْنُ مُحَمَّد الأَصْفَهَانِي قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَرِيكٍ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ اليَرْبُوعِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلامُ بْنُ سُلَيْمٍ المَدَائِنِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«عَلِّمُوا أَرِقَّاءَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ فَإِنَّهُ أَيُّمَا مُسْلِمٍ تَلاهَا وَعَلَّمَهَا أَهْلَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَأَعْطَاهُ الْقُوَّةَ أَنْ لا يَحْسُدَ مُسْلِمًا»**[5].

([1]) المطالب العالية: ابن حجر، (66/15/ رقم 3668).

([2]) فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق خان، (104/9).

([3]) فتح القدير: الشَّوكاني، (5/3).

([4]) المرجع السابق، (5/3).

([5]) تفسير الثعلبي، (196/5).

أخرجه الواحدي[1]، من طريق إبراهيم بن شريك، به.

دراسة الإسناد:

فيه أحمد بن إبراهيم أبو معاذ الجرجاني الخمري، قال أبو بكر الإسماعيلي: "لم يكن بشيء، كتبت عنه"[2].

قلت: وقد تابعه متابعة تامَّة **عبد الله بن محمَّد الأصبهاني**؛ وكان حافظًا، عارفًا بالرّجال والأبواب، كثيَر الحديث إلى الغاية[3].

وفيه سلَّام بن سليم أو سلم، أبو سليمان، ويقال له: الطَّويل المدائني، متروك، مات سنة سبع وسبعين ومائة[4].

قلت: ولم يُتابع.

وفيه هارون بن كثير، قال أبو حاتم[5]، وابن عدي[6]، والبوصيري[7]: "مجهول"، وزاد ابن عدي: "لا يُعرف"[8]، وقال في موضع آخر: "شيخ ليس بمعروف"[9]، وذكره ابن الجوزي في الضُّعفاء والمتروكين[10]، ونقل قول أبي حاتم فيه.

وقال الذَّهبي[11]، وابن حجر[12]: "مجهول".

خلاصة القول في الرَّاوي:

مجهول. والله تعالى أعلم.

([1]) التفسير الوسيط: الواحدي، (2/599/ رقم 466)، بنحوه.

([2]) لسان الميزان: ابن حجر، (1/398/ رقم 377).

([3]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (8/305/ رقم 323).

([4]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (261/ رقم 2702).

([5]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/94/ رقم 391).

([6]) الكامل: ابن عدي، (8/483/ رقم 2044).

([7]) اتحاف الخيرة: البوصيري، (6/268/ رقم 5815).

([8]) الكامل: ابن عدي، (8/483/ رقم 2044).

([9]) المرجع السابق، (8/440/ رقم 2044).

([10]) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/171/ رقم 3574).

([11]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/705/ رقم 6704).

([12]) لسان الميزان: ابن حجر، (8/310/ رقم 8207).

قلت: ولم يُتابع.

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر، ففيه سلَّام بن سليم؛ وهو متروك، وفيه هارون بن كثير؛ مجهول.

قال ابن عدي: "وهارون غير معروف، ولم يُحدِّث به عن زيد بن أسلم غيره، وهذا الحديث غير محفوظ عن زيد"[1]، وقال الذَّهبي: "وهو حديث باطل، ولا يُعرف هارون، ولعلَّه الآفة"[2]، وقال الزَّيلعي: "حديث ضعيف، فإن سلام بن سليم، ويقال: سلم متروك، وهارون ابن كثير قال أبو حاتم: مجهول"[3]، وقال ابن كثير: "وهذا من هذا الوجه لا يصح، لضعف إسناده بالكلية، وقد ساقه له الحافظ ابن عساكر متابعا من طريق القاسم بن الحكم، عن هارون ابن كثير، به، ومن طريق شبابة، عن مخلد بن عبد الواحد البصري، عن علي بن زيد بن جدعان، وعن عطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ فذكر نحوه، وهو منكر من سائر طرقه"[4]، وقال الشَّربيني: "حديث موضوع"[5]. والله أعلى وأعلم.

الحديث الثَّالث: قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي "فُتُوحِ مِصْرَ"، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ حَدِيثًا يَتَضَمَّنُ: «**أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْيَهُودِ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَا جَاءُوا لَهُ ابْتِدَاءً، وَكَانَ فِيمَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ أَنَّهُ كَانَ شَابًّا مِنَ الرُّومِ، وَأَنَّهُ بَنَى الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ، وَأَنَّهُ عَلَا بِهِ مَلَكٌ فِي السَّمَاءِ، وَذَهَبَ بِهِ إِلَى السَّدِّ**»[6].

([1]) الكامل: ابن عدي، (440/8/ رقم 2044).

([2]) تاريخ الإسلام: الذهبي، (532/4/ رقم 413).

([3]) تخريج أحاديث الكشاف: الزيلعي، (180/2/ رقم 644).

([4]) تفسير ابن كثير، (365/4).

([5]) السراج المنير: الشربيني، (143/2).

([6]) فتح القدير: الشَّوكاني، (366/3).

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وإسناده ضعيف، وفي متنه نكارة، وأكثر ما فيه أنَّه من أخبار بني إسرائيل، ذكر معنى هذا ابن كثيرٍ في تفسيره وعزاه إلى ابن جرير والأُمَوِيِّ في مغازيه ثمَّ قال بعد ذلك: والعجب أنَّ أبا زرعة الرَّازي مع جلالة قدره ساقه بتمامه في كتابه "دلائل النُّبوَّة" انتهى، وقد ساقه بتمامه السُّيوطي في "الدُّرِّ المنثور""[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عبد الحكم رحمه الله تعالى، قال: حدثني عثمان بن صالح، حدثني عبد الله بن وهب، عن عبد الرَّحمن بن زياد بن أَنْعُم، عن سعد ابن مسعود التَّجيبيّ، عن شيخين من قومه، قالا: كنّا بالإسكندريّة فاستطلنا يومنا، فقلنا لو انطلقنا إلى عقبة بن عامر نتحدّث عنده، فانطلقنا إليه، فوجدناه جالسا في داره فأخبرناه أنّا استطلنا يومنا، فقال: وأنا مثل ذلك، إنما خرجت حين استطلته، ثم أقبل علينا فقال: كنت عند رسول الله ﷺ أخدمه، فإذا أنا برجال من أهل الكتاب معهم مصاحف أو كتب، فقالوا: استأذن لنا على رسول الله ﷺ؛ فانصرفت إليه، فأخبرته بمكانهم، فقال رسول الله ﷺ: «**ما لى ولهم، يسألوننى عمّا لا أدرى، إنَّما أنا عبد لا علم لى إلّا ما علّمنى ربّى، ثم قال: أبلغنى وضوءا فتوضّأ، ثم قام إلى مسجد بيته، فركع ركعتين، فلم ينصرف حتى عرفت السرور فى وجهه والبشر، ثم انصرف، فقال: أدخلهم ومن وجدت بالباب من أصحابى فادخله قال فأدخلتهم، فلما دفعوا إلى رسول الله ﷺ قال لهم: إن شئتم أخبرتكم عمّا أردتم أن تسألونى قبل أن تتكلّموا، وإن أحببتم تكلّمتم وأخبرتكم! قالوا: بل أخبرنا قبل أن نتكلّم، قال: جئتم تسألوننى عن ذى القرنين، وسأخبركم كما تجدونه مكتوبا عندكم؛ إن أوّل أمره أنه غلام من الروم، أعطى ملكا، فسار حتى أتى ساحل البحر من أرض مصر، فابتنى عنده مدينة يقال لها الإسكندريّة فلما فرغ من بنائه أتاه ملك، فعرج به حتى استقلّه فرفعه، فقال: انظر ما تحتك فقال: أرى مدينتى، وأرى مدائن معها، ثم عرج به، فقال: انظر، فقال: قد اختلطت مدينتى مع المدائن فلا أعرفها، ثم زاد فقال: انظر فقال: أرى مدينتى وحدها ولا أرى غيرها، قال له الملك: إنما تلك الأرض كلّها والذي ترى يحيط بها هو البحر، وإنّما أراد ربّك أن يريك الأرض وقد جعل لك سلطانا فيها، وسوف تعلّم الجاهل**

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (366/3).

وتثبّت العالم، فسار حتى بلغ مغرب الشمس، ثم سار حتى بلغ مطلع الشمس، ثم أتى السدّين وهما جبلان ليّنان يزلق عنهما كلّ شيء، فبنى السدّ، ثم أجاز يأجوج ومأجوج، فوجد قوما وجوههم وجوه الكلاب، يقاتلون يأجوج ومأجوج، ثم قطعهم فوجد أمّة قصارا يقاتلون القوم الذين وجوههم وجوه الكلاب، ووجد أمّة من الغرانيق يقاتلون القوم القصار، ثم مضى فوجد أمّة من الحيّات تلتقم الحيّة منها الصخرة العظيمة، ثم أفضى إلى البحر المدير بالأرض. فقالوا نشهد أن أمره هكذا كما ذكرت، وانّا نجده هكذا فى كتابنا»[1].

أخرجه يحيى بن سلام[2]، وأبو الشَّيخ الأصبهاني[3]، والبيهقي[4]، ومن طريقه ابن عساكر[5]؛ ثلاثتهم من طريق عبد الرَّحمن بن زياد، عن سعد بن مسعود، عن شيخين، به.

وأخرجه الطَّبري[6]؛ من طريق عبد الرَّحمن بن زياد عن شيخين، به، بدون ذكر سعد ابن مسعود.

قلت: لعلَّه وقع في هذا السَّند سقط؛ وذلك لأنَّ جميع من روى الحديث ذكر سعد ابن مسعود. والله تعالى أعلم.

دراسة الإسناد:

فيه عثمان بن صالح بن صفوان، السَّهمي مولاهم، أبو يحيى المصري، وقد ثبت عنه أنَّه قال: رأيت صحابيا من الجن، مات سنة تسع عشرة ومئتان، وله خمس وسبعون سنة[7].

قال ابن معين[8]، والدَّارقطني[9]: "ثقة"، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[10].

([1]) فتوح مصر والمغرب: ابن عبد الحكم، (ص: 58-60).

([2]) تفسير يحيى بن سلام، (206/1)، بنحوه.

([3]) العظمة: أبو الشيخ الأصبهاني، (1468/4)، بنحوه.

([4]) دلائل النبوة: البيهقي، (295/6-296)، بنحوه.

([5]) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (338/17-339)، بنحوه.

([6]) جامع البيان: الطبري، (92/18)، بنحوه.

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (384/ رقم 4480).

([8]) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (398/ رقم 526).

([9]) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: ابن خلفون، (482/ رقم 400).

([10]) الثقات: ابن حبان، (453/8/ رقم 14392).

وقال أبو حاتم: "شيخ"[1]، وقال أبو زرعة: "لم يكن عندي عثمان ممَّن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن إسحاق بن نجيح[2]، وكان خالد إذا سمعوا من الشَّيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبلوا به"[3]، وقال ابن خَلَفُون: "ليس به بأس"[4].

وضعفه أحمد بن صالح[5]، وقال مرة: "دعه"[6].

وقال الذَّهبي: "صدوق، لينه أحمد بن صالح المصري"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق"[8].

خلاصة القول في الرَّاوي:

ثقة، ولكنَّه كان يكتب الحديث مع خالد بن إسحاق بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشَّيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبلوا به. والله تعالى أعلم.

و**فيه عبد الرَّحمن بن زياد بن أَنْعُم**، ضعيف في حفظه، مدلِّس من الخامسة[9].

قلت: لم يُتابع في روايته، وقد صرَّح بالسَّماع في رواية أبي الشَّيخ الأصبهاني.

وفيه سعد بن مسعود، القيسي، التَّجيبي، الكندي، من أهل مصر، سكن حمص، ذكره ابن حبَّان في الثِّقات[10]، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: "لا تصح له صحبة"[11]، وذكره ابن عبد البر في جملة الصَّحابة[12].

وفيه شيخان مبهمان.

([1]) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (154/6/ رقم 846).

([2]) خالد بن نجيح المصري كان يصحب عثمان بن صالح المصري وأبا صالح كاتب الليث وابن أبي مريم، قال أبو حاتم: "هو كذاب، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح يتوهم أنه من فعله"، وقال ابن يونس: "منكر الحديث" الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (355/3/ رقم 1605)، تاريخ ابن يونس، (150/1/ رقم 396).

([3]) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (134/1).

([4]) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: ابن خلفون، (482/ رقم 400).

([5]) المرجع السابق، (482/ رقم 400).

([6]) المرجع السابق، (482/ رقم 400).

([7]) المغني في الضعفاء: الذهبي، (425/2/ رقم 4028).

([8]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (384/ رقم 4480).

([9]) سبقت دراسته، (ص: 258).

([10]) الثقات: ابن حبان، (297/4/ رقم 2993).

([11]) معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (1285/3).

([12]) الاستيعاب: ابن عبد البر، (602/2/ رقم 957).

وبقية رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر، فيه عبد الرَّحمن بن زياد؛ ضعيف في حفظه، وفيه رجلان مجهولان، وفي متنه نكارة.

قال ابن كثير: "ضعيف"[1]، وقال –أيضًا: "وفيه طول ونكارة، ورفعه لا يصح، وأكثر ما فيه أنَّه من أخبار بني إسرائيل، والعجب أنَّ أبا زرعة الرَّازي، مع جلالة قدره، ساقه بتمامه في كتابه دلائل النُّبوة، وذلك غريب منه، وفيه من النَّكارة أنَّه من الرُّوم، وإنَّما الذي كان من الرُّوم الإسكندر الثَّاني ابن فيليبس المقدوني، الذي تؤرخ به الرُّوم"[2]، وقال القسطلاني: "وقد قال الحافظ ابن كثير: ذكر ابن جرير هنا عن وهب بن منبه أثرًا فيه ذكر ذي القرنين ويأجوج ومأجوج فيه طول وغرابة ونكارة في أشكالهم وصفاتهم وطولهم وقصر بعضهم وآذانهم، وكذا روى ابن أبي حاتم في ذلك أحاديث لا تصح أسانيدها"[3]، وقال دروزة محمَّد عزت: "والحديث غير وارد في كتب الأحاديث الصَّحيحة، وراويه من العهد المدني، ويفيد على أنَّ السُّؤال من يهود المدينة، وليس فيه ما يفيد مع ذلك أنَّ الآيات نزلت بناء على هذا السُّؤال، وقد تضمن جوابا على السُّؤال بحيث لم يبق محل ليقال ذلك أيضا، ويكون إيراده في سياق الآيات في غير محله أيضا، فضلا عن أنَّ نصه وعدم وروده في الكتب الصَّحيحة يسوغان التَّوقف فيه"[4]. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثَّالث: تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومتنه ليس بمحفوظ.

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي تَشْدِيدِ الْوَعِيدِ عَلَى مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَلَمْ يَحُجَّ، فَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ بَيْتَ اللَّهِ فَلَا عَلَيْهِ بِأَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا**»، **وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ**

([1]) تفسير ابن كثير، (189/5).

([2]) المرجع السابق، (189/5).

([3]) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: القسطلاني، (336/5).

([4]) التفسير الحديث: دروزة محمد عزت، (93/5).

عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعالَمِينَ﴾ [آل عمران:97] [1].

نقد الحديث:

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى: "وفي إسناده هلال الخُرَاسانيُّ، أو هاشم. قال البخاري: منكر الحديث. وقيل مجهول، وقال ابن عَدي: هذا الحديث ليس بمحفوظ، وفي إسناده أيضًا الحارث الأعور، وفيه ضعف"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام التِّرمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى القُطَعِيُّ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِلاَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ البَاهِلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيُّ، عَنِ الحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فذكر الحديث[3].

أخرجه البزَّار[4]، والطَّبري[5]، والطُّوسي[6]، والعقيلي[7]، وابن عدي[8]، والقطيعي[9]، والكلاباذي[10]، والجُرجاني[11]، والبيهقي[12]، وقوَّام السُّنة[13]، وابن الجوزي[14]؛ جميعهم من طريق هلال بن عبد الله، به.

([1]) فتح القدير: الشَّوكاني، (418/1).

([2]) المرجع السابق، (418/1).

([3]) سنن الترمذي، (168/2/ رقم 812).

([4]) مسند البزار، (87/3/ رقم 861)، بنحوه، بدون ذكر الآية.

([5]) جامع البيان: الطبري، (41/6/ رقم 7487)، و(42/6/ رقم 7489)، بنحوه.

([6]) مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، (21/4/ رقم 748)، بنحوه.

([7]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (348/4/ رقم 1955)، بنحوه.

([8]) الكامل: ابن عدي، (428/8/ رقم 2037)، بنحوه، بدون ذكر الآية.

([9]) جزء الألف دينار: القطيعي، (386/ رقم 250)، بنحوه، بدون ذكر الآية.

([10]) معاني الأخبار: الكلاباذي، (ص: 130)، بنحوه.

([11]) تاريخ جرجان: الجرجاني، (434/ رقم 784)، بنحوه.

([12]) شعب الإيمان: البيهقي، (443/5/ رقم 3692)، بنحوه.

([13]) الترغيب والترهيب: اسماعيل بن محمد الأصبهاني، (25/2/ رقم 1077)، بنحوه.

([14]) الموضوعات: ابن الجوزي، (209/2)، والتحقيق في مسائل الخلاف: له، (117/2-118/ رقم 1210)، بمثله، ولم يذكر الآية.

دراسة الإسناد:

فيه محمَّد بن يحيى بن أبي حَزْم، القُطَعي، البصري، صدوق، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين[1].

وفيه هلال بن عبد الله الباهلي مولاهم، أبو هاشم البصري، متروك[2].

وفيه أبو إسحاق السَّبيعي، متَّفق على توثيقه، مدلِّس من الثَّالثة[3].

قلت: ولم يُصرِّح بالسَّماع.

أمَّا ما قيل من اختلاطه، فهو منتفٍ، فقد ذكره العلائي في كتابه "المختلطين"، وعدَّه في القسم الأوَّل، وقال: "ولم يَعتبر أحدٌ من الأئمَّة ما ذُكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجُّوا به مُطلقًا، وذلك يدل على أنَّه لم يختلط في شيء من حديثه"[4]، وقال الذَّهبي: "وقد كبر، وتغير حفظه، تغير السِّن، ولم يختلط"[5]، وقال في موضع آخر: "شاخ ونسي، ولم يختلط"[6].

وفيه الحارث بن عبد الله الأعور، الهمْداني، الحُوتي، الكوفي، أبو زهير صاحب علي، كذَّبه الشَّعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النَّسائي سوى حديثين، مات في خلافة ابن الزبير، وهو من الثَّانية[7].

قلت: ولم يتابع في روايته.

وبقيَّة رواة السَّند ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدًّا ليس بمحفوظ؛ فيه هلال بن عبد الله؛ متروك، والحارث بن عبد الله؛ في حديثه ضعف، وقد اتهم بالكذب.

([1]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (512/ رقم 6382).

([2]) المرجع السابق، (575/ رقم 7343).

([3]) سبقت دراسته، (ص: 124).

([4]) المختلطين: العلائي، (ص: 93).

([5]) السِّير: الذَّهبي، (394/5/ رقم 180).

([6]) ميزان الاعتدال: الذَّهبي، (270/3/ رقم 6393)،

([7]) تقريب التهذيب: ابن حجر، (146/ رقم 1029).

قال التِّرمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلاَلُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ مَجْهُولٌ، وَالحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ"[1]، وقال البزَّار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ لَهُ إِسْنَادًا عَنْ عَلِيٍّ، إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادَ، وَهِلَالٌ هَذَا بَصْرِيٌّ حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، عَفَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمَا وَلَا نَعْلَمُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"[2]، وقال الزيلعي معلقًا على قول البزار: "وَهَذَا يدْفع قَول التِّرْمِذِيّ إِنَّه مَجْهُول إِلَّا أَن يُرِيد جَهَالَة الْحَال"[3]، وقال الطُّوسي: "هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"[4]، وقال العقيلي: "وَهَذَا يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، وَيُرْوَى مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا"[5]، وقال مرة: "هِلَالُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاهِلِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ"[6]، وقال ابن عدي: "وليس الحديث بمحفوظ"[7]، وقال البيهقي: "تَفَرَّدَ بِهِ هِلَالٌ أَبُو هَاشِمٍ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ"[8].

وقال ابن الجوزي: "الحارث قد كذَّبه الشَّعبي، وابن المديني"[9]، وذكر الحديث في الموضوعات[10]، وتعقبه القاضي عز الدِّين بن جماعة، فقال: "لا التفات إلى قول ابن الجوزي وكيف يصفه بالوضع، وقد أخرجه التِّرمذي في جامعه؟ وقال: إنّ كل حديث في جامعه معمول به إلا حديثين"[11]، وقال ابن حجر: "ويُروى هذا –أي الحديث– بإسناد أصلح من هذا موقوف عن علي، وله إسناد أصح منه عن عمر موقوف أيضا"[12]، وقال في موضع آخر: "له طرق مرفوعة وموقوفة، ومرسلة، وإذا انضم بعضها إلى بعض علم أنَّ له أصلاً، ونحمله على من

([1]) سنن الترمذي، (168/2/ رقم 812).

([2]) مسند البزار، (87/3/ رقم 861).

([3]) تخريج أحاديث الكشاف: الزيلعي، (202/1/ رقم 213).

([4]) مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، (21/4/ رقم 748).

([5]) الضعفاء الكبير: العقيلي، (348/4/ رقم 1955).

([6]) المرجع السابق، (348/4/ رقم 1955).

([7]) الكامل: ابن عدي، (428/8/ رقم 2037).

([8]) شعب الإيمان: البيهقي، (443/5/ رقم 3692).

([9]) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (118/2/ رقم 1210).

([10]) الموضوعات: ابن الجوزي، (209/2).

([11]) التحبير لإيضاح معاني التيسير: محمد الكحلاني، (190/3/ رقم 2).

([12]) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (82/11/ رقم 132).

استحل التَّرك، قال: وتبين بذاك خطأ من ادَّعى أنَّه موضوع"[1]، وقال الرِّباعي: "وقد طال الكلام في تضعيف هذا الحديث وأورد له الحافظ طرقًا يصير مجموعها من قسم الحسن لغيره"[2]، وقال الألباني: "ضعيف"[3]. والله أعلى وأعلم.

المبحث الثَّالث

الجدول التَّوضيحي لبيان منهج الإمام الشَّوكاني في تضعيف الأحاديث

لقد كان لدى الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى منهجًا علميًا دقيقًا في تضعيف الأحاديث، سندًا ومتنًا، يتلخص ذلك في الآتي:

أولًا: تضعيف الحديث من جهة إسناده.

ويتمثل في النِّقاط الآتية:

1-	تضعيف الحديث لضعف راويه	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه راوٍ فيه مقال معروف	34/ 43
ب-	تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو لين	67
ت-	تضعيفُ الحديثِ؛ لأنَّ في إسنادِه من هو ضعيف	76/ 82
ث-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسنادِه من هو مجهول	89/ 93
ج-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو مُنْكَر الحديث	107
ح-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو مَتْروك	118/ 125
خ-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ فيه من هو منسوب إلى الكذبِ أو مُتَّهَمٌ به	139
د-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسنادِه من هو كذاب	145/ 157
2-	تضعيف الحديث لسقطٍ في إسناده، أو لعلَّةٍ آخرى	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديث لانقطاعٍ في إسناده	167/ 173
ب-	تضعيفُ الحديث لإرسالٍ في إسناده	175/ 179
ت-	تضعيفُ الحديث لاختلاف رواتِه بين الوصلِ والارسال	180/ 187
ث-	تضعيفُ الحديث لاختلافِ رواته بين الرَّفعِ والوقف	195/ 200
ج-	تضعيفُ الحديث لاشتمالِ إسناده على أكثرِ من عِلة	206/ 212

([1]) انظر: التلخيص الحبير: ابن حجر، (426/2/ رقم 958).

([2]) فتح الغفار: الرباعي، (943/2/ رقم 2935).

([3]) ضعيف سنن الترمذي: الألباني، (93/ رقم 816).

3-	تضعيف الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظ الدَّالة على ضعف إسناده	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسنادِه نَظَر"	221
ب-	تضعيفُ الحديث بقوله: "في إسنادُه مقال"	228/ 232
ت-	تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه ضعيفٌ"	237/ 241
ث-	تضعيفُ الحديث بقوله: "إسنادُه واهٍ"	248
ج-	تضعيفُ الحديث بقوله: "ينبغي الكشف عن إسناده"	252/ 261

ثانيًا: تضعيف الحديث من جهة متنه.

ويتمثل في النِّقاط الآتية:

1-	تضعيف الأحاديث لعلةٍ في متونها	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديث لمخالفته ظاهر القرآن الكريم	265/ 270
ب-	تضعيفُ الحديث لمخالفته للسُّنَّة الصَّحيحة	274/ 277
ت-	تضعيفُ الحديث لمخالفته للحقائق التَّاريخية	281
ث-	تضعيفُ الحديث لمخالفته للعقل السَّليم	282
ج-	تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ متنه لا يُشبه ألفاظَ النَّبيِّ ﷺ	283/ 288
ح-	تضعيفُ الحديث لنكارةٍ في متْنِه.	294/ 297
خ-	تضعيفُ الحديث لاضْطرابٍ في متنه	297
2-	تضعيف المروي بإطلاق لفظ من الألفاظ الدَّالة على ضَعفه	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديث بقوله: "ينبغي النَّظر في صحته"	300
ب-	تضعيفُ الحديث، بقوله: "حديث ضعيف، أو لم يصح عن رسول الله ﷺ"	302/ 306
ت-	تضعيفُ الحديث بقوله: "لا تقوم به حُجَّة"	309/ 311
ث-	تضعيفُ الحديث بقوله: "موضوع"	313

ثالثًا: تضعيف الحديث من جهة الإسناد والمتن.

ويتمثل في النِّقاط الآتية:

1-	تضعيف الحديث لإرسال في إسناده، وعلَّة في متنه	ينظر صفحة
أ-	تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، ومخالفته ظاهر القرآن الكريم	315
ب-	تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وغرابة متنه أو نكارته	316/ 318

ت-	تضعيفُ الحديث لإرسال في إسناده، وعدم ثبوت متنه	**322**
2-	**تضعيف الحديث لضعف راوٍ في إسناده، وعلَّة في متنه**	**ينظر صفحة**
أ-	تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومخالفته للسُّنَّة الصَّحيحة	**328**
ب-	تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ونكارة متنه	**329/ 331/ 333**
ت-	تضعيفُ الحديث لضعف راوٍ في إسناده، ومتنه ليس بمحفوظ	**337**

الخـــاتـمـــة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله العليم الكريم، الذي علَّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، فما كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمني ومن الشَّيطان، وأستعرض في هذه الخاتمة أبرز النَّتائج، وبعض التَّوصيات:

أولًا- نتائج البحث:

1. إنَّ الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى كان من أبرز علماء زمانه، عالمًا في جميع مجالات علوم الدِّين، حتى أصبح إمام الأئمَّة، ومفتي الأمة، المجتهد المطلق، شيخ الرِّواية والسَّماع، خاتمة مُحدِّثي المشرق باعتراف العلماء له بذلك.
2. كان رحمه الله تعالى يتبع المذهب الزَّيدي الذي وُلِد عليه قبل أن يتركه، وبرع فيه، وأَلَّف وأفتى حتى صار قُدوةً فيه، ثم خلع رَبْقَة التَّقليد، وتَحلَّى بمنصب الاجتهاد، حتى أصبح في عقيدته على مذهب السَّلف الصَّالح؛ فاتبع طريقهم في تفسيره بشكل عام، وفسَّر آيات العقيدة على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، من حَمْلِ صفات الله تعالى الواردة في القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبوية الصَّحيحة على ظاهرها من غير تأويل، ولا تحريف، ولا تعطيل.
3. صنَّف رحمه الله تعالى مصنَّفات كثيرة في علوم شتَّى، حتى كثُرت تواليفه، وعرفت بين أهل العلم، وأصبح من أكابر المصنِّفين في زمانه.
4. إنَّه رحمه الله تعالى من القلة القليلة من العلماء الذين جمعوا بين فني الرِّواية والدِّراية، حيث شُهِدَ له من قِبَل الأئمَّة الأجِّلاء برسوخ قدمه، وعلو كعبه فيهما، فقد نقَدَ الأسانيدَ ومتونَها، وميَّزَ صحيحها من سقيمِها، ووضَّحَ العِّلة فيها، بكشفِ أخطاءِ رُواتِها ومعرفة مراتبهم جرحًا وتعديلًا، ومن تُقبل روايته منهم ومن تُرد، ولا أعدو الصَّواب حين أقول: إنَّه عَلَمُ هذه العلوم في زمانه، وممَّن دارت عليهم آن ذاك.
5. دقَّته رحمه الله تعالى في عزو الأحاديث إلى مصدرها، إذ نجده يُفرِّق بين ما رواه البخاري تعليقًا وما رواه متصلًا.
6. كان رحمه الله تعالى يبحث عن طُرق أخرى للحديث لتقويته -إن وجد.
7. اكتفاؤه رحمه الله تعالى في بعض الأحيان ببيان ضعف الرَّاوي بذكر أقوال المضعِّفين له من النُّقاد دون ذكر عبارة تلخص هذه الأقوال فيه.

8. يبيِّن رحمه الله تعالى ضعف السَّند عند اطلاقه الضَّعف عليه في أكثر المواطن.
9. تضعيفه رحمه الله تعالى أحاديث الباب الواحد أو جملة من الأحاديث بعبارة واحدة أحيانًا.
10. يحكم بضعف الحديث بذكر السَّبب غالبًا، بل يذكر في بعض الأحاديث أكثر من سبب لضعفه، وإن كان للحديث أكثر من طريق ضعيفة كان يوردها ويبيِّن سبب ضعفها، وكان أحيانًا لا يذكر سبب الضَّعف، ويكتفي بإطلاق الضَّعف عليه أو على إسناده.
11. يعتمد رحمه الله تعالى في حكمه على مصادر، منها:
أ- استقراءه لمرويات الرَّاوي، ومقارنتها بمرويات غيره.
ب- أقوال من سبقه من العلماء.
12. وَرَعه في اصدار الأحكام على الأحاديث، ومن وَرَعِه عدم الجزم في الحكم على بعض الأحاديث صحةً أو ضعفًا، وفي بعض الأحيان يتوقف في حُكمه على الحديث؛ لعدم اطلاعه على كتابه أو سنده.
13. يعتمد رحمه الله تعالى أقوال بعض المتقدمين في الحكم على الأحاديث تارةً، وتارةً نجده يستأنس بأقوالهم بعد حُكمه على الحديث؛ لتقوية حُكمه، وتارةً يكتفي بحكمه هو فقط.
14. يكثر رحمه الله تعالى من نقل أقوال الإمام ابن كثير، والإمام السُّيوطي رحمهما الله تعالى، وقد يَعزو القول لهما في بعض الأحيان، ويقتصر في الغالب على ذكر أقوالهما دون العزو إليهما.
15. وافق رحمه الله تعالى العلماء المتقدِّمين في جميع مصطلحاته التي أطلقها على العلل التي اعتبرها سببًا في تضعيف الأحاديث التي حكم عليها بالضَّعف، ومن هذه المصطلحات: (الاضطراب، الإرسال، الانقطاع، النَّكارة، الجهالة)، وغيرها ممَّا أوردته في الدِّراسة.
16. يُطلق رحمه الله تعالى مصطلح المنقطع ويريد به المنقطع عند المتأخِّرين، أي من سقط من وسط إسناده راوٍ أو أكثر، والمرسل عنده ما رواه التَّابعي عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلم، ولم يكن يحتجُّ به، كسائر جمهور علماء الحديث.
17. يُضعِّف الحديث من جهة إسناده أحيانًا مع الاكتفاء بذلك، ولم يقصد بذلك الحكم على الإسناد دون المتن، وإنَّما كان يقصد الحكم على المتن من خلاله، متَّبِعًا في ذلك منهج المتقدِّمين من علماء الحديث، وهذا خلاف ما هو مشهور عند أكثر متأخِّري علماء الحديث ومعاصريهم الذين يفرِّقون في حكمهم بين الإسناد والمتن، وأخرى يضعِّف الحديث من جهة إسناده ومتنه.
18. يذكر اختلاف ألفاظ الحديث، ليبيِّن العلَّة فيه، فيورده بوجوه مختلفة.

19. اتَّضح من خلال الدِّراسة أنَّ الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى كان من المعتدلين في الحكم على الأحاديث بالضَّعف، وظهر ذلك من خلال مقارنة حكمه مع الأحكام التي توصَّلت إليها بعد الدِّراسة، فقد وافقته في جميع أحكامه على هذه الأحاديث إلا تسعة أحاديث.
20. هناك فرق بين الحكم بصحَّة الحديث وتحسينه وبين العمل به؛ وذلك أنَّ التَّصحيح أو التَّحسين على مقتضى الصِّناعة الحديثية شيءٌ والعمل بالحديث شيءٌ آخر، فقد يكون الحديث معمولًا به ولا يكون صحيحًا أو حسنًا.
21. من عَلِم بيان صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من سقيمه، وتخلَّف عن ذلك أو تكاسل عن تأدية النُّصح الذي أمر الله تعالى به لكتابه، ولرسوله، ولأئمَّة المسلمين، وعامَّتهم، فهو غاشٌ للدِّين. والله تعالى أعلم.

ثانيًا- التَّوصيات:

1. ضرورة الاعتناء بكتب الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى، ومحاولة تحقيق ما لم يتحقق منها، ووضع الشُّروح على ما لم يُشرح، وكذلك التَّعرف على منهجه في جميع العلوم التي برع فيها، ومنها علم اللغة والأدب، كغيرها من العلوم الشَّرعية.
2. ضرورة إرشاد طلبة العلم الشَّرعي نحو دراسة كُتب الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى، ومن كان في منزلته من أئمَّة النَّقد، والفقه الذين عليهم التَّعويل والمرجع، فيدرسون منهجهم في معرفة العلل وأنواعها، ويعرفون مصطلاحاتهم، وعباراتهم ودلالاتها، فهذا من الجهود في استكمال حفظ السُّنَّة النَّبوية.
3. أوصي الباحثين بدراسة منهج الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى في تصحيح وتحسين الأحاديث من خلال كتابه "فتح القدير"، ودراسة منهج ابن كثير في تضعيف الأحاديث من خلال تفسيره، ودراسة منهج الإمام القرطبي في تضعيف الأحاديث من خلال تفسيره.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يجزي الإمام الشَّوكاني رحمه الله تعالى عنَّا وعن أُمَّة الإسلام خير الجزاء، وأن يتغمَّده بواسع رحمته، وأن يجمعنا به على حوض نبيِّنا صلى الله عليه وسلم.

وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ويتقبله مني، وأن يغفر لي زلاتي، وأن يُوفِّقَني ويُسدِّدَني في القول والعمل، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وعلى سائر النَّبيِّين. آمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت543هـ)، تحقيق وتعليق/ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط4/ 1422 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 2.

2- الإبانة الكبرى لابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت387هـ)، تحقيق/ رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، عدد الأجزاء: 9.

3- أبجد العلوم، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت1307هـ)، دار ابن حزم، ط1/ 1423 هـ– 2002 م، عدد الأجزاء: 1.

4- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت840هـ)، تقديم/ فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق/ دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1/ 1420 هـ – 1999 م، عدد الأجزاء: 9.

5- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) – ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، ط1/ 1415 هـ – 1994 م، عدد الأجزاء : 19.

6- أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري الكعبي، أبو بكر، المعروف بقاضي المارِسْتان (ت535هـ)، تحقيق/ الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط/1، 1422 هـ، عدد الأجزاء: 3.

7- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت354هـ)، ترتيب/ الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 18.
8- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1/ 1415هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 3.
9- الأحكام الوسطى من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581 هـ)، تحقيق/ حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1416 هـ - 1995 م، عدد الأجزاء: 4.
10- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت631هـ)، تحقيق/ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، عدد الأجزاء: 4.
11- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، تحقيق/ الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: 8.
12- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت259هـ)، تحقيق/ عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان، عدد الأجزاء: 1.
13- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: 4.
14- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت272هـ)، تحقيق/ د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، ط/2، 1414، عدد الأجزاء: 6 أجزاء في 3 مجلدات.
15- أخلاق النبي وآدابه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق/ صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط/2، 1998.

16- الآداب للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط/2، 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 1.
17- أدب الطلب ومنتهى الأدب، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، تحقيق/ عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم – لبنان / بيروت، ط/2، 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 1.
18- الأربعين في فضل الرحمة والراحمين لابن طولون الصالحي، شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي (ت953هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط/1، 1416 هـ - 1995 م، عدد الأجزاء: 1.
19- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 7.
20- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط/7، 1323 هـ، عدد الأجزاء: 10.
21- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت446هـ)، تحقيق/ د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط/1، 1409، عدد الأجزاء: 3.
22- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، إشراف/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط/2، 1405 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 9.
23- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت468هـ)، تحقيق/ عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، ط/2، 1412 هـ - 1992 م.
24- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت468هـ)، تحقيق/ كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1411هـ، عدد الأجزاء: 1.

25- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق/ سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1421 – 2000، عدد الأجزاء: 9.
26- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى «وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى»، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (368 – 463 هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج/ عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1405 هـ – 1985 م، عدد الأجزاء: 3.
27- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق/ علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط/1، 1415هـ – 1994 م، عدد الأجزاء: 8.
28- الأسماء والصفات للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له/ فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1413 هـ – 1993 م، عدد الأجزاء: 2.
29- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط/1، 1411 هـ – 1991 م، عدد الأجزاء: 1.
30- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 8.
31- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، عام النشر : 1415 هـ – 1995 مـ.
32- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1419 هـ – 1998م، عدد الأجزاء: 5.

33- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت584هـ)، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد ، الدكن، ط/2، 1359هـ.

34- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط/1، 1401، عدد الأجزاء: 1.

35- إعلام الموقعين عن رب العالمين/ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت751هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره/ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج/ أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1423هـ، عدد الأجزاء: 7.

36- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، ط/15، أيار / مايو 2002 م.

37- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت841هـ)، تحقيق/ علاء الدين علي رضا، دار الحديث – القاهرة، ط/1، 1988م، عدد الأجزاء: 1.

38- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت762هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط/1، 1422 هـ – 2001 م، عدد الأجزاء: 12.

39- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت475هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط/1، 1411هـ–1990م، عدد الأجزاء: 7.

40- الإلمام بأحاديث الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، تحقيق/ حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية – دار ابن حزم – السعودية – الرياض / لبنان – بيروت، ط/2، 1423هـ –2002م، عدد الأجزاء: 2.

41- أمالي ابن بشران – الجزء الثاني، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (ت430هـ)، تحقيق/ أحمد بن سليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، ط/1، 1420 هـ – 1999 م، عدد الأجزاء: 1.
42- أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (ت430هـ)، ضبط نصه/ أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط/1، 1418هـ – 1997 م، عدد الأجزاء: 1.
43- أمالي ابن سمعون الواعظ، ابن سمعون الواعظ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي (ت387هـ)، دراسة تحقيق/ الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط/1، 1423 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 1.
44- أمالي المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت330هـ)، رواية: ابن مهدي الفارسي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي (416هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط/1، 1427 هـ – 2006 م، عدد الأجزاء: 1.
45- الأمالي المطلقة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط/1، 1416 هـ –1995م، عدد الأجزاء: 1.
46- الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (ت251هـ)، تحقيق الدكتور/ شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد – بجامعة الملك سعود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط/1، 1406 هـ – 1986 م، عدد الأجزاء: 1.
47- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت562هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط/1، 1382 هـ – 1962 م، عدد الأجزاء: 1.
48- الأولياء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق/ محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/1، 1413، عدد الأجزاء: 1.
49- الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه/ أبو عبيدة مشهور

بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان – الأردن، ط/1، 1428 هـ – 2007 م، عدد الأجزاء: 1.

50- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت532 هـ)، تحقيق/ أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1424 هـ – 2003 م، عدد الأجزاء: 5.

51- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/2، عدد الأجزاء: 1.

52- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (ت909هـ)، تحقيق وتعليق/ الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1413 هـ – 1992 م.

53- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت380هـ)، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط/1، 1420هـ – 1999م، عدد الأجزاء: 1.

54- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق/ علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط/1، 1408، هـ – 1988 م.

55- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2.

56- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت804هـ)، تحقيق/ مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط/1، 1425هـ–2004م، عدد الأجزاء: 9.

57- بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ط/1، 1410 هـ – 1990 م، عدد الأجزاء: 2.

58- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، 1376 هـ - 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، عدد الأجزاء: 4.
59- بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، الكتاب مرقم آليا.
60- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت660هـ)، تحقيق/ د. سهيل زكار، دار الفكر، عدد الأجزاء: 12.
61- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت599هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة، عام النشر: 1967 م.
62- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، عدد الأجزاء: 2.
63- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/1، 1435 هـ - 2014 م، عدد الأجزاء: 1.
64- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت628هـ)، تحقيق/ د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط/1، 1418هـ-1997م، عدد الأجزاء : 6.
65- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت1307هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط/1، 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 1.
66- تاريخ ابن معين/ رواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط/1، 1399 - 1979، عدد الأجزاء: 4.
67- تاريخ ابن معين/ رواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، عدد الأجزاء: 1.

68- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1421 هـ، عدد الأجزاء: 2.
69- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت281هـ)، رواية/ أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق/ شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية – دمشق، عدد الأجزاء: 1.
70- تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت637هـ)، تحقيق/ سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980 م، عدد الأجزاء: 2.
71- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت385هـ)، تحقيق/ صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، ط/1، 1404 – 1984، عدد الأجزاء: 1.
72- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت385هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط/1، 1409هـ/1989م، عدد الأجزاء: 1.
73- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط/1، 2003 م، عدد الأجزاء: 15.
74- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة، ط/1، 1397 – 1977، عدد الأجزاء: 2.
75- تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت 261هـ)، دار الباز، 1405هـ-1984م، عدد الأجزاء: 1.
76- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، دار التراث – بيروت، ط/2- 1387 هـ، عدد الأجزاء: 11.
77- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، تحقيق/ صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط/1، 1427 هـ – 2006 م، عدد المجلدات: 4.

78- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثاني، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، تحقيق/ صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط/1، 1427 هـ – 2006 م، عدد المجلدات: 2.
79- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: 8.
80- تاريخ المدينة لابن شبة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت262هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، 1399هـ.
81- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق/ الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط/1، 1422هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 16.
82- تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت427هـ)، تحقيق/ تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب – بيروت، ط/4، 1407 هـ – 1987 م، عدد الأجزاء: 1.
83- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق/ عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ – 1995 م، عدد الأجزاء: 80.
84- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت301هـ)، تحقيق/ محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، ط/1، 1415 هـ – 1994 م، عدد الأجزاء: 1.
85- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: 4.
86- التبيين لأسماء المدلسين، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ)، تحقيق/ يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1406 هـ – 1986 م، عدد الأجزاء: 1.
87- التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير

(ت1182هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: مَحَمَّد صُبْحي بن حَسَن حَلّاق أبو مصعب، مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض – المملكة الْعَرَبيَّة السعودية، ط/1، 1433 هـ - 2012 م، عدد الأجزاء: 7.

88- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (ت1353هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 10.

89- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار القلم – بيروت – لبنان، ط/1، 1984، عدد الأجزاء: 1.

90- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت902هـ)، الكتب العلميه، بيروت –لبنان، ط/1، 1414هـ/1993م، عدد الأجزاء: 2.

91- التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق/ مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1415، عدد الأجزاء : 2.

92- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762هـ)، تحقيق/ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة – الرياض، ط/1، 1414هـ، عدد الأجزاء: 4.

93- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.

94- تذكرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط/1، 1415 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 1.

95- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، دراسة وتحقيق/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط/1، 1419هـ- 1998م، عدد المجلدات: 4.

96- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي» (673 - 748 هـ)، تحقيق/ غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين،الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط/1، 1425 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 11.

97- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت499 هـ)، رتبها/ القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت610هـ)، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422 هـ – 2001م، عدد الأجزاء: 2.

98- الترغيب في الدعاء، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت600هـ)، تحقيق/ فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم – بيروت، عدد الأجزاء: 1.

99- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف/ عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت656هـ)، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1– 1417، عدد الأجزاء: 4.

100- الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت535هـ)، تحقيق/ أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث – القاهرة، ط/1، 1414 هـ – 1993 م، عدد الأجزاء: 3.

101- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط/1، 1369، عدد الأجزاء: 1.

102- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط/1، 1423هـ، عدد الأجزاء: 1.

103- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت474هـ)، تحقيق/ د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط/1، 1406 – 1986،عدد الأجزاء: 3.

104- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط/1، 1403 – 1983، عدد الأجزاء: 1.

105- تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (ت294هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط/1، 1406، عدد الأجزاء: 2.

106- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق/ خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ط/1، 1414 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 1.
107- تفسير التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُستري (المتوفى: 283هـ)، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون / دارالكتب العلمية – بيروت، ط/1- 1423 هـ.
108- التفسير الحديث، دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، الطبعة: 1383 هـ.
109- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق/ أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط/3- 1419 هـ.
110- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/1، 1420هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 8.
111- تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت197هـ)، تحقيق/ ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط/1، 2003 م، عدد الأجزاء: 3.
112- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت489هـ)، تحقيق/ ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط/1، 1418هـ- 1997م.
113- التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، الأستاذ الدكتور مأمون حموش، المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش، ط/1، 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 8.
114- تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت450هـ)، تحقيق/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: 6.
115- التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله، تحقيق، غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان، 1412هـ.

116- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط/2، 1418 هـ، عدد الأجزاء : 30.
117- التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيْلِيَّةٌ مَعَ دِرَاسَةٍ حَدِيثِيَّةٍ لِأَحَادِيْثِ التَّفْسِيْرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيح، خالد بن عبد العزيز الباتلي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1432 هـ – 2011 م، عدد الأجزاء: 2.
118- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، ط/1.
119- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة/ الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط/1، 1421 هـ – 2001 م، عدد الأجزاء: 33.
120- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ)، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق/ د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، سنة 1419هـ، عدد الأجزاء: 3.
121- التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (ت 1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، عدد الأجزاء: 3.
122- تفسير يحيى بن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (ت 200هـ)، تقديم وتحقيق/ الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1425 هـ – 2004 م، عدد الأجزاء: 2.
123- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق/ محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط/1، 1406 – 1986، عدد الأجزاء: 1.
124- التَّكْمِيل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، دراسة وتحقيق/ د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط/1، 1432 هـ – 2011 م، عدد الأجزاء: 4.

125- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق/ أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر، ط/1، 1416هـ/1995م، عدد الأجزاء: 4.
126- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق/ سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط/1، 1985م، عدد الأجزاء: 2.
127- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد – الرياض، ط/1، 1419 هـ – 1998م، عدد الأجزاء: 1.
128- تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش، جلال الدين السيوطي، تحقيق/ مشهور بن حسن، مكتبة المنار، 1987م.
129- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ، عدد الأجزاء: 24.
130- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت 963هـ)، تحقيق/ عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1399 هـ، عدد الأجزاء: 2.
131- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن – الرياض، ط/1، 1421 هـ – 2000 م.
132- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت 744 هـ)، تحقيق/ سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف – الرياض، ط/1، 1428 هـ – 2007م، عدد الأجزاء: 5.
133- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت 1386هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط/2، 1406 هـ – 1986 م، عدد الأجزاء: 2.

134- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحقيق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، عدد الأجزاء: 1.
135- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: 4.
136- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط/1، 1326هـ، عدد الأجزاء: 12.
137- تهذيب السنن، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، تحقيق/ إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، ط/1، 1428هـ – 2007م، عدد الأجزاء: 5.
138- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت 742هـ)، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/1، 1400 – 1980، عدد الأجزاء: 35.
139- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت 395هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط/1، 1423 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 1.
140- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط/3، 1408هـ – 1988م، عدد الأجزاء: 2.
141- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (ت879هـ)، دراسة وتحقيق/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط/1، 1432 هـ – 2011 م، عدد الأجزاء: 9.
142- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت

مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط/1، 1393 هـ - 1973، عدد الأجزاء: 9.

143- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/1، 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 24.

144- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت761هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، ط/2، 1407 - 198، عدد الأجزاء: 1.

145- الجامع الصغير من سنن البشير النذير، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/2، 1425هـ.

146- الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، تحقيق/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998 م، عدد الأجزاء: 6.

147- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق/ دار طوق النجاة، ط/1، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

148- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، رواية: المروذي وغيره، تحقيق/ الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى - الهند، ط/1، 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 1.

149- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط/2، 1384هـ - 1964 م، عدد الأجزاء: 20.

150- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق/ د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، عدد الأجزاء: 2.

151- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -

بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/1، 1271 هـ 1952 م.

152- جزء ابن ثرثال، أَبُو الحَسَنِ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَامِدِ بنِ مَحْمُوْدِ بنِ ثَرْثَالٍ التَّيْمِيُّ (ت408هـ)، تحقيق/ خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1423 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 1.

153- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي (ت368هـ)، تحقيق/ بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس – الكويت، ط/1، 1414هـ – 1993م، عدد الأجزاء: 1.

154- الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (ت233هـ)، رواية: أبي بكر المروزي، تحقيق/ خالد بن عبد الله السيت، مكتبة الرشد – الرياض، ط/1، 1419هـ – 1998م، عدد الأجزاء: 1.

155- جزء الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي (ت257هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، ط/1، 1406 هـ – 1985 م، عدد الأجزاء: 1.

156- الجوع، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق/ محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط/1، 1417 هـ – 1997 م، عدد الأجزاء: 1.

157- الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (ت750هـ)، الناشر: دار الفكر.

158- حجة الوداع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، تحقيق/ أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع – الرياض، ط/1، 1998، عدد الأجزاء: 1.

159- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت535هـ)، تحقيق/ محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية – السعودية / الرياض، ط/2، 1419هـ – 1999م، عدد الأجزاء: 2.

160- حسن التنبه لما ورد في التشبه، نجم الدين الغزي، محمد بن محمد العامري القرشي الغزي الدمشقي الشافعي (ت1061هـ)، تحقيق ودراسة/ لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط/1، 1432 هـ - 2011 م، عدد الأجزاء: 12.

161- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م، عدد الأجزاء: 10.

162- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، أبو بكر البيهقي (384 هـ - 458 هـ)، تحقيق ودراسة/ فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط/1، 1436 هـ - 2015م، عدد الأجزاء: 8.

163- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض، عدد الأجزاء: 1.

164- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق/ فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، ط/1، 1425هـ-2005م، عدد الأجزاء: 2.

165- الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: 8.

166- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء : 2.

167- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/2، 1413، عدد الأجزاء: 1.

168- الدعاء، أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم الكوفي (ت195هـ)، تحقيق/ د عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد - الرياض، ط/1، 1419هـ - 1999م، عدد الأجزاء: 1.

169- الدعوات الكبير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع – الكويت، ط/1، 2009 م، عدد الأجزاء: 2.

170- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1405 هـ، عدد الأجزاء: 7.

171- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط/2، 1387 هـ – 1967 م، عدد الأجزاء: 1.

172- ذخيرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، ط/1، 1416 هـ –1996م، عدد الأجزاء: 5.

173- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق/ بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – لبنان، ط/1، 1406هـ – 1985م، عدد الأجزاء: 2.

174- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف – الرياض – السعودية، ط/1، 1419هـ – 1999م، عدد الأجزاء: 1.

175- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط/1، عدد الأجزاء: 1.

176- ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم العجمي الشافعيّ الوفائي المصري الأزهري، شهاب الدين (ت1086هـ)، دراسة وتحقيق/ د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط/1، 1432 هـ – 2011 م، عدد الأجزاء: 1.

177- رجال الحاكم في المستدرك، مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: 1422هـ)، مكتبة صنعاء الأثرية، ط/2، 1425 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 2.

178- رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت428هـ)، تحقيق/ عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، ط/1، 1407، عدد الأجزاء: 2.

179- الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (ت280هـ)، تحقيق/ بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير – الكويت، ط/2، 1416هـ - 1995م، عدد الأجزاء: 1.

180- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط/1، 1412هـ - 1992م، عدد الأجزاء: 1.

181- الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، ط/1، 1405 – 1985، عدد الأجزاء: 2.

182- السابع من فوائد أبي عثمان البحيري، أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بَحِيْرٍ البَحِيْرِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ (ت451هـ)، ط/1، 2004.

183- السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي، عدد الأجزاء: 4.

184- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت977هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، 1285هـ، عدد الأجزاء: 4.

185- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط/1، لمكتبة المعارف، عدد الأجزاء: 6.

186- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1412 هـ / 1992 م، عدد الأجزاء: 14.

187- سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، ابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ – 2009 م، عدد الأجزاء: 5.

188- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، تحقيق/ شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ – 2009 م، عدد الأجزاء: 7.

189- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/1، 1424 هـ – 2004 م، عدد الأجزاء: 5.

190- السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط/1، 1410هـ – 1989م، عدد الأجزاء: 4.

191- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/1، 1421 هـ – 2001 م، عدد الأجزاء: (10 و 2 فهارس).

192- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط/3، 1424هـ – 2003 م.

193- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط/1، 1408هـ، 1988م، عدد الأجزاء: 1.

194- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط/1، 1414، عدد الأجزاء: 1.

195- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، تحقيق/

محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1403هـ/1983م، عدد الأجزاء: 1.

196- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت425هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط/1، 1404هـ، عدد الأجزاء: 1.

197- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق/ د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط/1، 1404 – 1984، عدد الأجزاء: 1.

198- سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت412هـ)، تحقيق/ فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط/1، 1427هـ، عدد الأجزاء: 1.

199- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت427هـ)، تحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط/1، 1404 – 1984، عدد الأجزاء: 1.

200- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت234هـ)، تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط/1، 1404، عدد الأجزاء: 1.

201- سؤالات مسعود بن علي السجزي، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط/1، 1408هـ، 1988م، عدد الأجزاء: 1.

202- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/3، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء : 25.

203- الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيرْ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق/

أحمد بن سليمان – أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1426 هـ – 2005 م، عدد الأجزاء: 5.

204- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت802هـ)، تحقيق/ صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط/1، 1418هـ 1998م، عدد الأجزاء: 2.

205- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت1089هـ)، حققه/ محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه/ عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/1، 1406هـ – 1986م، عدد الأجزاء: 11.

206- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت806هـ)، تحقيق/ عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1423 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 2.

207- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت418هـ)، تحقيق/ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط/8، 1423هـ / 2003م، عدد الأجزاء: 9 أجزاء.

208- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت516هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط/2، 1403هـ – 1983م، عدد الأجزاء: 15.

209- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق/ الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط/1، 1407هـ – 1987م.

210- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د

يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، ط/1، 1414 هـ، 1994 م، عدد الأجزاء: 5.

211- شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق/ د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، عدد الأجزاء: 1.

212- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط/1، 1423 هـ – 2003 م، عدد الأجزاء: 14.

213- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1398هـ/1978م، عدد الأجزاء: 1.

214- الشكر، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق/ بدر البدر، المكتب الإسلامي – الكويت، ط/3، 1400 – 1980، عدد الأجزاء: 1.

215- شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روى عنهم وسمع منهم وذكر تجريح من جرح منهم وتعديله مما وقع في كتاب أبي عبد الله محمد بن وضاح، مع أخبار ابن وهب وفضله وزهده وسبب وفاته/ ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي الأندلسي (ت578 هـ)/ تحقيق/ الدكتور عامر حسن صبري/ دار البشائر الإسلامية/ ط/1، 1428 هـ – 2007 م، عدد الأجزاء: 1.

216- الصبر والثواب عليه، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق/ محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/1، 1418 هـ – 1997 م، عدد الأجزاء: 1.

217- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/4، 1407 هـ – 1987 م، عدد الأجزاء: 6.

218- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق/ موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط/2، 1408، عدد الأجزاء: 1.

219- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط/1، 1396هـ، عدد الأجزاء: 1.

220- الضعفاء الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

221- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط/1، 1404هـ – 1984م، عدد الأجزاء: 4.

222- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط/1، 1396هـ، عدد الأجزاء: 1.

223- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق/ عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1406، عدد الأجزاء: 3.

224- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق/ فاروق حمادة، دار الثقافة – الدار البيضاء، ط/1، 1405 – 1984، عدد الأجزاء: 1.

225- ضعيف أبي داود – الأم، محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع – الكويت، ط/1، 1423 هـ، عدد الأجزاء : 2.

226- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

227- الطب النبوي، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق/ مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط/1، 2006 م، عدد الأجزاء: 2.
228- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت526هـ)، محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2.
229- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط/1، 1968 م، عدد الأجزاء: 8.
230- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق/ عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/2، 1412 – 1992، عدد الأجزاء: 4.
231- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 4.
232- عذب الغدير في بيان التأويلات في كتاب فتح القدير للشَّوكاني رحمه الله/ محمَّد بن عبد الرَّحمن الخميس//، دار الصميعي، السعودية- الرياض/ ط/1، 1414هـ- 1994م.
233- العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369هـ)، تحقيق/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة – الرياض، ط/1، 1408، عدد الأجزاء: 5.
234- علل الترمذي الكبير/ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، رتبه على كتب الجامع/ أبو طالب القاضي، تحقيق/ صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط/1- 1409، عدد الأجزاء: 1.
235- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
236- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق/ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط/2، 1401هـ/1981م، عدد الأجزاء: 2.

237- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط/1، 1405 هـ - 1985 م.

238- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق/ فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط/1، 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 7.

239- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، ط/2، 1422 هـ - 201 م، عدد الأجزاء: 3.

240- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 25.

241- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت364هـ)، تحقيق/ كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت، عدد الأجزاء: 1.

242- عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/2، 1406، عدد الأجزاء: 1.

243- العيال، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق/ د نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم – السعودية – الدمام، ط/1، 1410هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 2.

244- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت285)، تحقيق/ د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط/1، 1405، عدد الأجزاء: 3.

245- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت388 هـ)، تحقيق/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، 1402 هـ - 1982 م، عدد الأجزاء: 3.

246- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق/ د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط/1، 1397، عدد الأجزاء: 3.

247- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13.

248- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط/1، 1417 هـ - 1996 م.

249- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت1307هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412 هـ - 1992 م، عدد الأجزاء: 15.

250- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (المتوفى: 1378 هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط/2، عدد الأجزاء: 24.

251- الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت1031هـ)، تحقيق/ أحمد مجتبى، دار العاصمة – الرياض، عدد الأجزاء: 3.

252- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني (المتوفى : 1276هـ)، تحقيق/ مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، ط/1، 1427 هـ، عدد الأجزاء : 4.

253- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط/1، 1414هـ.

254- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تحقيق/ علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط/1، 1424هـ / 2003م، عدد الأجزاء:4.

255- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ط/1، الدار الشروق، 1423هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 10.

256- فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (ت279هـ)، دار ومكتبة الهلال– بيروت، 1988م، عدد الأجزاء: 1.

257- فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (ت257هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 1.

258- الفروسية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق/ مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس – السعودية – حائل، ط/1، 1414 – 1993، عدد الأجزاء: 1.

259- فضائل القرآن للقاسم بن سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ)، تحقيق/ مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط/1، 1415هـ – 1995م.

260- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (ت294هـ)، تحقيق/ غزوة بدير، دار الفكر، دمشق – سورية، ط/1، 1408 هـ – 1987م، عدد الأجزاء: 1.

261- فضائل القرآن، أَبُو العَبَّاسِ جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنُ المُعْتَزِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ المُسْتَغْفِرِ بنِ الفَتْحِ بنِ إِدْرِيْسَ المُسْتَغْفِرِيُّ، النَّسَفِيُّ (ت432هـ)، تحقيق/ أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط/1، 2008 م، عدد الأجزاء: 2.

262- فضائل المدينة، أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم بن مفضل بن سعيد بن عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي ثم الجندي المقرئ (المتوفى: 308هـ)، تحقيق/ محمد مطيع الحافظ ، غزوة بدير، دار الفكر – دمشق، ط/1، 1407، عدد الأجزاء: 1.

263- فضائل رمضان، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: 281هـ)، حققه وخرج أحاديثه: عبد الله بن حمد المنصور، دار السلف، الرياض – السعودية، ط/1، 1415 هـ – 1995 م، عدد الأجزاء: 1.

264- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: 5787/113، ط/2، 1982، عدد الأجزاء: 2.

265- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: 1250هـ) ، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

266- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت414هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط/1، 1412، عدد الأجزاء: 2.

267- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط/1، 1356، عدد الأجزاء: 6.

268- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (ت319هـ)، تحقيق/ أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 1421 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 2.

269- القدر وما ورد في ذلك من الآثار، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت197هـ)، تحقيق/ د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم، دار السلطان - مكة المكرمة، ط/1، 1406 هـ، عدد الأجزاء: 1.

270- القضاء والقدر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية، ط/1، 1421هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 1.

271- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، ط/1، 1413 هـ - 1992 م.

272- قوارع القرآن وما يستحب أن لا يخل بقراءته كل يوم وليلة، أبي عمرو محمد بن يحيى بن الحسن الجوزي النيسابوري، تحقيق/ د. أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف- الرياض.

273- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط/1، 1401، عدد الأجزاء: 1.
274- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط/1، 1413 هـ – 1992 م.
275- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1417هـ / 1997م، عدد الأجزاء: 10.
276- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور/ مازن السرساوي، مكتبة الرشد، عدد الأجزاء: 11.
277- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه/ عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط/1، 1418هـ1997م.
278- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت 311هـ)، تحقيق/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، ط/5، 1414هـ – 1994م، عدد الأجزاء: 2.
279- كتاب السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت287هـ)، المكتب الإسلامي، ط/1، 1400هـ/ 1980م، عدد الأجزاء: 2.
280- كتاب الضعفاء، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، تحقيق/ مكتبة ابن عباس، ط/1، 1426هـ/2005مـ، عدد الأجزاء: 1.
281- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق/ د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8.

282- كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (ت354هـ)، حققه/ حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي – السعودية / الرياض، ط/1، 1417هـ – 1997م، عدد الأجزاء: 1.

283- كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت316هـ)، تحقيق/ محمد بن عبده، الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، ط/1، 1423هـ – 2002م، عدد الأجزاء: 1.

284- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت235هـ)، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط/1، 1409، عدد الأجزاء: 7.

285- كتاب تفسير القرآن، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت319هـ)، قدم له الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، حققه وعلق عليه الدكتور: سعد بن محمد السعد، دار المآثر – المدينة النبوية، ط/1، 1423 هـ، 2002 م، عدد الأجزاء: 2.

286- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت1162هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق/ عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط/1، 1420هـ – 2000م، عدد الأجزاء: 2.

287- كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، صدر الدين، أبو المعالي (ت803هـ)، دِرَاسَة وتحقيق/ د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، تقديم/ الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ط/1، 1425 هـ – 2004 م، عدد الأجزاء: 5.

288- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت427هـ)، تحقيق/ الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق/ الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1422، هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 10.

289- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، المحقق/ أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، عدد الأجزاء: 1.

290- الكلم الطيب، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت728هـ)، تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط/3- 1977، عدد الأجزاء: 1.

291- الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت310هـ)، تحقيق/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، ط/1، 1421 هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 3.

292- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1404هـ/1984م، عدد الأجزاء: 2.

293- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، عدد الأجزاء: 25.

294- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (ت929هـ)، تحقيق/ عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون . بيروت، ط/1، 1981م، عدد الأجزاء: 2.

295- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1417 هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 2.

296- لب اللباب في تحرير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار صادر – بيروت، عدد الأجزاء: 1.

297- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، دار صادر – بيروت.

298- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3، 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.

299- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط/1، 2002 م، عدد الأجزاء: 10.

300- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (ت581هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط/1، 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 1.

301- مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ، جهاد التُرباني، تقديم/ الشيخ محمد بن عبد الملك الزغبي، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط/1، 1431 هـ - 2010 م، عدد الأجزاء: 1.

302- المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، دراسة وتحقيق/ الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط/1، 1417 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 3.

303- المجالس العشرة الأمالي للحسن الخلال، أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخَلَّال (ت439هـ)، دراسة وتحقيق/ مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط/1، 1411 هـ - 1990 م، عدد الأجزاء: 1.

304- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت333هـ)، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم) ، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، 1419هـ، عدد الأجزاء : 10.

305- المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الحافظ الذهبي (ت748 هـ)، تحقيق وتعليق واستدراك/ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/1، 1409 هـ - 1988 م، عدد الصفحات: 272.

306- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت354هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط/1، 1396هـ، عدد الأجزاء: 3.

307- مجلس يوم الجمعة، طِرَاد بن محمد بن علي الهاشمي العباسي الزَّيْنَبي، أبو الفوارس (ت491هـ)، ط/1، 2004.

308- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت807هـ)، تحقيق/ حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م، عدد الأجزاء: 10.

309- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط/3، 1387 هـ - 1967م، عدد الأجزاء: 5.

310- مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري، أبو جعفر محمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز (ت339هـ)، تحقيق/ نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الاسلامية - لبنان / بيروت ، ط/1، 1422هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 1.

311- المحرر في الحديث، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت744هـ)، تحقيق/ د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - لبنان / بيروت، ط/3، 1421هـ - 2000م، عدد الأجزاء : 2.

312- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: 12.

313- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، أَبو عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ، المُلَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (ت312هـ)، تحقيق/ أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية، ط/، 1415هـ، عدد الأجزاء: 4.

314- المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت761هـ)، تحقيق/ د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/1، 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 1.

315- المختلف فيهم، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1420هـ / 1999م، عدد الأجزاء: 1.

316- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (384 هـ - 458 هـ)، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه/ محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط/1، 1437 هـ - 2017 م، عدد الأجزاء: 2.

317- المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق/ د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية، عدد الأجزاء: 1.

318- المدلسين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت826هـ)، تحقيق/ د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط/1، 1415هـ، 1995م، عدد الأجزاء: 1.

319- المدلسين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت826هـ)، تحقيق/ د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط/1، 1415هـ، 1995م، عدد الأجزاء: 1.

320- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (581 - 654 هـ)، تحقيق وتعليق/ محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، ط/1، 1434 هـ - 2013 م، عدد الأجزاء: 23.

321- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/، 1408، عدد الأجزاء: 1.

322- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق/ شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/، 1397، عدد الأجزاء: 1.

323- مسائل حرب الكرماني، أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (ت280هـ)، إعداد/ فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف/ فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن خلف الجبوري، جامعة أم القرى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 3.

324- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/، 1411 - 1990، عدد الأجزاء: 4.

325- مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت235هـ)، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط/1، 1997م، عدد الأجزاء: 2.

326- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت204هـ)، تحقيق/ الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط/1، 1419 هـ - 1999م، عدد الأجزاء: 4.

327- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت307هـ)، تحقيق/ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط/1، 1404 – 1984، عدد الأجزاء: 13.

328- مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت238هـ)، تحقيق/ د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، ط/1، 1412 – 1991، عدد الأجزاء: 5.

329- مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر – الرياض، ط/1، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 1.

330- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/1، 1421 هـ - 2001 م.

331- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف/ د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/1، 1421 هـ - 2001 م.

332- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط/1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، عدد الأجزاء: 18.

333- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: 219هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه/ حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، ط/1، 1996 م، عدد الأجزاء: 2.

334- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت255هـ)، تحقيق/ حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1412 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 4.

335- مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: 307هـ)، تحقيق/ أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، ط/1، 1416، عدد الأجزاء: 2.
336- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق/ حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/1، 1405 – 1984، عدد الأجزاء: 4.
337- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 5.
338- مسند الموطأ للجوهري، أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي (ت381هـ)، تحقيق/ لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1997 م، عدد الأجزاء: 1.
339- مسند عبد الرحمن بن عوف، أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر البِرْتي البغدادي القاضي الحنفي (ت280هـ)، تحقيق/ صلاح بن عايض الشلاحي، دار ابن حزم – بيروت، ط/1، 1414، عدد الأجزاء: 1.
340- المسند للشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (ت335هـ)، تحقيق/ د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط/1، 1410، عدد الأجزاء: 2.
341- المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1400 هـ.
342- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، عدد الأجزاء: 2.
343- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه/ مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط/1، 1411هـ – 1991م، عدد الأجزاء: 1.
344- مشيخة ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراسانى الهروي (ت168هـ)، تحقيق/ محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1403هـ – 1983م، عدد الأجزاء: 1.

345- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت840هـ)، تحقيق/ محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية – بيروت، ط/2، 1403 هـ، عدد الأجزاء: 4.

346- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، ط/2، 1403، عدد الأجزاء: 11.

347- المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تنسيق/ مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، تنسيق/ د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْري، دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع، ط/1، عدد الأجزاء: 19.

348- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق/ ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/2، 1992 م، عدد الأجزاء: 1.

349- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : 510هـ)، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط/1، 1420 هـ، عدد الأجزاء :5.

350- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : 510هـ)، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط/1، 1420 هـ، عدد الأجزاء :5.

351- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت388هـ)، المطبعة العلمية – حلب، ط/1، 1351 هـ - 1932م.

352- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: 340هـ)، تحقيق وتخريج/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1418 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 3.

353- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، عدد الأجزاء: 10.

354- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط/2، 1995 م، عدد الأجزاء: 7.
355- معجم الشيوخ الكبير للذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1408 هـ – 1988 م، عدد الأجزاء: 2.
356- معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تخريج/ شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي 703 – 759 هـ، تحقيق/ الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط/1، 2004، عدد الأجزاء: 1.
357- معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق/ الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر – دمشق، ط/1، 1421 هـ – 2000 م، عدد الأجزاء: 3.
358- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت317هـ)، تحقيق/ محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان – الكويت، ط/1، 1421هـ – 2000م، عدد الأجزاء: 5.
359- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط/2، عدد الأجزاء:25.
360- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ – 1928 م، عدد الأجزاء: 2.
361- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، قدم له/ مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط/3، 1409 هـ – 1988 م، عدد الأجزاء: 2.
362- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: 13.

363- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت1422هـ)، دار الجيل – بيروت، ط/1، 1412 هـ - 1992 م، عدد الأجزاء: 2.

364- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ)، تحقيق/ د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط/1، 1410، عدد الأجزاء: 3.

365- المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، تحقيق/ أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط/1، 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 1.

366- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.، عدد الأجزاء: 6.

367- المعجم، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت307هـ)، تحقيق/ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، ط/1، 1407، عدد الأجزاء: 1.

368- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت 261هـ)، تحقيق/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، ط/1، 1405 – 1985.

369- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط/1، 1405هـ، 1985م، عدد الأجزاء: 2.

370- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، ط/1، 1412هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 15.

371- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط/1، 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: عدد الأجزاء: 7.

372- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق/ نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 1.

373- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق/ السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/2، 1397هـ - 1977م، عدد الأجزاء: 1.

374- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت277هـ)، تحقيق/ أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1401 هـ- 1981 م، عدد الأجزاء: 3.

375- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت636 هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، عدد الأجزاء: 1.

376- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت855هـ)، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 3.

377- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط/1، 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.

378- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط/1، 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.

379- المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ الدكتور نور الدين عتر.
380- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت387هـ)، تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط/2، عدد الأجزاء: 1.
381- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت902هـ)، تحقيق/ محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/1، 1405 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 1.
382- مقاييس نقد متون السُّنَّة/ د. مسفر عزم الله الدُّميني/ السعودية- الرياض، ط/1، 1404هـ- 1984م.
383- المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1408هـ، عدد الأجزاء: 2.
384- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (ت327هـ)، تقديم وتحقيق/ أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط/1، 1419 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 1.
385- مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (ت803هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط/1، 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 1.
386- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط/1، 1426هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.
387- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق، عدد الأجزاء: 1.
388- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط/1، 1409، عدد الأجزاء: 1.

389- المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (ت249هـ)، تحقيق/ صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، ط/1، 1408 – 1988، عدد الأجزاء: 1.

390- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1412 هـ – 1992 م، عدد الأجزاء: 19.

391- منزلة السنة في الإسلام، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، الدار السلفية – الكويت، ط/4، 1404 هـ – 1984 م، عدد الأجزاء: 1.

392- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/2، 1392، عدد الأجزاء: 18.

393- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النَّبوي/ د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة- بيروت/ ط/1، 1403هـ- 1983م.

394- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، حققه وعلق عليه/ حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/1، 1414 هـ – 1993 م، عدد الأجزاء: 2.

395- المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط/1، 1406هـ – 1986م، عدد الأجزاء:5.

396- موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (50) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد»، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، صَنَعَهُ/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء – اليمن، ط/1، 1431 هـ – 2010 م، عدد الأجزاء: 9.

397- موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق/ د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة – بيروت، ط/1، 1407، عدد الأجزاء: 2.

398- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط/1.

399- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179هـ)، تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، ط/1، 1425 هـ – 2004م، عدد الأجزاء: 8.

400- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به/ عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط/2، 1412 هـ، عدد الأجزاء: 1.

401- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط/1، 1382 هـ – 1963 م، عدد الأجزاء: 4.

402- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط/1، 1422هـ، عدد الأجزاء: 1.

403- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762هـ)، تحقيق/ محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، ط/1، 1418هـ/1997م، عدد الأجزاء: 4.

404- النَّفس اليماني والرُّوح الرُّحاني في إجازة القضاة بني الشَّوكاني/عبد الرَّحمن بن سليمان الأهدل (ت1250هـ)، تحقيق/ عبد الله محمد الحبشي، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1433هـ–2012م.

405- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: 2، ط/1، 1404هـ/1984م.

406- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ)، تحقيق/ د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، ط/1، 1419هـ – 1998م، عدد الأجزاء: 3.

407- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: 5.

408- نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق/ محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (تنحو 320هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، عدد الأجزاء: 4.

409- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تحقيق/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط/1، 1429 هـ – 2008 م، عدد الأجزاء: 13.

410- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست/ دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: 2.

411- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت468هـ)، تحقيق وتعليق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل،

الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1415 هـ – 1994 م، عدد الأجزاء: 4.

412- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت681هـ)، إحسان عباس، دار صادر – بيروت، عدد الأجزاء: 7.

الفهارس العلمية

أولًا- فهرست الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	البقرة		
1-	﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	2-1	117
2-	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	3	25
3-	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾	55	21
4-	﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	105	26
5-	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾	221	25
	آل عمران		
6-	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾	97	/27 338
	النساء		
7-	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾	12	36
8-	﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾	13- 14	34
9-	﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾	25	309
10-	﴿فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾	65	317
11-	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾	66	317
12-	﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾	136	300
	المائدة		
13-	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾	87	173
14-	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الأَيْمَان ﴾	89	**173**
15-	﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾	159	125
	الأعراف		
16-	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾	12	284
17-	﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	54	21

التوبة			
18-	﴿فِيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾	108	76
هود			
19-	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	114	168
يوسف			
20-	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	83	179
الحجر			
21-	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9	1
النحل			
22-	﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	8	313
الإسراء			
23-	﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً﴾	29	281
24-	﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾	79	252
الكهف			
25-	﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾	39	82
مريم			
26-	﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾	24	27
المؤمنون			
27-	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلْقاً آخَرَ﴾ ﴿فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ﴾	14-12	329
العنكبوت			
28-	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنا تُرْجَعُونَ﴾	57	282
الروم			
29-	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾	18-17	237
الأحزاب			
30-	﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾	33	145

31-	﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً﴾	60	270
الزمر			
32-	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	30	282
القيامة			
33-	﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾، فانتهى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى﴾	40-1	93
المرسلات			
34-	﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً﴾، فَبَلَغَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾	50-1	93
التين			
35-	﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحاكِمِينَ﴾	8-1	93
البينة			
36-	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾	1	26
الإخلاص			
37-	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	1	/140 187

أوَّلًا: فِهْرست الأحاديث النَّبوية والأثار.

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
1-	"﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ﴾، قال: نزلت هذه الآية في هذه الأمة"	أبو هريرة موقوف		صحيح	126
2-	"﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾، قَالَ: يُجْلِسُهُ فِيمَا بَيْنَهُ، وَبَيْنَ جِبْرِيلَ"	عبد الله بن عباس موقوف	ينبغي الكشف عن إسناد هذا الحديث	ضعيف	252
3-	"﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قال: يدنيني فيقعدني معه على العرش"	عبد الله بن عمر مرفوع	ينبغي الكشف عن إسناد هذا الحديث	ضعيف جدا	261
4-	"أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي نَزَلَتُ فِي مَحِلَّةِ بَنِي فُلَانٍ، وَإِنَّ أَشَدَّهُمْ لِي أَذًى أَقْدَمُهُمْ لِي جِوَارًا"	كعب بن مالك	ولو ثبت هذا لكان مُغنيًا عن غيره"	منكر	266
5-	"أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا"	معاذ بن جبل	الحديث منقطع؛ لأنَّه من رواية ابن أبي ليلى عن معاذ	الحديث ضعيف؛ لانقطاع إسناده بين عبد الرَّحمن بن أبي ليلى	168

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			ولم يلقه	ومعاذ رضي الله عنه، فعبد الرَّحمن لم يلقه	
6-	اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَقِيسَنَّ لِلدِّينِ بِرَأْيِكَ	جعفر بن محمَّد بن علي مقطوع		ضعيف جدًا	284
7-	"إِحْصَانُهَا: إِسْلامُهَا"	علي بن أبي طالب	قال ابن أبي حاتم: "حديث منكر"، وقال ابن كثير: "في إسناده ضعيف، ومبهم لم يُسَمَّ، ومثله لا تقوم به حُجَّةٌ"	ضعيف جداً	309
8-	"أُحِلَّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ مَيْتَتَانِ"	عبد الله بن عمر موقوف	في إسناده مقال	حسن لغيره من طريق أسامة بن زيد، وصحيح من	233

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
				طريق أسامة بن بلال، وهو بحكم المرفوع	
9-	"أُحِلَّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ"	عبد الله بن عمر موفوع	في إسناده مقال	ضعيف	232
10	"اخْتَصَمَ رَجُلانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى بَيْنَهُمَا، فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ"	أبو الأسود محمَّد بن عبد الرَّحمن بن نوفل مرسل	مرسل، والقصَّة غريبة، وابن لَهِيعَةَ فيه ضعف	ضعيف	317
11	"إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، فَلْيَقُلْ: بَلَى يَا رَبِّ"	أبو هريرة متصل		ضعيف	95
12	"إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، فَلْيَقُلْ: بَلَى يَا رَبِّ"	أبو هريرة متصل		ضعيف	94
13	"اسْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مسلم"	أبو هريرة	حديث ضعيف	موضوع	302
14	"أُعْطِيتُ السَّبْعَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ"	وائلة بن الأسقع	في إسناده سعيد بن بشير، وفيه لِين	ضعيفٌ مضطرب	68

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
15	"أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ"	وائلة بن الأسقع		ضعيفٌ مضطرب	69
16	"أَقْبَلَتْ يَهُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا أَبَا القَاسِمِ، أَخْبِرْنَا عَنِ الرَّعْدِ مَا هُوَ؟"	عبد الله بن عباس مرفوع	في إسناده مقال	الحديث حسن	229
17	"أَقْبَلَتْ يَهُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا أَبَا القَاسِمِ، أَخْبِرْنَا عَنِ الرَّعْدِ مَا هُوَ؟"	عبد الله بن عباس موقوف	في إسناده مقال	ضعيف	230
18	"أَمْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلْقاً آخَرَ﴾، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ"	زيد بن ثابت	وفي إسناده: جابر الجُعْفِيُّ، وهو ضعيف جدًّا، قال ابن كثير: "وفي خبره هذا نكارة شديدة، ذلك أنَّ هذه السُّورة مكِّيَّة، وزيد بن ثابت إنَّما كتب	منكر؛ فيه جابر بن يزيد، وهو متروك رافضي	329

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			الوحيَ بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنَّما كان بالمدينة"		
19	"أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا شَيَّبَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟"	عبد الله بن مسعود	في إسناده عمرو بن ثابت، وهو متروك	الحديث واهٍ بهذا الإسناد	118
20	"إِنَّ الرَّجُلَ أَوِ الْمَرْأَةَ لَيَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ"	أبو هريرة	وفي إسناده شَهْر بن حَوشَب، وفيه مَقَالٌ معروف	صحيح لغيره دون ذكر الآية فيه	36
21	"إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوِ الْمَرْأَةَ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ"	أبو هريرة	وفي إسناده شَهْر بن حَوشَب، وفيه مَقَالٌ معروف	صحيح لغيره دون ذكر الآية فيه	37
22	"إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى حَافَ"	أبو هريرة	وفي إسناده شَهْر بن حَوشَب،	صحيح لغيره دون ذكر الآية فيه	35

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			وفيه مَقَالٌ معروف		
23	"إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ"	أبو هريرة	في إسناده شَهْر بن حَوشَب، وفيه مَقَالٌ معروف	صحيح لغيره دون ذكر الآية فيه	36
24	"أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ"	أبي بن كعب متصل	ورواه التِّرمذيُّ من طريق أخرى عن أبي العالية مُرسلًا، ولم يذكر أُبَيًّا، ثُمَّ قال: وهذا أصَحُّ	الحديث ضعيف موصولًا، ومرسلًا	188
25	"أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ"	أبي بن كعب متصل	ورواه التِّرمذيُّ من طريق أخرى عن أبي العالية مُرسلًا، ولم يذكر أُبَيًّا، ثُمَّ قال:	ضعيف	189

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			وهذا أصَحُّ		
26	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ آلِهَتَهُمْ فَقَالُوا: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ"	أبو العالية مرسل	ورواه التِّرمذيُّ من طريق أخرى عن أبي العالية مُرسلًا، ولم يذكر أُبَيًّا، ثُمَّ قال: وهذا أصَحُّ	ضعيف	190
27	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، فَقَالَ: هِيَ الصَّلَاةُ بَعْضُهَا شَفْعٌ"	عمران بن حُصين	وفي إسناده رجل مجهول	ضعيف	212
28	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، قَالَ: بَلَى"	أبو هريرة متصل		ضعيف	95
29	"إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْعَبْدُ الْأَسْوَدُ"	مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ مرسل	قال ابن كثير في تفسيره بعد إخراجه: وفيه غرابة ونكارة، ولعلَّ فيه إدراجًا	منكر	318

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			انتهى، الحديث – أيضًا– مرسل		
30	إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ مِنَ امْرَأَةٍ مَا دُونَ الْجِمَاعِ	عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل		الحديث ضعيف	169
31	"أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قال في هذه الآية ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾، قال: «هيَ الصَّلاةُ مِنْها شَفْعٌ، وَمِنْها وَتْرٌ"	عمران بن حصين مرفوع	وفي إسناده رجل مجهول	ضعيف	215
32	"إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِتُعَلِّمَهُ"	أبو سعيد الخدري	وفي إسناده إسماعيل بن يحيى؛ وهو كذَّاب	الحديث موضوع	158
33	"أَنْ لاَ يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ"	عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم مرسلًا	في إسناده نظر	صحيح بمجموع طرقه	223
34	"إِنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا اسْتُوْدِعَ شَيْئًا حَفِظَهُ"	عبد الله بن عمر	ولم يصحَّ عن رسول الله ﷺ من ذلك شيء،	صحيح؛ جميع رواته ثقات	306

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			ولا ثبت إسناد صحيح إلى لقمان بشيء منها حتَّى نقبله		
35	"إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ أَرْضًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ بَيْضَاءَ"	عبد الله بن عباس	الحديث موضوع	لم أعثر على إسناده	313
36	"أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْيَهُودِ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ"	عقبة بن عامر الجهني	وإسناده ضعيف، وفي متنه نكارة، وأكثر ما فيه أنَّه من أخبار بني إسرائيل	منكر	333
37	"إِنَّكُمُ الشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ"	عائشة	وفي هذا نكارة	لم أعثر على إسناده	297
38	"أَوَّلُ مَنْ قَاسَ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ إِبْلِيسُ، قَالَ اللَّهُ لَهُ: اسْجُدْ لِآدَمَ"	علي بن أبي طالب	ينبغي أن يُنظر في إسناد هذا الحديث فما أظنُّه يصحُّ رفعه، وهو	موضوع	283

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			لا يُشبه كلام النُّبوَّة		
39	"أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيمَانًا؟، قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ"	عبد الله بن عمرو	وفي إسناده المغيرة بن قيس البصري، وهو مُنكر الحديث	منكر الحديث	107
40	"بل آمنوا بالله ورسوله محمَّد، وبكتابه القرآن، وبكل كتاب كان قبله"	عبد الله بن عباس	ينبغي النَّظر في صِحَّة هذا	موضوع	300
41	"تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ"	عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس موقوف	ولا تُعَارَضُ بمثلِهِ صرائح القرآن، وما روي في هذا فهو إمَّا مرسل أو غير صحيحٍ	منكر	272
42	"تُقْطَعُ الْآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ"	عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس	هَذَا مُرْسَلٌ وَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، ولا تُعَارَضُ	منكر	271

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
		مرفوع مرسل	بمثلِهِ صرائح القرآن، وما روي في هذا فهو إمَّا مرسل أو غير صحيحٍ		
43	"التَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ"	عبد الله بن مسعود موقوف	وفي إسناده إبراهيم ابن مسلم الهَجَرِيُّ، وهو ضعيف، وَالصَّحيح الموقوف	حسن لغيره	207
44	"التَّوْبَةُ مِنَ الذَّنْبِ: أَنْ يَتُوبَ مِنْهُ، ثُمَّ لَا يَعُودَ فِيهِ"	عبد الله بن مسعود مرفوع	وفي إسناده إبراهيم ابن مسلم الهَجَرِيُّ، وهو ضعيف، وَالصَّحيح الموقوف	ضعيف	206

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
45	"الْحَجُّ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ، وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ"	محمَّد بن شهاب الزُّهري وجادةً	في إسناده نظر	صحيح بمجموع طرقه	224
46	"حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ يَأْتِي إِلَى بَابِ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	147
47	"خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَ بَعْضَ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ فَجَعَلَ يلتقط التّمر ويأكل"	عبد الله بن عمر	فيه نكارة شديدةٌ لمُخالفته لما كان عليه النَّبيُّ ﷺ، وفي إسناده أبو العَطُوفِ الجَوْزِيِّ، وهو ضعيف	منكر	277
48	"خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَجَّ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ"	محمد بن قيس بن مخرمة	ولا يَخفاك أنَّ الأحاديث الواردة في كون يوم	ضعيف منكر	275

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			النَّحر هو يوم الحجِّ الأكبر هي ثابتة في الصَّحيحين وغيرهما من طرقٍ، فلا تَقْوَى لِمعارضتها هذهِ الرِّوايات المصرِّحة بأنَّه يوم عرفة		
49	"رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ جَاءَ إِلَى بَابِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، فَقَالَ: الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	145
50	"رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْتِي بَابَ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ﴾"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	146

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
51	"السَّائحون الصَّائمون"	أبو هريرة موقوف	رُوي عن أبي هريرة موقوفًا، وهو أصَحُّ من المرفوع من طريقه	صحيح	183
52	"سُنُّوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ"	عبد الرحمن بن عوف	يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا ... ولم يثبت بهذا اللَّفظ	منقطع	323
53	"سُورَةُ يس تُدْعَى فِي التَّوْرَاةِ الْمُعِمَّةُ قِيلَ: وَمَا الْمُعِمَّةُ"	الصَّلت السَدُوسي مرسل	لا يَبعد أن يكون موضوعًا، فهذه الألفاظ كلها منكرة بعيدة من كلامِ من أُوتي جوامع الكَلِم	موضوع	288
54	"سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ السَّائِحِين، فَقَالَ: هُمُ الصَّائِمُونَ"	عبيد بن عمير مرسل	حديث عُبيدِ بن	الحديث ضعيف	182

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			عُمَير مُرسل، وقد أسنده من طريق أبي هريرة		
55	"سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّائِحِينَ فَقَالَ: هُمُ الصَّائِمُونَ"	أبو هريرة موصول	وقد رُوي عن أبي هريرة موقوفًا، وهو أصَحُّ من المرفوع من طريقه	الحديث ضعيف	181
56	"سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾"	حبَّان بن أبي جبلة مرسل/	وهو مرسل	الحديث ضعيف	179
57	"شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، كُلَّمَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ -أَوْ قَالَ: إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ- مَرَّ بِبَابِ فَاطِمَةَ"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	147
58	"صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَكَانَ إِذَا أَصْبَحَ أَتَى بَابَ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	147

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
59	"ضَافَ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوَاحَةَ ضَيْفٌ، فَانْقَلَبَ ابْنُ رَوَاحَةَ وَلَمْ يَتَعَشَّ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: مَا عَشَّيْتِهِ؟"	زيد بن أسلم	وَهَذَا أَثَرٌ مُنْقَطِعٌ	الحديث ضعيف؛ في إسناده انقطاع	173
60	"عَلِّمُوا أَرِقَّاءَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ فَإِنَّهُ أَيُّمَا مُسْلِمٍ تَلاهَا وَعَلَّمَهَا أَهْلَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ"	أبي بن كعب	وفي إسناده سَلَام بن سالم، ويقال ابن سُليم المدائنيُّ، وهو متروك، عن هارون بن كثيرٍ، قال أبو حاتمٍ: مجهول ... منكر من جميع طرقه	منكر	331
61	غَزَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَلَمَّا قَدِمَهَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بِأَحْسَنِ إِطْلَاعِ شُعَاعِهَا، وَضِيَائِهَا، وَنُورِهَا	أنس بن مالك	وفي إسناده العلاء بن محمَّد الثَّقفي، وهو مُتَّهم	منكر	140

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			بالوضع		
62	"قال رسول الله ﷺ، في هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وليسوا منك، هم أهل البدع، وأهل الشُّبهات"	أبو هريرة مرفوع	وفي إسناده عباد بْنُ كَثِيرٍ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ، وَمَنْ عَدَاهُ وَقَفُوهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ	منكر	125
63	"قَالَ لِعَائِشَةَ وَضَرَبَ بِيَدِهِ: أَنْفِقِي مَا عَلَى ظَهْرِ كَفِّي، قَالَتْ: إِذَنْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ"	أبو أمامة	ويقدح في ذلك أنَّه ﷺ لم يتزوَّج بعائشة إلَّا بعد الهجرةِ	لم أعثر على إسناده	281
64	"قَال لِي جِبْرِيلُ: يَا مُحَمد لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَغُطُّهُ وَأَدُسُّ مِنَ الْحَالِ"	أبو هريرة	وفي إسناد حديث أبي هريرة رجل مجهول، وباقي رجاله ثقات	حسن لغيره بالشَّواهد	90
65			وقد رواه ابن جرير	ضعيف	195

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
	"الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أُوقِيَّةٍ"	أبو هريرة مرفوع	موقوفًا على أبي هريرة، قال ابن كثير: "وهذا أصحُّ"		
66	"الْقِنْطَارُ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا"	أبو هريرة موقوف	وقد رواه ابن جرير موقوفًا على أبي هريرة، قال ابن كثير: "وهذا أصحُّ"	ضعيف وهو أصَحُّ من المرفوع	196
67	"كَانَ أَصْحَابُ مُوسَى الَّذِينَ جَازُوا الْبَحْرَ اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطًا"	عبد الله بن عباس	هذه الرِّوايات المضطربة، ولا يَصِحُّ منها شيء عن النَّبيِّ ﷺ	ضعيف مضطرب	297
68	"كان بين رجل من المنافقين ورجل من المسلمين منازعة في شيء ادعاه المنافق، فأتيا رسول الله ﷺ فقصَّا عليه	مكحول مرسل ومعلق	مرسل، والقصَّة غريبة	ضعيف	317

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
	قصتهما"				
69	"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجِيءُ كُلَّ صَلاةٍ فَيَضَعُ يَدَهُ بِجَنْبَتَيِ الْبَابِ"	أبو الحمراء	في إسناده أبو داود الأعمى، وهو وضَّاع كذَّاب	واه	148
70	"كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ نَقُولُهُنَّ عِنْدَ النَّومِ مِنَ الفَزَعِ:«بِسْمِ الله، أَعُوذُ"	عبد الله بن عمرو	وفي إسناده محمَّد بن إسحاق، وفيه مقالٌ معروف	ضعيفٌ بهذا الإسناد	43
71	"لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ"	عمرو بن حزم موصول	في إسناده نظر	صحيح بمجموع طرقه	221
72	"لَا يُمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ"	أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسل	في إسناده نظر	صحيح بمجموع طرقه	223
73	"لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾، قُلْتُ: يَا رَبِّ أَيَمُوتُ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ وَيَبْقَى الْأَنْبِيَاءُ؟"	علي بن أبي طالب	وَيُنْظَرُ كَيْفَ صِحَّةُ هَذَا، فَلَعَلَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لَا تَصِحُّ مَرْفُوعَةً،	لم أعثر على إسناده	282

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			وَلَا مَوْقُوفَةً		
74	"مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً مِنْ أَهْلٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ وَلَدٍ، فَيَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ"	أنس بن مالك مرفوع	وفي إسناده عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنس، قال أبو الفتح الأزدي: عيسى بن عَوْن، عن عبد الملك بن زُرَارَة، عن أنس، لا يصح حديثه	ضعيف	82
75	"مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً مِنْ أَهْلٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ وَلَدٍ، فَيَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ"	أنس بن مالك موقوف		معلق	85
76	"مَنْ رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ"	أنس بن مالك مرفوع		ضعيف جدًا	85
77	"مَنْ سَرَقَ وَأَخَافَ الطَّرِيقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ لِسَرِقَتِهِ، ورجله	أنس بن مالك	وهذا مع ما فيه من	ضعيف	294

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
	بإخافته"		النَّكارةِ الشَّديدةِ لا يُدرى كيف صِحَّته؟		
78	"مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ"	البراء بن عازب متصل	إسناده ضعيف	ضعيف	241
79	"مَنْ قال حينَ يُصبِحُ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾"	عبد الله بن عباس	إسناده ضعيف	ضعيف جدا	237
80	"مَنْ قَالَ لِلْمَدِينَةِ يَثْرِبُ فَلْيَقُلْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ثَلَاثًا"	عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل		ضعيف	242
81	"مَنْ قَرَأَ ثَلاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ نَزَلَ إِلَيْهِ أَلْفَ مَلِكٍ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ أَعْمَالِهِمْ إِلى يَوْمِ القِيَامَة"	عبد الله بن عباس موقوف	سنده واه	ضعيف مضطرب	249
82	"مَنْ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ التَّوْرَاةَ"	الحسن البصري مرسلا	مرسل	الحديث ضعيف	175
83	"مَنْ قَرَأَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ"	أبو هريرة متصل	وفي إسناده رجل مجهول	ضعيف	93
84	"مَنْ قَرَأَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ"	إسماعيل بن أمية مرسل		ضعيف	96

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
85	"مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ بَيْتَ اللَّهِ فَلَا عَلَيْهِ بِأَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا"	علي بن أبي طالب	وفي إسناده هلال الخُرَاسانيُّ، أو هاشم. قال البخاري: "منكر الحديث". وقيل مجهول، وقال ابن عَدي: "هذا الحديث ليس بمحفوظ، وفي إسناده أيضًا الحارث الأعور، وفيه ضعف"	ضعيف جدًّا ليس بمحفوظ	337
86	"نُزِّلَتِ الْمَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَخُونُوا"	عمَّار بن ياسر مرفوع	وقد رُوي موقوفًا على	الحديث ضعيف	200

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			عمَّار، قال التِّرمذي: "والوقف أصَحُّ"		
87	"نُزِّلَتِ الْمَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَخُونُوا"	عمَّار بن ياسر موقوف	وقد رُوي موقوفًا على عمَّار، قال التِّرمذي: "والوقف أصَحُّ"	ضعيف وهو أصَحُّ من المرفوع	201
88	"نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءٍ، ﴿فِيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾"	أبو هريرة	وفي إسناده يُونس بن الحارث، وهو ضعيف	الحديث ضعيف	76
89	"هِيَ الصَّلاةُ الْمَكْتُوبَةُ فِيهَا الشَّفْعُ وَالوِتْرُ"	عمران بن حصين موقوف	وفي إسناده رجل مجهول	ضعيف	215
90	"يَوْمَ عَرَفَةٍ، وَخَطَبَهُمْ: هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ"	محمد بن قيس بن مخرمة	ولا يَخفاك أنَّ الأحاديث الواردة في كون يوم	ضعيف منكر	274

م	طرف الحديث	الرَّاوي الأعلى	حكم الإمام الشَّوكاني	حكم الحديث	الصَّفحة
			النَّحر هو يوم الحجِّ الأكبر هي ثابتة في الصَّحيحين وغيرهما من طرقٍ، فلا تَقْوَى لِمعارضتها هذهِ الرِّوايات المصرِّحة بأنَّه يوم عرفة		

فهرست الأحاديث والآثار التَّابعة لأحاديث الدِّراسة

م	الشاهد	الرَّاوي الأعلى	حكم الحديث	الصَّفحة
1-	"السَّاكِنُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ"	محمد بن شهاب مرسل	ضعيف لإرساله، ولمخالفته ظاهر القرآن	266
2-	"أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ"	عبد الله بن عمر	صحيح البخاري	276

م	الشاهد	الرَّاوي الأعلى	حكم الحديث	الصَّفحة
3-	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ"	عمر بن الخطاب	صحيح بخاري ومسلم	280
4-	"إِنَّ أَمْرَ مُحَمَّدٍ كَانَ بَيِّنًا لِمَنْ رَآهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا آمَنَ مُؤْمِنٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيمَانٍ بِغَيْبٍ"	عبد الله بن مسعود موقوف	صح معناه	117
5-	"أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ"	عبد الله بن مسعود	صحيح بخاري ومسلم	169
6-	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا- أي الجزية- مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ"	عبد الرحمن بن عوف	صحيح بخاري	323
7-	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةً، فَقَالَ: أَلَا تُصَلِّيَانِ؟"	علي بن أبي طالب	صحيح بخاري ومسلم	157
8-	"أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيمَانًا؟، قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ"	عمر بن الخطاب	منكر	108
9-	"دُونَكَ أَضْيَافَكَ، فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَافْرُغْ مِنْ قِرَاهُمْ"	عبد الرحمن بن أبي بكر	صحيح بخاري	174
10	"شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ، وَالْمُرْسَلَاتُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ"	أبو بكر الصديق	صحيح	125
11	"قَالَ لِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ"	ابن عباس	قال الإمام التِّرمذي: "هذا حديث	91

م	الشاهد	الرَّاوي الأعلى	حكم الحديث	الصَّفحة
			حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه"، وقال الحاكم: "هذا حديثٌ صحيحٌ، على شرط الشَّيخين، ولم يخرجاه"	
12	"لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ عَلَى طُهْرٍ"	حكيم بن حزام	صحيح	222
13	"لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ"	سالم بن عبد الله بن عمر	صحيح	222

ثالثًا- فهرست الرُّواة

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
1-	أبان بن يزيد العطَّار	ثقة له أفراد	199
2-	إبراهيم بن أبي ميمونة	مجهول الحال	81
3-	إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني	ضعيف وصل مراسيل	298
4-	إبراهيم بن العلاء بن الضَّحَّاك	شيخٌ صدوق	160
5-	إبراهيم بن حمَّاد	لم أجد له ترجمة	276
6-	إبراهيم بن سعد الزُّهري	ثقة حجة، تُكُلِّم فيه بلا قادح	50
7-	إبراهيم بن طهمان، الخُراساني	ثقةٌ صحيح الحديث	98
8-	إبراهيم بن عبد الرَّزاق	لم أجد له ترجمة	263
9-	إبراهيم بن محمَّد الحِمصي	غير معتمد	266
10-	إبراهيم بن محمَّد الدَّيْنَوريُّ	لم أجد له ترجمة	276
11-	إبراهيم بن مسلم العبدي	ضعيف، رفع موقوفات	210
12-	إبراهيم بن مهدي، المِصِّيصي	ثقة، حدَّث عن علي بن مِسْهِر مناكير	242
13-	أبو أحمد بن عدي الجرجاني	ثقة	205
14-	أبو إسحاق السَّبيعي	ثقة، مدلس من الثانية	124
15-	أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل	ثقة	318
16-	أبو اليَسَع	معدود فيمن لا يُعرف	103
17-	أبو بكر الهُذَلِيّ	متروك الحديث	87
18-	أبو بكر بن أبي شيبة	ثقة	150
19-	أبو جعفر الرَّازي التَّميمي	صدوق يخطئ كثيرًا	98/ 190

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
20-	أبو صالح السَّمان	ثقة ثبت	183
21-	أبو صالح، باذام	ضعيف مدلِّس يرسل، من الثَّالثة	301
22-	أبو عَوانة وضَّاح اليَّشكري	ثقة ثبت	184
23-	أحمد بن إبراهيم أبو معاذ الجرجاني الخمري	لم يكن بشيء، كتبت عنه	332
24-	أحمد بن إبراهيم الموصلي	صدوق	243
25-	أحمد بن الأزهر بن مَنِيْع	صدوق كان يحفظ، ثم كَبُر فصار كتابه أثبت من حفظه	37
26-	أحمد بن حازم	ثقة	151
27-	أحمد بن سعيد بن بشير	ثقة	238
28-	أحمد بن طارق الوَابِشي	مجهول الحال، لم يُعرف	122
29-	أحمد بن عبد الرَّحمن بن عبد الله الدَّشتكي	صدوق	310
30-	أحمد بن عيسى الوشَّاء	منكر الحديث	234
31-	آدم بن أبي إياس	ثقة	272
32-	أسامة بن زيد	ضعيف من قِبل حفظ	234
33-	إسحاق بن عيسى بن نَجيح البغدادي	صدوق	234
34-	إسحاق بن يوسف بن مرداس	ثقة	78
35-	إسماعيل بن الفضل بن موسى بن مِسْمَار	ثقة	160
36-	إسماعيل بن زكريا الأسدي	صدوق يخطئ قليلًا	246
37-	إسماعيل بن عبد الله العبدي	ثقة	151

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
38-	إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس	صدوق في نفسه، له أحاديث منكرة	290
39-	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، مدلس من الثَّالثة	65/ 108
40-	إسماعيل بن يحيى بن عُبَيد الله بن طلحة	متروك، كذَّاب، يضع الحديث	161
41-	الأسود بن يزيد بن قيس النَّخعي	ثقة	57
42-	أشعث بن عبد الله بن جابر	صدوق	38
43-	أفلح بن سعيد الأنصاري	صدوق	55
44-	أيوب ابن أبي مسكين	صدوق له أوهام	216
45-	بِحير بن سعد السحولي	ثقة ثبت	128
46-	بقية بن الوليد بن صائد	ثقة في نفسه، كثير التَّدليس عن المجاهيل والضُّعفاء	126
47-	بكر بن خُنيس	صدوق له أغلاط	209
48-	بُكير بن شهاب الكوفي	شيخ صدوق	230
49-	ثُمَامَة بن عبد الله بن أنس بن مالك	صدوق	87
50-	جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي	ضعيف رافضي	311
51-	جرَّاح بن مِنهال، أبو العطوف الجَزَري	منكر الحديث، ذاهب الحديث	279
52-	جرير بن عبد الحميد بن قُرْط	ثقة صحيح الكتاب، وهم في آخر عمره	66

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
53-	جعفر بن أبي المغيرة	صدوق يهم	250
54-	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي	ثقة، ورواية أبنائه عنه منكرة	286
55-	جُنَيْد بن حُكيم الدّقّاق	ليس بالقوي	183
56-	الحارث بن عبد الله الأعور	كذَّبه الشَّعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف	339
57-	حبيب بن أبي ثابت	ثقة، كثير الإرسال والتَّدليس	231
58-	حَجَّاج بن نُصَير	ضعيف	87
59-	الحسن البصري	ثقة، يرسل ويدلس من الثانية	176
60-	الحسن بن الحارث	لم أجد له ترجمة	303
61-	الحسن بن الصَّبَاح	صدوق يهم	84
62-	الحسن بن المبارك	متهم	65/ 66
63-	الحسن بن قَزَعَة	صدوق	202
64-	الحسن بن محمَّد بن فهد المالكي	لم أجد له ترجمة	287
65-	حُصين بن مُخَارِق	مُتَّهم بالكذب	184
66-	حفص بن عاصم	ثقة	41
67-	حفص بن عبد الله بن راشد السُّلَمي	صدوق	97
68-	الحكم بن أبان العدني	ثقة	298
69-	الحكم بن موسى بن أبي زهير	ثقة	224
70-	حكيم بن خِذام	منكر الحديث	184

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
71-	حمَّاد بن زيد	ثقة	199
72-	حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري	ثقه، تغير حفظه بأخرة	197
73-	حُمَيد بن مَسْعَدة	ثقة	204
74-	خالد بن دينار التَّميمي السَّعدي	صدوق	193
75-	خالد بن عبد الله الواسطي	ثقة ثبت	209
76-	خالد بن قيس بن رباح الأزدي	ثقة	219
77-	خالد بن نجيح المصري	كذاب، منكر الحديث	336
78-	خِلَاس بن عمرو الهَجَري	ثقة يرسل	203
79-	داود بن عبد الرَّحمن العطَّار	ثقة	104
80-	الرَّبيع بن أنس	صدوق، ورواية أبي جعفر الرَّازي عنه مُضطربة	192
81-	رُفيع بن مِهْرَان، أبو العالية الرِّياحي	ثقة كثير الإرسال	193
82-	زيد بن الحُباب العتكي	صدوق يخطىء في حديث الثوري	128
83-	زيد بن عوف أبو ربيعة	متروك الحديث	184
84-	سالم بن أبي الجعد	ثقة مرسل	203
85-	سعد بن زُرَارة الأنصاريّ	ذكره أبو حاتم في الصحابة	102
86-	سعد بن مسعود القيسي	ثقة، مختلف في صحبته	335
87-	سعيد بن أبي عَروبة مِهران اليَشْكُري	ثقة حافظ، مدلس من الثانية، ومختلط	202

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
88-	سعيد بن بشير الأزْدي	صدوق يهم، يروي المناكير والغرائب عن قتادة	71
89-	سعيد بن بشير الأنصاري	مجهول	239
90-	سعيد بن عبد العزيز التَّنوخي	ثقة، اختلط في آخر أمره	72 /50
91-	سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي صفوان	صدوق	126
92-	سعيد بن عنبسة	ثقة، ربما خالف	285
93-	سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي	صدوق رمي بالتشيع	84
94-	سعيد بن مسروق	ثقة	92
95-	سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري	ثقة، مدلس من الثانية	138
96-	سفيان بن عُيَيْنَة	ثقة، مدلس من الثانية	96
97-	سفيان بن وكيع بن الجرَّاح	صدوق في نفسه، ابتلي بورَّاق أدخل عليه ما ليس من حديثه، ونُصح فلم يقبل؛ فتُرك حديثه	148
98-	سلَّام بن سليم أو سلم، أبو سليمان	متروك	332
99-	سلمة بن الفضل الأبرش	ثقة في ابن إسحاق، لا يُحتج به في غيره، وعنده مناكير تفرَّد بها	320
100	سليمان بن بلال	ثقة	234
101	سليمان بن توبة النهرواني	صدوق	262
102	سليمان بن داود الخَوْلاني	مختلف فيه، ويُحتمل	225

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
		أن يكون صدوقًا	
103	سليمان بن مِرقاع الجُنْدَعي	منكر الحديث	292
104	سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان	صدوق تغير حفظه بأخرة	110
105	سويد بن حُجير	ثقة	308
106	شريك بن عبد الله النَّخعي	صدوق يخطىء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة	78
107	شُعيب بن مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بْن عَمْرو بْن العاص	صدوق	66
108	شَهْر بن حَوْشَب	صدوق، يتفرد عن الثِّقات ببعض المناكير	38
109	صفوان بن صالح بن صفوان	ثقة، يدلس تدليس التسوية	267
110	صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي	ثقة	127
111	الصَّلت السَدُوسي	لين الحديث، أرسل حديثًا	293
112	الضَّحاك بن مَخْلَد	ثقة	153
113	ضمرة بن ربيعة الفلسطيني	صدوق يهم قليلا	128
114	طلحة بن نافع الواسطي	صدوق	52
115	عاصم بن بهدلة، ابن أبي النَّجود	صدوق له أوهام	197
116	عاصم بن سليمان الأحول	ثقة	197
117	عبَّاد بن كثير الثَّقفي	متروك	133
118	عُبادة بن مسلم	ثقة	153

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
119	عبد الأعلى بن واصل	ثقة	151
120	عبد الرحمن بن ثَرْوان	صدوق ربما خالف	198
121	عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي	ضعيف في حفظه	258
122	عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم	ضعيف	174
123	عبد الرَّحمن بن عبد الله بن سعد الدَّشتكي	ثقة	310
124	عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عُبيد البصري	ثقة، ربما أخطأ	170
125	عبد الرَّحمن بن يعقوب	ثقة	41
126	عبد الصَّمد بن عبد الوارث	حافظ ثقة	196
127	عبد الله بن جعفر بن عبد الرَّحمن بن المسور بن مخرمة	ليس به بأس	272
128	عبد الله بن حامد الوزَّان	لم أجد له ترجمة	262
129	عبد اللَّه بن حسين بن عِقال	لم أجد له ترجمة	276
130	عبد الله بن زيد	صدوق فيه لين	234
131	عبد الله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكي	صدوق	310
132	عبد الله بن شُبْرُمَة	ثقة	285
133	عبد الله بن صالح بن محمَّد الجهني	حديثه كان مستقيمًا، ثمَّ طرأ عليه فيه تخليط	253
134	عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي	صدوق، مدلِّس من الخامسة، اختلط بعد احتراق كتبه	256
135	عبد الله بن محمَّد الأصبهاني	حافظ	332
136	عبد الملك بن زُرَارَة	ضعيف	87
137	عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج	ثقة، مدلس من الثالثة،	246

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
		ومرسل	
138	عبد الملك بن عُمير بن سُويد اللَّخمي	ثقة، تغير حفظه، وربَّما دلَّس	170
139	عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص	ثقة، تغير حاله بعد توليه الخلافة	295
140	عبيد الله بن أبي حُميد	متروك الحديث	74
141	عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي	ثقة	325
142	عبيد الله بن عمر بن حفص العمري	ثقة ثبت	50
143	عبيد الله بن موسى بن أبي المختار	ثقة كان يتشيع	194
144	عُبيد بن عُمير الأصبحي	مقبول	183
145	عثمان بن أحمد بن السَّماك	ثقة في نفسه، لكنَّه راوية للموضوعات عن الطُّيور	262
146	عثمان بن الهيثم	ثقة، تغير فصار يتلقن	143
147	عثمان بن صالح بن صفوان	ثقة، ولكنَّه كان يكتب الحديث مع خالد بن إسحاق بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشَّيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبلوا به	335
148	عثمان بن محمَّد بن المغيرة بن الأخنس	صدوق، له مناكير	272
149	عثمان بن مُطِيع الرَّازي	صدوق	142
150	عطاء بن أبي ميمونة	ثقة، رمي بالقدر	143
151	عطاء بن دينار الهذلي	ثقة في نفسه	260

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
152	عطية بن سعد بن جُنَادة العَوفي	ضعيف، مدلِّسًا من الرَّابعة	163
153	العلاء بن زيد	متروك، ورماه الطَّيالسي بالكذب	143
154	علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي	ثقة ثبت	57
155	علي بن أحمد بن نصرويه	لم أجده	261
156	عليِّ بن بَحر	ثقة	91
157	علي بن ثابت الجزري	صدوق ربما أخطأ	127
158	علي بن سهل بن قادم الرَّملي	ثقة	294
159	علي بن عاصم بن صهيب الواسطي	صدوق في نفسه، يخطئ ويُصر على خطأه، ويأتي بالمناكير	207
160	علي بن المديني	ثقة	185
161	عِمران بن داوَر	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج	74
162	عِمران بن عصام الضُّبَعي	تابعي	217
163	عمرو بن أبي رَزِين	ثقة	205
164	عمرو بن ثابت	متروك الحديث، رافضي	122
165	عَمْرو بن جميع	متروك الحديث، متهم بالوضع	285
166	عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبد الله	صدوق	66
167	عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي	ثقة، رُمي بالإرجاء	198

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
168	عمرو بن مرزوق الباهلي	ثقة له أوهام	68
169	عيسى بن عَون بن عمرو بن حفص	ثقة	86
170	فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي	ضعيف	109
171	قبيصة بن عقبة بن محَّمد بن سفيان السُّوائي	صدوق ربما خالف	78
172	قتادة بن دِعامة السَّدوسي	حافظ عصره، مدلس من الثالثة	75
173	قزعة بن يحيى	ثقة	308
174	قَطَن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم	صدوق يخطئ	96
175	قيس بن الربيع	صدوق تَغَيَّر لمَّا كبر، وأَدْخَل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به	92
176	كَثِير بن زَاذَانَ النَّخعي	مجهول الحال	91
177	الليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيم	صدوق، اختلط في آخر عمره، فاضطرب حديثه، فترك	75/ 133
178	الليث بن سعد بن عبد الرَّحمن الفهمي	ثقة ثبت	51
179	محبوب بن هلال	مُنكر الحديث	143
180	محمَّد بن أحمد بن مهدي	متروك، في حديثه مناكير وغرائب	263
181	محمَّد بن إسحاق بن يَسَار	صدوق في الحديث، رُمي بالتَّشيع والقدَر، مدلِّس من الرَّبعة	47

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
182	محمَّد بن إسماعيل بن سالم الصَّائغ الكبير	صدوق	290
183	محمَّد بن الجهم البرمكي	ذكره ابن قتيبة في المبتدعة	276
184	محمَّد بن الحسين بن سَوَّار	لم أجد له ترجمة	272
185	محمَّد بن الحسين بن شهريار	ليس به بأس	261
186	محمَّد بن الزِّبرقان	ثقة ربَّما أخطأ	303
187	محمَّد بن السَّائب بن بشر الكلبي	متهم بالكذب، ورُمي بالرَّفض	53/ 301
188	محمَّد بن حفص الوَصَابيّ	ضعيف	75
189	محمَّد بن حُميد بن حيَّان الرَّازي	ضعيف	91
190	محمَّد بن حِميَر	متروك الحديث	75
191	محمد بن راشد المكحولي	صدوق يهم، ورمي بالقدر	71
192	محمَّد بن زياد الجمحي	ثقة ثبت ربَّما أرسل	101
193	محمَّد بن سابق	صدوق	190
194	محمَّد بن سليمان بن محمَّد الأَنْبَارِي	يحدث بعجائب	183
195	محمَّد بن سُوقة الغَنَوي	ثقة	58
196	مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ بن شابور	صدوق صحيح الكتاب	70
197	محمد بن عبد الرحمن القشيري	كذبوه	131
198	محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مليكة	متروك	292

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
199	محمَّد بن عبد الرَّحمن بن البَيْلَماني	ضعيف	240
200	محمَّد بن عبد العزيز	لم أجد له ترجمة	287
201	محمَّد بن عبد الله القرشي	لم أجد له ترجمة	285
202	محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة	حافظًا، صاحب غرائب	119
203	محمَّد بن علي بن إسماعيل الأعرج	مجهول الحال، لم يرد فيه جرحًا ولا تعديلًا	96
204	محمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص	صدوق له أوهام	51
205	محمد بن عيسى بن زياد الدَّامَغاني	مقبول إذا تُوبع وإلا فلين	185
206	محمَّد بن قيس بن مخرمة المطلبي	تابعي ثقة	275
207	محمَّد بن مسلم بن تَدرُس	صدوق إلا أنَّه يُدلِّس	40/ 100
208	محمَّد بن مُصَفَّى بن بُهلول	صدوق له أوهام وكان يدلس تدليس تسوية	267
209	محمَّد بن مُيَسَّر الجُعفي	ضعيف، ورُمي بالإرجاء	190
210	محمَّد بن يحيى بن أبي حَزْم	صدوق	339
211	محمَّد بن يوسف بن واقد بن عثمان	ثقة	78
212	مروان بن سالم الغفاري	متروك	304

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
213	مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري	ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ	127
214	مسدد بن مسرهد	ثقة	185
215	مسعود بن سهل	مجهول الحال	243
216	مسلم بن خالد المخزومي	يُكتب حديثه للاعتبار	103
217	مصعب بن عبد الله الزُّبيري	صدوق	48
218	المعافى بن عمران الأزدي	ثقة	101
219	معاوية بن معاوية المزنى	صحابي	139
220	معاوية بن هشام القَصَّار	صدوق له أوهام، ثقة في شريك	77
221	مغيرة بن قيس بصري	مُنكر الحديث	115
222	المنذر بن مالك بن قُطعة	ثقة	164
223	منصور بن أبي الأسود	صدوق رمي بالتَّشيع	153
224	موسى بن عُبيدة بن نَشِيط الرَّبذي	ضعيف	51
225	نُفَيْع بن الحارث أبو داود الأَعْمى	متروك الحديث، متهم بالوضع، من الغلاة في الرَّفض	153
226	نَهْشَل بن مُجَمِّع الضبي	ثقة	307

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
227	هارون بن كثير	مجهول	332
228	هشام بن أبي عبد الله سنبر	ثقة ثبت، وقد رُمي بالقدر	72
229	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي	ثقة ربما دلس	109
230	هشام بن عمَّار بن نُصير	صدوق كبر فصار يتلقن	287
231	هُشيم بن بشير	ثقة ثبت، كثير التَّدليس والإرسال الخفي	179
232	هلال	لم أجد له ترجمة	293
233	هلال بن أبي زينب	مجهول	39
234	هلال بن عبد الله الباهلي	متروك	339
235	همَّام بن يحيى بن دينار العَوْذِي	ثقة، ربما وهم إذا حدَّث من حفظه	215
236	الوليد بن مسلم القرشي	ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية	111
237	وَهْب بن جرير بن حازم بن زيد	ثقة	61
238	وُهيب بن خالد بن عجلان الباهلي	ثقة ثبت؛ لكنَّه تغير قليلًا بأخرة	56
239	يحيى بن أبي كثير الطائي	ثقة ثبت، لكنه يُدلِّس ويُرسل	216

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
240	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني	ثقة ثبت	109
241	يحيى بن عبد الرَّحمن الكناني	ثقة	180
242	يحيى بن عثمان بن صالح	حافظًا للحديث، له ما ينكر	253
243	يحيى بن معين	ثقة	185
244	يحيى بن يزيد الأهوازي	مجهول الحال	302
245	يحيى بن يمان العجلي	صدوق، يخطىء كثيرًا، وقد تغيَّر	78
246	يزيد بن أبي زياد الهاشمي	صدوق، لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لُقن	243
247	يزيد بن عِيَاض بن جُعْدُبة	كذَّبه مالك وغيره	103
248	يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري	صدوق	250
249	يوسف بن السَّفَر بن الفيض	منكر الحديث	268
250	يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي	صدوق ربمَّا وهم	151
251	يُونس بن الحارث الثَّقفي	ليس بالقوي لم يكن متهمًا بالكذب إلا أنَّه اضطرب في بعض حديثه فقلب أسانيدها؛ فوقعت له مناكير	79

م	اسم الرَّاوي	رتبة الرَّاوي	رقم الصَّفحة
		خالف فيها الثِّقات	
252	يونس بن يزيد بن أبي النَّجاد الأَيْلي	ثقة، إلا أنَّ في روايته عن الزُّهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزُّهري خطأ	269

رابعًا- فهرست الأنساب

م	النَّسب	رقم الصَّفحة
1-	الأَتْرَارِي	183
2-	الأصبحي	290
3-	الأَهْوازي	302
4-	البَلْخِيّ	160
5-	البَيْلَماني	240
6-	الجُذْعانيّ	292
7-	الجَدَلِيّ	163
8-	الجُنْدعيّ	292
9-	الجُهَنِيّ	253
10-	الحُدَّاني	38
11-	الحَدَائِي	13
12-	الحَرَازي	14
13-	الحَنَّاط	48
14-	الخَوْلاني	15
15-	الدَّشْتَكى	309
16-	الرُّؤَاسِي	148

م	النَّسب	رقم الصَّفحة
17-	الزِبْرِقانى	303
18-	الزُبَيْدِى	160
19-	الزَنْبَري	62
20-	السُكَّرى	96
21-	السَكُوني	126
22-	السُلَمى	97
23-	الشَّابُورِي	70
24-	الشَّوكاني	10
25-	الصَّعدي	19
26-	الصَّنعاني	10
27-	الضُبَعى	217
28-	الضَّبي	66
29-	الضّمدي	16
30-	العَبْدي	37
31-	العِمْرَاني	19
32-	العَنْسي	18
33-	العَوْذى	215
34-	العَوفى	163
35-	الغِفارى	304
36-	الفُرَافِصَة	84
37-	القُشَيري	96
38-	القَصَّار	78

م	النَّسب	رقم الصَّفحة
39-	الكَلاعي	126
40-	المُحَلِّمى	215
41-	المِصِّيصى	242
42-	المُطَّلبي	47
43-	المَيْتمى	126
44-	النِّهْمي	15
45-	الهَمْدَانيّ	238
46-	الوَابِشي	122
47-	الوَصَّابى	75

خامسًا- فهرست غريب الألفاظ

م	اللفظ الغريب	رقم الصَّفحة
1-	الإِحْنَة	60
2-	الاستنجاء	76
3-	أغطه	89
4-	آفَة	82
5-	التَّأمَّةِ	43
6-	تَضَعْضَعَ	139
7-	حَافَ	34
8-	الحَال	90
9-	الحَمَأ	89
10-	رابطت	145
11-	الرِّجْسَ	145
12-	السَّبع الطِّوال	67
13-	عرق النَّسا	229
14-	العُصْفُر	62
15-	غَنْثَرُ	175
16-	الفَزَعِ	43
17-	قِرَاهُمْ	174
18-	لزق	139
19-	المثاني	67
20-	مَخَاريق	228
21-	مَدَرَ	140

م	اللفظ الغريب	رقم الصَّفحة
22-	الْمِرْزَبَةُ	248
23-	المُفصَّل	67
24-	المئين	67
25-	هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ	43
26-	يَحْضُرُون	43